السلطان عبد الحميد الثاني

حياته و أحداث عهده

تأليف

أورخان محمد علي

مقدمة الطبعة الرابعة

هذه هي الطبعة الرابعة للكتاب[1] نقدمها بعد أن نفدت أعداد جميع الطبعات السابقة منذ سنوات، فقد رأينا القيام بهذه الطبعة بعد إضافة تفاصيل أخرى إلى الكتاب في مواضيع مختلفة، كما أضفنا إلى الكتاب صورا لم نكن نملكها في الطبعات السابقة، و حسب علمنا فقد لاقت الطبعات السابقة للكتاب حسن قبول عند قراءتها، و أدى الكتاب مهمته في توضيح حقائق متعلقة بالتاريخ القريب للدولة العثمانية كانت محل إبهام أو محل سوء فهم عند الكثير من مؤرخي العرب و ذلك بسبب حاجز اللغة، لأن معظم من تصدى في العالم العربي لكتابة تاريخ الدولة العثمانية لا يعرفون اللغة التركية، لذا إما اقتصروا على المصادر العربية في هذا الموضوع و هي مصادر قليلة مع الأسف، أو استعانوا بمصادر اللغة الإنجليزية أو الفرنسية، و هي مصادر غير موضوعية في معظمها مع الأسف، و تأثرت كثيرا بمواقف إنكلتره و فرنسا من الدولة العثمانية، و هي مواقف منافسة في السياسة الخارجية، و كارهة للدولة العثمانية.

و كانت هاتان الدولتان تخشيان قيام الدولة العثمانية بإثارة المسلمين في البلدان الموجودة تحت الاستعمار الإنكليزي و الفرنسي ضد حكمهما، لذا سعتا بكل ما تملكان من أساليب الدعاية إلى وصف الدولة العثمانية بكل مثلبة، و حاولتا إضعاف الدولة العثمانية بإثارة الأقليات المسيحية الموجودة تحت حكمها و الادعاء بأنهما حاميتان لها، و قد انعكس موقفهما هذا على مصادرهما التاريخية و على تحاليل كتابها و مفكريها و مؤرخيها. و قد حاول هذا الكتاب علاج هذا النقص بمراجعة المصادر التركية علاوة على المصادر العربية و الأجنبية.

كما يسد هذا الكتاب نقصا بارزا في المكتبة العربية التي تخلو تماما من أي كتاب يتناول حياة السلطان عبد الحميد من مولده حتى وفاته، و استعراض الأحداث المهمة و العديدة التي وقعت في عهده من حروب و معاهدات، و تحليل لهذه الأحداث و شرح الموقف الدولي و لا سيما موقف الدول الأوروبية الكبرى حيالها.

إن عهد السلطان عبد الحميد الثاني عهد زاخر بالأحداث المهمة لذا لا نستبعد – لو تيسرت لنا طبعات أخرى من هذا الكتاب – إضافة تفاصيل أخرى لهذا الكتاب.

---

[1] هذه هي الطبعة الرابعة في الأقل لأن دار الوثائق التي قامت بطبع الكتاب للمرة الأولى قامت فيما بعد و بدون إذن المؤلف بطبعات أخرى لا نعلم عددها. ثم طبع الكتاب في بغداد طبعتين. و قد نفدت أعداد هذه الطبعات كلها من الأسواق.

أورخان محمد علي

إسطنبول / بيوك جاملجة

2008 / 1 / 2

مقدمة الطبعة الأولى

لا أعرف كتابا ألف بالعربية عن حياة السلطان عبد الحميد الثاني، حتى إن الكتب المترجمة من اللغات الأخرى عن حياته قليلة جدا، و أشهرها كتاب الدكتورة الألمانية (آلماوتلن) الموسوم ب (عبد الحميد ظل الله في الأرض) و كتاب الكاتب الإنكليزي (جون هاسلب). أما الكتاب الأول فهو كتاب يندر أن يوجد مثيل له في كثرة الأخطاء التاريخية، و البعد عن الحياد و الروح العلمية و الإنصاف.

و قد نويت أن أفرد فصلا خاصا لبيان الأخطاء التاريخية العريبة التي يحفل بها هذا الكتاب الذي أعتبره أسوأ أنموذج لكتاب في التاريخ. و لكني عندما بدأت بجرد و تعداد هذه الأخطاء تمهيدا للرد عليها، اكتشفت أني سأضطر للتعليق على كل صفحة من صفحات هذا الكتاب، أي إن الرد سيحتاج إلى كتاب كامل، مما دفعني إلى صرف النظر عن الرد و عد هذا الكتاب مصححا للمعلومات و مغنيا عن مثل هذا الرد.

أما الكتاب الثاني[1] الذي عدته الموسوعة البريطانية أحد مصادرها عند كتابة مادة (عبد الحميد الثاني) فهو على الرغم من احتوائه على العديد من الأخطاء إلا أنه أفضل من سابقه.

و موضوع تاريخ حياة السلطان يعد مثالا جيدا لما تستطيعه الدعاية المركزة و الدائبة من قلب للحقائق التاريخية. كما تظهر هنا إحدى السمات البارزة التي طبعت مظاهر الحياة في معظم الدول النامية منذ فترة طويلة و هي قلب الحقائق التاريخية و تغييرها و كتابة تاريخ غير حقيقي .. تاريخ مخترع و مزيف و دعائي، مجاراة لرغبات و اتجاهات و أهواء القيادات السياسية في هذه البلدان.

ففي العهود و الحقبات السياسية التي تلك حكم السلطان عبد الحميد كتب في تركيا (تاريخ رسمي!) مزيف من عهد السلطان و عن حياته، و استمر ذلك حتى بدء الحياة الديمقراطية و تعدد الأحزاب هناك، فأخذ بعض المؤرخين و الكتاب و الصحفيين يكتبون – على تردد و على وجل أول الأمر – و يكشفون الحقائق التاريخية، و بدأت المذكرات لبعض الشخصيات السياسية و العسكرية التي عاصرت ذلك العهد تجد طريقها

---

[1] قرأت ترجمته في اللغة التركية، و قيل لي: إنه ترجم إلى العربية.

إلى المطابع، كما انكب المؤرخون على فرز و تصنيف و دراسة أوراق قصر يلدز[1]. و مع أن عملية الفرز و التصنيف و الدراسة لم تنته حتى الآن، إلا أن الجزء الذي تم منها سلط الضوء على كثرة من الحقائق التي سنستعرضها في هذا الكتاب.

و يمكن عد تنحية السلطان عبد الحميد عن العرش، و وصول جمعية الاتحاد و الترقي إلى الحكم من أبرز نجاحات الماسونية الدولية في تاريخها، و الخطوة الأولى الكبرى التي خطتها لاستلاب أرض فلسطين، لذا يعد فهم السلطان عبد الحميد و فهم ظروفه و طبيعة الصراعات التي خاضها، و طبيعة الأعداء الذين واجههم أمرا ضروريا للقارئ العربي.

و قد حرصت على إعطاء القارئ العربي نبذة تاريخية مختصرة عن نشوء الدولة العثمانية و مراحل تطورها، ثم بسطت الحديث بعض الشيء عن عهد السلطان عبد العزيز و هو العهد السابق للسلطان عبد الحميد[2]، لكي تتوضح الظروف التاريخية و الدولية التي كانت الدولة العثمانية تمر بها في أثناء تولي السلطان عبد الحميد السلطة فيها.

و مع أن هذا الكتاب هو حصيلة سنوات عديدة من الجهد، إلا أنني لا أزعم أنه متكامل من جميع الوجوه، و ليس لأحد أن يزعم ذلك لأي كتاب مؤلف، و قد ترددت في مواضيع عديدة: أأفصل فيها أم أختصر؟ ففصلت في مواضع و اختصرت في أخرى و توسطت في غيرهما، و قد أعود في طبعه أخرى – إن شاء الله – إلى تفصيل ما أجملت إن رأيت ضرورة ذلك.

أورخان محمد علي

حي المعلمين / بغداد

10 / 7 / 1984

---

[1] قصر يلدز: كان مقر السلطان عبد الحميد، و من هناك كان يدير الدولة العثمانية.

[2] كان عهد السلطان مراد، الذي توسط بين عهدي السلطان عبد العزيز و السلطان عبد الحميد قصير جدا.

الفصل الأول

نظرة على نشوء الدولة العثمانية و أدوارها

تمهيد

تأسست الدولة العثمانية على يد الأتراك العثمانيين بعد تفكك الإمبراطورية السلجوقية، و كما هو معلوم فإن السلاجقة أسسوا الأنضول دولة قوية في القرن الحادي عشر للميلاد، و لكن هذه الدولة بدأت بالضعف و الانحلال في منتصف القرن الثالث عشر للميلاد حيث دخلت في حماية الإلخانيين[1]، و يعد مسعود الثاني آخر حاكم سلجوقي، و عندما توفي سنة 1308 م أصبح الإلخانيون هم الحاكمين لشرعيين الوحيدين في الأناضول؛ إذ أصبح ملوكهم يحملون لقب: (سلطان الأناضول) علما بأنهم كانوا قد اكتفوا بوجود وال عسكري في الأناضول مرتبط بهم و يجمع الضرائب لهم، و لم يلحقوها بدولتهم بشكل مباشر.

و في الأناضول كانت هناك عدة إمارات تتنافس فيما بينها على السيطرة عليها و على حمل لقب (سلطان الأناضول)[2] و لكن كلا منها كانت أضعف من الوصول إلى هذه الغاية.

و استمر هذا الوضع إلى أن بدأ نجم إحدى هذه الإمارات بالبزوغ و الظهور، و كانت هذه إمارة العثمانيين في الشمال الغربي من الأناضول، و قد اتسعت هذه الإمارة بفضل أميرهم (عثمان) و من جاءوا بعده حيث أسسوا بعد فترة غير طويلة إمبراطورية من أعظم الإمبراطوريات في التاريخ.

---

[1] **الإلخانيون: هم مغول إيران أسلموا في القرن الثالث عشر للميلاد.**

[2] **Hayat Kucuk Ansiklopedisi, Tifdruk Matbaacilik Sanaya A.S. Basim evi, Istanbul-1968, s.829.**

نشوء الدولة العثمانية و توسعها

مؤسس الدولة العثمانية هو عثمان الأول الملقب ب (الغازي)، و هو ابن (أرطغرل الغازي) و قد صادف حكمه فترة ضعف السلاجقة مما ساعده على إعلان استقلاله عنهم، و عندما بدأ حكمه كانت مساحة الأراضي التي يحكمها تبلغ 3000 كم2[1]، و لكنه بدأ بالتوسع نحو بحر (مرمرة) و عندما توفي عام 1324 م[2] كانت مساحة دولته قد بلغت 8000 كم2.

و أكثر المؤرخين يعدون سنة 1299 م تاريخا لنشوء الدولة العثمانية، لأن الحاكم السلجوقي (علاء الدين الثالث) غلب و قتل على يد الإلخانيين في هذه السنة، و في هذا التاريخ أصبح العثمانيون مستقلين.

تولى السلطة بعده ابنه (أورخان) الذي استمر على سياسة التوسع نفسها نحو (بحر مرمرة) و عندما فتح (بورصة) بعد سنتين من توليه الحكم نقل العاصمة إليها[3]، و ضرب النقود لأول مرة باسمه.

كان البيزنطيون يراقبون توسع هذه الدولة الناشئة بقلق عظيم، و عندما استولى الأتراك سنة 1329 م على بلدة (إزنيك) المقدسة لدى المسيحيين سار الإمبراطور البيزنطي لقتالهم، فالتقى الجيشان في مكان يدعى (بلكانون)[4]. و كانت النتيجة انتصارا ساحقا للأتراك، إذ طاردوا الجيش البيزنطي المهزوم حتى (أسكدار)[5]، و استمر أورخان في التوسع فاستولى على (جناق قلعة) و (بالق كسر).

في سنة 1354 م عبر العثمانيون إلى قارة أوروبا عن طريق مضيق (جناق قلعة) و أخذوا بالتوسع باتجاه (تراقيا).

و هم بجانب هذا لم يهملوا التوسع في الأناضول أيضا، إذ استولوا على (بولو) و على (أنقرة).

---

[1] **Hayat Kucuk Ansiklopedisi**, s.839.

[2] هذا هو التاريخ الراجح لوفاته و ليس سنة 1326 م كما جاء في (الموسوعة العربية الميسرة) ص 1187.

[3] كانت العاصمة في عهد عثمان الأول (مؤسس الدولة العثمانية) في (قارجه حصار) ثم نقلها إلى (يني شهر).

[4] هذا المكان يدعى الآن (مالتبه).

[5] أسكدار: هي الآن إحدى المناطق الآسيوية لمدينة إسطنبول.

و عندما توفي أورخان سنة 1362 م بعد حكم دام 38 سنة كانت مساحة مملكته تزيد على 100000 كم 2.

ثم جاء إلى الحكم ابنه (مراد الأول)، فتوسعت الدولة العثمانية في عهده توسعا كبيرا و أصبحت إمبراطورية، لذلك فإن مراد الأول يعد أول إمبراطور في تاريخ الدولة العثمانية[1]، إذ استولى على (أدرنه) و فتح جنوب بلغاريا و استولى على (فيليبا)[2].

في سنة 1365 م نظم الأوربيون الحملة الصليبية الأولى ضد الأتراك العثمانيين، لدفعهم عن قارة أوروبا و إرجاعهم إلى الأناضول، و كانت الحملة تحت قيادة ملك المجر و بجيش قوامه مائة ألف مقاتل، أما الجيش العثماني فقد كان قوامه عشرة آلاف مقاتل و تحت قيادة القائد العثماني (حاجي إلبه بي) و كانت النتيجة هزيمة ساحقة للصليبيين.

و لكن العالم المسيحي هيأ نفسه لمعركة صليبية أخرى سنة 1374 م، و كانت نتيجة هذه المعركة المسماة معركة (جيرمن) هزيمة أخرى للصليبيين، و هكذا فتح طريق البلقان أمام العثمانيين إذ وصلوا إلى بحر الأدرياتيك و استولوا على (صوفيا) و (أجكودار) و (بوسنة) كما استمروا في التوسع في الأناضول أيضا.

كان هذا التوسع السريع للمسلمين، لا سيما توسعهم في أوروبا مصدر فزع للعالم المسيحي الذي قرر أن يجمع كل قواه في حملة صليبية ثالثة، و كانت هذه الحملة أكبر من سابقتها لأن عزم العالم المسيحي كان منعقدا على وجوب طرد المسلمين من أوروبا.

التقى الجيشان في 1389/3/20 م في صحراء (قوصوه) و بعد معركة عنيفة استطاع مراد الأول تشتيت الصليبيين، و إلحاق الهزيمة بجيوشهم، و لكنه اغتيل بينما كان يتجول في ساحة المعركة.

عندما اغتيل مراد الأول كانت الإمبراطورية العثمانية تبسط سلطاتها على 400000 كم2، ثم جاء السلطان (بايزيد) الذي استمر في التوسع في أوروبا و في الأناضول، و كانت نتيجة هذا التوسع أن تداعت دول أوروبا بتحريض من البابا بونيفا جيوس الرابع إلى حرب صليبية رابعة اشتركت فيها 15 دولة أوربية كانت من بينها إنكلترة و فرنسا و المجر.

---

[1] **Hayat Kucuk Ansiklopedisi**, s.813.

[2] اسم هذه المدينة الآن هو (بولوفديف) و هي من المدن الرئيسية في بلغاريا.

و في 1396/9/25 م التقت الجيوش الصليبية مع جيش المسلمين في معركة (نيغبولي) الشهيرة و كانت النتيجة نصرا كبيرا للعثمانيين بقيادة السلطان بايزيد.

و لكن نهاية هذا السلطان المقدام كانت نهاية حزينة، إذ كان من قدره أن يتقابل مع فاتح رهيب بدأ نجمه بالصعود آنذاك و هو (تيمور لنك)، و في المعركة التي دارت بين هذين العملاقين قرب (أنقرة) سنة 1402 م قاتل بايزيد ببطولة و شجاعة، و لولا انضمام قسم من جنوده و أمرائه في أثناء المعركة إلى الجهة الأخرى، لكان النصر نصيبه، و لكن المعركة انتهت بانتصار عدوه (تيمور لنك) و بوقوعه في الأسر. و قد مات هذا السلطان في الأسر بعد سنة واحدة كمدا و حزنا.

استولى تيمور لنك على الأناضول، فعمد إلى إحياء الإمارات القديمة من أجل تفتيت و تقسيم الدولة العثمانية، و هكذا رجعت الإمارات إلى سابق عهدها.

و هنا نرى أن فترة من الظلام تسود أرجاء البلاد، فالأناضول ممزقة إلى إمارات و الخلاف مستمر بين أبناء بايزيد كل منهم يريد أن يأخذ مكان والده، و قد دامت هذه الفترة المظلمة إحدى عشرة سنة إلى أن استطاع أحد أبناء بايزيد و هو (محمد الأول) أن يقبض على زمام الأمور، و أن يجمع السلطة في يده و أن يلم شتات الدولة العثمانية و يقضي على الإمارات و يوحد الدولة و يؤسسها من جديد.

عندما تسلم محمد الأول الحكم كانت مساحة الدولة العثمانية قد نقصت من 920000 كم 2 إلى 420000 كم2، و عندما توفي و هو في سنة 32 سنة و بعد حكم دام 8 سنوات كانت مساحة مملكته 550000 كم2[1].

جاء بعده ابنه (مراد الثاني) الذي استطاع في فترة حكمه الرجوع بالإمبراطورية العثمانية إلى سابق قوتها و وسع مساحة الدولة العثمانية إلى 900000 كم2، حتى دخلت جيوشه إلى المجر مما أدى إلى تنظيم حملة صليبية أخرى ضد الإمبراطورية العثمانية، و لكنه استطاع إلحاق الهزيمة بهذه الجيوش و ردها على أعقابها، ثم تنازل عن عرشه لابنه محمد الثاني (محمد الفاتح) البالغ من العمر اثنتي عشرة سنة، و انزوى هو في (مانيا) للعبادة.

---

[1] **Hayat Kucuk Ansiklopedisi**, s.861.

أثار نبأ انتقال السلطة في الإمبراطورية العثمانية إلى غلام ناشئ موجة من الفرح في أوروبا، و انتعشت الآمال من جديد، لذا سارعت أوروبا إلى إعداد العدة لحملة صليبية ضخمة، اشتركت فيها عدة دول كان منها المجر و تشيكو سلوفاكيا و إيطاليا و ألمانيا و بولونيا.

أمام هذا الموقف الحرج أرسل (محمد الثاني) يدعوه والده لتولي قيادة الجيش، و قد رفض والده هذه الدعوة في بادئ الأمر، إلا أن ابنه بعض إليه رسالة أخرى يقول فيها قولته التاريخية المشهورة: (إن كنت أنا السلطان فإني آمرك بقيادة الجيش، و إن كنت أنت السلطان فدافع عن مملكتك) عند ذلك رجع مراد الثاني ليقود جيشه البالغ 40 ألف رجل ضد جيش الصليبيين الذي كان قوامه 100 ألف رجل، و كانت معركة من أضخم المعارك في التاريخ انتصر فيها العثمانيون انتصارا ساحقا على الصليبيين، إذ قتلوا منهم 80 ألف رجل و أسروا الباقين[1].

بعد هذه المعركة و بناء على إصرار كبار رجال الدولة فقد بقي مراد الثاني على العرش حتى وفاته سنة 1451م.

تولى الحكم بعد ابنه محمد الثاني و عمره يناهز تسع عشرة سنة، و كان أول عمل باهر قام به هو فتح (القسطنطينية) سنة 1453م لذا لقب بـ (الفاتح)[2].

---

[1] **Hayat Kucuk Ansiklopedisi**, **s.1177**.

[2] **ندرج هنا كتاب (محمد الفاتح) إلى أهالي القسطنطينية: (أنا الأمير المعظم السلطان محمد ابن الأمير العظيم السلطان مراد أقسم باسم خالق الأرض و السماوات و باسم رسولنا الأعظم محمد صلى الله عليه و سلم و بالمثاني السبع التي نؤمن بها، و باسم مائة و أربعة و عشرين ألف نبي من أنبياء الله، و أقول باسم روح جدي و روح والدي و باسم أبنائي، و بالسيف الذي أتقلده: إنني أعطي لأهالي (غلطه) حريتهم و قوانينهم، يستطيع الهالي أن يديروا أموالهم و بيوتهم و متاجرهم و بساتينهم و مراكبهم و تجارتهم و أن يحافظوا على أولادهم و زوجاتهم كما يشاءون، و هم أحرار في بيع تجارتهم في جميع أنحاء البلد و سيحافظ على كنائس و صلوات أهل المدينة، و إنني لن أحول كنائسهم إلى جوامع و لن آخذ أبناءهم إلى (الانكشارية) و لن أكرههم على الدخول إلى ديننا و أعدهم بأنني لن أعاملهم كعبيد، بل سأحافظ عليهم و أدافع عنهم كما أحافظ و أدافع عن نفسي).**

بالنسبة لـ (أيا صوفيا) التي حولها من كنيسة إلى جامع، فإنه اضطر إلى ذلك لأنه كان هو و المسلمون في حاجة آنية إلى مكان يقيمون فيه الصلوات، و صلاة الجمعة بصورة خاصة، و لم يكن من الممكن الانتظار حتى بناء جامع كبير يسعهم، فأخذ (أيا صوفيا) منهم و دفع لهم المال مقابلها. و على أية حال فقد كان ذلك الأمر استثناء، إذ بقيت معظم الكنائس الأخرى على حالها لم يمسها أحد بسوء، و هذا خلاف ما تم في إسبانيا عند هزيمة المسلمين، إذ حولت الجوامع جميعا إلى كنائس، و تم ذبح المسلمين الذين لم يتنصروا.

و استمر (محمد الفاتح) في الفتوحات في أوروبا و في آسيا فأتم فتح اليونان و فتح ألبانيا و استولى على (بوسنه) و (الهرسك) و (طرابزون) و وحد الأناضول حتى حدود جبال (طوروس) و عندما توفي بعد ثلاثين سنة من الحكم[1] كانت مساحة الإمبراطورية العثمانية قد بلغت 2000000 كم2.

ثم جاء بعده ابنه السلطان (بايزيد الثاني) و في عهده لم تتم فتوحات كبيرة، بل بدأت موجة الفتوحات الكبيرة في عهد ابنه السلطان (ياووز سليم) الذي فتح سورية و فلسطين و مصر و الحجاز، و أخذ الخلافة سنة 1517م، من (المتوكل) آخر خلفاء العباسيين[2]، كما استولى على (مرعش) و (أرضروم) و (أذربيجان).

و جاء بعد إلى الحكم ابنه (سليمان الملقب بالقانوني) حيث وصلت الإمبراطورية العثمانية إلى أوج عظمتها و عاشت دورها الذهبي، و قد حكم 48 سنة قضى معظمها في أسفار الفتوحات، إذ بلغ عدد الحملات التي قادها بنفسه ثلاث عشرة حملة ففتح (بلغراد) و جزيرة (رودس) و (المجر) و وصل إلى أبواب (فيينا) و فتح (بغداد) و (دان) و كذلك (كورومو) و (بوغدان) و أجزاء من إيران، كما فتح شمالي إفريقيا. و لمعرفة مدى اتساع هذه الفتوحات نقول: (إنه تسلم إمبراطورية مساحتها 7.5 مليون كم2، و لكن هذه المساحة بلغت عند وفاته 13 مليون كم2[3].

و استمرت الفتوحات في عهد ابنه (سليم الثاني)، و لكن الإمبراطورية العثمانية بلغت أوج اتساعها في عهد (مراد الثالث)، إذ بلغت مساحتها 20 مليون كم2.

---

[1] تذكر الروايات أنه مات مسموما من قبل طبيبه الخاص اليهودي و هو يتهيأ لإحدى غزواته. و الأغلب أنه كان متوجها لفتح روما.

[22] بقيت الخلافة عند آل عثمان 405 سنوات.

[3] **Hayat Kucuk Ansiklopedisi**, s.882.

فترة الركود و التدهور

بعد أن وصلت الدولة العثمانية قمة مجدها و قوتها استطاعت المحافظة على كامل ما كان لها من القوة و السطوة و المجد مدة قرن تقريبا، ثم بدأت عوامل الضعف بالتسرب إلى كيانها و بنيتها الداخلية بشكل تدريجي و غير ملحوظ، و لم تظهر آثار هذه العوامل على وجه ملحوظ إلا في سنة 1683م، في أثناء الحصار لمدينة فيينا و ما أعقبه من انسحاب الجيش العثماني، ثم توقيع معاهدة (كارلوفي) التي خسرت فيها الدولة العثمانية (المجر) و (ترانسلفانيا) و كانت تلك معاهدتها الأولى التي تخرج منها خاسرة. و في 1768 – 1774م خسرت الدولة العثمانية حربها مع روسيا لأول مرة[1]. و بموجب معاهدة (كوجك كينارجي) حصل القرم على استقلاله.

أمام هذا التوقف، بل التراجع، بدأت محاولات الإصلاح، و يمكن ملاحظة هذه المحاولات عند (عبد المجيد الأول) و (سليم الثالث) و (محمود الثاني)، و كانت أهم عقبة تقف أمامهم هي وضع (الانكشارية)[2] و ضرورة تبديلها بجيش يتمتع بنظام عسكري منضبط و حديث، و بعد فشل عدة محاولات دامية للتخلص من الانكشارية استطاع محمود الثاني أخيرا سنة 1826م القضاء عليها.

و لكن جميع المحاولات التي كانت تبذل من قبل الخلفاء لم يكن باستطاعتها وقف التدهور الذي سرى و استشرى في كيانها، و كان هذا التدهور شاملا، تدهور اقتصادي و تدهور عسكري و تدهور سياسي و تدهور علمي و تدهور نفسي.

و نستطيع أن نلخص المصاعب التي كانت تجابهها الدولة العثمانية و التي أدت آخر الأمر إلى انهيارها بما يأتي:

1– اتساع الإمبراطورية العثمانية اتساعا هائلا و امتدادها في ثلاث قارات، و ما كان يولده هذا الاتساع من صعوبات كبيرة في المحافظة عليها، و مجاورتها نتيجة هذا الاتساع لروسيا و الدول الأوروبية القوية.

---

[1] دخلت الدولة العثمانية – قبل هذا التاريخ – أربع حروب مع روسيا انتصرت فيها جميعا.

[2] الانكشارية: نظام عسكري للمشاة في الدولة العثمانية، وضع من قبل (أورخان)، قدن خدمات كبيرة للدولة في أوائل عهدها، ثم فسد هذا النظام و أصبح مشكلة كبيرة في الدولة العثمانية، حتى استطاع السلطان (محمود الثاني) إلغاءه و أسس بدلا منه نظاما عسكريا حديثا أطلق عليه اسم (النظام الجديد).

2- وجود قوميات و أجناس و أديان متعددة فيها، مما كان سببا لثورات لا تنقطعن و داعيا لتعاون كثير من هذه القوميات و أصحاب الأديان مع دول أجنبية و تلقي المعونات العسكرية و المادية منها، و مبررا لتدخل الدول في شؤونها بحجة رعاية شؤون هذه القوميات و الأديان.

3- الفرق العلمي و التكنولوجي الواضح بين الدول الأوروبية التي كانت في طور نهضتها العلمية و بين الدولة العثمانية التي كانت في دور الركود ثم الانحطاط.

4- انغماس أكثر السلاطين المتأخرين في حياة اللهو و البذخ، و تفشي سوء الإدارة و الرشوة في أرجاء الإمبراطورية.

و يمكن تقسيم الأدوار التي مرت بها الدولة العثمانية بعد فتح إسطنبول كما يأتي:

1- مرحلة النمو و التقدم:

و تمتد من فتح إسطنبول سنة 1453م حتى سنة 1579م و هي سنة اغتيال الصدر الأعظم (صوقولو).

2- مرحلة التوقف:

و تمتد من سنة 1579م حتى الحصار الثاني ل (فيينا) سنة 1683م و فيها انقطعت سرعة التقدم و تباطأت.

3- مرحلة التأخرو الانحطاط:

و تمتد من سنة 1683م و تمتد حتى تمزق الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى.

بينما كانت عوامل الضعف و الانحلال تنخر جسم الدولة العثمانية، كانت الدول الأوروبية في تقدم دائب منذ عصر النهضة، أما روسيا فإنها كانت قد بدأت بالتحول إلى دولة قوية منذ عهد (بطرس الأول) و (كاترين الثانية)، و هذا مما أدى إلى أن تتسع الفجوة بين قوة الدولة العثمانية و قوة أعدائها من الدول الأوروبية عاما بعد عام. و كانت النتيجة أن اتجهت مطامع هذه التحول نحوها، فلم تملك إلا الوقوف أمام هذه المطامع موقف الدفاع بعد أن كانت سابقا في موقف الهجوم.

لقد تأكدت الدول الأوروبية و روسيا القيصرية بأن المجال أمامهم ضيق في التوسع على حساب بعضهم، و أن من الأفضل لهم التوجه لالتهام الدولة العثمانية التي كانت بالنسبة إليهم إمبراطورية غنية و واسعة، و ضعيفة في الوقت نفسه.

و لكن الدول الأوروبية في أثناء هذا السباق و التنافس لالتهام الإمبراطورية العثمانية كانت تجد نفسها وجها لوجه مع بعضها البعض في كثير من الأحيان، و قد تساعد إحدى هذه الدول العثمانية و تعقد معها المحالفات، لا تأمينا لسلامتها، بل خشية وقوعها في أحضان المنافسين لقمة سائغة، دون أن تأخذ هي حصة مناسبة، و هذا هو جوهر ما سمي في التاريخ بـ (المسألة الشرقية).

الإمبراطورية العثمانية قبيل السلطان عبد العزيز

كانت الدولة العثمانية قد دخلت حرب القرم 1853 – 1856م ضد روسيا و اشتركت انكلترة و فرنسا في الحرب بجانب الدولة العثمانية و ذلك خوفا من تعاظم نفوذ روسيا و ابتلاعها ممتلكات (الرجل المريض) و انتهت هذه الحرب باندحار روسيا و إبرام معاهدة (باريس).

أهم بنود معاهدة باريس كانت ما يأتي:

1– يكون البحر الأسود مفتوحا للسفن التجارية لجميع الدول، و يحرم تحصين هذا البحر أو إنشاء مصانع السفن الحربية عليه من قبل روسيا أو من قبل الدولة العثمانية.

2– تتكفل الدول الأوروبية[1] التي اشتركت في المعاهدة باستقلال و وحدة أراضي الدولة العثمانية.

3– تكون مضيقا (البوسفور) و (جناق قلعة) مقفلة بوجه السفن الحربية للدول كافة.

4– يكون نهر الدانوب مفتوحا أمام السفن التجارية لجميع الدول و تراقب هذه السفن من قبل لجنة أوروبية.

5– يترك القرم لروسيا، أما قارص فتترك للدولة العثمانية.

6– اعتراف الدول الأوروبية بالاستقلال الداخلي لولايتي (أفلاق و بغدان) أما الصرب فتكون مستقلة.

7– تعد الدولة العثمانية بتحسين أحوال رعاياها المسيحيين، كما تعد الدول الأوروبية بعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

و أهم ما يجلب النظر في هذه المعاهدة هو دخول الإمبراطورية العثمانية تحت ظل كفالة الدولة الأوروبية.

---

[1] اشتركت الدول الآتية في المعاهدة: بريطانيا، فرنسا، روسيا، الدولة العثمانية، النمسا، بروسيا، سردينيا.

كان هذا اعترافا بالعجز، و اعترافا بالحاجة إلى الحماية.

استمرت الدولة العثمانية في طريق التدهور. ذلك لأن الأعباء المالية الكبيرة لحرب القرم، و إسراف و بذخ رجال الدولة و إدارتهم السيئة لشؤون الدولة، و كذلك بذخ و إسراف القصر أوقعت الدولة في أزمة مالية خانقة، و بدلا من استعمال القروض، التي كانت تقترضها الدولة من الدول الأوروبية و من الصيارفة اليهود و المسيحين في إسطنبول، في احتياجات البلد و تعميرها، فإنها كانت سرعان ما تذوب في تشييد القصور[1] و تضيع في أيدي رجال الدولة، حتى لم تبق لخزينة الدولة أي قيمة، و انخفضت القيمة الفعلية للنقود الورقية و أصبحت الدولة عاجزة عن تسديد ديونها، حتى بلغ الوضع إلى درجة أن عدة مئات من الصيارفة اليهود و المسيحيين لم يترددوا في الذهاب إلى سفارات إنكلترة و فرنسا و روسيا، ليشكوا إليها الدولة العثمانية بسبب تأخرها عن دفع ديونهم[2].

تأمل هذا! تأمل قيام المواطنين بشكوى الدولة العثمانية إلى الدول الأجنبية!

هكذا كان وضع الأقلية غير المسلمة في الدولة العثمانية، إذ كانوا يعدون الدول الأجنبية حامية لهم. و لم تكن الأزمة المالية و الاقتصادية هي المشكلة الوحيدة للدولة العثمانية، فقد كانت تضم قوميات و أديانا و مذاهب شتى، لذلك فقد كانت مشغولة على الدوام بإخماد الثورات و مواجهة مشاكل هذه القوميات و الأجناس المتعددة[3].

و النقطة الثانية التي تجلب الانتباه في هذه المعاهدة هي البند التاسع الذي يعد المسيحيين بحرية لا ضوابط لها.

و الغريب أن ممثلي روسيا و النمسا انتبها إلى خطورة هذا البند و خشيا عواقبه أكثر من ممثلي الدولة العثمانية، لأنهما خشيا سريان هذه الحرية الفوضوية إلى دولتيهما اللتين تضمان عناصر و أديانا مختلفة، لذلك نرى أن ممثل النمسا يقول عقب توقيعه المعاهدة: (بعد بذل كل هذه

---

[1] مثلا: بلغت مصاريف قصر (دولمه باغجه) الذي شيده السلطان عبد المجيد سنة 1853 م (خمسة ملايين قطعة ذهبية) و يحتوي القصر على مائتي غرفة و ثماني صالات واسعة.

[2] Sultan Aziz (Hayati Hali Olumu) Haluk Y. Sehsuvaroglu, Hilmi Kitabevi, Istanbulm s. 10.

[3] في هذه الفترة حدثت الفتنة بين الدروز و المارونيين.

الأنفس و الأموال في هذه الحرب، لم ترس المسألة الشرقية على أساس ثابت. لقد أشركنا الدولة العثمانية في مجموعة الدول الأوروبية .. حسنا و لكن ما هو الفرق بين أن نقول لها: نفذي البند التاسع من هذه المعاهدة أو أن نقول لها: انتحري!)[1].

إذن فهذا البند كان لعبة سياسية ماهرة ضد الدولة العثمانية، الغاية منها جر الدولة إلى أزمة مخيفة حسب تعبير ممثل روسيا الذي صرح عقب توقيع المعاهدة قائلا: (أعتقد أننا لم نعمل هنا إلا على تعقيد المسألة الشرقية أكثر من السابق، فبينما سقنا الدولة العثمانية المتآلفة من 32 مليونا إلى أزمة مخيفة، حرمنا روسيا ذات الثمانين مليونا من إمكانية الدفاع عن حدودها الجنوبية، إن عهد الحرية دون ضوابط سوف تزلزل الدولة العثمانية، أما النظام الجديد للبحر الأسود، في هذه المعاهدة فسوف يدفع روسيا إلى البحث الدائم عن فرصة للحرب، و أحسب أن هذه الحرية السائبة سوف تخلق في الدولة العثمانية أسباب طيبة لإعلان حرب جديدة عليها، مثلا بحجة حماية و معاونة المسيحيين الذين سوف تأخذهم حمى الحرية).

و لعل من المفيد هنا إلقاء نظرة على التقرير الذي قدمه السفير الفرنسي (الجنرال سباستياني)[2] إلى (نابليون بونابرت) في 1808/7/12 لأنه يتناول الأوضاع الداخلية و السياسية الخارجية حينذاك، و أوضاع المسيحيين و ولاة الإمارات، و الجيش العثماني .. الخ. من وجهة نظر سياسي أوروبي، و التقرير مطول لا يمكن إيراده هنا بأجمعه، و إنما نورد بعض المقتطفات. و هو لا يزال محفوظا في أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية.

يشير السفير في بداية التقرير إلى الباشوات (أو الحكام) الأتراك الذين كانوا يحكمون المقاطعات العثمانية في الجزء الأوروبي فيقول:

(أما حاكم (سرز) السيد إسماعيل فهو شيخ غير محارب، و لكنه شخص مستقيم جدي يعرف كيف يستعمل السلطات الواسعة التي يملكها، دون أن ينحرف إلى الاستبداد. و ليس هناك أي فرق بين معاملته للرعايا المسيحيين في منطقته و معاملته للأتراك و المسلمين، فهو يتقصى العدالة التامة، لذلك فهو محبوب من قبل الجميع، و لكن معاملته الحسنة للمسيحيين لا تعني عدم يقظته في إدارة منطقة سرز، فإن الخيانة هنا أيضا تقابل بقسوة).

---

[1] **Sultan Abulhamid ve Osmanh Imparatorlugunda Komiteciler**, **N.N. Tepedelenoglu**, **Bedir Yayinevi**, **Istanbul**, **s. 80**.

[2] أصبح فيما بعد مارشالا.

ثم لنقرأ ماذا يقول السفير الفرنسي عن الرعايا المسيحيين الذين كانت روسيا و الدول الأوروبية الأخرى تحاول إثارتهم ضد الدولة العثمانية: (يا صاحب الجلالة!

يوجد في إسطنبول 40 ألفا من الأرمن، أما في الأناضول و في المنطقة التي كنا ندعوها سابقا بـ (أرمنستان) فيعيش ما يقرب من نصف مليون منهم، و هم جميعا راضون عن أوضاعهم، و منهم أغنياء كثيرون في إسطنبول، و معظم العائلات التركية الأصيلة قد تركت ثرواتها في أيدي هؤلاء لإدارتها و استثمارها، و منهم أصحاب بنوك يقدمون القروض للدولة بالربا.. و لأوضح هنا بأن بعض هؤلاء الأرمن من الكاثوليك، و البعض الآخر من البروستانت، و هم مطيعون جدا للدولة، و يحملون للأتراك حبا كبيرا و أنا متأكد أنهم سوف لن يأبهوا لأي إحياء سياسي، و من المؤكد أنهم سوف لن يشتركوا في أية حركة ضد الإدارة العثمانية[1]، و لا يعدم من بينهم من يحمل عاطفة لفرنسا، و لكن هذه العاطفة ليست من العمق بحيث تنسيهم أنهم عثمانيون، و لكن إذا احتلت فرنسا في يوم من الأيام إحدى المناطق التي يسكنونها، فسيبذلون قصارى جهدهم لخدمة جلالتكم بكل إخلاص، و قبل أن أبين مسألة حركة الإثارة و العصيان التي تقوم بها روسيا تحت آمال عريضة مع الروم، أحب أن أتناول أولا وضع الروم في تركيا:

يمكن تقسيمهم إلى أربعة أقسام:

1- الروم الساكنون في الأناضول.
2- الروم الساكنون في الجزر.
3- الروم الساكنون في إسطنبول.
4- الروم الساكنون في أرض اليونان القديم أي في تساليا، مورا.

---

[1] سنتناول فيما بعد المسالة الأرمنية و أسباب الحركات الأرمنية في الدولة العثمانية.

روم الأناضول

يبلغ الروم الساكنون في الأناضول 150 ألفا، و معظمهم يشتغلون في التجارة و بعضهم يعمل في الزراعة. و هؤلاء بعيدون جدا عن أن يكونوا ذوي قيمة سياسية في الوقت الحاضر، و وضعهم يشبه وضع الأرمن.

روم الجزر

و هؤلاء لا تربطهم – في الأغلب – رابطة قوية مع رورم الأناضول، و هم بحارون ممتازون و كثير منهم يتقنون التجارة.

من الممكن استشفاف حقد هائل ضد الأتراك عند روم الجزر هؤلاء، و من الغريب أن الإدارة التركية لم تسئ معاملة هؤلاء أبدا من قبل، و لا تسيء معاملتهم حاليا، بل إنها أعطتهم شبه استقلال، ففي كثير من الجزر لا يكاد يوجد أي موظف تركي، و أهالي هذه الجزر يديرون أنفسهم بأنفسهم تقريبا، و قناعتي الشخصية هي أن أية دولة كبيرة إذا أرادت الاستيلاء على هذه الجزر فإن من السهل عليها أن تدفع هؤلاء الروم إلى الثورة، و هؤلاء كانوا يميلون إلى الروس، ذلك لأن الروس الذين هم على نفس مذهب الروم يغدقون عليهم المال في كل فرصة، و لكن اتفاق الروس لحين من الوقت مع العثمانيين أزعجهم كثيرا، لذلك فإن تقاربهم مع فرنسا محتمل.

إن الروم الساكنين في الجزر لهم خيال واسع، و ليس لهم حديث سوى التحدث عن انتصار جلالتكم، و لكوننا استولينا على (أيلو) فإنهم يأملون أن تخلصهم بعد مدة.

روم اليونان القديم

أما الروم الساكنون في أرض اليونان القديم، أي المقدونيون و الأبيرليون فإنهم يشبهون روم الجزر في شعور الكراهية العميقة للعثمانيين، و يبزونهم في روحهم المثابرة، لذا فمن الحقق أنهم لن يضيعوا أية فرصة تسنح لهم للثورة لا سيما إذا مدت فرنسا يد المساعدة إليهم، و عند ذلك سوف يجدون الفرصة الملائمة لإطفاء نار الحقد المتأججة في صدورهم، بانتقام فظيع من الأتراك.

و مع ذلك فإن أية ثورة للروم لن تنتشر إلى المنطقة التي يحكمها حاكم سرز، ذلك لأن الروم –كما قلت سابقا – راضون جدا عن السيد إسماعيل حاكم هذه المنطقة، فهو إضافة إلى حسن معاملته لهم يحفظ مصالحهم كذلك، و هو لا يتراجع عن إدارته العادلة حتى و لو أدت إلى إغضاب الأتراك المسلمين.

و حتى إن سرت الثورة إلى روم سرز – و هذا فرض مستحيل – فإنهم لن يحملوا السلاح في وجه هذا الحاكم، لأنهم يعيشون في أمن تام، و قد أصبحوا في رفاه نتيجة اشتغالهم بزراعة القطن و التبغ.

أما الذين يعيشون في روملي في بوسنة و بلغاريا من الروم فهم جبناء، و ليست عندهم أصالة خلق، و لن تجد أية دولة مسيحية تهاجم هذه المنطقة أية مساعدة منهم، بل سيكون هؤلاء عالة و عبئا عليها، لأن هذه الدولة ستضطر إلى حمل عبء المحافظة على هؤلاء من الأتراك.

روم إسطنبول

أما هؤلاء فيوجد بينهم أغنياء و تجار كثيرون، و ليس من النادر أن تجد فيهم من ينحدر من أشراف بيزنطة القديمة، و هؤلاء يعيشون على الواردات الكبيرة من مقاطعات أفلاك و بوغدان، و هم يتنافسون فيما بينهم و يدخلون في المزايدات من أجل الحصول على لقب (سيد) أو (بيك) في أفلاك و بوغدان، إذ يكونون هناك كملوك و شبه مستقلين، و لأنهم يعلمون أن سلطتهم لا تدون سوى سنة أو سنتين، لذلك فهم يعملون بكل جهودهم لتكوين ثروات ضخمة بنهب خيرات جماهير الشعب و سرقتها، و هذه الثورة تفتح أمامهم أبواب قصور السلطان، و الوزراء و جميع العوائل التركية الكبيرة، و بتوزيعهم الرشاوى هنا و هناك يحصلون على صفقات مربحة، و قد تصادف بين هؤلاء من حافظ على

ثروته القديمة، و لكن أكثرهم اليوم يعيشون في سفالة، و هم أحط طبقة في إسطنبول و أستطيع أن أقول إن من المستحيل مشاهدة أناس بهذه الدناءة الخلقية و الانحطاط في أي مكان آخر في العالم.

إن الطريقة الوحيدة لكسب الروم في الأناضول و في روملي و في جميع الممالك العثمانية هي كسب رجال الدين عندهم و التقرب إليهم، فلهؤلاء تأثير كبير عليهم.

هذا هو الوضع الراهن يا صاحب الجلالة، و لهذه الأسباب لم تحصل روسيا حتى الآن – على الرغم من جهودها المتواصل بين المسيحيين و بخاصة الروم – في الدولة العثمانية على نجاح كبير، و لكن إن طبقت روسيا بكل دقة خطة مدروسة لدفع الروم إلى الثورة، فإنها ستقطف الثمرة بعد ثماني أو عشر سنوات، و لكن روسيا لا تستطيع الاعتماد حاليا – من بين مسحيي الدولة العثمانية – إلا على المصريين، و إذا أعلنت روسيا حربا جديدة فإنها لن تجد مساعدة مسلحة من بين مسيحيي تركيا من سوى الصربيين. و يسألني جلالتكم عن اليهود الموجودين في تركيا؛ إن المعلومات التي أستطيع أن أعطيها لجلالتكم بهذا الخصوص هي: أنه يوجد في تركيا كثير من اليهود، و هم كغيرهم من اليهود في الأقطار الأخرى منهمكون في التجارة فقط.

السياسة الخارجية

أما بالنسبة إلى السياسة الخارجية فأقول: إن الجنرالات الروم الموجودين في خدمة روسيا لا يستطيعون حث و تشجيع الروم في روملي على العصيان، إلا أنهم – بوساطة جواسيسهم – يحاولون إثارة القصر و الوزارة ضد فرنسا.

و لا بد لي أن أقول: إن فرنسا و كذلك روسيا تستطيعان الاستيلاء على تركيا، و لكن لا يمكنهما البقاء بصورة دائمة أو البقاء فيها في راحة أبدا.

لا يوجد في تركيا جيش حديث منظم و ليست عندهم في الشمال مواقع حصينة عدا موقع (إسماعيل) و (فيدني) و قلعة أو قلعتين لا تستطيعان بطبيعة الحال الصمود أمام الجيوش الأوروبية الزاحفة نحو إسطنبول. و مع هذا فإن الجيش الذي يبدأ هجومه من جهة نهر الدانوب سيواجه عقبات جدية كثيرة، فمن المؤكد أن الجيش العثماني سيقاتل بعنف، و لن تستلم بسهولة جماهير الشعب المسلم الذي يتصف بشجاعة نادرة، و يحمل روحا متمردا غاية التمرد.

و لا شك أن الشعب سيستمر على حرب العصابات، و ستتعرض أجنحة الجيش و جوانبه و مؤخرته لهجمات مستمرة تؤدي إلى إضعافه و إنهاكه، و سيجد كذلك صعوبة في التموين، لأن الجماهير التركية لن تترك أراضيها دون أن تحرق و تدمر كل شيء. و يستطيع جلالتكم الآن تخمين الصعوبات التي سيواجهها الروس من ناحية وسائط النقل و المواصلات.

إن الأتراك الموجودين في هذه المنقطة متعصبون غاية التعصب، و هم يكرهون المسيحيين الأجانب، و اسمح لي يا صاحب الجلالة أن أقول بأنهم شجعان بدرجة لا يمكن تصورها، و هم لا يترددون لحظة واحدة في التضحية بأنفسهم فداء للدين.

و لعدم وجود مواقع محصنة في المدن التركية، فإن الجيش المهاجم سيواجه صعوبة في المحافظة على مدافعه و عرباته و خيوله، و إذا أريد البقاء في المناطق الأوروبية التي يسكنها الأتراك في أمن و طمأنينة، فيجب قتل الشعب التركي عن بكرة أبيهم في تلك المناطق و إزالتهم من الوجود .. أما إذا رضوا بالهجرة فيها.

هل نستطيع إدخال الفرقة بين المسلمين؟

لا أدري هل هذا ممكن؟ و لكن هذا السؤال يلح على خاطري على الدوام: هل من الممكن إدخال عداوة مذهبية بين المسلمين؟

إذا أمكن خلق النزاع في الدين الإسلامي، فإن الاستيلاء على الأراضي التي يسكنها الأتراك في أوروبا يكون سهلا.

و مهما يكن فإن الاستيلاء على هذه المناطق يكون أسهل بالنسبة لروسيا منها بالنسبة إلينا، لأن الجيش الروسي لا يبعد عن إسطنبول سوى مسافة 18 يوما و هو يستطيع في كل آن التوجه إلى (أدرنة) عن طريق (رسجق – طرنوه – زارا القديم) أو يقترب من (قيرق كليسه) عن طريق (سليسترة – شوملو) و يستطيع الأسطول الروسي التقدم بمحاذاة شواطئ البحر الأسود لمساعدة الجيش البري.

إن الأسطول الروسي الذي سيصل إلى إسطنبول مع القوات البرية الروسية لن يصادف مصاعب في الاستيلاء على السفن الحربية التركية، ذلك لأن روم الجزر –كما أوضحت سابقا – ملاحون ممتازون.

نعم، يستطيع الروس تنفيذ كل هذا، و لكن المصاعب الحقيقة ستبدأ حينذاك لأن التعصب الديني و كذلك العداء الشديد للروس سينفجران و سيقع الروس في وضع سيئ جدا.

و لأوكد هذا الأمر: إن روسيا لن تستطيع البقاء بأمن في الأراضي الأوروبية التي يسكنها الأتراك حتى و لو استولت عليها بالقوة. و لن يستطيع مسيحيو روملي و بلغاريا أن يكونوا ذوي فائدة لروسيا على الإطلاق كما يتوقع جنرالات الروس، فهؤلاء الرجال لن يستطيعوا أن يكونوا أندادا للأتراك.

هل في نية روسيا الدخول في حرب مرة أخرى؟

إن معلوماتي و مشاهداتي تساعدني على أن أجيب على هذا السؤال بالإيجاب: إن روسيا تريد الحرب، فوضع الخطط العسكرية لجيشها، و كذلك الدعاية الروسية التي أخذت تشتد بين جماهير الروم تشير إلى هذه النية.

إن بوسنة أقل المناطق التركية في أوروبا رابطة مع الدولة العثمانية، و لكن من المستحيل أن ترى أناسا مثلهم في قوة عقيدتهم الدينية و استعدادهم للتضحية بأنفسهم بكل شوق في سبيل الدين[1].

هذه مقتطفات من التقرير السياسي الشامل الذي بعثه السفير الفرنسي إلى نابليون بونابرت، و لا شك أنها أعطت القارئ معلومات قيمة عن كثير من الأوضاع في الدولة العثمانية في تلك الفترة.

و الخلاصة التي يستطيع أن يخرج بها القارئ من قراءة هذا التقرير هي:

1– إن روسيا خاصة و الدول الأوروبية عامة كانت تريد التهام الدولة العثمانية منتهزة في ذلك ضعفها و طبيعة تركيبها السكاني.

2– بخلاف جميع الدعايات الشائعة آنذاك فإن الرعايا المسيحيين كانوا يعيشون في أمن، و كانوا يلقون معاملة عادلة.

3– إن أهم عامل ساند الدولة العثمانية حتى في أضعف أدوارها كان العامل الديني و ما كان يؤججه في قلب الشعب المسلم من عاطفة الجهاد، لذلك فإننا نرى أن الخطط التي كانت توضع للإجهاز على الدولة العثمانية كانت تستهدف أول ما تستهدف هدم هذا العامل و تصفيته ببث الفرقة المذهبية بين المسلمين، بغية إخماد جذوته.

---

[1] [1] **Sultan Abdulhamid ve Komiteciler**, **N.N. Tepedelenoglu**, s. 83–106.

عهد السلطان عبد العزيز

عبد العزيز هو السلطان الثاني و الثلاثون من آل عثمان، و ابن السلطان (محمود الثاني) اعتلى العرش بعد وفاة أخيه السلطان عبد المجيد بمرض السل عام 1277 هـ/1861 م.

و لإعطاء فكرة مختصرة عن عهد السلطان عبد المجيد ننقل هذه السطور للمفكر التركي الكبير الأستاذ نجيب فاضل:

(لم يكن قد مضى زمن طويل على تصفية الجيش الانكشاري الذي كان كجيش محتل لبلده، و لكن لم يكن قد نشأ بعد مكانه جيش صحيح و قوي من الناحية المعنوية و المادية.

ثم بدأت أول القروض من الدول الأوروبية دون التفكير في كيفية سدادها في المستقبل. و بدأت أصوات التفكك و الانهيار تسمع من كل أرجاء الإمبراطورية كما بدأت عقدة الخوف من (الدول الكبرى) و الأزمات الاقتصادية نتيجة للتضخم المالي.

و لخلو الإمبراطورية العثمانية طوال ثلاثة أو أربعة قرون من زعيم فكري أو مصلح اجتماعي كبير و أصيل، فقد ترك المجال للدبلوماسيين السطحيين المنبهرين بالغرب و المقلدين له... و كانت النتيجة فقدان الروح، و ضمور العقل، و ذبول الإرادة و سريان الشلل العام.

كانت هذه صورة للمرض، و سرعان ما جاء التشخيص و التسمية من قيصر روسيا: الرجل المريض)[1].

لم يكن السلطان عبد المجيد شخصا محبوبا من قبل شعبه، لأنه كان شخصا ضعيفا و منغمسا في الشهوات جانحا إلى المسكرات. و قد تميز عهده بالفوضى و سوء الإدارة و بالإسراف المالي الكبير، و طبعت في عهده – لأول مرة – النقود الورقية باسم (القائمة) بدل النقد الذهبي، و لكن الشعب كان عندما يرى ولي العهد عبد العزيز بقوامه الذي يشبه قوام المصارعين و هو يمر ممتطيا جواده في أزقة إسطنبول أو يتسابق على شواطئ البسفور يخيل إليه أن سيكون هو البطل المنقذ[2].

---

[1] **Uhi Hakan, N.F. Kisakurek, Kisakurek, Toker Yayinlari, Istanbul 1970, s. 25.**

[2] **Uhi Hakan, N.F. Kisakurek, s. 27.**

و عندما تولى السلطان عبد العزيز السلطة حاول فعلا في السنوات الأولى من حكمه إنقاذ بلاده من الضائقة المالية الخانقة، و بذل جهوده للإصلاح و أحاط نفسه بوزراء أكفاء.

و لكنه لم يستطع الاستمرار في طريق الإصلاح، فبمرور الوقت استطاع المنافقون و المتملقون الذين أحاطوا به حره إلى حياة البذخ و الترف و اللهو، و لعل عظم المشاكل التي كانت تزخر بها الإمبراطورية و كثرتها و صعوبة حلها، أوقعه في اليأس و القنوط فانصرف إلى حياة المتعة[1].

و لعل السطور الآتية من مذكرات (جودت باشا) تصور الوضع الاقتصادي السيء لمدينة إسطنبول في السنوات الأولى من حكم السلطان عبد العزيز:

(كانت الخزينة في وضع مالي سيء جدا، و يزداد سوءا مع مرور الوقت، و في أحد الأيام و قبل أن يصل (فؤاد باشا) إلى إسطنبول[2] كان الذهب الذي قيمته مائة قرش بالنقود الورقية المسماة بـ (القائمة) قد طفر و أصبح بثلاثمائة قرش، و في اليوم التالي تجاوزت الثلاثمائة قرش، ثم ما إن وصلت القيمة إلى أربعمائة قرش حتى أصبحت هذه الأوراق المالية لا تساوي شيئا، و أصبح البقال و الخباز و القصاب لا يقبلها، بينما لم يكن في أيدي الشعب سوى هذه الأوراق المالية، لذلك فقد بقي الكثيرون جياعا، و الذين كانوا يملكون النقد اشتروا به الخبز لثلاثة أو خمسة أيام، لذا فقد نفد الخبز و لم يجده الآخرون في السوق.

---

[1] كان السلطان عبد العزيز أول من ابتدع عادة (صفع الوزراء)، إذ بدأ بصفع كل من ينقل إليه خبرا سيئا! و لكونه ذا قوة بدنية خارقة – إذ كان مصارعا ممتازا – فإن صفعة واحدة منه كانت تكفي لملازمة الوزير فراش المرض لعدة أيام. و لكن غضبه كان يسكن و يتلاشى بعد دقائق من الصفعة و يرجع إلى طبيعته المسالمة، فيندم على فعلته، و عند ذلك تبدأ الهدايا السلطانية بالوصول إلى بيت الوزير المستلقي على الفراش!

و قد فكر رجال القصر و رجال الدولة في طريقه للخلاص من هذه الصفعات السلطانية القوية، فاهتدوا أخيرا إلى طريقة طريفة، و هي القيام بإخباره الخبر السيء و هو في وضع لا يستطيع معه تحريك ذراعه على الفور، فاختاروا وقت الغذاء و هو منهمك في الأكل بيديه، فكان يقوم ثائرا و يصرخ طالبا الماء و الصابون ليغسل يديه، فتكون الفترة اللازمة لغسل اليدين و تجفيفها كافية لسكون هياجه فيتخلص صاحب الخبر من الصفعة! (المصدر السابق ص 31).

[2] كان فؤاد باشا في الشام عندما عين صدرا أعظم، و كان في طريقه إلى إسطنبول لاستلام منصبه.

و قد حاول البعض أخذ الخبز بالقوة من أيدي الذين اشتروه بكمية كبيرة، و ظهرت بعض أمارات الفوضى بسبب نهب الخبز في الطرقات، الأمر الذي دعا الكثيرين لحمل السلاح و العتاد، و استولى على إسطنبول جو من الرهبة، و استولت الحيرة على الجميع)[1].

و كانت القروض المأخوذة من الصرافين يتأخر تسديدها، فكان الصرافون يقدمون الشكوى تلو الشكوى، و العريضة تلو العريضة مطالبين بأموالهم. و إليكم نموذجا من هذه العرائض نقدمها من أرشيف رئاسة الوزراء التركية:

(إن الأعياد على الأبواب، فكيف نستطيع إعالة هؤلاء الأطفال المساكين، قولوا لسلطانكم أن يقلل من مصاريفه و أن يعطي لنا النقود.. أن يعطي لنا النقود.. أن يعطي لنا النقود)[2].

و لإعطاء فكرة واضحة عن الوضع المالي للدولة العثمانية نقول: إن الديون التركية في عهد السلطان عبد العزيز (و التي انتقل قسم منها من عهد السلطان عبد المجيد) كانت كما يأتي:

الديون الخارجية: 70,926,000 ليرة ذهبية

الديون الداخلية: 68,043,630 ليرة ذهبية

المجموع : 138,969,630 ليرة ذهبية

و كان ضمن هذه الديون فوائد مقدارها 58,247,505 ليرة ذهبية. أي إن الدين الأصلي المستلم كان 80,722,125 ليرة ذهبية فقط.

فإذا أضفنا إلى مجموع هذا الدين ديونا غير منتظمة بمقدار 9 ملايين ليرة ذهبية، فإن المجموع يبلغ 150 مليونا و هو ما يزيد قليلا على مليار جنيه إسترليني[3].

---

[1] Sultan Aziz, Haluk Y. Sehsuvaroglu.

[2] أرشيف رئاسة الوزارة التركية، أوراق الخزانة الخاصة سنة 1279 م.

[3] Uhi Hakan, N.F. Kisakurek, s. 40.

و بينما كانت الأمور تسير بهذا الشكل السيئ نرى أن السلطان عبد العزيز يستحدث ألقابا جديدة لوزرائه و أركان دولته منها: وزير، بكلربكي، علا، ميري، ميران، متمايز.. الخ.

و هناك خطاب خاص لكل لقب، يبدأ من خطاب السلطان بـ (يا صاحب الجلالة) إلى: (يا صاحب العزة)، إلى: (يا صاحب الفضل)، إلى: (يا صاحب العطف)، إلى: (يا صاحب السعادة)، إلى أدنى درجة و هي: (يا صاحب الغيرة)[1].

و لكن من الإنصاف أن نذكر أن عهد السلطان عبد العزيز لم يخل من الإصلاحات، و أن قسما كبيرا من هذه الديون صرف في هذه الإصلاحات. نذكر منها ما يأتي:

1- الجيش

ورث السلطان عبد العزيز من عهد السلطان عبد المجيد جيشا نظاميا قوامه 50 ألف جندي، و عندما نحي عن السلطان كان تعداد هذا الجيش قد ارتفع إلى 180 ألف جندي كما أن تجهيزاته أصبحت كاملة.

2- القوة البحرية

إن أهم جهة صرفت فيها أموال الدولة كانت في شراء السفن الحربية، حتى إن الدولة العثمانية أصبحت تشتغل المرتبة الثانية بين الدول – بعد بريطانيا – من ناحية مجموع الحمولة البحرية.

و لم يكتف السلطان عبد العزيز بشراء السفن من الخارج، بل أسس ترسانة جيدة لصنع السفن في خليج إسطنبول. غير أن التقدم السريع في القوة البحرية من ناحية عدد البواخر الحربية، لم يرافقه نفس التقدم من ناحية إدارة هذه البواخر و إجادة استعمالها، و ذلك لقلة الخبراء، و مع أن السلطان جلب بعض الخبراء إلا أن الحرب التي نشبت مع روسيا بعد خلع السلطان عبد العزيز أثبتت قلة الدراية في استعمال هذه القوة البحرية، إذ لم تستطع أن تؤدي أي دور فعال في تلك الحرب.

3- السكك الحديدة

---

[1] **Uhi Hakan**, **N.F. Kisakurek**, s. 33.

دخلت السكك الحديدة إلى تركيا لأول مرة في عهد السلطان عبد العزيز، نذكر منها:

إسطنبول – أدرنة	بطول	283 كم
دره آغاج – أدرنة	بطول	150 كم
أدرنة – بلوفنة	بطول	243 كم
ترنوفة – يانبولو	بطول	105 كم
سلانيك – اتروفيجة	بطول	362 كم
إزمير – آكجة	بطول	155 كم
براديو – بوجة	بطول	3 كم
غازي أمير – سيديكوي	بطول	2 كم

و مجموع أطوال هذه السكك التي أنجزت في خمس سنوات 1870 – 1875 م بلغ 1300 كم.

4– حركة البناء و الإعمار في مختلف أنحاء الإمبراطورية

فقد بنيت المدارس و المستشفيات و الطرق و الموانئ و المدارس الصناعية و الشركات في مختلف أنحاء الإمبراطورية، و وضعت رسوم الجمرك لأول مرة لحماية الصناعات المحلية. و كمثال على ذلك نذكر أن حركة الإصلاح و التعمير في ولاية الطونة (الدانوب) آتت ثمرتها، إذ تضاعفت إيرادات هذه الولاية أربعة أضعاف خلال خمس سنوات فقط[1].

إضافة إلى النقاط أعلاه و التي كانت تتطلب نفقات كبيرة علينا أن لا ننسى الثورات التي كانت تحدث في أرجاء كثيرة من الإمبراطورية و التي كانت تكلف الدولة مصاريف باهظة عند سوق الجيوش إليها لإخمادها.

---

[1] **Sultan Abdulhamid ve Komiteciler**, N.N. **Tepedelenoglu**, s.307–311, **Sultan Aziz**, **Haluk Y. Sehsuvaroglu**, s. 33.

إذا علمنا كل ما تقدم، علمنا أهم الأسباب في الضائقة المالية التي كانت خزينة الدولة العثمانية تشكو منها على الدوام.

و لكي يحيط القارئ بجوانب مهمة من أوضاع تلك الفترة ندرج هنا التقرير، أو بالأصح الوصية الأخيرة التي كتبها فؤاد باشا[1] عندما أحس بدنو أجله في بلدة (نيس) في فرنسا سنة 1868 م و أرسلها إلى السلطان عبد العزيز ملخصا فيها أفكاره و مقترحاته في إصلاح شؤون الدولة العثمانية:

(مولاي السلطان!

لم يبق من عمري سوى أيام قلائل... و ربما أقل، و أريد أن أحصر هذه المدة الباقية في وظيفة كبيرة و مقدسة، فأعرض أمام جلالتكم آرائي و أفكاري الأخيرة.

ربما أكون قد رحلت عن هذه الدنيا عندما ينظر صاحب الجلالة إلى هذه الأسطر، لذلك فإنه يستطيع – في الأقل هذه المرة – الاعتماد على كلامي لأن الأصوات المنبعثة من القبور تقول الحق بإخلاص على الدوام.

مولاي السلطان!

إن المقام الذي أودعه الله إليك محاط بالأخطار بقدر ما هو مشرف و مجيد، و لكي تستطيع القيام بالوظيفة التي أخذتها على عاتقك خير قيام، كان واجبا علي أن أحيطك علما بوضع مؤلم للغاية.

إن دولة آل عثمان في خطر.

فبسبب أخطاء تقدم أعداؤنا بصورة مذهلة، و تخلفنا نحن، و هذا دفع الدولة إلى هاوية الأزمات.

هناك حل واحد فقط للخلاص من هذه الهاوية، يا مولاي! يجب أن تقطع علاقتك حالا مع أن الأسلوب القديم لإدارة الدولة، لقد آن الأوان لإعطاء قوة جديدة للدولة، إن بعضا من المغترين بأنفسهم (أو الوطنيين على حد زعمهم) سيقولون – و سيحاولون إقناعكم – بأن من الممكن إرجاع الدولة العثمانية إلى سابق قوتها بالوسائل القديمة.

---

[1] **شغل فؤاد باشا مناصب مهمة في عهد السلطان عبد العزيز كمنصب الصدر الأعظم، أي رئيس الوزراء، و منصب وزير الخارجية.**

هذا خيال يا مولاي!... و ما أعظمه من خطأ!

لو كان جيراننا كما كانوا أيام أجدادنا، أي لو دام الوضع القديم، فلا شك أن الوسائل القديمة كانت قادرة على إخضاع جميع أوروبا لأوامر سيدنا، و لكن أوروبا اليوم – مع الأسف – ليست أوروبا ما قبل مائتي سنة، فقد تقدموا إلى الأمام و خلفونا وراءهم.

و لا شك أننا أيضا لسنا كما كنا سابقا، فالدولة العثمانية تملك اليوم كثيرا من المعارف التي لم تكن معروفة أيام أجدادنا العظام، و لكن –كما قلت سابقا – لا تكفي هذه الدرجة من المعرفة، فلا تزال هناك مسافة شاسعة بيننا و بين العصر الذي نعيش فيه.

و لكي تستطيع الدولة العثمانية البقاء في قارة أوروبا يجب أن لا نتفوق على أجدادنا فحسب إنما يجب بلوغ قوة جيراننا، بل التفوق عليهم. و لكي أكون أكثر وضوحا أقول: لا تستطيع الدولة العثمانية الوصول إلى السلامة إلا إذا أصبحت لها قدرة مالية كإنكلترة، و قدرة علمية و فنية كفرنسا و قدرة عسكرية كروسيا.

إن الممالك التي يحكمها سيدي حائزة على جميع الشروط اللازمة للتفوق على أية دولة من دول أوروبا، و لكن لكي نستطيع الاستفادة من هذه الشروط يجب تجديد جميع الأجهزة السياسية و الإدارية و أجهزة العدالة، فهناك مجموعة من الأساليب و القوانين القديمة التي كانت ذات فائدة في الماضي، أما الآن فهي ليست فقط دون فائدة و لكنها اليوم ضارة بلا شك.

إن الدين الإسلامي قد تبنى العلم دائما، و العلم لا يفرق في الدنيا بين مسلم و مسيحي، فلا بد من قبول و تبني أي شيء مفيد لبني الإنسان بصرف النظر عن مكان اختراعه.

إن الإسلام لم يأمر أحدا مطلقا بالسؤال عما إذا كان هذا الشيء مخترعا في المدينة المنورة أن في باريس. إن عرض هذا الموضوع هو لبيان أن دولتنا بتغييرها الأساليب القديمة لا تكون متصرفة ضد الدين.

و الآن أريد أن أتكلم قليلا عن العلاقات الخارجية للدولة العثمانية:

إننا لا نستطيع أن نقف وحدنا أمام أعدائنا لقلة قوتنا، لذا فنحن مضطرون إلى تأمين بعض الأصدقاء و المتحالفين معنا من الدول الأجنبية.

التحالف.. نعم، هذا هو الشرط الأول، و لكن مع أيه دولة نتحالف؟ إن دول أوروبا في تنافس دائم بعضها مع البعض الآخر، و لكن هذه الدول اتخذت ضدنا وضعا معينا بحيث أننا نصرف جهدا هائلا للمحافظة على حق ضئيل من حقوقنا. إن أجدادنا لم يصرفوا مثل هذا الجهد عندما فتحوا الأراضي و الممالك، و لم يتحملوا مثل هذه الصعوبة.

تعد إنكلترة في الصف الأول من حلفائنا، فسياسة هذه الدولة و صداقتها متينة[1] كقوانينها و أنظمتها، إن مساعدتها السابقة لنا لا يمكن تناسيها، كما لا يمكن التقليل من أهمية المساعدات التي يمكن تقديمها لنا في المستقبل.

إن إنكلترة التي ترى آثار قدرتها في أرجاء الدنيا هي دولة لشعب ذي طباع متينة، هذه الدولة ستتسابق مع الدول الأخرى للتحالف معنا، و إذا أرادت الدول الأخرى تركنا، فإن إنكلترة ستكون آخر من يتركنا، و إذا كان لعبد فقير مثلي أن يبدي رأيه فإنني أعتقد بأن التضحية ببعض ولاياتنا أهون من ترك صداقة إنكلترة لنا و أصوب.

أما فرنسا فهي دولة تستلزم المصلحة مراعاة جانبها أيضا، إن إعطائي أهمية لمحالفة فرنسا لا يرجع إلى كوني آمل منها أن تساعدنا، و تكون حليفة لنا بدرجة كبيرة، و لكني لخشيتي من احتمال أن توجه لنا في أي وقت ضربة مؤذية.

إن هذه الدولة تستحسن أخلاق الفروسية، و هي دولة لشعب يحب الجوانب الحسنة حتى عند الأعداء، إن الطريق لدوام التحالف مع مثل هذا الشعب يكون باتخاذ طريق ملائم بالنسبة إليه، و كذلك بالتقدم في مضمار المدنية، فإذا يئست فرنسا من حالنا و قطعت الأمل منا، فإنها ستتحول إلى رأس قائمة أعدائنا و ستوجه ضربتها إلى عمودنا الفقري.

إن دولة النمسا قوية، و لكن مشاكلها كثيرة، صحيح أنها لم تشترك في حرب القرم، و لكن إخرجها من الاتحاد الألماني يجعلها تنظر دائما إلى (البلاء الأكبر)[2] في الشمال نظرة توجس و خوف، لأن روسيا خطرة على النمسا كخطورتها على الدولة العثمانية، لذا فطالما اتبعت (فيينا) سياسة رصينة، و استعملت ذكاءها فإن النمسا تكون حليفة طبيعية للدولة العثمانية.

---

[1] أثبتت الأيام خطأ هذا الاعتقاد.

[2] يقصد روسيا القيصرية.

إن البلاء الأكبر الذي لم يزل منذ مائة عام[1] يثير الاضطرابات و القلاقل في الولايات الشرقية.. هذا البلاء لا يزول إلا بالاتفاق الحربي مع النمسا و باشتراك الدول الغربية في هذا الاتفاق.

أما بروسيا فهي لا تزال حتى الآن غير مهتمة بالمسألة الشرقية، و هي مستغرقة في أمل توحيد ألمانيا، و مستعدة من أجل هذا الأمل للتضحية بنا، و لكن إذا اتحدت ألمانيا فإن المسألة ستتغير على أغلب الظن، إذ لن يكون اهتمامها حينئذ بالمسألة الشرقية أقل من اهتمام الدول الغربية الأخرى.

أما روسيا فهذه الدولة لا تستطيع التخلي عن أمل التوسع نحو الشرق، و لو كنت أنا وزير خارجية روسيا لحاربت العالم لكي أستولي على إسطنبول.

ليس لنا أن نتعجب أو نستغرب من هجوم روسيا علينا، فهم يريدون أن يفعلوا معنا – تقريبا – ما فعلناه نحن مع قياصرة (بيزنطة) و نحن لا نستطيع أن ندافع عن أنفسنا و عن حقوقنا أمام روسيا بتقديم الحجج، إن هذا يكون سذاجة و غفلة منا، لأن الشيء الذي نحتاجه أما روسيا هو قوى رادعة.

إن هذه القوة ليست بالطبع تلك (القوة القديمة) المنهكة التي نملكها. نحن بحاجة إلى القوة التي لا يمكن الوقوف أمامها و التي وفرها علماء عصرنا لأمم أوروبا. و دولة روسيا تتقدم بشكل مذهل منذ عصر القيصر بطرس[2]، و السكك الحديد الجديدة الكائنة في طور الإنشاء سوف تضاعف من قوة هذه الدولة عشرة أضعاف قوتها الحالية.

إن أكثر ما يخيف خادمكم هو تعود الأمم الأوروبية على اعتداءات روسيا، إذ أصبحت ترى هذه الاعتداءات و كأنها شيء طبيعي. و الحقيقة أن خادمكم في حيرة شديدة من عدم اهتمام إنكلترة بسياسة روسيا القومية التي بدأتها في آسيا الوسطى. و قد أقلقني كثيرا نجاح روسيا في القضاء على الثورة في قفقاسيا (القوقاز)، لأن حدودنا في الأناضول أصبحت الآن في خطر كبير و لذلك فقد حان الوقت الذي يجب أن نسعى فيه ليلا و نهارا لتقوية قوتنا البرية و البحرية.

---

[1] كتب هذا التقرير سنة 1866م. و معنى هذا أن فؤاد باشا يرى أن روسيا بدأت بإثارة الفتن في الدولة العثمانية منذ سنة 1766م.

[2] يشير إلى بطرس الأكبر.

مولاي السلطان!

يجب أن لا نضيع لحظة واحدة، إذ أن من المشكوك فيه أن يهب حلفاؤنا لنجدتنا في كل آن[1]، و بدون سابق إنذار فقد يتغير وجه العالم نتيجة تغير التوازن في أوروبا، فقد يتفاقم مثلا أمر بسمارك[2].

إن الدول تخطئ كالأفراد، بل أستطيع أن أقول بأن الدول تخطئ أكثر من الأفراد. إن روسيا التي تمثل اليوم أقسى نظام بين الدول، هي على رأس مائة مليون من البرابرة تجهزهم بأفضل الأسلحة التي اكتشفتها الحضارة، و هي في كل خطوة تجرف أمامها أسماء إمارات و ولايات مساحاتها أكبر من مساحة فرنسا، و هي من جانب آخر تدعو إلى إقامة الوحدة السلافية، فتهز بذلك مستقبل أوروبا، و مع هذا فإنها كثيرا ما تقول: (إنني لا أطمع في أراضي الآخرين). و دول أوروبا تظهر عدم اكتراثها بالأمر، و هو شيء غير مفهوم على الإطلاق... إنني مولاي السلطان أعترف بأنني لا أستطيع فهم هذا الوضع.

و عندما أذكر روسيا لا بد أن تأتي إلى البال دولة إيران، إن الفتن و الشغب لا تنقطع أبدا في هذه المملكة، إن دولة إيران التي انغمست في التعصب الشيعي الشديد صديقة و مساعدة لأعدائنا على الدوام، فهي قد سايرت روسيا –كما هو معلوم – و أصبح الشاه صديقا لقيصر، و كانت التدابير الاحتياطية التي اتخذتها دبلوماسية الدول الغربية حينذاك هي التي حالت دون ذهابها إلى أبعد من هذا الحد، و لكن هذا الوضع قد تغير اليوم فإيران قد دخلت الآن تحت إمرة الدبلوماسية الروسية.

و لكن كلما أصبحت الدولة العثمانية قوية، فإن إيران – التي لا تملك من القوة بقدر ما تملك من الغرور – لا تشكل مشكلة أمامنا، غير أنه إذا فسدت العلاقات بيننا و بين روسيا فإن إيران ستأخذ مكانها مع الأعداء مهما كانت ضعيفة.

إن إيران – و لله الحمد – مملكة لجماهير مظلومة و محطمة تحت حكم وحشي، و مملكة لإقطاعيين متنازعين دوما على السلطة، و هي محاطة بمسلمين من أهل السنة، لذلك فإن من الممكن بقاءها في حدود الأدب، و إن القوة المادية و المعنوية للدولة العثمانية تكفي لهذا. و

---

[1] يشير فؤاد باشا إلى حرب القرم التي اشتركت فيها فرنسا و إنكلترة و إيطاليا إلى جانب الدولة العثمانية ضد روسيا و هو يعتقد بأن مثل هذا التحالف قد لا يتكرر في المستقبل و قد صدق حدسه في الحرب التركية – الروسية سنة 1878 حيث بقيت الدولة العثمانية وحدها أمام روسيا.

[2] صدق حدسه هنا أيضا.

لكن هناك أمور و مسائل متشابكة تتعلق بمصالحنا في آسيا من جهة إيران لا يعلمها سوى خادمكم علي باشا، و هو يستطيع أن يوضحها لسيدنا.

و لا ننسى اليونان.. صحيح أن دولة اليونان وحدها لا تعني شيئا و لكنها قد تكون أداة إزعاج في يد دولة عدوة، إن الأدباء و الشعراء الأوروبيين عندما سجلوا هذه الدولة الذليلة – التي لا كيان لها – في مجموعة الدول كانوا يعتقدون أنهم يحيون الشعب الذي أفل نجمه قبل ألفي سنة، و لكنهم – وهم في نية إحياء مجد مملكة (هوميروس) و (أرسطو) – أيقظوا منبعا للفتنة و أوجدوا مجالا للعصابات.

و مع أن الدولة العثمانية قد تستطيع العثور على موظفين من الروم ذوي دراية و بصيرة، إلا أن العداوة للعثمانيين مغروسة في جبلتهم و في أعماقهم، و هذا شيء طبيعي للغاية، فقد مر زمن طويل بين أيام سطوة و مجد اليونانيين القدماء و بين الوضع الحالي للروم، لقد فقدوا بمرور هذا الزمن قيمهم القديمة و سقطوا خلقيا و تربويا في أسوأ هاوية، و لكنهم احتفظوا مع هذا بذلك الغرور الجنوبي القديم، و هم يحلمون بإعادة إنشاء الإمبراطورية الشرقية (بيزنطة) و سيدوم هذا الحلم الجميل زمنا عندهم.

ما هو الشيء الذي يمنع عنا المحاولات العدائية لهؤلاء القوم المغترين بأنفسهم، و المنحطين مع هذا خلقيا، و المستحقين لكل أنواع الإهانات؟

إنه أنانيتهم و تصرفاتهم المغرورة... فالروم جعلوا جماهير الشعب في الشرق يكرهونهم يوما بعد يوم و يضيقون بهم ذرعا، فإذا وضعنا هذه الحقيقة نصب أعيننا، وجب علينا أن نمنع بكل دقة و انتباه حصول محبة للروم من جانب رعايانا المسيحيين لا سيما البلغاريين.

يجب تخليص البغاريين من أسر الكنيسة الرومية (اليونانية) بسرعة، و لكن بشرط أخذ التدابير لمنع ارتباطهم مع البطريرقية الروسية أو مع المقاوم البابوي عند انفصالهم عن الكنيسة الرومانية، إن تكوين كنيسة بلغارية يكون شيئا صحيحا.

إن أصح سياسة داخلية يجب أن تتبع من قبل الدولة العثمانية هي أن تعلو على جميع المنازعات الدينية و أن تكون حكما بينها ... الخ[1].

و هذا التقرير السياسي – أو بالأصح الوصية السياسة – طويلة، و لكن نكتفي منها بهذا القدر، لأنه يعطي القارئ فكرة واضحة عن وضع الدولة العثمانية و عن الأوضاع الدولية في تلك الفترة.

---

[1] **Sultan Abdulhamid ve Komiteciler**, **N.N. Tepedelenoglu**, **s.66-75**.

و يلخص الأستاذ عباس محمود العقاد وضع الدولة العثمانية آنذاك تلخيصا جيدا عندما يقول:

(و كانت المسألة الشرقية قائمة على محو الدولة العثمانية، و لكن الدول التي تعنيها هذه المسألة لم تكن على اتفاق في طريقة التنفيذ، و لم تكن على اتفاق كذلك في العجلة أو الأناة، و لو لم تكن على اتفاق بينها في نصيب كل منها من تركة (الرجل المريض) كما سميت الدولة العثمانية في ذلك الحين.

فروسيا كانت تتعجل التقسيم لتحتل القسطنطينية و مضايق البسفور و الدردنيل، و فرنسا كانت تتوسط بين العجلة و الأناة، لأنها كانت تكتفي بلبنان و سورية و بيت المقدس، و لا تحرص على تفويض الدولة العثمانية من رأسها، و إنكلترة كانت تطمح إلى طريق الهند، و لا تأبى عند الضرورة أن تساعد فرنسا لتستعين بها على صد روسيا و الحيلولة بينها و بين بلاد البحر الأبيض. و حاولت كل منها أن تتخذ لها صفة الرعاية لجميع المسيحيين بالديار الشرقية، و كانت روسيا و فرنسا قد حصلتا على اعتراف من السلطان العثماني بهذه الصفة، أولاهما: لرعاية الكنيسة الإغريقية، و الأخرى: لرعاية الكنيسة اللاتينية، فحاولت إنكلترة في أواخر القرن التاسع عشر أن تضيف إلى التاج لقب الحارس للديانة المسيحية، و لكن المسيحيين أنفسهم في الشرق الأدنى لم يعترفوا لها بهذه الصفة لأن أتباع الكنيسة الإنكليزية كانوا يومئذ جد قليلين بين الشرقيين.

و لم تجد هذه الدول صعوبة في إقلاق الدولة العثمانية لأنها كانت تستخدم سلاح الامتيازات الأجنبية حين تشاء و كيفما تشاء. و كان القرن التاسع عشر عصر الحركات الوطنية في بلاد المغرب و المشرق، فلم يكن من العسير على الدول أن تجد المطاوعين لها في ثورتها على الحكم التركي، سواء من المسيحيين و غير المسيحيين، و منهم مسلمون يطلبون الاستقلال أو ينقمون على الإدارة التركية.

و لكن الأمر الجدير بالنظر أن السياسة الجهنمية لم تتورع عن خلق المذابح في المكان المطلوب و في الآونة المطلوبة، فحدثت مذابح أرمينية و مذابح لبنان و مذابح الإسكندرية على هذا التقدير كلما كانت لازمة لتنفيذ إحدى الخطط التي ترسم قبل ذلك بسنوات أو شهور، و كانت هذه المذابح هي التي تدعو إلى التدخل من جانب الدول الكبرى، أما المذابح في روسيا أو في البلقان فلم يعرض لها أحد بمجرد الاحتجاج فضلا عن التدخل أو التهديد بالاحتلال[1].

---

[1] عباس محمود العقاد، الإسلام في القرن العشرين: حاضره و مستقبله، الطبعة الأولى ص 51–53، دار الكتب الحديثة.

جمعية تركيا الفتاة (جون تورك)

تمهيد

أمام سير الإمبراطورية نحو الضعف، و أمام تزايد أطماع روسيا و الدول الأوروبية في أراضيها، فقد كان من الطبيعي أن يستاءل كثير من العثمانيين: (كيف نستطيع إنقاذ الدولة العثمانية؟).

و هذا السؤال يرتبط في الحقيقة بسؤال آخر هو: (ما العلة الأساسية التي تشكو منها الدولة العثمانية؟).

فبدون معرفة العلة – أو العلل – الأساسية كيف يمكن وصف الدواء، أو معرفة طريقة علاج هذه الإمبراطورية السائرة في طريق الانحلال و كيف يمكن علاج (الرجل المريض)؟

سرعان ما جاء الجواب على هذا السؤال من جمعية تركيا الفتاة[1].

و لكن الجواب كان سطحيا .. لا ينفذ إلى الأعماق.

كان العلاج عندهم يتلخص في تبديل شخص السلطان، و في إعلان الدستور الذي يقيد من صلاحيات السلطان و يجعل الوزراء مسؤولين أمام برلمان ينتخبه الشعب.

كان هذا هو العلاج المقدم من قبل جمعية تركيا الفتاة أمام المشاكل المعقدة و العميقة للدولة العثمانية.

علاج سهل، و وصفة جاهزة و منقولة من أدب الثورة الفرنسية دون عناء و دون التأكد من صلاحيتها أو ملاءمتها أو كفايتها للدولة العثمانية.

و في تلك الفترة من الانحطاط الفكري و الروحي، و من الشعور بالضآلة و بمركب النقص أمام الغرب، لم يكن من المنتظر أن يأتي أحد بالتحليل الأصيل العميق للمشاكل، أو النظرة الواسعة المحيطة بالأمور.

---

[1] سنهمل الجمعيات الصغيرة قبل جمعية تركيا الفتاة، لكي لا ندخل في تفاصيل فرعية.

يقول الدكتور أرنست أ. رامزور و هو يتكلم عن أعضاء تركيا الفتاة: (و لا ريب في أنهم لم يفهموا الكثير مما أصبحوا يتعرضون له؛ نظرا لأنه لم يكن في أساس تكوينهم ما يعدهم لذلك، و لذلك كان الكثير من الأفكار التي صاروا يعبرون عنها في التركية غير مهضومة جيدا، بل و حتى المفردات اللغوية التي استعملوها لم يستوعبوها. و لكن المهم هو أنهم بدؤوا يستعملون كلمات مثل (الوطن) و (الدستور) و (البرلمان).

إذن فقد كانوا يرددون مصطلحات لم يفهموها بعد! كانت الإمبراطورية العثمانية تحتاج إلى زعيم فكري كبير و أصيل، و ليس إلى مرددي أفكار و شعارات، و لم يكن أحد من أعضاء هذه الجمعية في هذا المستوى المطلوب.

و لكن من هم أفراد هذه الجمعية؟ و متى تشكلت؟ و ماذا كانت أهدافها؟

هذا ما سنتعرض له باختصار..

جمعية تركيا الفتاة (جون تورك)

في أواخر حكم السلطان عبد المجيد بدأت في أوساط بعض المثقفين العثمانيين بوادر التذمر و المعارضة، و قد استمرت هذه المعارضة و النقد و الشكوى في صفوف هؤلاء الذين اتخذوا اسم (جون تورك) أي (تركيا الفتاة) اسما لجمعيتهم السرية في زمن السلطان عبد العزيز أيضا.

و هناك من المؤرخين من ينكر وجود روابط تنظيمية بين أعضاء تركيا الفتاة. فمثلا يقول المؤرخ سامي باشا زاده حسن بك: (إن الجمعية المسماة بـ (تركيا الفتاة) لم تكن مستندة إلى تنظيم معين أو تشكيل خاص فاعتبارا من (شناسي)[1] كانت هناك مجموعة من الشباب يعارضون سياسة (الباب العالي) آنذاك، أو كانوا بالأحرى يعارضون و ينتقدون السياسة الخارجية للدولة المتصفة بالعجز و المسكنة، فهؤلاء الشباب كانوا يجتمعون في مطبعة جريدة (تصوير الأفكار) التي أنشأها (شناسي) و التي خلفها لتلميذه (نامق كمال) حيث يتبادلون الأفكار و يأخذون في انتقاد الحكومة).

---

[1] **Sultan Aziz, Haluk Y. Sehsuvaroglu, s. 47–49.**

ثم أخذت تطلق صفة (جون تورك) (أي العثماني الجديد أو عضو جمعية تركيا الفتاة) على كل شخص كان ينتقد الحكومة و يقف موقف المعارض السياسي تجاهها. و لكن الظاهر أن نوعا من التنظيم بدأ ينشأ بين الأفراد البارزين المعارضين للوضع، إذ بدؤوا بعقد الاجتماعات المتتالية في أماكن أخرى بصورة سرية، و قد يستمر بعض الاجتماعات حتى الصباح.

كان أهم أعضاء تركيا الفتاة: الشاعر نامق كمال، ضياء باشا، أكاه أفندي، علي سعاوي، و الأمير المصري مصطفى فاضل باشا. ثم انضم إليهم شخص مهم و هو ولي العهد الأمير مراد، إذ بدأ نامق كمال و ضياء بك (باشا فيما بعد) يجتمعان به في قصره في (قوربغه لي دره) و يبقيان حتى الصباح في الحديث عن الحرية و عن الدستور. و قد حاول بعضهم جر الأمير عبد الحميد إلى جمعيتهم و لكنه لم يستجب لهم[1].

اقتصر نشاطهم في بداية الأمر في مجال النشر و الاجتماعات السرية التي كانوا يكررون فيها يأسهم من إصلاح الأوضاع دون تبديل السلطان عبد العزيز و نصب ولي العهد – الذي يشاطرهم أفكارهم – في الحكم، و لكنهم قرروا في أحد اجتماعاتهم[2] القيام باغتيال بعض الوزراء، و كان الأمير مصطفى فاضل باشا وراء هذه الخطة، لأنه كان يدبر لمجيء نديم باشا للصدراة حيث كان يأمل من إرجاعه وليا للعهد في مصر[3].

و لكن هذه المحاولة افتضحت قبل القيام بها فاضطر نامق كمال و ضياء بك و آكاه أفندي إلى الهرب إلى باريس، و التحق بهم هناك علي سعاوي بعد هربه من منفاه، كما التحق بهم الأمير مصطفى فاضل باشا. و في باريس بدؤوا بحملة صحفية شديدة ضد السلطان و ضد الأوضاع القائمة.

من أين كان يتم تمويل نشاطهم الصحفي؟ و من الذي كان يؤمن معيشتهم في الغربة؟.. طبعا من الأمير الثري مصطفى فاضل[4]. أو بتعبير أدق بوساطته، لأنه لم يكن في معظم الأحوال إلا وسيطا بين بعض الدول الأجنبية و أعضاء تركيا الفتاة[5].

---

[1] **Sultan Aziz, Haluk Y. Sehsuvaroglu, s. 54.**

[2] **و هو الاجتماع الذي عقد في بستان ولي أفندي.**

[3] **Sultan Aziz, Haluk Y. Sehsuvaroglu, s. 56.**

[4] **كانت ثروة الأمير تقدر بخمسة ملايين ليرة ذهبية**

[5] **Sultan Abdulhamid ve Komiteciler, N.N. Tepedelenoglu, s. 117.**

و لكن هذا الأمير لم يتردد في تقبيل يد السلطان و إعلان توبته عندما زار السلطان عبد العزيز فرنسا سنة 1867م، و لم يتردد في الرجوع إلى تركيا.

رجع إلى تركيا حيث أسند إليه منصب كبير، و ترك أصدقاءه في الغربة يقاسون شظف العيش. و لم يلبث أصدقاؤه في الغربة طويلا، إذ بدأ أكثرهم بالرجوع واحدا إثر آخر مستفيدين من عفو السلطان عنهم.

هنا تنتهي الجولة الأولى من حركية تركيا الفتاة لتبدأ بشكل آخر و بصيغة أخرى كما سيأتي تفصيله فيما بعد.

المؤامرة على السلطان عبد العزيز و تنحيته

لا نريد أن نسهب في موضوع السلطان عبد العزيز و في عهده، لذلك فإننا سنصرف النظر عن التفاصيل، لنصل إلى نهاية عهده، و ذلك بإلقاء نظرة على المؤامرة التي دبرت ضده، و نجحت في إقصائه عن السلطة.

إن حادثة الانقلاب الذي دبر ضد السلطان عبد العزيز مهمة جدا ليس لكونها أدت إلى تغيير سلطان، و لكن لكونها أول انقلاب دبر بمساعدة الدول الأجنبية.

إذن فالرجل المريض كان مريضا إلى درجة كبيرة بحيث إن الدول الأخرى لم تعد تكتفي بالتدخل بجواسيسها و أعوانها في تدبير الفتن الداخلية في أرجاء الإمبراطورية فقط.. بل تزايدت جرأتها و شملت محاولة تغيير السلاطين أيضا، و المذهل أن هذه المحاولات نجحت بكل بساطة، و تحت ستار من الوطنية و محاربة الظلم و الدفاع عن الحريات.

أية دولة وقفت وراء الانقلاب و مولته؟

و من هم قادة هذا الانقلاب؟

الدول هي: إنكلترة و فرنسا.

أما قادة الانقلاب فهم:

1- (سر عسكري) أي وزير الحربية حسين عوني باشا.

2- الصدر الأعظم: (أي رئيس الوزراء) رشدي باشا المعروف بـ (المترجم).

3- مدحت باشا

4- وزير البحرية أحمد باشا.

5- وزير المدارس العسكرية سليمان باشا.

6- قائد حامية إسطنبول مصطفى سيفي باشا.

هؤلاء قادوا الانقلاب، و كان ولي العهد الأمير مراد و كذلك شيخ الإسلام خير الله أفندي على علم بالانقلاب، ولي العهد يتهيأ للجلوس على العرش، و شيخ الإسلام قد وضع فتوى خلع السلطان في جيبه منتظرا ساعة الصفر.

و لكن من كان الرأس القائد من بين هؤلاء؟

لا شك أن حسين عوني باشا كان الرأس المدبر و القائد في هذه الحركة. إذن لنلق بعض الضوء على هذا الباشا الذي أنزل سلطانا عن عرشه.

كان هذا الباشا قد اشترك في معارك عديدة و أبدى بطولات فيها، و ترقى في المناصب حتى وصل إلى رتبة (سر عسكر) أي وزير الشؤون الحربية، و لكن بمكيدة من الصدر الأعظم (نديم باشا) تعرض لغضب السلطان سنة 1871 م حيث عزل من منصبه و أخذت منه جميع أوسمته التي نالها بجدارة في ساحات القتال، ثم نفي إلى بلدة (إسبارطة).

لنقرأ مذكرات الضابط الفرنسي (شارل مسمير)[1] التي نشرها بعنوان (مذكرات من العالم الإسلامي)[2] ففيها معلومات طريفة: (عندما أصبح نديم باشا صدرا أعظم، كان أول عمل قام به هو عزل حسين عوني باشا، أما عمله الثاني فهو إصدار أمر بحرمانه من رتبه و نياشينه، ثم مصادرة قصره الذي كان في (قوزقونجك)، هذا القصر الذي كان هدية من السلطان و الذي صرف عليه حسين عوني باشا كل أمواله تقريبا لتعميره و جعله

---

[1] كان هذا الضابط من أصدقاء حسين عوني باشا و اشترك في حرب قرم.

[2] **Souvenirs Monde Musuluman**, **Charles Mismer**.

صالحا للسكن. و تم إبلاغه أمر النفي في منتصف ليلة عاصفة مرعبة، و كان الأمر يقضي أن يخرج للسفر حالا. كان الـ (سر عسكر) السابق مريضا جدا، فقد كان حلقه مسدودا لتضخم و التهاب اللوزتين، و كانت الأطعمة السائلة تعطى له بوساطة أنبوب مطاطي. و بسبب إصرار أطبائه و أخذهم جميع الاحتمالات الخطرة في الحساب فإنه استطاع أن يبقى تلك الليلة في بيته.

في الصباح التالي جاء أحد رجاله إلى بيتي، و أخذني إلى (قوزقونجك) كان جو المأتم سائدا في القصر، إذ كانت النساء و الأطفال يبكون، و عندما وصلت كان أول ما قاله: (إن هذه الحادثة علمتني مدى أهمية النقود، فإذا تيسر لي أن أصل إلى السلطة مرة أخرى، فإنني أعرف ما يجب عمله).

أما عندما كان يتكلم عن السلطان فإنني لا أزال أتذكر رنة القسوة في صوته.

بقي الباشا في منفاه في إسبارطة أحد عشر شهرا ثم عفا عنه السلطان و جعله واليا على ولاية (آيدن) ثم وزيرا للبحرية.

عفا السلطان عن الباشا، و لكن الباشا لم يعف عن السلطان.

كان قد اتخذ قراره النهائي بالانتقام منه. و في سنة 1875 طلب إذنا للذهاب إلى الخارج للعلاج فأذن له.

و الآن لنتابع أيضا بعض مذكرات الضابط الفرنسي: (في سنة 1875 كنت في باريس فإذا بي أستلم برقية من صديقي القديم حسين عوني باشا يدعوني فيها إلى (فيشي) و هناك وجدته مع طبيبه و حاشيته، و قد استقر في قصر فخم.. في القصر نفسه الذي كان يسكن فيه نابليون الثالث عندما كان يقضي استراحته في فيشي[1].

و عندما بقينا وحدنا قال لي: (أريد أن أتحدث معك حول مسائل جدية، و لكن نحتاج إلى مكان لا يجلب انتباه أحد. و حالما أنهي علاجي أريد أن أقابلك في باريس. لذلك أريد أن تهيئ مكانا أستطيع أن أراك فيه بصورة سرية حينما أعود).

كنت في باريس أسكن حينذاك في بساي في شقة في بناية متواضعة، و بعد رجوع الباشا من فيشي إلى باريس و استقراره في فندق (ألبا) بيوم واحد جاء لزيارتي في شقتي. و قد استمر حديثنا أربع ساعات.

---

[1] تصوروا إذن المبالغ الطائلة التي نهبها الباشا منذ رجوعه من المنفى مستغلا منصبه.

بدأ حديثه عن الوضع المالي لتركيا، قائلا بأن عدوه اللدود محمود نديم باشا الذي جيء به إلى الصدارة مرة أخرى، قرر عدم دفع (الكوبونات)[1] و أنه سيحاول منع الصدر الأعظم من تطبيق هذا القرار الذي سيضر بسمعة الإمبراطورية، و أنه قد تفاهم بهذا الخصوص مع بعض الشخصيات المهمة، و همس قائلا بأن مدحت باشا من ضمنهم.

(و إذا استوجب الأمر فسنعزل السلطان).

و مع ذلك فإن ثقته بمدحت باشا لم تكن كبيرة، لأن مدحت باشا كان يسكر كل ليلة، و عندما يسكر لا يستطيع أن يسيطر على نفسه و لا يستطيع ضبط لسانه، و عندما عرفت أن عدد أعضاء جماعته السرية يبلغ 62 عضوا، قلت له بأن مثل هذا العدد الكبير لا يستطيع حفظ مثل هذا السر الخطير فقال لي: (لا تقلق إنني أعرف رجالي، ثم إنني عندما أتحرك سأتحرك وحدي، أما الآخرون فإنهم سيستفيدون من الأمر الواقع فقط. ليس هناك أحد راض عن الوضع و أنا أثق بالجيش، و إذا أخذت وزارة الحربية مرة أخرى). قلت له: (عندما يلج المرء في مثل هذا الأمر فإنه يستحيل عليه التراجع).

أجاب: (علم ذلك عند الله). و سكت قليلا ثم قال كلمة واحدة: (القدر).

قلت: (هل أنت مدرك مدى الخطورة التي تقحم نفسك فيها؟)

قال: (ما قيمة الحياة؟ ما قيمة الحياة بالنسبة لشخص عسكري؟ لقد عرضت نفسي للخطر طوال ثلاثين سنة في جميع ميادين القتال من أجل تركيا، و إذا انفجرت حرب أخرى فإن حياتي ستكون معلقة برصاصة من أي جندي قوزاقي[2]. أما هذا الهدف فإنه يستحق الخطر الذي أتعرض له. إن غايتي هي أن أقلب نظاما فاسدا يدير البلد تحت حكم خدام القصر و الأجانب).

كان يتحدث دون فخر أو كبرياء أو انفعال، و لكنه عندما كان يتحدث عن السلطان كان وجهه يكتسي بنفور بارد مخيف كالنفور الذي كان يكسو وجهه عند نفيه من قصره في (قوزقونجك).

---

[1] الكوبونات: هي حوالات الفائدة على القروض.

[2] إذن فإنه كان يتوقع نشوب حرب مع روسيا.

لك يؤثر فيه أي كلام قلته له، فقد كان من الواضح استحالة زحزحته عن قراره، و أخيرا اقترح علي قائلا: (أرى أن تأتي إلى إسطنبول قبل الأسبوع الأخير من شهر أيلول المقبل، لأنني أريد أن تحرر البيانات و التعليمات الضرورية إلى الحكومات الأوروبية قبل تنفيذ الانقلاب). ثم حول الحديث إلى وضعي: (إنني أعلم أن خدماتك في أثناء عصيان (كريت) قد بقيت من دوت مكافأة، و إنني سوف أقوم بتصحيح هذا الخطأ).

ثم أضاف قائلا و هو يشير إلى الأثاث المتواضع الموجود في الصالون: (ما هذه الحال؟ لم أكن أتصور بأنني سألقاك في مثل هذا الوضع. من الغريب أن يسكن الذين خانونا و استغلونا في القصور و أن تسكن أنت في مثل هذا المكان، إنني أشعر بالخجل).

و في اليوم التالي تناولت طعام الغداء على مائدة الباشا في فندق (ألبا)، و في أثناء الطعام ابتسم لي قائلا: (أريد أن أشتري زهريتين من الخزف الصيني، فهل لديك متسع من الوقت لكي ترافقني في التجول بين المخازن؟).

– طبعا.

بعد الغداء تجولنا في كثير من مخازن باريس.. كانت الزهريات المعروضة علينا جميلة جدا، و لكن الباشا لم يعجب بأي منها، قلت له: يظهر أنك صعب الإرضاء.

أجابني قائلا: أنا؟ أنت مخطئ، إنه هو الذي يصعب إرضاؤه.

– و من هو؟

– السلطان عزيز.. لأنني سأهدي الزهريتين إليه.

– إذن اسمح لي بأن أضحك.. كيف تهدي زهرية إلى السلطان الذي تريد الإطاحة به؟

(لا تستغرب.. إنني أقلده فقط، ذلك لأن هذه هي عادتهم، فهم عندما يرغبون في قتل أحد، يقومون أولا بإغراقه بالهدايا). و لكن الباشا لم يجد ما يفتش عنه، و أخيرا استقر رأيه على شراء زوج من الشمعدانات الذهبية و دفع مقابلهما خمسين ألفا من الفرنكات)[1].

و في باريس عقد اتصالات سرية مع كبار المسؤولين الفرنسين. يقول المؤرخ التركي نظام الدين نظيف:

---

[1] ما يعادل الآن أكثر من 40 ألف جنيه إسترليني.

(و في باريس عقد حسين عوني بعض الاتصالات السرية، إذ ذهب مع الضابط (مسمر)[1] إلى (فرساي) و اجتمع مع رئيس الجمهورية المارشال (ماك ماهون) على انفراد. و هذه الزيارة كانت خارج البروتوكول، و كانت زيارته سرية، إذ كيف يمكن لمارشال في الإمبراطورية العثمانية قد شغل منصب الصدر الأعظم أن يزور رئيس الجمهورية الفرنسية دون أن يأخذ موعدا للزيارة عن طريق السفير العثماني في باريس و دون أن يحضر السفير ذلك الاجتماع إلا أن يكون ذلك الاجتماع سريا)[2].

كان حسين عوني باشا يحاول أن يؤمن اعتراف فرنسا بالحكومة الجديدة بعد الانقلاب، لذلك فقد كان يلوح بمسألة (الكوبونات) على الدوام لمعرفتخ مدى اهتمام فرنسا و حساسيتها حول تأمين دفع أقساط الفائدة على قروضها.

و بينما كان حسين عوني باشا يتصل في باريس سرا بالحكومة الفرنسية كان مدحت باشا يتصل في إسطنبول سر مع السفير الإنكليزي السير (هنري أليوت) للتباحث معه حول خلع السلطان[3].

قلنا: إن فرنسا و إنكلترة شجعتا و دبرتا الانقلاب. فلماذا؟

أما بالنسبة إلى فرنسا، فقد ذكرنا مسألة (الكوبونات) و حرصها على تسليم الفوائد و خوفها من ضياعها و عدم تسديدها، ثم كان هناك التحول في سياسة السلطان عبد العزيز عن فرنسا و ذلك بعد هزيمة فرنسا في معركة سيدان سنة 1871 م و وقوع نابليون الثالث في الأسر، إذ أحس السلطان أن فرنسا لم تعد الدولة القوية – لا ماليا و لا عسكريا – التي يمكن الاعتماد عليها.

و أما إنكلترة فقد كانت لديها أسباب أقوى و أكثر وجاهة. و نجد تلخيصا جيدا لهذه الأسباب في كتاب (الجيش و السياسة) للمؤرخ نظام الدين نظيف، حيث يقول:

1. (كان السلطان عبد العزيز أول سلطان عثماني يزور مصر منذ استيلاء السلطان ياووز سليم عليها، و كان بذلك يعلن للعالم أجمع أن مصر لا تزال تابعة للإمبراطورية العثمانية، فقد مشى الخديوي إسماعيل مع وزراء السلطان راجلين يحفون بالعربة التي كان يجلس فيها

---

[1] هو الضابط الفرنسي الذي مر ذكره.

[2] Ordu ve Politika N.N. Tepedelenoglu, Bedir Yayinevi, Istanbul 1967, s. 21.

[3] Ordu ve Politika N.N. Tepedelenoglu, s. 21.

السلطان، و لما كانت مصر مهمة جدا بالنسبة لإنكلترة – من ناحية موقعها – و كذلك لوجود قناة السويس فيها، فإنها وجلت كثيرا عندما رأت محاولة السلطان لتقوية الخيط الرفيع الذي كان يربط مصر بالدولة العثمانية.

2. اهتمام السلطان باليمن و كذلك بباب المندب الذي هو المفتاح الجنوبي لخليج السويس أقلق إنكلترة كثيرا، فالدولة العثمانية أصبحت تقوي مركزها على ضفتي القناة و كذلك على خليج باب المندب، و هذه المحاولة من قبل السلطان كانت تعني الشيء الكثير، فإن إعادة فتح اليمن تم بشكل نهائي في زمنه، و قسمت لأول مرة غلى مناطق إدارية و أصبحت الضرائب تجبى بشكل منتظم.

3. اهتمام السلطان بالجيش – لا سيما تقويته الأسطول العثماني بحيث أصبح ثاني أسطول بعد الأسطول الإنكليزي – أقلق إنكلترة، و لك يكن ينافس هذا الجيش سوى الجيش الروسي، فالجيش الفرنسي كان قد خرج مهزوما هزيمة شنيعة في معركة (سيدان)، أما الجيش الألماني فقد خرج أيضا من هذه المعركة مرهقا، أما الجيش الإيطالي فكان لا يزال ناشئا، و لم يكن الجيش النمساوي في قوة الجيش العثماني، كما أن القوة البرية الإنكليزية لم تكن تتفوق كثيرا على القوة البرية العثمانية و ذلك إذا أخذنا في الحسبان القوى البشرية للجيشين.

لذلك كان لا بد من إضعاف هذا الجيش، إما بدفعه إلى الحرب مع روسيا لاستنفاد طاقته أو بتدبير انقلاب.

لم تكن الحرب مع روسيا واردة، فقد اتبع السلطان سياسة حيادية و أتى إلى الصدارة بمحمود نديم باشا الذي أشيع عنه أنه صديق روسيا[1].

و نحب أن نضيف نحن إلى هذه العوامل عاملا مهما آخر ربما غاب عن نظر هذا المؤرخ، و هذا العامل هو شخص ولي العهد، و قد برز ذلك بعد زيارة السلطان لإنكلترة عام 1867 م مع ولي العهد، و أخيه عبد الحميد.

في هذه الزيارة نرى اهتماما خاصا بولي العهد الأمير مراد و بخاصة من قبل ولي عهد إنكلترة آنذاك الأمير (إدوارد) إذ نرى أن صداقة حميمة تنشا بينهما بسرعة البرق، فلماذا؟

---

[1] Ordu ve Politika N.N. Tepedelenoglu, s. 33-40.

السبب بكل بساطة هو كون ولي العهد مراد ماسونيا، و قد ذكر المؤرخون أن مراد أصبح ماسونيا في هذه الزيارة بإلحاح من ولي عهد إنكلترة الذي كان ماسونيا و مرتبطا بالمحفل الإسكتلندي، و لكن الحقيقة هي أن مراد كان ماسونيا و مرتبطا بالمحفل الإيطالي قبل مجيئه إلى إنكلترة بوقت طويل[1].

لذلك فإن مراد كان يمثل في الحقيقة الشخص المرغوب فيه من قبل إنكلترة، و الحليف الذي يمكن الاعتماد عليه، و كان تسلمه عرش الإمبراطوية العثمانية انتصارا كبيرا للسياسة الإنكليزية.

و لمعرفة مدى الصداقة الوثيقة التي كانت تربط ولي العهد مراد بإنكلترة، نقول أن الأمير عندما مرض و نصحه الأطباء بالاستجمام و دخول البحر، اختار قصر السفير الإنكليزي (سير هنري أليوت) في منطقة (أسكدار) المشرفة على البحر[2].

و قد اعترف السفير الإنكليزي (هنري أليوت) في المقالة التي كتبها في مجلة (القرن التاسع عشر) (**Nineteenth century**) بدوره في التحريض على تنحية السلطان عبد العزيز إذ يقول:

(لكوني قد قضيت في تركيا سنوات عديدة[3] فإنني كنت أعلم أن الدولة العثمانية في حاجة إلى إصلاحات كثيرة، و كنت أعلم أنه ما لم يتم تشكيل مجلس يراقب السلطان و وزراءه فإنه لا فائدة من أي إصلاح، و قد فرحت كثيرا عندما بلغتني المحاولات التي يقوم بها مدحت باشا. و قد بذلك كل ما في وسعي لحثه و تشجيعه على ذلك).

و الحقيقة أن دور السفير الإنكليزي لم يكن يقتصر على مجرد (التشجيع) بل كان له دور أكبر في تحقيق هذا الانقلاب، و لكن هذا موضوع آخر لا نريد الدخول في تفاصيله.

هذه هي الأسباب التي أدت إلى خلع السلطان عبد العزيز.. أصابع دول أجنبية.. لقد نسي السلطان شيئا هاما.. نسي أن ينشئ جهازا قويا للاستخبارات و إلا لما أصبح فريسة لانقلاب تم في غاية السهولة.

---

[1] **Sultan Abdulhamid ve Komiteciler**, **N.N. Tepedelenoglu**, **s. 350**.

[2] **Sultan Aziz**, **Haluk Y. Sehsuvaroglu**, **s. 60**.

[3] كان (سير هنري أليوت) قد عين سفيرا في إسطنبول سنة 1867 م، أي كان في سنته التاسعة من سفارته عندما تم الانقلاب ضد السلطان عبد العزيز.

و قد كان هذا درسا بليغا للسلطان عبد الحميد، لذلك فهو عندما تولى السلطة أنشأ جهازا قويا للاستخبارات، استطاع أن يصارع الاستخبارات الأجنبية بكفاءة كبيرة، و حفظ بلاده من عبث الأصابع الأجنبية لسنوات طويلة.

على أية حال، تم الانقلاب، إذ هوجم قصر السلطان في (دولمة باغجة) في ليلة 29 – 1876/5/30 م و نقل السلطان إلى قصر (طوب قابي) و منه إلى بيت في (أورطه كوي) و لم تمض ثلاثة أيام على خلعه حتى أعلن عن انتحاره في 1876/6/3 م و ذلك بقص شرايين يديه بوساطة مقص.

و لكن الحقيقة أن السلطان لم ينتحر بل قتل.

لذلك فإن الموسوعة العربية الميسرة عندما ذكرت في صفحة (1183) في مادة السلطان عبد العزيز: (و مات قتيلا في أغلب الظن بعد أيام قلائل من خلعه) فإنها أصابت كبد الحقيقة.

و بتحليل ممتاز نرى أن المؤرخ نظام الدين نظيف[1]، يشرح كيف أن موت السلطان عبد العزيز لم يكن انتحارا، و كيف أن الذين قاموا بالانقلاب قاموا بقتله. و يشرح السبب في هذا القرار، قرار القتل الذي لم يكونوا ينوونه عند القيام بالانقلاب، فيقول إن الانقلابيين عندما أنجزوا مهمتهم في خلع السلطان عبد العزيز أبرقوا إلى جميع وحدات الجيش في أرجاء الإمبراطورية العثمانية يخبرونها بالأمر، و أن وحدات الجيش على الرغم من عدم علمها و عدم اشتراكها في الأمر رأت نفسها أما أمر واقع لذلك فقد أرسلت جميعها برقيات التأييد.

و لكن على الرغم من ورود البرقيات فإن بال الانقلابيين لم يكن مرتاحا؛ فقد تأخر قائد جيش (روملي) أحمد مختار باشا في إرسال برقية التأييد، و كان أحمد مختار باشا قائدا على جيش قوي مركزه في (شومنو) الذي لم يكن يبعد مسافة كبيرة عن إسطنبول، و كان من أنصار و محبي السلطان. هذا الصمت المريب – الذي دام ثلاثة أيام – أقض مضجع حسين عوني باشا و أعوانه و قد خشوا أن تتكرر واقعة العلمدار مصطفى باشا[2]. و لم تكن لديهم أية قوة عسكرية تستطيع الصمود أمام جيش أحمد مختار باشا. لذلك فقد تقرر قتل السلطان، و إعلان الخبر

---

[1] **Ordu ve Politika N.N. Tepedelenoglu**, s. 29–28.

[2] **واقعة العلمدار مصطفى باشا: عندما تآمر الجيش الانكشاري على السلطان سليم الثالث، و نجحوا في تنحيته عن العرش عام 1808 م كان العلمدار مصطفى باشا قائدا في منطقة الدانوب. و عندما سمع بخلع السلطان سار بجيشه إلى إسطنبول لإنقاذ السلطان و معاقبة المتآمرين عليه، و لكن في أثناء**

على أساس أنه انتحار، لكي يسدوا الطريق على أي أمل بإنقاذ السلطان و إعادته إلى العرش. و تثبيتا للأمر الواقع. هذا إضافة إلى الحقد الكبير الذي كان حسين عوني باشا يحمله على السلطان كما شرحناه سابقا.

و هكذا قتل السلطان عبد العزيز. و سوف نعود لتناول هذا الموضوع عند شرح أحكام محكمة يلدز.

لقد اضطررنا في الصفحات الماضية إلى تناول عهد السلطان عبد العزيز ببعض التفاصيل في بعض الأمور، ذلك لأن فهم هذا العهد و ظروفه و أجوائه ضروري جدا لفهم عهد السلطان عبد الحميد و فهم الكثير من إجراءاته.

فإذا عرفنا مدى تغلغل أيدي المخابرات الأجنبية، و المؤامرات التي كانوا يحوكونها إلى درجة أنهم كانوا يستطيعون تدبير عزل السلطان، فهمنا أنه لماذا اضطر السلطان عبد الحميد إلى إنشاء جهاز قوي و واسع للاستخبارات، نجحت في مصارعة المخابرات الأجنبية، و حفظت البلاد من مؤامراتها لمدة طويلة. و إذا عرفنا أن السلطان عبد العزيز قتل و لم ينتحر، علمنا بأن السلطان عبد الحميد كان محقا عندما شكل لجنة لمحاكمة قتلة السلطان عبد العزيز.

السلطان مراد

سنمر سريعا على عهد هذا السلطان، ذلك لأنه عهد قصير جدا إذ دام ثلاثة أشهر فقط.

و لكن نحب أولا أن نقف قليلا عند شخصية السلطان مراد قبل توليه السلطة و بعده.. من المعلوم أن ولي العهد مراد كان ماسونيا[1] و مرتبطا بالمحفل الإيطالي و ذلك قبل زيارته إلى إنكلترة و صداقته مع ولي العهد الإنكليزي الماسوني إدوارد. و كان متعلقا بأفكار الثورة الفرنسية متأثرا

دخوله القصر قام الانكشاريون بقتل السلطان. و قد قضى العلمدار مصطفى باشا على أعداء السلطان سليم الثالث فعزل السلطان مصطفى الخامس – الذي نصبه الانكشاريون – و أجلس محمود الثاني على العرش.

[1] **Sultan Abdulhamid ve Komiteciler**, N.N. **Tepedelenoglu**, s. 35; **Sultan Aziz**, **Haluk Y**. **Sehsuvaroglu**, s. 52.

في ذلك بصديقه الشاعر المعروف نامق كمال، كما كان ميالا للخمر و لحياة اللهو و المجون. يقول السلطان عبد الحميد عن أخيه: (كان أخي صديقا للشاعر المشهور كمال[1]، و كانا يقضيان الليالي بالشرب و القراءة و الكتابة، و في أحد الأيام التقيت كمالا و قلته له: أرجو أن تعلم بأنك ستكون سببا في الموت المعنوي لأخي. أرجو أن تكف عن ترغيبه بالشراب إلى هذه الدرجة، كما أنني رجوت أخيرا مرارا ليترك معاقرة الخمر)[2].

و لما كان المتآمرون على السلطان عبد العزيز يعلمون أفكاره و آراءه، فإنهم رأوا فيه خير وسيلة لتحقيق مآربهم، لذلك فإنهم سرعان ما نجحوا في ضمه إلى صفوفهم، فأصبح يعقد الاجتماعات السرية معهم في بيت (مدام فلوري) و في أماكن أخرى، و قد كان الأمير عبد الحميد على علم بهذه الاجتماعات إذ حاول هؤلاء جره كذلك إلى صفوفهم، و لكنهم لم يوفقوا في محاولاتهم.

إذن فقد كان مراد متصلا بالانقلابيين، و كان محور اهتمامهم، و الشخص الذي انعقدت عليه آمالهم، و كان على علم بتاريخ الانقلاب، و لكن جماعة الانقلاب اضطرت إلى تقديم موعد الانقلاب يوما واحدا نتيجة لظروف قاهرة جابهتها – لا محل لشرحها هنا – دون أن تستطيع إعلامه بهذا التغيير، لذا فإنه عندما حانت ساعة الصفر و وقع الانقلاب، و جاء إليه سليمان باشا وزير المدارس العسكرية في الفجر ليخبره بنجاح الانقلاب، فإنه ارتعب رعبا كبيرا إذ حسب أن أمر الانقلاب قد انكشف و أن الباشا لم يأت إلا لاقتياده للسلطان عبد العزيز ليقتله، و قد أدى رعبه الشديد في تلك الليلة، إضافة إلى ضعف أعصابه – لكونه مدمنا على الخمر – إلى بدء ظهور اختلاله العقلي[3].

و الحوادث التي تتابعت بعد توليته السلطة، ساعدت على زيادة إرهاق أعصابه إذ لم تمض إلا أيام قلائل على جلوسه على العرش حتى نعي إليه عمه السلطان السابق عبد العزيز. و سواء أكان هو مشتركا في قتل عمه أم أن جماعة الانقلاب هي التي قامت بهذا دون علمه – و هو الأرجح – فإن هذه الحادثة هزته كثيرا، و كان كثيرا ما يقول لمن حوله في أسف: (سيظن الناس أنني أنا الذي قتلته)[4]، و كانت والدته تقول له: (ماذا سيكون حالنا، انظر فقد قتلوا عمك أيضا).

و نجد هنا وثيقة تاريخية يقدمها السفير الإنكليزي (سير هنري أليوت) عن جنون السلطان مراد إذ يقول:

---

[1] يقصد الشاعر نامق كمال.

[2] **Sultan Aziz**, **Haluk Y**. **Sehsuvaroglu**, **s**. **53**. نقلا عن مذكرات الدكتور عاطف بك.

[3] يذكر الدكتور علي الوردي في الجزء الثالث من كتابه (لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث) تفاصيل خاطئة عن ليلة الانقلاب هذه.

[4] **Sultan Aziz**, **Haluk Y**. **Sehsuvaroglu**, **s**. **184**.

(كان السلطان مراد رجلا وجلا و غير متزن، كان يشرب الخمر كثيرا. و قد قلل من تناوله الكحول لفترة من الوقت، و لكنه في الأيام التي سبقت خلع السلطان عبد العزيز ترك نفسه تماما للشراب، لأنه كان في رعب كبير و خوف شديد من افتضاح أمر المؤامرة مما كان يعني أن رؤوسهم ستقطع لا محالة. كان منكبا على شراب الشمبانيا و الكونياك كمن فقد رشده، و عندما علم بانتحار السلطان عبد العزيز ارتج من أعماقه و فقد عقله تماما)[1].

و الذي زاد من مرضه العلاج الخاطئ الذي عالجه به طبيبه الخاص الدكتور (كابوليون) إذ أوصى بوضع ست و ثلاثين علقا على جبهته و مؤخرة رأسه لعلق الدم الفاسد منه – على زعمه! – مما أدى إلى زيادة إرهاق أعصابه[2]، و زيادة حساسيتها إذ أصبح لا يقوى على سماع أي صوت، و قام رجال القصر باستخدام الأطباء الأجانب، فاستدعوا الأخصائي المشهور البروفسور (لايد سدروف) الأستاذ في جامعة فينا. و هنا حدثت واقعة أخرى هزت السلطان المريض، إذ قتل رجل الانقلاب القوي حسين عوني باشا مع وزير الخارجية رشيد باشا برصاصات أطلقها عليهما ضابط جركسي يدعى (جركس حسن)[3] ثأرا منهما لمقتل السلطان عبد العزيز. و قد اتخذت تدابير إضافية في حراسة القصر و استقدم جنود آخرون.

تفاقم جنون السلطان مراد مع مرور الأيام و لم تفده محاولات جميع الأطباء الذين أحضروا من الخارج (كالدكتور بنا) (**PANA**) و الدكتور (لايد سدروف). إذ أصبح يتخيل أن ثورة قامت ضده و أصبح يتخيل وجود أشياء لا وجود لها (كالفئران مثلا) و يخاف منها.

بعد أن ذهبت جميع المحاولات في شفاء السلطان و علاجه سدى لم يبق أمام رجال الانقلاب – و على رأسهم مدحت باشا – مناص من خلعه إذ بدأت الأخبار بالتسرب إلى أفراد الشعب بأن السلطان قد فقد عقله، و لم تفد محاولات الصدر الأعظم رشدي باشا الذي حاول أن ينشر إشاعة مفادها أن السلطان مراد خارج لأداء مراسيم صلاة الجمع بسبب كونه متألما من دملة في جسمه.

و هنا تركزت الأنظار على ولي العهد الأمير عبد الحميد الذي كان يراقب كل شيء بهدوء.

---

[1] **Sultan Abdulhamid ve Komiteciler**, **N.N. Tepedelenoglu**, s. 377.

[2] يشك بعض المؤرخين في كون هذا العلاج الخاطئ مقصودا و شيئا مرتبا، لأن طبيبه الخاص اختفى بعد مدة و انقطعت أخباره.

[3] هذا الضابط هو شقيق الزوجة الثانية للسلطان عبد العزيز، و الضابط المرافق للأمير يوسف عابدين ابن السلطان عبد العزيز.

و في يوم 11 من شعبان سنة 1296 هـ (1876/8/31 م)[1] بينما كان السلطان الجديد عبد الحميد يتجه إلى قصر (دولمه باغجه)، بعد أن تمت بيعته خليفة للمسلمين في قصر (طوب قابي) كان السلطان السابق البائس مراد يأخذ طريقة إلى قصر (جيراغان) ليقضي بقية عمره البائس بين جدرانه.

[1] هنا أيضا يخطئ الدكتور علي الوردي إذ يذكر أن جلوس السلطان عبد الحميد على العرش كان في 30 أغسطس. انظر: لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، 14/3. و انظر كذلك: الموسوعة البريطانية طبعة سنة 1968 – مادة (عبد الحميد).

الفصل الثاني

السلطان عبد الحميد الثاني

ولادته

هو السلطان العثماني الرابع و الثلاثون. والده هو السلطان عبد المجيد، و والدته هي (تيري موجكان)[1]، و هي جركسية –كسائر زوجات السلطان عبدالمجيد – و من قبيلة (شابسية)[2]، لذلك فإن السلطان عبد الحميد كان يرحب بالفتيات الجركسيات من هذه القبيلة الموجودات في القصر قائلا: (أهلا بقريبات الوالدة).

ولد في يوم الأربعاء 16 شعبان 1258 هـ 1842/9/22 م في الساعة الحادية عشرة بالتوقيت العربي (الغروبي) فأصدر والده السلطان عبد المجيد أوامره بإقامة مظاهر الفرح في أرجاء الدولة بهذه المناسبة. فقد جاء في البلاغ السلطاني الموجه إلى وزيره ما يأتي:

(إلى وزيري المخلص..

---

[1] يذكر الدكتور علي الوردي في كتابه (لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث) 13/3 أن اسم والدة السلطان عبد الحميد هو (حاجي) معتمدا في ذلك على كتاب (آلما وتلين) الحافل بالأخطاء، و هو غير صحيح. انظر في ذلك إلى المصادر الآتية:

Babam Abdulhamid Ayse Osmanoglu, **Guven Yayinevi**, **Istanbul**, s. 1; **Ulu Hakan**, **N**.**F**. **Kisakurek**, s. 26;

Bilinmeyen Taraflari ile Abdulhamid, **Joan Haslip**, **Tercume**: **Nusret Kurdoglu**. **Toker Yayinlari**, **Istanbul**, s. 5.

[2] **Babam Abdulhamid Ayse Osmanoglu**, s. 144.

بعد الحمد للطف و العناية العلية لخالق الكون، نزف إليكم و إلى جميع الرعية بشرى قدوم أمير من صلبنا الطاهر إلى عالم الشهود في السادس عشر من الشهر الحالي يوم الأربعاء في الساعة الحادية عشرة، و قد سميته الأمير عبد الحميد).

و يستمر البلاغ: (و لكي تأخذ الرعية نصيبها من البهجة في هذه المناسبة السعيدة فإن المدافع ستطلق خمس مرات يوميا و لمدة سبعة أيام)[1].

و قد أطلق أعداء السلطان – و ما أكثرهم –كثيرا من الشائعات و الأكاذيب حول نسبه، لكي يتوصلوا إلى غاية محددة و هي إثبات عدم جواز سلطنته و خلافته، فأشاعوا أن والدته أرمنية[2]، و أشاعوا مرة أخرى أن والده أرمني و كان من خدم القصر[3]، و زعم بعض أعدائه أن والده السلطان عبد المجيد لم يعترف بابنه مدة أسبوع[4].

ثم أشاعوا أن والده كان يكرهه و يتشاءم منه.. و لكن ما المبرر الذي يقدمه هؤلاء لكي يكره أب ابنه؟!.. يقولون إن والده كان في الحمام عندما جاءته البشرى بمولد ابنه فلم يستطع أن يكافئ البشير في الحال!

و لم يتورع أعداؤه عن تلويث مرحلة طفولته البريئة، فقالوا عنه إنه كان معتادا على السرقة!

و لا نحب أن نورد هنا ما قيل من المفتريات عن السلطان عبد الحميد، و دحضها بشكل مفصل، فهذا شيء يطول، و هو من ناحية أخرى لا يستحق مثل هذا الجهد.

---

[1] **Ulu Hakan, N.F. Kisakurek, s. 13.**

[2] **كان أحمد صائب صاحب كتاب (أوائل سلطنة عبد الحميد) الذي أصدره في مصر، أول من روج هذه الشائعة. هذا الشخص كان ضابطا جركسيا في روسيا، ثم هرب إلى تركيا و انخرط في الجيش العثماني، و سبب عدائه للسلطان هو أنه كان يعد نفسه أحق بالترقية من كثير من أقرانه. و الذي يعرف عادات القصر للدولة العثمانية و يعرف تقاليده يدرك كذب هذه الشائعة.**

[3] **مع أن تقاطيع وجه السلطان تعد نموذجا جيدا لسلالة آل عثمان، لا سيما أنفه الذي يعد علامة فارقة لآل عثمان.**

[4] **إن جزاء أية شبهة أو أي شك في نسب المولود كان القتل الفوري للمولود و للزوجة أيضا و ليس مجرد تأخير الاعتراف مدة أسبوع واحد!!.**

طفولته

كان في طفولته قليل الكلام يحب العزلة، و قد توفيت والدته من مرض السل[1] و هو في الثامنة من عمره، بعد أن أنجبت ثلاثة أطفال هم:

الأميرة نعيمة (في سنة 1843 م) و قد توفيت بمرض الجدري و عمرها سنتان و نصف السنة.

و الثاني هو السلطان عبد الحميد.

و الثالث هو الأمير محمد عابد الذي توفي عام 1848 م و عمره شهر واحد تقريبا[2].

كان السلطان عبد الحميد يقول عن والدته[3]: (توفيت والدتي المسكينة و هي في ريعان شبابها. إن صورتها أمام ناظري على الدوام، إذ لا أستطيع نسيانها أبدا.. كانت تحبني جدا، و في أثناء مرضها كانت تجلسني أمامها و تكتفي بالنظر إلى وجهي، إذ أنها لم تكن لتجسر على تقبيلي)[4].

و عندما توفيت والدته كتموا النبأ عنه حينا من الوقت، و لكن لا بد له أن يعلم الخبر المفجع إن آجلا أو عاجلا. فاستدعاه والده السلطان عبد المجيد و قبله من خديه قائلا له: (لا تبك يا بني، فليس باستطاعة أحد أن يقف أمام قدر الله، سأكون لك من الآن أبا و أما)[5].

و بعد وفاة والدته احتضنته (برستو هانم) الزوجة الثانية لوالده حيث إنها لم ترزق بأي طفل، فأصبحت بمثابة أمه و أصبح هو بمثابة ابن لها و أسبغت عليه كل حنانها و عطفها، و قد عاشت هذا المرأة عمرا مديدا (80 سنة) حتى شاهدت ابنها هذا سلطانا، و قد قابل عبد الحميد حبها بحب أوسع، و أسبغ عليها رعايته و كان يقول عنها: (لو كانت والدتي حية لما استطاعت أن ترعاني رعايتها). و لكن مع حبه الشديد لها، لم يشأ أن يكرر أخطاء من سبقوه بالسماح بتدخل (الوالدة السلطانة) في شؤون الدولة.

---

[1] و هو نفس المرض الذي توفي به والده السلطان عبد المجيد.

[2] أطلق السلطان عبد الحميد فيما بعد اسم نعيمة و محمد عابد على ولدين من أولاده.

[3] [3] **Babam Abdulhamid Ayse Osmanoglu**, s .11.

[4] خوفا من سريان مرضها إليه.

[5] [5] **Babam Abdulhamid Ayse Osmanoglu**, s. 19.

تقول عائشة بنت السلطان عبد الحميد: (كان أبي مقتنعا بأن تدخل والدة السلطان عبد العزيز و والدة السلطان مراد في شؤون الدولة، لم يكن في صالح الدولة و لا في صالح العائلة، لذلك فقد ذهب في اليوم التالي لتولية الخلافة لزيارتها، و بعد أن قبل يديها قال لها: (إنني لم أشعر يوما بأنني فقدت والدتي و أنني نشأت دون أم.. كل ذلك كان بفضلك، و إنني أعدك بمثابة والدتي تماما، و إن موقعك هو موقع الوالدة السلطانة، و في القصر لك مطلق صلاحية الوالدة السلطانة، و لكنني أرجوك رجاء حارا أن تتجنبي التدخل في شؤون الدولة، و تتجنبي حماية فلان أو فلان، و لا تكوني آلة في أيدي الطامعين و المتطلعين للرتب و الوظائف)[1].

و قد بقيت (برستو هانم) حتى وفاتها مراعية لرجاء ابنها السلطان. و عندما توفيت أوصلت بجميع ثروتها لابنها الذي أحبته و رعته، و دفنت حسب وصيتها في مقبرة الصحابي الجليل (أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه) فقد كانت في حياتها شديدة التدين.

شبابه

قضى الأمير عبد الحميد شبابه في إسطنبول بعد وفاة والده في بيته الصيفي في (طرابيا)[2] ثم في بيته و مزرعته في (ماصلاك) مشغولا بهواياته المتعددة و بخاصة الرياضة، فقد كان يتقن المبارزة بالسيف و التهديف بالمسدس و السباحة و التجذيف بالقارب و استعمال القارب الشراعي و ركوب الخيل و الصيد، كما كان شغوفا بجمع الأسلحة النادرة و استطاع أن يكون له مجموعة من هذه الأسلحة في بيته في طرابيا.

كما كانت له مجموعة نادرة من الفراشات. و كان من ضمن هواياته تربية الحيوانات الأليفة و بخاصة الطيور حيث كان يقضي أحيانا عدة ساعات معها، و لكن أبرز هواياته و التي استمر عليها حتى في أيام خلافته هي هواية الأعمال النجارية و الحفر على الخشب إذ كان نجارا ماهرا و قد خلف كثيرا من التحف في هذا المجال. و كان يهدي بعضها لأصدقائه.

---

[1] [1] **Babam Abdulhamid Ayse Osmanoglu**, s. 13.

[2] بعد أن وصل الخبر إلى السلطان عبد العزيز أن الأمير عبد الحميد يقضي كل وقته في السباحة و تجديف القوارب، و أن هذا قد يكون خطرا على حياته، أمره بالانتقال إلى بيت آخر في (ماصلاك).

أما من ناحية المطالعة فإنه كان يطلب ترجمة مقالات الصحف و المجلات الغربية، و كان شغوفا بقراءة التاريخ، و يتسلى بقراءة الروايات.

و كان من بين هواياته رسم المناظر الطبيعية و الزهور، و قد رسم مرة صورة وجه زوجته (شفقت هانم) في الأيام الأولى من زواجه منها، كما اهتم بالموسيقى (بالعزف على البيانو خاصة) إذ كان لكل أمير بيانو خاص به و كان أستاذه في الموسيقى فرنسيا يدعى ألكسندر.

و من بين مشاغله أيضا اهتمامه بمزرعته في (ماصلاك) حيث كان يربي فيها العجول و الأبقار و الخراف و الدواجن و يزرع في قسم مخصص منها مختلف أنواع الزهور. و الشيء الملاحظ في طراز حياة الأمير هو البساطة الشديدة و الابتعاد عن البذخ و الإسراف و التبذير – و قد استمرت بساطته هذه حتى في أيام سلطنته – فبينما كان الأمراء الباقون غارقين حتى أذقانهم في الديون و في اللهو و المجون كان عبد الحميد هو الأمير الوحيد الذي حرم على نفسه أن يستدين قرشا واحدا من أحد. و بهذا عصم نفسه من أن يقع في حبائل بنوك (غلطة) – و أكثرهم من اليهود و الروم – الذين كانوا ينتهزون حاجة الأمراء العابثين بالمال ليوقعوهم في حبائلهم و ليغلوهم بأغلال الديون، و عندما يصل أمير من هؤلاء الأمراء إلى السلطة يأتي أوان قطف الثمار بالنسبة إليهم.

و لكن انظروا كيف حاول أعداؤه قلب هذه الخصلة الحميدة إلى مسبة و إلى مذمة إذ أطلقوا عليه في كتاباتهم لقب (عبد الحميد البخيل) يقول أحدهم: (كان عبد الحميد في أيام إمرته يحب المال كثيرا، و لما أنه كان يعرف إدارة المال جيدا، فلم يكن مدينا لأحد كغيره من الأمراء، إذ كان يدقق بنفسه حساباته و يأخذ على عاتقه إدارة أملاكه و التصرف بنقوده و يشرف على الأعمال المتعلقة بواردات مزارعه).

و في موضع آخر: (و قد بلغ حب عبد الحميد للنقود إلى درجة البخل، و قد زاد تعلقه بالمال فيما بعد، و مع أن عبد الحميد كان يصرف بسخاء للمحافظة على نفسه فإنه عاش حياة بسيطة و متقشفة جدا)[1].

و أول فجيعة ذاق ألمها في شبابه هي وفاة بنته البكر (علوية) في حادث حريق أليم، و لكونها أول طفلة له فقد كان كلفا بها جدا، و مع أنه رزق بأطفال آخرين، إلا أن ذكرى الوفاة المفجعة لطفلته هذه بقيت في ذاكرته حتى أواخر حياته. و لا يوجد شيء يستدعي النظر في حياة الشاب الأمير عبد الحميد سوى اشتراكه في الرحلة التي قام بها عمه السلطان عبد العزيز إلى فرنسا و منها إلى إنكلترة. و قد اشترك في هذه الرحلة أيضا أخوه ولي العهد (مراد).

---

[1] **Ulu Hakan**, **N. F. Kisakurek**, s. 42–44.

في هذه الرحلة تميز سلوك الأمير عبد الحميد بالوقار و الهدوء بعكس تصرفات ولي العهد الأمير مراد الذي تميز بالطيش و الترف، فالكاتب الإنجليزي (جون هاسالب) يذكر بأنه بينما كان ولي العهد يتناول و يجرب كل أنواع المسكرات في الحفلات الخاصة التي كانت تقام لهم لم يكن الأمير عبد الحميد يمد يده إلى قدح الشراب أبدا، بل كان يراقب بكل أسف أخاه الثمل الذي كان يمثل أمام عمه السلطان عبد العزيز في صباح اليوم التالي دون أن يتمكن من السيطرة على حركاته و على كلامه. و يقول عنه أيضا: (قام في باريس بمهمته على خير ما يرام مستعينا بذكائه الكبير و بمعلوماته الواسعة، و لم يفت أحدا بأن هذا الشاب الذي كان يستطيع إخفاء أحاسيسه كان يهتم بكل شيء و يأخذ المعلومات حول كل شيء، و بعد مرور ثلاثين سنة فإن عبد الحميد كان لا يزال يتذكر أسماء الشوارع التي مر بها في باريس، و يتذكر أسماء الضباط الذين قدموا إليه)[1].

عبد الحميد يرتقي العرش

بعد أن قطع الأطباء الأمل في شفاء السلطان مراد، اتجهت الأنظار إلى ولي العهد عبد الحميد الذي كان يراقب كل شيء بهدوء من بيته في (كاغدخانه).

و في إسطنبول التي كانت تعج بجواسيس الدول الأجنبية، نشطت السفارات في جمع المعلومات عن السلطان الجديد المرتقب، فالسفارة الإنكليزية التي لم تدم فرحتها كثيرا بوصول مراد (الماسوني و صديق إنكلترة) إلى الحكم، كانت تعتمد على عميلها مدحت باشا[2] و كانت المعلومات التي تردها عن عبد الحميد تشير إلى سوء صحته، فقد أبرقت السفارة الإنجليزية إلى وزارة الخارجية الإنجليزية بهذه البرقية اعتمادا على التقرير المقدم لها من طبيب السفارة الدكتور دكسن:

---

[1] Bilinmeyen Taraflari ile Abdulhamid, Joan Haslip, s. 58.

[2] سنشرح هذه الناحية فيما بعد.

(إن ولي العهد الأمير عبد الحميد شخص نحيف و مصاب بمرض العظام و مرهق، و إذا ارتقى العرش فإنه لن يلبث إلا مدة تكفي لكي يؤسس المشروطية التي سوف يضع أسسها مدحت باشا بتأييد قوي من إنكلترة).

أما السفير الروسي المشهور الجنرال (إغناتيف) فإن التقارير التي كانت تصل إليه من جواسيسه عن ولي العهد كانت تشير إلى أن صحته ليست على ما يرام، و أنه ربما كان مصابا بالسل كوالديه. و كان رجاله و عيونه المنبثة حوالي قصر ولي العهد معذورين في هذا الظن، إذ إنهم كانوا يشاهدون تردد الطبيب الشخصي لولي العهد إلى منزله.

و لكن الحقيقة كانت شيئا آخر، فولي العهد كان يجري كثيرا من اتصالاته بوساطة طبيبه الخاص، و كان هذا هو السبب في كثرة تردد الطبيب عليه.

كان جنون مراد ضربة كبيرة لخطط رجال الانقلاب، و قد انتظروا طويلا شفاءه و ترددوا كثيرا في خلعه، و لكن عيد الفطر أصبح قريبا و المفروض أن يخرج الخليفة لاستقبال المهنئين بالعيد، و كانت الإشاعات تسري عند أوساط الشعب و عند العلماء بأن الصدر الأعظم رشدي باشا يدير دفة الحكم بدون وجود سلطان و خليفة للمسلمين، و هذا مخالف للشرع.

و لكن لما كان الشغل الشاغل لرجال الانقلاب – لا سيما مدحت باشا – هو إعلان الدستور فإن معرفة موقف ولي العهد من هذا الموضوع و مدى تجاوبه معهم، كان أمرا مهما و ضروريا قبل إعلان خلع السلطان مراد، و تنصيب عبد الحميد مكانه، لذلك فقد قرر زيارة عبد الحميد للوقوف على آرائه. و قد قام بهذه الزيارة الصدر الأعظم رشدي باشا مع مدحت باشا في قصر ولي العهد في (ماصلاك) و لم يبد عبد الحميد أي اعتراض على إعلان الدستور.

يقول عبد الحميد عن هذا اللقاء ما يأتي: (إن قصر ماصلاك يشرف بشكل رائع على المنطقة التي يتصل فيها مضيق البسفور بالبحر الأسود، و المنظر جميل جدا و قد التقيت هناك مدحت باشا و رشدي باشا اللذين جاءا إلي بعد مرض أخي. سألاني عن شكل الحكم الذي سأختاره، هل سيكون حكما مشروطيا أم استبداديا؟.

أجبتهم بأن إمبراطور النمسا عندما يذهب إلى المجر يلبس قبعة المجر و يكون مثلهم، و إذا رجع إلى النمسا يكون نمساويا، و كما أن قبطان السفينة يقود سفينته حسب الحاجة و مقتضيات الحال، فإنني عندما أصل إلى موقع القيادة سأختار الإدارة التي تكون في صالح البلد و سلامته،

و أضفت بأنني أعتقد حاليا بأن الإدارة المشروطية هي الأفضل، لأن جميع الأمور سواء أكانت جيدة أم رديئة تنسب للحاكم، و لا يحتمل الوزراء أية مسؤولية.

و قد ضحكوا عندما قلت: (و هذا يكون أقرب لصالحكم)[1].

و لكن هذه الزيارة لم تزل تقلق رشدي باشا، ففضل أن يأخذ رأي صديقه السفير الإنكليزي في إسطنبول (السير هنري أليوت). فزاره في 25 أغسطس في السفارة الإنكليزية، التي كانت في (طرابيا) و اجتمع به و تباحث معه حول الموضوع.

على أية حال، فإن قلق رجال الانقلاب لم يكن كبيرا إذ كانوا واثقين من أنفسهم و من قوتهم، و كانوا متأكدين أن السلطان الجديد لن يستطيع الخروج على إرادتهم، فقد خلعوا سلطانين و لا مانع لديهم من خلع الثالث إذا لم تجر الأمور على هواهم.

و اجتمع مدحت باشا وحده مع ولي العهد عبد الحميد في قصره (ماصلاك) مرة أخرى، و في هذا اللقاء سرد مدحت باشا شروطه الأساسية و هي:

1. **إعلان المشروطية بدون تأخير.**
2. **التشاور يكون مع أعضاء الحكومة الرسميين فقط.**
3. **يجب تعيين سعد الله أفندي كرئيس كتاب في القصر السلطاني و تعيين ضياء باشا و نامق كمال ككاتب في القصر. و كان هذا الشرط الثالث بمثابة وضع السلطان عبد الحميد تحت مراقبة رجال الانقلا ب حيث يستطيعون عد أنفاسه.**

و إذا رفض ولي العهد هذه الشروط فإن الحل جاهز، و هو أن ينصب الأمير محمود رشاد سلطانا بدلا منه.

و يقال بأن مدحت باشا أخذ تعهدا خطيا من ولي العهد عبد الحميد حول قبوله هذه الشروط، و لكن لا يوجد أي دليل تاريخي حول وجود مثل هذا التعهد الخطي.

---

[1] **Sultan Aziz, Haulk Y. Sehsuvaroglu s. 168.**

و في يوم الخميس 11 شعبان سنة 1293 هـ – 1876/8/31 م، كان كبار رجال الدولة في قصر (طوب قابي) – بدعوة من الصدر الأعظم رشدي باشا – ينتظرون قدوم الأمير عبد الحميد لمبايعته، و ما إن وصل الأمير و بصحبته صهره محمود جلال الدين باشا حتى هرعوا لاستقباله و اصطحابه إلى غرفة من غرف القصر حيث تليت هناك فتوى خلع السلطان مراد بسبب جنونه. و من هناك اصطحبه مدحت باشا مع بعض الوزراء إلى قاعة العرض التي كان عرش السلطنة العثمانية يتوسطها.

وقف عبد الحميد بجانب العرش، دون أن يرتقيه إلا بعد أن قرأ شيخ الإسلام صيغة البيعة له. ثم أقبل عليه كبار رجال الدولة و بايعوه. و بدأت مدافع السفن الحربية بإطلاق 101 طلقة معلنة جلوس السلطان الجديد على العرش. و بعد أن تمت مراسم البيعة توجه السلطان عبد الحميد إلى قصر (دولمه باغجه) عن طريق البحر.

الأشهر الأول

ما إن تولى عبد الحميد السلطة حتى بدأ بتغيير كثير من العادات السيئة للقصر. و أول ما قام به هو تقليل المصاريف الباهظة للقصر، إذ استدعى الداماد[1] محمود جلال الدين باشا و وزير المالية غالب باشا، و أمرهما أن يدققا مصاريف القصر، و أن يقلصاها إلى الحد الأدنى، فمثلا كان من عادة القصر أن يرسل عدة صوان من الطعام في الغداء و العشاء إلى بيت كل مستخدم في القصر – و هم يعدون بالمئات – فصدر القرار بمنع هذا، و أن المستخدمين في القصر يستطيعون تناول الطعام في القصر في ساعات معينة، و بهذا تقلصت مصاريف المطبخ في القصر – التي كانت تبلغ أربعين ألف قطعة ذهبية شهريا في عهد السلطان عبد العزيز – إلى الثلث[2]. ثم أمر آخر بمنع مظاهر البذخ و الترف التي كانت عادة الأمراء و أميرات القصر، و بذلك تقلصت مصاريف القصر في السنة بما يقارب 360 ألف قطعة ذهبية[3].

---

[1] الداماد: معناه الصهر و كان يطلق على الذين يصاهرون السلطان.

[2] عبد الحميد ثاني و دور سلطنتي، 102/1.

[3] **Ulu Hakan**, **N. F. Kisakurek**, s. **58**.

و حتى هذه الخطوة الجيدة من قبل السلطان عبد الحميد يتخذها أعداؤه فرصة للتهجم عليه، إذ يقول أحدهم: (لما كان عبد الحميد بخيلا قبل توليه الحكم فإنه ما إن استقر به المقام في قصر (دولمه باغجه) حتى بادر إلى تقليل مصاريف القصر علما بأنه كانت هناك مشاكل أخرى كثيرة)[1].

و لا يدرك هذا الكاتب بأن المشكلة الاقتصادية كانت أهم مشكلة تعانيها الدولة العثمانية، و كان لا بد للسلطان أن يبدأ بنفسه و بأفراد أسرته و بحاشيته في اتباع سياسة اقتصادية جديدة.

و شيء آخر تغير من عادات القصر، فالسلاطين السابقون لم يكونوا يتناولون الطعام مع أفراد أسرهم، لأنه مخدش للهيبة السلطانية! فالسلطان يجب أن يكون وحده في أثناء تناول الطعام! و يأتي السلطان عبد الحميد ليلغي هذه العادة و ليجلس مع أفراد عائلته و أسرته على مائدة الطعام كأي رب أسرة آخر.

و يزيل السلطان أيضا كثيرا من البروتوكولات السابقة في اجتماعه بالوزراء، فقد كان الصدر الأعظم و الوزراء يجتمعون بالسلاطين السابقين و هم وقوف في حضرته معقودة أيديهم أمامهم، و لكن السلطان عبد الحميد يأمرهم بالجلوس معه حول منضدة واحدة للتباحث معهم حول أمور الدولة و يقدم لهم السجائر.

في هذه الفترة – أي الفترة الأولى من حكمه – نرى السلطان عبد الحميد في مرحلة الترقب و الترصد و مراقبة الأمور، و جمع الأنصار و إحاطة نفسه بالرجال المخلصين، و ليس في مرحلة الظهور و التوجيه و السيطرة، ذلك لأن رجال الانقلاب الأقوياء لا يزالون حوله. و أولى الخطوات التمهيدية التي خطاها كانت تعيين محمود جلال الدين باشا برتبة مشير في القصر، و سعيد باشا برتبة فريق، و تعيين سعيد بك كرئيس الكتّاب و لبيب بك في وظيفة الكاتب في القصر، ثم تغيير القائد العام، إذ يعين رديف باشا في محل عبد الكريم باشا.

و هذه التعيينات التي تمت بإرادة السلطان أظهرت بأن السلطان الشاب لا يرضى أن يكون أسيرا و لعبة بيد رجال الانقلاب. و يثور لهذا الصدر الأعظم رشدي باشا و يقدم استقالته، و لكن السلطان لا يقبل استقالته بل يدعوه لمقابلته حتى يطيب خاطره.

---

[1] عبد الحميد ثاني و دور سلطنتي، 101/1.

و يستدعي السلطان كل وزير على حدة ليأخذ جميع التفاصيل حول عمله و المشاكل التي تعترضه.. لأنه يريد أن يعرف كل ما يدور في بلده و كل الظروف و المصاعب التي تموج بها الإمبراطورية العثمانية من أقصاها إلى أقصاها.

و يسأل عن أمهر الاقتصاديين بين أصحاب البنوك في غلطه في إسطنبول و أكثرهم تجربة و خبرة في شؤون السياسة المالية فيشيرون عليه بالمصرفي اليهودي (جورج ظريفي) فيستقدمه إليه و يأخذ دروسا منه حول المال و السياسة المالية و النقود... الخ[1].

إعلان القانون الأساسي (الدستور)

عندما تولى السلطان عبد الحميد السلطة كان هناك تيار قوي يطالب بإعلان الدستور، و يعتقد دعاته بأن شفاء أمراض الإمبراطورية العثمانية لا يتم إلا عن هذا الطريق، و أن إعلان هذا الدستور سوف يكون جوابا حاسما للدول الأجنبية التي كانت تطالب بإلحاح بإصلاح الأوضاع في الإمبراطورية العثمانية.

أمر السلطان بتشكيل بجنة رئاسة مدحت باشا تضم ثمانية و عشرين عضوا، و تتألف من عشرة علماء و ستة عشر مدنيا و عسكريين اثنين. و كانت تضم أشهر الشخصيات الداعية إلى إعلان الدستور مثل نامق كمال و ضياء بك و ممثلين عن الأقليات غير المسلمة مثل جاميح أوهانيس و أوديان أفندي.

ماذا كان دور مدحت باشا في موضوع القانون الأساسي؟

لقد قدم ما يقرب من عشرين مشروعا حول الدستور، كان مشروع مدحت باشا أحدها، و كان يقترح تكوين مجلس نيابي غريب ينتخب ثلثاه من قبل الشعب و يعين ثلثه من قبل الحكومة، و يعد الوزراء و المستشارون أعضاء طبيعيين في هذا المجلس. يقول السلطان عبد الحميد في مذكراته:

---

[1] **Ulu Hakan**, **N. F. Kisakurek**, s. **66**.

(كان[1] من البداية من أنصار المشروطية و مؤيديها، و لكن تأييده كان نابعا من سماعه ثناء و مدح المشروطية. و عندما أصر مدحت باشا بأنه يجب إعلان المشروطية بأي حال من حوله. كان مرشده هو (أوديان أفندي) و لم يكن (أوديان أفندي) ألمع قانوني في ذلك الوقت، إضافة إلى أنه لم يكن يعرف وضع المملكة على الإطلاق، و أعتقد أن عدم معرفته هذا صاحبه حتى منفاه في قلعة الطائف)[2].

بينما أوصى سعيد باشا و سليمان باشا باتخاذ الدستور الفرنسي أساسا و مصدرا رئيسا لدستور الدولة العثمانية. و بعد عدة جلسات في قصور مدحت باشا و ثروت باشا و محمود جلال الدين قدمت مسودة الدستور تحت مائة و أربعين بندا إلى السلطان الذي أحاله إلى مجلس الوزراء لمناقشته، كما أصدر السلطان أمرا بتشكيل مجلس النواب (مجلس المبعوثان) بما يتفق مع عادات و تقاليد الأمة و أن تقدم دراسة حول هذا الموضوع إلى القصر.

بعد دراسة مجلس الوزراء مسودة الدستور و إدخال بعض التعديلات عليه أحال السلطان مسودة الدستور إلى ثلاثة من مستشاريه و هم الفريق سعيد باشا و سليمان باشا و رئيس الكتاب سعيد بك، كما اقترح السلطان إدخال المادة المرقمة 13 التي تعطي للسلطان صلاحية نفي المشتبه بهم إلى خارج البلاد إذا توافرت دلائل قوية من الشك حولهم. و قد انقسم مستشاروه إلى فريقين، فريق يؤيد إضافة هذه المادة و فريق يعارضه، و لكن بعد تردد أصر السلطان على إدخال هذه المادة إلى الدستور، و سوف نرى فيما بعد أن السلطان سيستند إلى هذه الفقرة في إبعاد مدحت باشا و نفيه إلى الخارج.

و لعل من أغرب ما حاوله مدحت باشا هو محاولة إشراك الدول الأوروبية في مسألة الدستور، و جعلها طرفا ضامنا ضد السلطان عبد الحميد. فقد أرسل (أوديان أفندي) الذي كان مستشارا في وزارة الشؤون الاجتماعية إلى الدول الأوروبية (بمهمة خاصة). و يشرح أحمد صائب بك في كتابه (أوائل سلطنة عبد الحميد) هذه المهمة الخاصة كما يأتي:

(استطاع (أوديان أفندي) لقاء وزير خارجية إنكلترة اللورد (دربي) حيث ذكر له بأن القانون الأساسي الموضوع الآن في الدولة العلية سيؤمن و يحقق أمن المسيحيين و يوفر لهم حقوقهم، و أن الإدارة في الدولة العلية لا تمانع في وضع إدارة المشروطية بشكل معاهدة دولية و هي مستعدة لإعطاء جميع الضمانات التي تطلبها هذه الدول، لذلك فلا داعي هناك لأي قرار يتخذه المؤتمر بشأن (روملي).

---

[1] يقصد مدحت باشا.

[2] **Abdulhamid in Hatira Defteri**, **Selek Yayinlari**, **Istanbul 1960**, **s. 117**.

استمع اللورد (دربي) لحديث أوديان أفندي بكل اهتمام ثم ذكر له بأنه لا يستطيع إعطاءه جوابا قطعيا، و لكنه بعد أيام ذكر له بأن مسألة القانون الأساسي مسألة داخلية لا يمكن أن تتدخل فيها الحكومات الأوروبية)[1].

و يقول المؤرخ التركي حامي دانشماند: (إن مدحت باشا الذي أراد أن يضع إدارة الشؤون الداخلية لتركيا تحت كفالة الدول الأجنبية كرر اقتراحه الغريب و المؤلم و الذي لا يتحمله العقل في مؤتمر إسطنبول و لكن لم يؤخذ به. و يتضح من هذا أن مدحت باشا كان مرتبطا بأفكاره و مصالحه الشخصية بالأجانب إلى درجة أنه لم يكن يستطيع أن يدرك بأن أية دولة تضع نظام إدارتها الداخلية تحت ضمان و كفالة الأيدي الخارجية لا يبقى لها شيء من الاستقلال، و أن الحرية التي تكون مناطة بكفالة أجنبية هي أسوأ أنواع العبودية)[2].

الوضع السياسي

أتى السلطان عبد الحميد إلى الحكم في فترة مضطربة جدا من تاريخ الدولة العثمانية، فالأوضاع كانت تغلي في البلقان، و الثورات قائمة في الهرسك و في بوسنة و في الجبل الأسود و في بلغاريا. و الدول الأوروبية و روسيا تؤجج هذه الثورات و غيرها، و تمدها بالمال و السلاح و بالمتطوعين، و تضغط بذلك على الدولة العثمانية التي بقيت وحيدة أمام هذه الدول جميعا. و من جهة أخرى كانت فرنسا قد خرجت خاسرة من حربها مع ألمانيا سنة 1870 م لذلك فقد تضعضع وضعها و ضعف تأثيرها في أوروبا.

أما إنكلترة فقد كان اهتمامها متوجها إلى مستعمراتها و إلى مشاكلها الداخلية، و لا تبدي إلا اهتماما قليلا بالمشاكل الأوروبية، مما أدى إلى تعاضم روسيا و ألمانيا و النمسا في القارة الأوروبية، و لكن وجهات النظر بين هذه الإمبراطوريات الثلاث لم تكن متفقة في كثير من الأمور، غير أن هزيمة النمسا على يد بسمارك سنة 1866 م و فقدها الإمارات الألمانية، و كذلك الولايات الإيطالية جعلها في موقف ضعيف و غير قادرة

[1] Izahli Osmanli Tarihi Kronolojisi, I.H. Danismend, 4/294-295.

[2] Izahli Osmanli Tarihi Kronolojisi, I.H. Danismend, 4/294.

على معاداة روسيا و الوقوف ندا أمامها. و قد انتهز بسمارك هذا الوضع لكي يؤلف جبهة من الإمبراطوريات الثلاث (روسيا، ألمانيا و النمسا) لإبقاء فرنسا في وضع منعزل و غير قادر على المطالبة بإقليمي الألزاس و اللورين اللتين استولت عليهما ألمانيا[1].

لذلك فقد اقترح سنة 1872 م عقد اجتماعات سنوية بين رؤساء هذه الدول تعقد في بريلين و فيينا و بطرسبرغ. إلا أن سعي بسمارك لتأسيس سلاك طويل الأمد في أوروبا (لكي تحتفظ ألمانيا بالمكاسب التي حصلت عليها نتيجة حروبها مع النمسا و فرنسا) لم يكن له النجاح لمدة طويلة، إذ سرعان ما التهبت الأوضاع في جبهة البلقان.

بدأت القلاقل في قرية من قرى الهرسك تدعى (ستولاتس) و ذلك في الأسبوع الأول من شهر أغسطس سنة 1875 م و سرعان ما انتشرت إلى جميع أنحاء الهرسك و منها إلى بوسنة. و لم تقف الدولة العثمانية مكتوفة الأيدي إذ أرسلت جيوشها لقمع الثورات. و لكن ما لبثت الدول الأوروبية أن تدخلت في الأمر إذ أرسلت النمسا و روسيا و ألمانيا و فرنسا و إيطاليا مذكرة إلى الباب العالي تطلب ما يأتي:

1. **عدم المساس بحرية الأديان و المذاهب للطوائف المسيحية.**
2. **أن يملك المزارعون أراضيهم.**
3. **أن تصرف الموارد المستحصلة من الضرائب محليا.**

كانت هذه الشروط تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية و لكنها اضطرت إلى إعلان قبولها، غير أنها اعترضت على توزيع الموارد محليا.

و لكن الثوار – بتحريض من روسيا – رفضوا موقف الدولة العثمانية، و في نيسان 1876 م اندلعت الثورة المتوقعة في بلغاريا كذلك، و بدأ الجبل الأسود أيضا بمساعدة الثوار. و انتشر الدم و الدمار في كل مكان، إذ أصبحت القرى المسلمة تهاجَم و يذبح سكانها و تنسف الجسور و أعمدة التلغراف، و بدأ المسلمون كذلك بالتسلح و الدفاع عن أنفسهم، و هنا لم تجد الدولة العثمانية بدا من إرسال جيش قوامه 18 ألف جندي إلى مناطق العصيان. و بدأت معارك عنيفة كانت تتخللها فترات من التوقف لا سيما في موسم الشتاء حيث تغطي الثلوج تلك المناطق الجبلية الوعرة. و لن ندخل في تفاصيل هذه المعارك و المواقف الدولية المتوترة التي أحدثتها، و لكن نأتي إلى أواخرها لنتفحصها، ففي أواخر

---

[1] (الدولة العثمانية و المسألة الشرقية) للدكتور محمد كامل الدسوقي، ص 214.

شهر أغسطس لسنة 1876 م أحرزت الجيوش العثمانية انتصارات كبيرة في الصرب، إذ أنزل القائد العثماني (أيوب باشا) في 12 أغسطس ضربة قاصمة بجيش عدوه الجنرال (جارنايف) كما استطاع علي صائب باشا عبور نهر (مورافا) في 30 أغسطس و هذا كان يعني انفتاح الطريق أمامه إلى (بلغراد).

وصلت أنباء هذه الانتصارات إلى العاصمة إسطنبول في 31 أغسطس و هو يوم تولي السلطان عبد الحميد فاستبشر كثير من الناس بهذا و عدّوه فألا حسنا للسلطان الجديد.

أسكرت هذه الانتصارات مدحت باشا و الصدر الأعظم رشدي باشا فقررا اتخاذ موقف متصلب في قضية الصرب. كان هذا الموقف الصلب مصدر قلق للسلطان الشاب و لكنه لم يكن قد استقر بعد في مكانه. و كان من المستحيل عليه آنذاك أن يعارض هذه العصبة القوية التي أبدلت سلطانين في مدة قصيرة.

في اجتماعاته الأولى مع الصدر الأعظم و مع مدحت باشا للتباحث معهما حول الأوضاع السياسية و العسكرية في الصرب و حول ردود الفعل في الدول الأوروبية، اندهش السلطان من عدم مبالاتهما بتقصي ردود الفعل هذه في مختلف العواصم الأوروبية بالشكل المطلوب، و استقرب من اعتقادهما بأن الدول الأوروبية ستقف متفرجة و هي تشاهد الجيش العثماني يقترب من بلغراد لفتحها بقوة السلاح.

و عندما قال له مدحت باشا: سيدي! إذا أعلنا القانون الأساسي (الدستور) بدون تأخير فإن الدول الأوروبية ستؤيد ربط إمارة الصرب بدولتنا بروابط أقوى عندما تدخل جيوشنا بلغراد. إن جميع أنظار العالم الآن مصوبة إلينا، إذ إن أهم ما يشغل جميع العواصم في العالم هو مسألة إعلان دستورنا، و عندما نعلن هذا الدستور فلن تبقى هناك أية مشكلة تستعصي على الحل في دولتنا[1]، بهت السلطان عبد الحميد من هذه السذاجة في التفكير من مدحت باشا، و السطحية التي يتناول بها المسائل المستعصية و يحاول حلها.

كان مدحت باشا يعتقد أن الدول الأوروبية تهتم فعلا بالإصلاحات في الدولة العثمانية، و أن هذه الدول لا تتدخل إلا لغرض هذه الإصلاحات، و ذلك حبا في سعادة شعوب الدولة العثمانية. و بما أن الدستور يحقق هذه الإصلاحات في الدولة العثمانية، إذن فإن تدخل الدول الأوروبية في

---

[1] **Sultan Abdulhamid ve Komiteciler**, **N.N. Tepedelenoglu**, **s. 411**.

شؤون الدولة العثمانية سيقف و ينتهي حالما يعلن هذا الدستور، إذ أن الغاية من التدخل ستتحقق في ظل وجود هذا الدستور، الذي كان يعده مدحت باشا عصا سحرية، و بلسما يداوي كل جروح الإمبراطورية العثمانية.

كان هذا تفكيرا مفرطا في السذاجة، و كان صدوره عن رجل دولة مشهور شيئا يدعو إلى الاستغراب حقا[1].

و قد حاول السلطان عبد الحميد أن يهدئ من اندفاع هؤلاء في الحرب، إذ لمح لهم بأهمية مواقف الدول الأوروبية، و البحث عن وسيلة سلمية لحل هذه المسألة الشائكة.

و لكن هؤلاء الباشوات أصدروا أمرا آخر إلى قائد العمليات الحربية، سر عسكر عبد الكريم نادر باشا، بمواصلة القتال بكل شدة و عنف، و دون أن يخبروا السلطان بشيء.

و لكن ما إن أقبل الصدر الأعظم رشدي باشا – بعد أيام – إلى السلطان ليزف إليه خبر التقدم السريع للجيش العثماني نحو بلغراد، و يريه البرقية التي أرسلها إلى الجبهة لتصعيد القتال حتى قال له السلطان بلهجة آمرة، لا تقبل التردد أو المناقشة: (عليك أن تسحب هذا الأمر حالا بدون أدنى تأخير، ليقف كل قائد في المكان الذي وصل إليه و لا يتقدم خطوة واحدة.. و عليك أن تذهب الآن لترسل برقية بهذا الخصوص)[2].

و أمام هذه اللهجة الآمرة غير المتوقعة من السلطان الشاب لم يملك الصدر الأعظم إلا إرسال برقية بإيقاف التقدم على الفور.

كان السلطان عبد الحميد يعلم جيدا أن الدول الأوروبية لن تقف أبدا موقف المتفرج من دخول العثمانيين بقوة السلاح إلى بلغراد مرة أخرى.

و بدلا من أن تقف جيوش الدولة العثمانية عن التقدم بإنذار و بأمر من الدول الأوروبية فإن من الأفضل أن تقف هي بإرادتها و برغبتها، فتعلن بذلك للعالم كله رغبتها الصادقة في وقف القتال مع كونها في موقف الغالب.

كان مدحت باشا و الصدر الأعظم رشدي باشا يعتقدان بأن السلطان قد فوت فرصة ذهبية، و كانت حساباتهما تستند إلى أن إنكلترة بجانب الدولة العثمانية، و أن النمسا لا تهتم كثيرا بالأمر، لذلك فإن روسيا لن تستطيع وحدها فعل أي شيء يذكر، و لكن لم يمض سوى يومين حتى

---

[1] كان مدحت باشا واليا ناجحا، و رجل سياسة فاشلا. و سنعود إلى تناول هذا الموضوع فيما بعد.

[2] **Sultan Abdulhamid ve Komiteciler**, **N.N. Tepedelenoglu**, **s. 414**.

تبين بأن توقعات السلطان الشاب كانت صحيحة، و أن الباشوات الذين قضوا عمرا في السياسة لم يكونوا يملكون بصيرة سياسية، و لا يحيطون علما بمجريات الأمور و خفايا السياسة العالمية.

بعد يومين تقدمت الدول الكبرة بمذكرة إلى الباب العالي تطلب فيها حل قضية الصرب بالطرق السلمية، و لو استمر الجيش العثماني لكانت لهجة مذكرة الدول الكبرة أشد و أقسى، و لاضطرت الدولة العثمانية إلى الانصياع للأمر بإيقاف القتال.

و هنا كرر الصدر الأعظم رشدي باشا و مدحت باشا غلطة سياسية أخرى مظهرين بذلك عدم انتفاعهما بالدرس الأول. قاما أولا بتأخير إرسال الجواب على مذكرة الدول الكبرى على أساس أن هذا سيدل على قوة موقف الدولة العثمانية. و عندما أرسلا الجواب أخيرا ضمناه مطالب و شروطا صعبة التحقيق في تلك الظروف السياسة.

فقد طالبا في المذكرة ما يأتي:

1- **على أمير الصرب أن يحضر إلى إسطنبول لإعلان ولائه للسلطان.**
2- **على إمارة الصرب أن تعيد إلى الدولة العثمانية القلاع الأربع التي كانت الدولة العثمانية قد أودعتها للإمارة سنة 1867 م. و أن تشغل هذه القلاع بالقوات العثمانية.**
3- **يجب أن تلغي الميليشيات المسلحة الصربية و أن تناط مسألة الحفاظ على أمن الصرب إلى قوة رسمية لا يتجاوز قوامها أحد عشر ألفا من الجنود مع بطاريتين للمدفعية.**
4- **على إمارة الصرب أن تعيد المهاجرين الذين نزحوا من الولايات المجاورة إلى أماكنهم و أن تقوم بهدم القلاع التي بنتها مؤخرا.**
5- **إذا عجزت إمارة الصرب عن دفع تعويضات الحرب – التي ستثبت فيما بعد – فإن عليها أن تزيد من مقدار الضرائب التي تدفعها بنسبة فائدة هذا المبلغ (مبلغ التعويض).**
6- **ستكون الدولة مخولة بإنشاء و تشغيل الخط الحديدي الذي سيربط (بلغراد) مع (نيش).**

أرسل الباب العالي هذه المذكرة الجوابية بدون علم السلطان عبد الحميد و دون أخذ رأيه. و هذا يظهر مدى استهانة باشوات الباب العالي بالسلطان الجديد، و الأسلوب الذي كانوا يرغبون في التعامل به معه.

و هنا جاءت المفاجأة التي لم يكن الباب العالي يتوقعها أبدا، فإن إنكلترة التي كانوا يعدونها الدولة الظهيرة لهم و التي كانوا يخططون للتلويح بها أمام الدول الأخرى و بخاصة روسيا.. إنكلترة أرسلت مذكرة إلى الباب العالي تعلن فيها رفضها لمذكرته و تدعو إلى إيقاف القتال و إعلان الهدنة بصورة فورية.

مرة أخرى شعر الباشوات بخيبة أمل.

يقول سفير إنكلترة (سير أليوت): إنه عندما ودع الصدر الأعظم رشدي باشا بعد إعطائه مذكرة حكومته و قراءتها له شعر بأن إنكلترة لا يمكنها أن تتوقع منه بعد الآن أية صداقة. و لكن هؤلاء الباشوات كانوا يريدون الاستمرار على نهجهم الخاطئ، و لا ينتفعون من الدروس التي يتلقونها.

لذلك فقد قاموا بتنظيم مظاهرة صاخبة من طلاب المدارس الدينية هتفت للحرب و طالبت باستمرارها حتى دخول بلغراد، و في ظل هذه المظاهرات قدموا إلى السلطان المذكرة الجوابية التي يرغبون في إرسالها، فوافق عليها السلطان مضطرا في تلك الأجواب و كانت المذكرة الجوابية تكرر الطلبات السابقة نفسها و لكن بإضافة مبرر واحد و هو أن مجلسا للنواب (أي مجلس المبعوثان) سيشكل بموجب الدستور الذي سيعلن قريبا و أن جميع الولايات العثمانية ستمثل فيه بوساطة ممثليها المنتخبين في هذا المجلس.

كان باشوات الباب العالي مؤمنين بأن إعلان الدستور سيكون عصا سحرية تذلل جميع الصعوبات و تحل كل المشاكل.

و كانوا يريدون أو يتوقعون – لقصر نظرهم – أن يؤمن العالم أيضا بذلك مثلهم، لذا أصدروا أوامرهم بمتابعة القتال مرة أخرى.

كانوا في الحقيقة يجرون الدولة العثمانية إلى مواجهة صريحة مع روسيا و إلى حرب رهيبة مدمرة.

كان السلطان الشاب آنذاك عاجزا عن كبح جماحهم، ذلك لأنه لم يكن قد ثبت مركزه بعد، و لكنه لم يكن واقفا مكتوف اليدين، كان يعمل بهدوء و دون أن يجلب انتباه أحد. أراد أولا أن يجمع حوله من يستطيع الاعتماد عليه لأنه آمن بأن أهم شيء هو أن يعلم ما يدور حوله و ما يدور في العالم.

لذلك فإن أول ما عمله هو تشكيل نواة صغيرة من الاستخبارات النشطة كان على رأسها طبيبه الخاص الدكتور (مافروني).

و قد كبرت هذه النواة الصغيرة بعد سنتين و أصبحت من أنشط أجهزة الاستخبارات في العالم، بحيث إنها كانت قادرة على مصارعة أجهزة الاستخبارات الروسية و استخبارات الدول الأوروبية بكل كفاءة، و أن تصرعها في كثير من الأوقات.

و الغريب أن السلطان الشاب استطاع بهذه النواة الصغيرة من الاستخبارات أن ينفذ حتى إلى سفارة روسيا في إسطنبول، بحيث أصبح يعرف كل ما يدور هناك، و تصله التقارير السرية الواردة من العاصمة الروسية إلى السفارة أولا بأول[1].

و لنعد إلى موضوع الحرب:

بعد أن استؤنفت المعارك مرة أخرى أصدرت روسيا مذكرة إلى جميع الدول الأوروبية ذكرت فيها أن الحكومة القيصرية لن تستطيع أن تقف مكتوفة اليدين أمام استمرار المعارك و أنها تطلب إيقاف القتال فورا، و تطالب هذه الدول بالتدخل أيضا لوقف القتال و الدعوة إلى هدنة ستة أسابيع.

و كان رد جميع الدول الكبرى الموافقة على هذه المذكرة. و لكن ماذا كان موقف الباب العالي؟

أصدر بيانا بالموافقة على وقف القتال و لكن بشرط أن تكون مدة الهدنة ستة أشهر بدلا من ستة أسابيع، و السبب هو أن الباب العالي كان يأمل أن يتمكن من خلال هذه الفترة من إعلان الدستور و تشكيل المجلس النيابي، لترى الدول الكبرى بأن جوا من الإصلاحات قد ساد أرجاء الدولة العثمانية و أنه لم يبق هناك مبرر للاضطرابات الداخلية لأن جميع الشعوب و الأقليات ستأخذ حقوقها كاملة و بذا تستتب الأمور. هذه النظرة كما ترى كانت نظرة ساذجة و سطحية؛ إذ لم تأخذ في الحسبان تعقيدات السياسة الدولية. و مرة أخرى استؤنف القتال و بضراوة أقسى، فتقدم القائد عبد الكريم باشا بسرعة و خاض معارك عنيفة حتى استولى على مدينة (جونيس) التي كانت مقرا لقوات الجنرال (جارنايف).

و لكن وقع أخيرا ما كان يخشاه السلطان الشاب، إذ أرسلت روسيا إنذارا شديد اللهجة و طالبت بإيقاف القتال في ظرف 48 ساعة و أن تعلن هدنة أمدها 6–8 أسابيع و إلا فإن روسيا سوف تقطع جميع علاقاتها مع الدولة العثمانية. و أردفت تهديداتها هذه بإعلان التعبئة الجزئية في الجيش و تحشيد ست فرق على حدودها القريبة من مناطق القتال. كما بدأ قيصر روسيا بإلقاء سلسلة من خطابات التهديد و الوعيد قائلا بأنه لن يستطيع الصبر لمدة أطول أمام الظلم الذي يتعرض له المسيحيون من قبل الأتراك الظالمين.

و هرع باشوات الباب العالي إلى سفير إنكلترة يسألون المشورة و يستعلمون منه عن موقف إنكلترة.

---

[1] **Sultan Abdulhamid ve Komiteciler**, **N.N. Tepedelenoglu**, **s. 414**.

و ما لبثوا أن رجعوا بخيبة الأمل، فإنكلترة كانت أيضا تعارض استمرار القتال. لذلك فقد اضطر الباب العالي إلى إعلان قبول وقف إطلاق النار و إعلان الهدنة.

و لكن الدول الكبرى ما لبثت أن اقترحت عقد مؤتمر في إسطنبول تبحث فيه مشكلة البلقان لكي تؤمن عدم انفراد روسيا بهذا الموضوع.

مؤتمر إسطنبول

مع أن إنكلترة كانت تؤيد وقف إطلاق النار إلا أنها خشيت انفراد روسيا بالدولة العثمانية و تحقيق أطماعها بابتلاع تركة (الرجل المريض). لذلك فقد أوعزت إلى سفيرها في روسيا بمقابلة القيصر لمعرفة النية الحقيقة له و المدى الذي ينوي أن يسير فيه في هذه المسألة. و كان جواب القيصر واضحا و أكيدا: (إن على الدول الكبرى أن تعقد على الفور مؤتمرا لبحث المسألة الشرقية و القضية البلقانية. و إذا لم تقدم الدول الكبرى على هذه الخطوة فإن روسيا ستضطر عندئذ إلى إنجاز هذه المهمة وحدها).

بعد هذه المقابلة أخذت إنكلترة على عاتقها مهمة دعوة الدول الكبرى إلى مؤتمر إسطنبول، تشترك فيه الدولة العثمانية كذلك، لتبحث فيها هذه المشكلة.

وافقت الدول الكبرى على هذا الاقتراح مع تحفظ بعضها على اختيار إسطنبول مركزا للاجتماع. أما روسيا فقد أضافت مطلبا جديدا و هو وجوب عدم اكتفاء الدول الكبرى بوعود الدولة العثمانية بالإصلاحات، بل يجب أن يكون هناك ضمان قوي. و لا يكون هذا الضمان إلا بوجود وحدات عسكرية من هذه الدول داخل الدولة العثمانية لمراقبة مدى تطبيق هذه الإصلاحات.

كان هذا الشرط يعني احتلالا عسكريا لأراضي الدولة العثمانية، و قد اعترضت عليه إنكلترة قائلة:

ليس هناك مبرر لمثل هذا الضمان المادي، إذ يكفي أن تعد الدولة العثمانية بإجراء الإصلاحات.

اشتركت النمسا و فرنسا في تأييد وجهة النظر الإنجليزية بينما سكتت ألمانيا. على أية حال فقد بدأت وفود الدول الكبرى بالوصول إلى إسطنبول. و كانت الوفود المشتركة كما يأتي:

الإمبراطورية العثمانية: وزير الخارجية صفوت باشا، و أدهم باشا

الإمبراطورية الألمانية: البارون دو فورتر

الإمبراطورية النمساوية: الكونت زيشي

الجمهورية الفرنسية: الكونت دو بور كوان و الكونت دوشودوردي

إنكلترة: اللورد مارسي دو ساليز، و السير هنري أليوت

إيطاليا: الكونت كورتي

روسيا القيصرية: الجنرال أغناتيف[1]

و قبل أن يأتي ممثل إنكلترة اللورد سالزبوري إلى إسطنبول مر على فرنسا و ألمانيا و النمسا و إيطاليا حيث اجتمع برؤساء هذه الدول للتشاور معهم حول الموقف و لمعرفة نية كل دولة و موقفها تجاه الدولة العثمانية. و عندما وصل إسطنبول لخص رأيه بقوله: (لقد صادفت في طريقي إلى هنا من لا يحب روسيا أو لا يثق بها، و لكنني لم أصادف من يحمل نية مساعدة الحكومة العثمانية، أو يتجاسر على إعلان أي حب أو احترام لها).

كان هذا هو الموقف السياسي تجاه الإمبراطورية العثمانية آنذاك. كان الموقف دقيقا، و لم يكن أمام الإمبراطورية إلا خياران: خيار الدخول في حرب طاحنة مع روسيا، أو خيار قبول الشروط التي ستضعها الدول الكبرى لها. و لم يكن هناك سوى مخرج واحد أمامها، و هو أن تستغل بمهارة و إلى أقصى حد تنافس الدول الكبرى فيما بينها، و عدم اتفاق وجهات نظرها في كثير من الأمور. و لكن لم يكن في الباب العالي آنذاك رجل سياسي من هذا الطراز الرفيع يستطيع إنجاز مثل هذه المهمة الدقيقة، و لكن سنرى كيف أن السلطان عبد الحميد هو الذي سيتميز فيما

---

[1] **Sultan Abdulhamid ve Komiteciler**, **N.N. Tepedelenoglu**, s. 432.

بعد في هذا المجال، و كيف أن السمة الرئيسية لسياسته الدولية ستكون قائمة على استغلال و موازنة التناقضات الدولية من أجل الحفاظ على دولته من أطماع الدول الكبرى.

و لنعد إلى المؤتمر:

بدأ المؤتمر أعماله أولا باجتماع ممثلي الدول الكبرى في السفارة الروسية دون اشتراك ممثلي الدولة العثمانية!

و استمرت هذه الاجتماعات الأولية بين الدول الكبرى عشرة أيام و الباب العالي ينتظر بقلق نتائجها، و أخيرا قدمت هذه الدول نتائج مباحثاتها بشكل قائمة طويلة من المطالب و الشروط:

1- **لا يمكن أن يعود الصرب و الجبل الأسود إلى وضعهما السابق قبل الحرب، بل تضاف إليهما مساحة أخرى من الأرض.**
2- **تتوسع بلغاريا نحو الجنوب و نحو الغرب و يعطى لها الحكم الذاتي. و كذلك الأمر بالنسبة للبوسنة و الهرسك.**
3- **أما ولاة الأقاليم فإنهم سعينون لفترة من الوقت من قبل الدولة العثمانية و بموافقة من الدول الأوروبية.**
4- **يقتصر وجود الجنود العثمانيين في القلاع في هذه المناطق.**
5- **تجمع الأسلحة الموجودة لدى أفراد الشعب و تشكل ميليشيات مدنية مسلحة مؤلفة من المسلمين و المسيحيين.**
6- **لا تستطيع الدولة العثمانية أخذ ما يزيد عن ثلث واردات هذه الأقاليم.**
7- **تشكل لجنة دولية لمراقبة تطبيق هذه التوصيات.**

تعيين مدحت باشا صدرا أعظم

في هذه الأثناء يحدث ما كان منتظرا إذ يقوم السلطان عبد الحميد بتقديم ختم الصدارة العظمي إلى مدحت باشا. كان مدحت باشا قد كثف جهوده منذ عدة أشهر حول إصدار القانون الأساسي (الدستور) و قد قطع الدستور المراحل التي أشرنا إليها سابقا و وصل إلى المرحلة الأخيرة إذ تم إعلانه في 6 ذي الحجة سنة 1293 هـ – 1876/12 م.

كان إعلان الدستور هو المفاجأة التي كان مدحت باشا يخبئها للدول الأوروبية و يعدها السلاح الماضي بيده في المفاوضات.

و قد أحب مدحت باشا أن يعرض مفاجأته هذه بشكل مسرحي مؤثر. كانت وفود الدول الكبرى مجتمعة مع الوفد العثماني في بناية وزارة البحرية في منطقة (قاسم باشا) في إسطنبول عندما ارتجت نوافذ البناية بأصوات المدافع.

رفع وفود الدول أبصارهم عن الأوراق و أخذ يتطلع بعضهم إلى بعض بنظرات متسائلة.. و هنا وقف ممثل الدولة العثمانية و وزير خارجيتها صفوت باشا مبتسما و مخاطبا الوفود[1]: (أيها السادة! إن أصوات المدافع التي تسمعونها الآن تزف بشرى إعلان الدستور في الدولة العثمانية و سيجتمع قريبا مجلس النواب (مجلس المبعوثان) و مجلس الأعيان و بذلك لن تبقى إدارة الدولة بدون رقابة من الأمة. و ستشمل جميع الإصلاحات جميع الرعايا العثمانيين).

و كأن ممثل الدولة العثمانية يحاول أن يقول لهم: أيها السادة! بما أن الدستور قد أعلن إذن فلا حاجة لمؤتمركم هذا، و لا حاجة إلى وضع شروط من قبلكم لإصلاح أحوال الرعايا العثمانيين لأن الدستور المعلن سيكفل جميع الإصلاحات التي تريدونها في أرجاء الإمبراطورية العثمانية.

و كان صفوت باشا يتوقع ما يأتي:

حالما يسمع مندوبو الدول خبر إعلان الدستور العثماني فإنهم سيجمعون أوراقهم و يحزمون حقائبهم و يعودون من حيث أتوا، إذ لم يبق هناك أي مسوغ أو مبرر لبقائهم، فهم قد جاءوا لبحث الطرق الكفيلة بإصلاح أوضاع الدولة العثمانية، و ها هو الدستور يعلن، و هو كفيل بهذه الإصلاحات، إذن فلم البقاء و لم الاستمرار في مباحثات المؤتمر؟

و لكن الذي حدث هو أن هذه المسرحية المرتبة لم تأت بالنتيجة المتوقعة من قبل مدحت باشا، إذ تطلع ممثلو الدول إلى وجه (صفوت باشا) برهة من الوقت، ثم انكبوا إلى أوراقهم و عادوا إلى مناقشاتهم و كأن شيئا لم يحدث.!

بل لعل إعلان الدستور جاء بشيء معاكس تماما لما كان يأمله مدحت باشا.

---

[1] لا نورد هنا نص كلامه و إنما مجمل خطابه.

إن الدول الأوروبية التي كانت تدعي أنها تسعى للإصلاح باسم الإنسانية، لم تكن مهتمة فقط بالرعايا الروم أو الأرمن أو اليهود، بل كان اهتمامها و رعايتها منصبين على السلاف فقط فجاءت المشروطية و أضافت هؤلاء أيضا تحت اسم المساواة في الحقوق، أي إنها بدلا من تقليل مشاكل الدولة العثمانية فإنها أضافت عبئا جديدا، بل أعباء جديدة على كاهلها[1].

و عندما انتهت الجلسة الأولى من المؤتمر، و قف صفوت باشا راجعا إلى الباب العالي حيث كان مدحت باشا ينتظره على أحر من الجمر، ليعرف الانطباع الذي خلفه إعلان القانون الأساسي (الدستور) على وفود الدول الأوروبية، سأله بلهفة: (ماذا قالوا؟... ماذا قالوا؟)

أجابه صفوت باشا بانكسار و ببرود: (و ماذا تتوقع أن يقولوا؟ قالوا إنها لعبة أطفال)[2].

استمرت أعمال المؤتمر تسعة و عشرين يوما حتى يوم السبت 5 محرم 1293 هـ المصادف لـ 1877/1/20 م حيث عقد المؤتمرون خلالها تسع جلسات و اتخذوا قرارتهم حول مسائل البوسنة و الهرسك و الجبل الأسود و بلغاريا.

قرارات مؤتمر إسطنبول

كانت هذه القرارات تحتوي شروطا دائمة و اخرى مؤقتة.

أهم الشروط الدائمة:

1- أن تحتفظ الصرب بوضعها قبل الحرب.

2- إعطاء الجبل الأسود بعض الأراضي من الهرسك و من ألبانيا.

---

[1] **Ulu Hakan**, **N. F. Kisakurek**, s. 98.

[2] **Izanhli Osmanli Tarihi Kronolojisi**, **I. H. Danismend**, 4/291.

3– أن يكون ولاة البوسنة و الهرسك و بلغاريا من المسيحيين و لمدة خمس سنوات و أن تستحصل موافقة الدول الأوروبية عند انتخابهم، كما تستحصل موافقة الدول عند انتخاب حكام الاستئناف الذين يجب أن يبقوا في وظائفهم طوال حياتهم.

4– تشكيل ميليشيات مسلحة مختلفة من المسلمين و المسيحيين لحفظ الأمن في هذه البلدان.

5– أن تد اللغات المحلية لغات رسمية بجانب اللغة التركية.

6– صرف إيراد الضرائب المستحصلة في هذه البلدان و إرسال جزء منها إلى خزينة الدولة.

أما الشروط المؤقتة فكان أهمها: تكوين لجنة من أعضاء ست دول أوروبية تقوم بمراقبة الإصلاحات لمدة سنة واحدة، و أن تكون بإمرة هذه اللجنة قوات بلجيكية قوامها خمسة آلاف جندي.

اعترض الباب العالي على بعض فقرات هذه القرارات و لا سيما فقرة الولاة المسيحيين و لجنة المراقبة، و أرسل السلطان عبد الحميد سعيد باشا سرا إلى مندوب إنكلترة اللورد سالز بوري حيث تم حذف اقتراح الجنود البلجيكيين، كما تم الاتفاق على تعديل فقرة الولاة المسيحيين و جعلت موافقة الدول على اختيارهم مرة واحدة فقط.

و قد أرسل اللورد سالز بوري رسالة سرية إلى السلطان في 20 كانون الأول/3 ذي الحجة قال فيها إن الدولة العثمانية الآن دون أي صديق أو حليف و إنها لا تستطيع وحدها أن تقف أمام روسيا و أمام حليفاتها من دول البلقان إضافة إلى أنها لا تملك لا المال و لا العتاد و لا المؤن لمثل هذه الحرب[1].

و لكن مدحت باشا و أنصاره لم يكونوا في مستوى من يدرك الخطر الكبير الذي تتعرض له الدولة العثمانية، و الجو السياسي السائد الذي كان يحتم التصرف ببعض المرونة، فكان جوابهم هو الرفض التام لكل الاقتراحات دون تقديم بديل آخر، و كانت حجتهم في ذلك أنه لا يسعهم قبول هذه الشروط لأن ذلك خارج صلاحية قبول مثل هذه الاقتراحات، ذلك لأن الشعب أصبح الآن هو مصدر السلطات. و لعل التقرير الذي كتبه أحد أعضاء الوفد الفرنسي كونت دي شوردي في 1877/1/10 م (أي بعد ثمانية عشر يوما من افتتاح مؤتمر إسطنبول) يلقي ضوءا على موقف الباب العالي آنذاك.

---

[1] **Izanhli Osmanli Tarihi Kronolojisi**, I. H. Danismend, 4/291–292.

(كان أعضاء الوفد العثماني يتخذون موقفا سلبيا من جميع المقترحات التي كانت تتقدم بها الدول الأجنبية. و في السنة الأخيرة سادت (موضة) حب الثورة، خاصة عند أهالي إسطنبول، علما بأنهم لم يكونوا على علاقة بالسياسة من قريب أو بعيد قبل خلع عبد العزيز بثلاثة شهور، و لكن زمرة قليلة من أنصار مدحت باشا استطاعت تهييجهم و إثارتهم لكي يبرهنوا أن الرأي العام بجانبهم و أن طبقة معينة من الشعب – و بخاصة طلبة المدارس الدينية و الصوفية – اعتادوا على المظاهرة إلى درجة أن مدحت باشا يخشى الآن أن يستغل خصومه ضده السلاح نفسه.

و يمكن القول بأن المظاهرات التي بدأت كلعبة سياسية مرتبة دفع أجرها، انقلبت إلى خطر يهدد بالانفجار في كل لحظة. و بينما كان الجميع في إسطنبول سابقا مشغولين بأعمالهم، أصبحوا مشغولين بأمور الدولة و السياسة أكثر من انشغالهم بشؤونهم الخاصة، لذلك أصبح هم ساسة الدولة و شغلهم الشاغل أن يحببوا أنفسهم إلى الجماهير).

و حول موقف الوفد العثماني في المؤتمر يقول التقرير: (لم يكن هناك أي اقتراح يقدم إلى الوفد العثماني إلا و نسمع منهم الجواب الآتي:

إن القانون الأساسي قد قيد حركتنا فما لم تجر الانتخابات و يجتمع المجلسان[1] فإننا لا نستطيع البحث في هذا الموضوع. فمثلا عندما كانت مسألة الجبل الأسود على بساط البحث تقدمت أنا بهذا الاقتراح:

(لكي يتم الصلح مع الجبل الأسود أرى من الواجب تقديم تضحية صغيرة، فماذا لو تركت له قرية أو قريتان من القرى التي تم الاستيلاء عليها في أثناء الحروب الأخيرة؟)

كان جوابهم: (كيف نستطيع أن نقوم بمثل هذا العمل الذي يتصادم تماما مع القانون الأساسي؟ فالمادة الأولى من القانون واضحة و تقول: (إن الإمبراطورية العثمانية تعد كلا لا يتجزأ، لذلك فلا يمكن التضحية بأي جزء منها تحت أي عذر أو أي سبب).

و عندما حاول ممثل النمسا البارون دوكاليس أن يجد حلا لموضوع جعله الوفد الروسي في طريق مسدود قائلا: (ماذا لو أخذت موافقتنا في تعيين الولاة لمدة خمس سنوات في البوسنة و الهرسك و بلغاريا. أجاب صفوت باشا: (إنكم يا صاحب المعالي قد تقدمتم باقتراح ينافي الفقرة السابعة من القانون الأساسي)[2].

---

[1] مجلس النواب و مجلس الأعيان.

[2] **Sultan Abdulhamid ve Komiteciler**, **N.N. Tepedelenoglu**, s. 432–433.

و في 28/1/14 من ذي الحجة حضر اللورد سالز بوري إلى القصر لمقابلة السلطان حيث قام سعيد باشا بالترجمة بينهما. و قد عرض اللورد التعديلات الأخيرة و قال بأن هذه التعديلات هي أقصى ما يمكن عمله و أنه إذا رفضت الشروط بصيغتها الأخيرة من التعديلات فإن المؤتمر سينفض و سيغادر السفراء إسطنبول، و هذا يعني وضع الدولة العثمانية في عزلة تامة، و في تلك الظروف القاسية أمام احتمال حرب ضروس مع روسيا و حليفاتها في البلقان.

و أمام هذا الخطر المحدق دعا السلطان وزراءه إلى الاجتماع في مساء اليوم نفسه في القصر، و طلب منهم في أثناء الاجتماع إعطاء معلومات كافية عن الوضع العسكري و المالي و عن التموين، و لكنه لدهشته و غضبه تلقى إجابات متناقضة حول جميع هذه المواضيع فكان أن أصدر أمره بالاجتماع في إحدى غرف الاجتماعات في القصر ليبحثوا هذه المواضيع بالتفصيل ليقدموا له رأيهم الأخير الموحد.

و بعد انتهاء الاجتماع كان جوابهم للسلطان ما يأتي:

(في مثل هذه الظروف فإن العبرة لا تكون بالقوة العسكرية و لا بالاستعدادات، فكما جئنا إلى الأناضول و نحن أربعمائة فارس فإننا مستعدون أن نحارب إلى أن يصل عددنا إلى أربعمائة أيضا)[1].

كان هذا هو جواب وزراء مدحت باشا، و هو جواب يفتقر إلى الحد الأدنى من الشعور بالمسؤولية أمام ذلك الوضع الخطير.

كان مدحت باشا و وزراؤه يعتقدون بأن موافقتهم على اللجنة المختلطة و الحكام المسيحيين سيؤدي إلى وضع و مثال سيء في الولايات العثمانية الأخرى. و لم يخطر ببال أحد منهم أن هذا الوضع موجود فعلا في لبنان و جزيرة كريت و لن يكون شيئا جديدا[2].

و يقول سعيد باشا في مذكراته حول هذا الموضوع: (تبا لمثل هذه البلاهة و الحماقة! إنهم بعملهم هذا سوف يضيعون الروملي بأكمله!).

و يشير المؤرخ جودت باشا في مذكراته إلى أن (مدحت باشا) و (سر عسكر رديف باشا) و (محمود جلال الدين باشا) هم الذين دفعوا الدولة العثمانية إلى أتون الحرب[1].

---

[1] **Izanhli Osmanli Tarihi Kronolojisi**, I. H. Danismend, 4/292.

[2] **Izanhli Osmanli Tarihi Kronolojisi**, I. H. Danismend, 4/292.

حاول السلطان عبثا الوقوف أمام جر الدولة العثمانية إلى هذه الحرب الضروس، إذ كان يعلم علم اليقين أن الأوضاع الخارجية و الداخلية للدولة لا تسمح لها أبدا بأي أمل في حربها مع روسيا القيصرية. و كان يشاركه في هذا الرأي سعيد باشا[2]، و لكن مدحت باشا خلق حواليه جوا معينا جعل من يعارض الحرب متقاعسا و يعد خائنا، و قد وجه تهديدا غير مباشر إلى السلطان عبد الحميد عندما اتهم سعيد باشا بالخيانة و سقوط الهمة لمعارضته للحرب، و لم يكتف مدحت باشا بهذا بل أرسل من حرض طلبة المدارس الدينية للقيام بمظاهرات صاخبة تأييدا للحرب.

إذن فقد كان هناك اتجاهان: اتجاه سلمي ضعيف و يمثله السلطان، و اتجاه حربي قوي يمثله مدحت باشا و محمود جلال الدين باشا. و لما كان مجلس المبعوثان لم يتشكل بعد، لذا فقد اقترح مناقشة الأمر من قبل مجلس فوق العادة يقوم بهذه المهمة، و يتكون من كبار رجال الدولة من العسكريين و المدنيين، و من ممثلي الأديان و الملل في الدولة العثمانية. و قد اجتمع هذا المجلس فعلا في يوم الخميس المصادف 1877/1/18 م – 3 محرم 1294 هـ في الباب العالي بحضور 240 عضوا (بينهم ستون ممثلا عن الأقليات غير المسلمة).

و كما ذكرنا فقد كانت أوضاع الدولة العثمانية غير مهيأة للحرب إطلاقا، فهي في أزمة مالية خانقة، كما أن الجيش الذي لم يجد فسحة من الوقت لالتقاط أنفاسه كان مرهقا بالحروب، و بقمع الثورات العديدة في البوسنة و الهرسك و بلغاريا منذ عهد السلطان عبد العزيز و ما أعقبتها من ثورات في الصرب و الجبل الأسود فضلا عن نقص الأسلحة و الذخائر و التموين، إضافة إلى نقص كبير في عدد الضباط المدربين. هذا إلى جانب كون الدولة العثمانية معزولة سياسيا آنذاك، إذ لم يكن بجانبها حليف.

و قبل يوم واحد من انعقاد هذا المجلس أرسل ممثل إنكلترة (اللور سالزبوري) رسالة إلى مدحت باشا يشرح فيها الوضع السيئ للدولة العثمانية، نقتطف منها هذه الأسطر: (إن المسؤولية التي تقع على عاتق معاليكم مسؤولية كبيرة، إذ أن قبول اقتراحات الدول أو رفضها منوطة بكم فقط، كما أن سلامة دولتكم أو فناءها في يدكم أنتم. ذلك لكونكم الشخص الوحيد الذي يستطيع التأثير على سلطانكم)[3].

---

[1] **Izanhli Osmanli Tarihi Kronolojisi**, I. H. Danismend, 4/292.

[2] من أغرب التهم التي وجهها أعداء السلطان عبد الحميد ما جاء في أحد كتبهم الذي كتب في عهد الاتحاد و الترقي بعد عزل السلطان عبد الحميد و هو كتاب (عبد الحميد ثاني و دور سلطنتي، حيات خصوصية و سياسية سي) ص 218: (كانت حكومة إسطنبول تعارض الحرب، و كان السلطان عبد الحميد على رأس المعارضين، ذلك لأنه كان يخشى ضياع ثروته من يديه مثلما كان يخشى الرأي العام).

[3] **Izanhli Osmanli Tarihi Kronolojisi**, I. H. Danismend, 4/296

و لكن لم يكن هناك شيء يستطيع إيقاف مدحت باشا عن السير في الطريق الذي اختاره، إذ استمر في ترتيب المظاهرات الصاخبة المطالبة بالحرب، و الإيعاز بكتابة المقالات النارية في الصحف، بحيث أصبح من المستحيل أن يقف أحد أمام التيار دون أن يتهم بالخيانة الوطنية بالجبن.

و في اجتماع هذا المجلس نفذت مؤامرة من أكبر المؤامرات، ضد الدولة العثمانية تحت ستار الديمقراطية و الرأي الحر. ففي بداية انعقاد المؤتمر قام مدحت باشا إلى منصة الخطابة و استعرض الوضع السياسي و الموقف الدولي، كما قرأ لهم مقترحات الدول الأعضاء في المؤتمر. و بعد الانتهاء من ذلك طلب من الحضور إبداء آرائهم بالرفض أو الموافقة على هذه المقترحات مبينا لهم بأن الرفض معناه الحرب.

و خطب رشدي باشا و صبحي باشا و رؤوف بك و عابدين بك منددين بهذه المقترحات و رافضين لها.

ثم قام مدحت باشا مخاطبا الأعضاء غير المسلمين: (علمنا موقف المسلمين العثمانيين من المسألة، و الآن نريد أن نعرف موقف العثمانيين من غير المسلمين).

و هنا قام (سافا أفندي) ليخطب بكل حماسة قائلا: (إن العثمانيين من المسلمين و غير المسلمين هم أبناء وطن واحد و هم إخوة، و إن اقتراحات المؤتمر تشكل انتهاكا خطيرا للحقوق المشروعة و لاستقلال الدولة. لذلك فإننا – مع أشقائنا المسلمين – مستعدون للتضحية لآخر قطرة من دمائنا و ليحيا العثمانيون)[1].

و لم يكن بطريرك الروم حاضرا – بحجة مرضه – و إنما أرسل أحد أعضاء مجلس (سان سينود) ممثلا عنه. و قد قام ليعلن بأنه يؤيد كل كلمة قالها (سافا أفندي)، كما أن بطريرك الأرمن أيضا لم يكن حاضرا و قد قام بإرسال شخص اسمه (إنفيا جيان) ممثلا عنه. و على الرغم من أن هذا الشخص كان من أنشط مخططي الحركة الأرمنية ضد الدولة العثمانية فإنه لم يقصر أبدا في تمثيل دوره إذ قام يخطب قائلا:

(سادتي! إن الشعب الأرمني قد خدم الدولة العثمانية طوال هذه السنوات إلى درجة التضحية بالنفس. و هو اليوم ابن الوطن نفسه و يحمل شرف صفة المواطن العثماني بفضل سلطاننا).

---

[1] **Ulu Hakan**, **N. F. Kisakurek**, **s. 109**.

سادتي! إن المؤتمر يتكلم عن الحق و عن العدالة، و لكن كل اقتراح يقدمه هو ضد الحق و ضد العدالة فانظروا مثلا: إنه يقترح نقل الجركس من الروملي إلى الأناضول. فهل هذا عدالة؟ فإن كان الجركس أشرارا فلم يطلب نقلهم إلى الأناضول؟ أليس سكان الأناضول بشرا؟.. كلا.. كلا.. يا سادتي! كما أن الجركس ليسوا أشرارا فإن غاية المؤتمر ليست هي العدالة أو الإنسانية، لذلك فإننا نرفض كل اقتراح للمؤتمر و نعلن استعدادنا لتحمل جميع التضحيات)[1].

و في ختام الجلسة اقترح مدحت باشا أن تؤخذ الأصوات حول مقترحات المؤتمر، فمن يرفض المقترحات فليجلس و من يؤيدها فليقف.. الكل جالسون.. و انتظر مدحت باشا عدة دقائق، و لكن صوت عابدين أفندي (ممثل بورصة) دوى في القاعة: (يا باشا! لو انتظرت قرنا كاملا فلن يقوم أحد).. تصفيق حاد يدوي في القاعة.. ثم تسابق الأعضاء على التوقيع على المضبطة) بعضهم وقع مرتين و هو يبكي). ثم تم إيصال الخبر أو البشرى للناس المتجمهرين خارج بناية المجلس المنتظرين نتيجة القرار، و هناك دوى الهتاف أيضا: عاشت الحرب!.. عاشت الحرب!

و في يوم 20 كانون الثاني انعقدت آخر جلسة للمؤتمر للاستماع إلى رأي الدولة العثمانية حول المقترحات، فقام صفوت باشا بقراءة رد حكومته[2] الذي كان يتلخص بأن هذه المقترحات غير مقبولة لأنها تخل باستقلال الدولة العثمانية.

و ما إن أنهى وزير الخارجية التركية قراءة المذكرة حتى قام اللورد سالزبوري قائلا: (إن جواب الباب العالي جواب واضح بالرفض، أي لم تبق هناك ضرورة لاستمرار المؤتمر، لذا فإني أعلن اختتام مناقشات المؤتمر).

و بعد يومين ترك أعضاء الوفود مدينة إسطنبول، و كمظاهرة احتجاج سياسية انسحب سفراء هذه الدول أيضا تاركين أعمال السفارات في أيدي القناصل.. و هكذا انفتح الطريق أمام الحرب الروسية – التركية.

---

[1] Ulu Hakan, N. F. Kisakurek, s. 108.

[2] قام مدحت باشا و صفوت باشا بكتابة هذا الرد.

عزل مدحت باشا

بعد اختتام مؤتمر إسطنبول بعدة أيام، أقدم السلطان عبد الحميد على أولى خطواته في طريق تثبيت سلطته، و تخليص نفسه من كونه ألعوبة بيد مدحت باشا و نفيه خارج البلاد و تعيين أدهم باشا مكانه، أما عملية العزل و الطرد فقد جرت على الوجه الآتي:

في يوم الاثنين المصادف 1877/2/5 م – 21 محرم 1294 هـ جاء موظف من القصر إلى مدحت باشا يدعوه لمقابلة السلطان في الحال، فركب مدحت باشا عربته و اتجه إلى القصر حيث أدخل إلى صالة الانتظار... و هناك و بعد انتظار لمدة تزيد على ساعة، فوجئ بدخول أربعة من موظفي القصر حيث أخبره أحدهم أن السلطان أصدر أمره بتوقيفه و نفيه خارج البلاد، و له أن يذكر ما يحتاجه، إذ أن الباخرة (عز الدين) بانتظاره أمام القصر، و له أن يختار البلد الذي يرغب السفر إليه، ثم قدم له كيسا فيه 500 قطعة ذهبية (و في رواية 1000 قطعة).

و يقال: إن مدحت باشا قال لسعيد باشا: (إن قمتم بإبعادي و طردي من هنا، فإن البلد سينهار لا محالة)[1]. و هو كلام يدل على مدى غروره و نوع نظرته لنفسه، علما بأنه كان السبب الرئيسي في الكارثة الكبيرة التي دفع إليها الدولة العثمانية و هي الحرب الروسية – التركية.

و قد وقع اختيار مدحت باشا على إيطاليا، لذلك فقد أمر قبطان الباخرة بالتوجه إلى ميناء "بريندیزي" الإيطالية.

يمكننا تلخيص أسباب عزل مدحت باشا كما يأتي:

1. **اشتراك مدحت باشا في عزل سلطانين و نصب سلطانين جعله مغروراً و معتداً بنفسه و محباً للتسلط من جهة، و موضع شك و ريبة من السلطان من جهة أخرى.**
2. **أنه جر الدولة العثمانية بتهوره و قصر نظره إلى كارثة كبيرة.**
3. **أنه أصبح يجاهر في مجالس الشراب التي كان يعقدها في بيته استخفافا بالسلطان، و يظهر نيته في تغيير الحكم إلى حكم جمهوري، و قد اشتهر و تواتر ما قاله مرة و هو ثمل: لقد حكم حتى الآن (آل عثمان)، فما المانع أن يحكم من الآن فصاعدا (آل مدحت)؟.**

---

[1] **Izanhli Osmanli Tarihi Kronolojisi, I. H. Danismend, 4/298.**

4. قام بتشكيل وحدة من الجيش مرتبطة به و هي خارجة عن نطاق الجيش الرسمي، و ذلك بالتعاون مع ضياء باشا و كمال بك على أساس أنها (جيش الأمة) و كانت هذه الوحدة تتألف من شباب المسلمين و غير المسلمين، و قد كثر عددها و بدأ أفرادها يتوافدون على قصره و يهتفون و يصفقون له. و كان هذا التصرف من مدحت باشا تصرفا غريبا و نشازا لا تقبل به إدارة أية دولة مهما كانت ديموقراطية. و عندما أصدر السلطان أمرا بتسجيل أفراد هذه الوحدة ضمن جيش الدولة كمتطوعين لم ينفذ أمره.

افتتاح مجلس المبعوثان

افتتح السلطان عبد الحميد مجلس المبعوثان في 1877/3/19 – 4 ربيع الأول سنة 1294 هـ و كان يتألف من مجلسين: مجلس للنواب عدد أعضائه 115 عضوا، 69 منهم كانوا من المسلمين، و 46 منهم كانوا من النصارى و اليهود، و مجلس للأعيان عدد أعضائه 26 عضوا. لم يتم انتخاب هؤلاء الأعضاء من قبل الشعب و إنما انتخبوا من قبل المجالس الإدارية للولايات. و قد قرأ سعيد بك باشا فيما بعد خطاب السلطان الذي ركز على شرح الظروف الصعبة التي تمر بها الدولة، و دعا إلى وحدة و تآلف جميع العناصر و الأديان التي تعيش في ظل الدولة العثمانية، و إلى الاهتمام بالناحية الاقتصادية المتدهورة و تنظيم القوانين المالية التي تعالجها.

إعلان الحرب

في 1877/2/28 م – 14 صفر 1294 هـ عقدت إمارة الصرب صلحا مع الباب العالي حيث بقيت مرتبطة بالدولة العثمانية، أما البوسنة و الهرسك و الجبل الأسود فإن الاضطرابات كانت مستمرة فيها، كما أن الحالة لم تكن هادئة تماما في بلغاريا و كريت.

في 31 مارس من السنة نفسها وقع بروتوكول في لندن من قبل إنكلترة، ألمانيا، روسيا، فرنسا، النمسا، المجر، و إيطاليا تعرض فيه على الدولة العثمانية شروطا أخف و تنحصر في إجراء بعض الإصلاحات في دول البلقان بالنسبة للرعايا المسيحيين، و إعطاء منطقة صغيرة للجبل الأسود، و تقليص عدد جنود الدولة العثمانية على طول نهر الدانوب.

و لكن هوس الحرب كان قد استشرى في مجلس الأعيان و في الصحف و في المظاهرات الشعبية إلى درجة كان من الصعب الرجوع عنه، و كانت الأصابع الخفية تزيد النار اتقادا، و تدفع بالدولة العثمانية إلى أتون حرب خاسرة. لذلك فإن الباب العالي رد بالرفض على هذا الاقتراح في 10 نيسان. و كمثال على الحماس للحرب انظروا مثلا إلى أحد الاجتماعات الذي عقده مجلس الأعيان في نيسان من تلك السنة، إذ كان الغليان يسود المجلس، و الكل يريدون إظهار وطنيتهم، و يتبارون في الخطابة و ممثلو الأقليات غير المسلمة يفوقون الجميع في الحماسة و الوطنية!

فممثل حلب (السيد مانوك الأرمني) يخطب قائلا: (كما أن روسيا لم تقم في أي وقت من الأوقات بحماية المسيحيين، فإن المسيحيين لم يقولوا بأنهم بحاجة إلى مثل هذه الحماية، علما بأن مسيحيي تركيا يملكون الآن حكومة تناول تلبية جميع مطالبهم، إنني مسيحي و أرمي و أريد أن أقول باسم شعب ولايتي بأننا غير محتاجين إلى حماية روسيا، إذ أننا مرتاحون و راضون بوضعنا و مستعدون لأن نضحي بأنفسنا و أموالنا في سبيل وطننا و سلطاننا و لصد الاعتداء الروسي)[1].

اللعبة تستمر.. يقوم بعده مبعوث إسطنبول (سبوهيان أفندي) و يتكلم بالحماس نفسه و يعقبه مبعوث طرابلس (نيكولا كي أفندي) الذي بز الجميع في الحماس المصطنع: (إنني لا أتكلم باسم مسيحيي سوريا فقط، بل باسم جميع المسيحيين في الدولة العثمانية، و أقول بأن أحكام القرآن كافية للمحافظة علينا، كما أننا نملك الآن قانونا أساسيا (الدستور) يعدنا بمستقبل زاهر، لذلك فإن المسيحيين على استعداد لأن يساعدوا الأتراك ضد روسيا)[2].

و تكلم كذلك المبعوث الماروني (نقاش أفندي) (مبعوث بيروت)، و مبعوث أرضروم السيد (همر اسب)، و مبعوث قونية السيد (سيموناكي) و مبعوث أدرنة السيد (روبين)، و ممثلو رودس و أشكوردة و كلهم من الأقليات غير المسلمة.. تكلموا جميعا بالمعاني نفسها و بالنغمة ذاتها، نغمة الحماسة و الدعوة إلى الحرب.

---

[1] **Ulu Hakan**, **N. F. Kisakurek**, **s. 132**.

[2] **Ulu Hakan**, **N. F. Kisakurek**, **s. 132**.

كانت لعبة كبيرة تلعب باسم الديمقراطية و باسم الحرية، لدفع الدولة العثمانية إلى أتون الحرب، و الغريب أن كثيرا من هؤلاء النواب المتحمسين كانوا في الوقت نفسه أعضاء فعالين (بل زعماء أحيانا) في الجمعيات المسلحة السرية النشطة ضد الدولة العثمانية، و كان هذا هو السبب الذي حدا بالسلطان عبد الحميد الذي نفذ ببصيرته إلى هذه اللعبة، و قرر بعد ذلك غلق المجلس لكي لا يسمح بتكرار هذه اللعبة.

و مع أن قيصر روسيا تقدم بعرض آخر لتجنب الحرب يقضي بترك قضاء (نيكشك) فقط للجبل الأسود، إلا أن هذا العرض المخفف و الجيد رفض من قبل الصدر الأعظم أدهم باشا، بحجة عدم اتفاقه مع الدستور، فانقطع هذا الخيط الأخير من الأمل و كان لا بد من الحرب. و هكذا فقد بدأت الحرب بكل ضراوتها.

موقف الدول الأوروبية من النزاع بين روسيا و تركيا

كان موقف النمسا و ألمانيا و إيطاليا هو الحياد في أية حرب تنشب بين روسيا و تركيا؛ أما النمسا فكانت قد وقعت اتفاقية بودابست مع روسيا في (15 يناير 1877 م) حيث نصت هذه الاتفاقية على بقاء النمسا في حالة الحياد إذا أخفق مؤتمر إسطنبول في الوصول إلى اتفاق في مقابل أن تضم البوسنة و الهرسك. أما ألمانيا فإن حيادها كان بسبب رغبتها في الاحتفاظ باتفاق القياصرة الثلاثة (روسيا، النمسا، ألمانيا) و ذلك للإبقاء على عزلة فرنسا و وضعها بعد خروجها منهزمة في حرب السبعين لتبقى عاجزة عن المطالبة بمقاطعتي الألزاس و اللورين. و أما إيطاليا فكانت تريد أن تبني نفسها بعد أن حققت وحدتها و ضمت إليها روما، لذا فإن أفضل ما كانت تستطيع فعله هو الابتعاد عن المشاكل الأوروبية، أما إنكلترة فإن اهتمامها كان منصبا على الاهتمام بطرقها التجارية إضافة إلى اهتمامها بعدم احتلال روسيا لإسطنبول أو المضايق، و عدا ذلك فلم تكن تهتم بمصير تركيا أو مصير دول البلقان[1].

---

[1] (الدولة العثمانية و المسألة الشرقية) للدكتور محمد كمال الدسوقي. ص 248–250.

الحرب الروسية – التركية (1877/4/24 م)

سنلقي نظرة سريعة على المعارك التي جربت في هذه الحرب الضروس:

جبهة الأناضول

هذه الجبهة كانت أقل أهمية من جبهة الدانوب و مع ذلك فقد جرت فيها معارك ضارية. عندما بدأت الحرب كان عدد الجنود الأتراك الموجودين على حدود قفقاسيا 90000 جندي مع 97 مدفعا، و كان القائد العام هو المشير أحمد مختار باشا. و المشير درويش باشا كان قائدا على الفرقة الموجودة في باطوم، بينما سلمت قلعة أرضروم لوالي أرضروم المشير إسماعيل باشا.

و لا يفوتنا أن نشير إلى أن العلاقات لم تكن على ما يرام بين هؤلاء القواد. أما الروس فكان قائدهم الجنرال تلكوف (الأرمني الأصل) على رأس جيش تعداده 125000 جندي مع 189 مدفعا. هذا بالإضافة إلى القوات و المدافع التي كانت ترسل إلى هذه الجبهة باستمرار لشد أزر هذه القوة.

بدأت المعارك باستيلاء الروس بقيادة الجنرال تركوكاس على (بايزيد) في 30 نيسان و على (أردهان) في 17 مارت. و لكنه مني بالهزيمة في معركة (ميدان هالياز) التي كان يقود الجيش العثماني فيها المشير أحمد مختار باشا. و في 25 حزيران تقابل القائدان ملكوف و أحمد مختار باشا في معركة (زفين) و فيها مني الجيش الروسي بهزيمة منكرة و طورد من قبل الجيش العثماني حتى حدود روسيا. مما حدا بقيصر روسيا إلى عزل الجنرال ملكوف عن قيادة الجيش و تعيين شقيقه الأصغر (المارشال الغورندوق ميخايلو) بدلا عنه.

في 25 أغسطس ربح المشير أحمد مختار باشا معركة مهمة و هي معركة (كديكلار) و بعد هذا الانتصار الكبير أنعم السلطان عبد الحميد برتبة (الغازي) على المشير أحمد مختار باشا و أرسل برقية يحيي فيها كل جندي و ضابط.

و في 24 تشرين الأول ربح الجيش العثماني معركة أخرى و هي معركة (ياهنيلار) إذ تغلب بقوة كان قوامها 34000 جندي على الجيش الروسي الذي كان قوامه 74000 جندي و كانت خسارة الجيش التركي 2500 جندي مقابل خسارة 10000 جندي روسي[1]. و قد أبدى المير لواء محمد مختار باشا في هذه المعركة شجاعة نادرة، و يسجل الغازي أحمد مختار باشا هذه الشجاعة في كتابه (معركة كديكلار) في صفحة 255 على الوجه الآتي: (كان هذا العسكري الضخم الجثة، و بصوته الجهوري الخاص به، يحث الجنود بكلماته الحماسية و يتجول بينهم وسط المعركة من الصباح حتى المساء، و كان الجنود عندما يرونه بينهم يزدادون حماسة و لا يبالون بالنيران المتساقطة على رؤوسهم و كأنها قطع من الجحيم)[2].

كانت هذه المعركة الأخيرة التي انتصرت فيها الجيوش العثمانية في هذه الجبهة، إذ أن الخسائر المتلاحقة التي منيت بها الجيوش الروسية دفعت القيصر إلى إرسال التعزيزات المتلاحقة إلى هذه الجبهة بحيث إن الفرق بين الجيشين من ناحية العدد و المعدات أصبح كبيرا جدا.

و لهذا ففي معركة (آلاجاداغ) التي وقعت في 15 تشرين الثاني في هذه الجبهة، و التي كانت القوة الروسية تملك 27 فوجا من الفرسان، و 79 سرية مشاة مع 254 مدفعا و هي قوة متفوقة جدا على الجيش العثماني الذي كان بقيادة أحمد مختار باشا. في هذه المعركة أسر الفريق عمر و الحاج رشيد باشا مع القوة المركزية التي كانت تحت قيادتهما و البالغة 6000 جنديا لذا اضطر أحمد مختار باشا إلى الانسحاب بجيشه إلى أرضروم منقذا بذلك بقية جيشه من الدمار، و كان انسحابه هذا أنموذجا من الانسحاب العسكري الناجح الذي درس لسنوات عديدة في كليات الأركان في كثير من الدول الأوروبية[3].

بعد أن انسحب المشير أحمد مختار باشا إلى أرضروم سقطت (قارص) في 18 كانون الأول. و استدعي المشير أحمد مختار باشا إلى إسطنبول بدعوة من السلطان لكي تناط به مهمة الدفاع عن إسطنبول بعد أن عين إسماعيل باشا قائدا عاما لهذه الجبهة. و قد اضطرت الجيوس الروسية للتوقف في الطريق بين أرضرون و قارص. و لم تستطع المزيد من التقدم.

---

[1] **Buyuk Turkiye Tarihi**, **Yilmaz Oztuna**, **Otuken Yayinevi**, **Istanbul**, **7/156**.

[2] **Izanhli Osmanli Tarihi Kronolojisi**, **I. H. Danismend**, **4/301**.

[3] **Buyuk Turkiye Tarihi**, **Yilmaz Oztuna**, **7/156**.

جبهة روملي

كانت هذه الجبهة مهمة جدا لذلك فإن الطرفين حشدا معظم قواتهما فيها. في هذه الجبهة نرى عدم وجود أي تنسيق أو تنظيم بين القواد العثمانيين، كان القائد العام لهذه الجبهة هو المشير عبد الكريم نادر باشا الذي كان مقره في مدينة (شمنو) في شمال شرقي بلغاريا، إلا أن كثيرا من القواد كانوا شبه مستقلين عنه، فقائد الهرسك، كان سليمان باشا، و قائد (أشكودار) كان محمد علي باشا، و قائد (البوسنة) كان ولي باشا، و قائد (يني بازار) كان محمد علي باشا، فهؤلاء القواد لم يكونوا تحت إمرته، بل كانوا مكلفين بالوقوف في وجه الحركات العسكرية لإمارة الصرب و إمارة الجبل الأسود، أما القائد العام (المشير عبد الكريم نادر باشا) فكانت في إمرته و تحت قيادتة ثلاثة جيوش هي:

1– **جيش الجبهة الغربية تحت قيادة المشير عثمان باشا (بطل معركة بلفنة فيما بعد) و كان مقره في (فيدن) الواقع على نهر الدانوب على حدود رومانيا قرب الصرب.**
2– **جيش الجبهة الشرقية تحت قيادة المشير أحمد أيوب باشا و مقره في (روسجك) على الدانوب و قرب حدود رومانيا.**
3– **جيش الجبهة الجنوبية، و قد دعى لقيادته المشير سليمان باشا[1] الذي كان قائدا في الهرسك و كان موقع هذا الجيش بين الجيشين السابقين.**

كان تعداد هذه الجيوش الثلاثة حوالي 200 ألف جندي. أما الجيش الروسي في هذه الجبهة فكان تعداده 250 ألفا مع 800 مدفع، و أما القوات الاحتياطية الروسية فكانت تفوق بكثير القوات الاحتياطية العثمانية.

إضافة إلى هذا فإن إمارات رومانيا و الصرب و الجبل الأسود كانت تستعد أيضا للقتال ضد العثمانيين، و كانت رومانيا وحدها تملك 50 ألف جندي مسلح تسليحا جيدا، كما كان الجيش الصربي المسلح بالأسلحة الروسية تحت قيادة و توجيه الضباط الروس حتى إن القائد العام للجيش الصربي كان جنرالا روسيا.

كانت رومانيا قد تقدمت قبل الحرب ببيان إلى الباب العالي تعلن فيه بأنها ستقف موقفا محايدا إذا صادق الباب العالي على استقلالها، و لم يكن هناك في الحقيقة للدولة العثمانية إلا حكم نظري على إمارة رومانيا لأنها كانت في الحقيقة مستقلة، و لكن الباب العالي أبدى حماقة إذ

---

[1] **هو الضابط نفسه الذي اشترك في الانقلاب العسكري ضد السلطان عبد العزيز.**

رفض هذا الطلب مع أنه كان من الممكن أن يستميل الرومانيين، لأنهم ليسوا سلافا. و كانوا يكرهون الروس و يخشون مطامعهم، و لكن الموقف المتعنت للباب العالي دفعهم للوقوف مع الروس الذين انتهزوا هذه الفرصة فعقدوا مع رومانيا اتفاقا سريا في 16 نيسان / 2 من ربيع الأول تعهدوا بموجبه الاعتراف باستقلالها و توسيع أراضيها و ذلك مقابل سماحها للجيوش الروسية بالعبور عبر أراضيها و الاستفادة من خطوط السكك الحديدة الرومانية[1]. ما إن تم هذا الاتفاق حتى بدأ الجيش الروسي بالدخول إلى رومانيا من (بسارابيا) و أكمل نشر قطعاته على نهر الدانوب في مدة شهر و نصف الشهر. و في 21–1877/6/22 م 9–10 جمادى الآخرة 1294 هـ استطاع الجيش الروسي عبور الدانوب دون أية مقاومة تذكر مما أدهش المراقبين العسكريين في الدول الغربية، و عدت الحرب قد ربحت من جانب روسيا، ذلك لأن نهر الدانوب كان مانعا طبيعيا أمام الجيوش الروسية، و خطا دفاعيا جيدا للجيوش العثمانية فعبوره بهذه البساطة و بدون خسائر كان نجاحا كبيرا للجيش الروسي و خسارة فادحة بالنسبة للجيش العثماني، و خطأ فاحشا للقائد العام المشير عبد الكريم نادر باشا الذي كان قائدا مسنا مترددا بطيء الحركة. أما العائق الطبيعي الثاني أمام الجيش الروسي فهو سلسلة جبال البلقان، و قد عبرت الجيوش الروسية هذه السلاسل أيضا دون أن تصادف مقاومة تذكر، مما حدا بالسلطان عبد الحميد إلى عزل القائد العام و تقديمه إلى المحكمة العسكرية[2].

و عين المشير محمد علي باشا[3] مكانه. و لما كان هذا المشير شابا فإن تعيينه أثار غيرة الآخرين و غيظهم إلى درجة أن كثيرا منهم كان يفضل خسران الحرب لا الانتصار تحت قيادة هذا القائد.. و قد قامت (مؤسسة تدقيق التاريخ التركي) في السنوات الأخيرة بنشر وثائق مهمة ظلت مجهولة إلى وقت قريب أثبتت وجود هذه المنافسات بهذا المستوى بين هؤلاء القواد. مما أدى إلى خسارتهم الحرب، و بهذا ظهر بطلان ما كان يدعيه البعض سابقا من أن هذه الخسارة ترجع إلى أن السلطان عبد الحميد كان يقود الحرب من قصره في يلدز[4].

إن ضعف نفسيات هذه القواد كان سببا من أسباب تلاحق الانتصارات الروسية، ففي 7 تموز احتلوا (تيرفونه) و في 16 تموز احتلوا (نيغ بولو) (**Nigbolu**) و في 19 تموز وصلوا إلى جبال البلقان كما احتلوا المضيق المهم (شبكة) (**Shipka**) الذي كان يعد أهم منطقة إستراتيجية

---

[1] **Izhali Osmanli Tarihi Kronolojisi**, **Ismail Hami Danismend**, **Turkiye Yayin evi**, **Istanbul 1955**. **4/302**.

[2] **Buyuk Turkiye Tarihi**, **Yilmaz Oztuna**, **Otuken Yayinevi**, **Istanbul**, **7/147**.

[3] و هو ألماني الأصل و اسمه الأصلي (كارول بترويد) و بعد أن أعلن إسلامه سمى نفسه (محمد علي).

[4] **Buyuk Turkiye Tarihi**, **Yilmaz Oztuna**, **7/147**.

في جبال البلقان، مما قطع خطوط المواصلات على الجيوش العثمانية، و قد أدرك الباب العالي بأن هذا المضيق ما دام بيد الروس فلا أمل عند العثمانيين في كسب الحرب، لذا فقد وجهوا المشير سليمان باشا لاسترداد هذا المضيق من يد الروس، و قد بدأ الهجوم التركي في 20 أغسطس و دام سبعة أيام دون انقطاع و تكبد الطرفان خسائر كبيرة، و لكن لم يتغير الوضع، و بقي المضيق بيد الروس.

و لا نريد هنا أن ندخل في تفاصيل المعارك التي حدثت في هذه الجبهة و لكننا لا نستطيع إهمال أهم معركة حدثت فيها لأنها تعد من المعارك التاريخية الكبرى و هي معركة (بلفنة) لذلك سنتناولها باختصار قدر الإمكان.

البطل التاريخي لهذه المعركة التاريخية هو القائد عثمان باشا الذي كان آنذاك في الخامسة و الأربعين من عمره. و كان قد رقي إلى مرتبة المشير بعد أن أبلى قبل عام بلاء حسنا في معاركه مع جيش الصرب حيث شتته تشتيتا.

و كما ذكرنا سابقا فإن عثمان باشا كان في بداية هذه الحرب قائدة في (فيدن) (**Vidin**) و عندما صدرت إليه الأوامر من الباب العالي بدأ بالتوجه إلى مدينة (بلفنة) التي تقع على مفترق طرق رئيسية تتمتع بأهمية استراتيجية و سوقية مهمة في بلغاريا، و الحقيقة أن الروس كانوا يحاولون أيضا الوصول إلى هذه المدينة، و لكن المشير عثمان باشا وصل المدينة قبل الروس بعد أن سار بجيشه سبعة أيام بلياليها دون توقف، و ما إن دخل المدينة (التي لم تكن لها أية قلعة حصينة) حتى بدأ بتحصينها، و لكنه لم يجد الوقت الكافي إذ أن الجيش الروسي بقيادة الجنرال شيلدر (الألماني الأصل) كان قد وصل المدينة و بدأ بهجوم شديد عليها لإخراج الجيش التركي منها قبل أن يكمل تحصينها و تقوية مراكزه الدفاعية فيها.

بدأت هذه المعركة التي سميت (معركة بلفنة الأولى) مساء 1877/7/19 م – 8 رجب 1294 هـ بنيران مدفعية شديدة و في اليوم التالي بدأ الهجوم الروسي العام، و لكن هذه المعركة الدموية الضارية انتهت باندحار الروس و تقهقرهم بعد أن فقدوا 2847 جنديا و أعتدة و أسلحة كثيرة كما جاء في الكتاب التاريخي الضخم (**d.Oriant Historie de la Curre**) للكاتب (**Amedee le Faure**).

بعد هذه الهزيمة تهيأ الروس لهجوم ثان بعد أن وصلتهم إمدادات كبيرة تحت قيادة جنرال روسي ألماني الأصل أيضا هو الجنرال (كروندر).

بدأت معركة (بلفنة الثانية) يوم الاثنين المصادف 30 تموز / 19 رجب بهجوم روسي كبير بقوة تعدادها 50 ألف جندي يساندهم 184 مدفعا على القوة التركية البالغة 32 ألف جندي معهم 68 مدفعا فقط. و انتهت هذه المعركة أيضا بخسارة فادحة للروس حيث فقدوا 7305 مع أعتدة حربية كثيرة. بينما بلغت خسارة الجيش التركي 100 جندي مع 400 جريح[1] فقط.

و لما كانت الجيوش الروسية لا تستطيع التقدم إلا إذا أزاحت هذا العائق (أي عائق بلفنة) لذلك فإن القيصر الروسي حضر بنفسه إلى ساحة المعركة ليطلع عن كثب على سير المعركة التي أصبح يقودها شقيقه. بعد الهزيمة الثانية في معركة (بلفنة) قرر القيصر أن يزج في المعركة خيرة قواته، فأمر باستقدام الفرقة الإمبراطورية من (بطسبرغ) مع ست فرق أخرى مع أعتدة كثيرة، و لك يكتف بهذا بل أرسل برقيته المشهورة إلى أمير رومانيا (كارول الأول) يستنجد بجيشه البالغ 50 ألف جندي و يقول فيها:

(أنجدنا بالشروط التي تريدها، و في المكان الذي تريده، و اعبر الدانوب كما تشاء و لكن أسرع إلى نجدتنا، إن الأتراك بدؤوا بسحقنا و إن المسيحية تواجه الهزيمة)[2].

استجاب أمير رومانيا لنداء القيصر و حضر بجيشه و التحق بالجيش الروسي المحاصر لمدينة (بلفنة) . و هنا لم تستطع الجيوش العثمانية الأخرى الاستفادة من الموقف المحرج الذي وقعت فيه الجيوش الروسية و ذلك لعدم وجود أي تنسيق بين القواد، و وجود المنفسة فيما بينهم، و مع أن سليمان باشا حاول الاستيلاء على (شبكة) لكي يؤمن الاتصال مع عثمان باشا إلا أنه لم ينجح في ذلك على الرغم من المعارك الضارية التي دخلها.

و كذلك حاول القائد العام المشير محمد علي باشا التوجه إلى بلفنة و قد كسب في طريقه بعض المعارك في 22–23 أغسطس / 12–13 شعبان و في 30 أغسطس / 20 شعبان و في 5 أيلول / 26 شعبان[3]، و لكنه لم يستطع لبطء حركته الاستفادة من هذه الانتصارات الثلاثة إذ

---

[1] في المعركة الأولى كان قوام القوة التركية 15000 جندي، و لكن عدد القوات ارتفع إلى 32000 جندي لمجيء بعض الإمدادات. انظر المصدر السابق ص 303–304.

[2] قام خليل سدس باشا في الجزء الثاني من كتابه (حروب الجيش العثماني في 1875–1878) بترجمة هذه البرقية من الأصل الألماني.

[3] يميل كثير من المؤرخين إلى ربط هذه الانتصارات بالجهود الكبيرة و الشجاعة الفائقة التي أبداها أحد قواده و هو الفريق فؤاد باشا الملقب بـ (دلي) أي (المجنون) و هو لقب ألصق به نتيجة للجرأة الفائقة التي كان يتصف بها.

لم يستطع تعقب الجيوش الروسية التي هزمها، مما سمح لها بالتجمع مرة أخرى. و في المعركة الرابعة التي دخلها يوم 21 أيلول / 13 رمضان كان نصيبه الفشل مما كان له أثر إيجابي على الموقف الروسي المتضعضع و أثر سلبي على الموقف العثماني، إذ سد الطريق إلى بلفنة. و في 28 أيلول / 20 رمضان أقيل المشير محمد علي باشا من منصبه و عين مكانه المشير سليمان باشا.

لنعد إلى الوضع في ساحة بلفنة حيث اتجهت إليها أنظار العالم بأجمعه، فبعد وصول الإمدادات الروسية و التحاق الجيش الروماني جاوز عدد الجيش الروسي مائة ألف جندي و بحوزته 432 مدفعا مقابل 30 ألف جندي عثماني يملكون 58 مدفعا فقط.

في صباح يوم الجمعة 7 أيلول / 28 شعبان بدأت مئات المدافع الروسية تصب حممها على المدينة المحاصرة و استمر القصف ليلا و نهارا و دون انقطاع أربعة أيام أي حتى صباح يوم الثلاثاء 11 أيلول / 3 رمضان حيث بدأ الهجوم الروسي الشامل الذي استمر حتى الليل حيث دارت معركة من أقسى المعارك التاريخية و أكثرها ضراوة و بخاصة في المنطقة المسماة (قانلي قايا) (أي الصخرة الدامية) حيث التحم الجنود وجها لوجه بالسلاح الأبيض، و أخيرا انتهت المعركة (و هي معركة بلفنة الثانية) بهزيمة ساحقة للجيش الروسي الذي خسر فيها 353 ضابطا من مختلف الرتب (بينهم 3 جنرالات) و 15200 جندي بينما كانت الخسائر مع الجرحى في الجانب العثماني بين 3 إلى 4 آلاف جندي.

و تذكر بعض المصادر الغربية أن الخسائر الروسية في معارك بلفنة (الأولى و الثانية و الثالثة) بلغت خمسين ألفا بين قتيل و جريح، و هي خسارة تزيد على مجموع خسائر المعارك الأولى.

بعد هذا الانتصار الرائع أنعم السلطان عبد الحميد على المشير عثمان باشا لقب (الغازي) و هذا أدى إلى إثارة مشاعر الغيرة لدى القواد الآخرين، جيث إنهم على الرغم من الأوامر الصادرة إليهم لمد يد المساعدة إلى عثمان باشا لم يقم أحد منهم بأية خطوة إيجابية.

سقوط بلفنة

كانت مدينة بلفنة محاصرة من جهات ثلاث، و كان الطريق الوحيد الذي يربطها بالعالم الخارجي و يزودها بالمؤن و الغذاء و العتاد هو الطريق إلى صوفيا في الجنوب الغربي منها. و عندما انتهت معركة بلفنة الثالثة باندحار الروس، فإنهم لم يصرفوا النظر عما كانوا بصدده و هو الاستيلاء على هذه المدينة ذات الموقع الاستراتيجي المهم، و التي تقف حائلا وحيدا أمامهم في طريقهم إلى إسطنبول. لذلك فإنهم بدؤوا بإرسال

الإمدادات الجديدة و الفرق الاحتياطية. و قد قامت إحدى هذه الإمدادات التي كان تعدادها 35 ألفا من الجنود تحت قيادة الجنرال (جوركو) بقطع و احتلال هذا الطريق في 24 تشرين الأول / 6 شوال من جميع الجهات.

و هكذا سدت أبواب الأمل جميعا أمام المشير عثمان باشا حيث بدأ الجوع يفتك بالمدينة لتناقص الغذاء فيها، و قلت الذخيرة الحربية لدى الجيش في الوقت الذي كانت أية معركة قادمة تتطلب ذخيرة وافرة و قوة نيران كبيرة. و بدأت الأمراض تتفشى في المدينة المنكوبة نتيجة الجوع و البرد، و على الرغم من الرسالة الرقيقة التي تسلمها عثمان باشا من شقيق القيصر (الغراندوق نيقولا) في تشرين الثاني التي طلب فيها استسلامه، فإنه رفض فكرة الاستسلام في الرسالة الجوابية الرقيقة التي بعثها إليه في 13 تشرين الثاني.

و عندما حل شهر كانون الأول قرر عثمان باشا القيام بمحاولة اختراق لصفوف الجيش الروسي و سحب جيشه إلى مدينة (صوفيا). و في ليلة 10 كانون الأول / 4 ذي الحجة قام عثمان باشا بمحاولته المستحيلة لاختراق صفوف 150 ألفا من الجنود الروس بجيشه المنهوك و الجائع، و لكن جيشه الصغير أحيط من جميع جهاته ببحر من الجيش الروسي. و بعد أن أعطى 2500 شهيد و 3500 جريح، و جرح هو نفسه و قتل جواده اضطر إلى الاستسلام لكي لا يفنى بقية جيشه. و هكذا انتهت الملحمة التي دامت 4 أشهر و 23 يوما.

بعد سقوط (بلفنة) أصبح الطريق مفتوحا إلى إسطنبول، فبدأ الصربيون بالهجوم على الجيش العثماني في 14 كانون الأول، و استولوا على (نيش) في كانون الثاني 1878 م / 6 محرم 1295 هـ.

كما استولى جنود الجبل الأسود على بار (Bar) أو (أنتي وارى) في اليوم نفسه. أما الرومانيون فقد استولوا على فيدن (Vidin) و طردوا السكان المسلمين من شمالي غرب بلغاريا. و في 2/2 استولى اليونانيون دون إعلان الحرب على (تساليا).

و في 9 كانون الثاني سقطت (صوفيا)، و في 16 كانون الثاني سقطت (تيرنوفا) (Tirnova)، و في 17 من الشهر نفسه سقطت مدينة (فيليبا) (Fgiliba) و في 20 كانون الثاني سقطت مدينة (أدرنة) و أخيرا وصلت الجيوش الروسية إلى (أياستافانوس) و هو الاسم القديم لإحدى ضواحي إسطنبول و تدعى الآن (يشيل كوي) التي يوجد فيها حاليا مطار إسطنبول الدولي.

و هكذا انتهت هذه الحرب التي دفع مدحت باشا و محمود جلال الدين باشا الدولة العثمانية إليها بقصر نظرهم و سوء تدبيرهم.

هدنة أدرنة

عندما ساءت الأوضاع الحربية بالنسبة للدولة العثمانية، و أصبح الطريق إلى إسطنبول مفتوحا أمام الجيوش الروسية، طالبت الدولة العثمانية بهدنة عسكرية في 1878/1/19 – 15 محرم 1295 هـ، إذ أرسلت وزير خارجيتها مسرور باشا مع وزير الخزانة المشير نامق باشا إلى مقر القائد العام للجيوش الروسية الغراندوق نيقولا (شقيق قيصر روسيا) في (كيزانلك)، كما أرسل السلطان عبد الحميد برقية إلى الملكة فيكتوريا طلب فيها وساطتها في إبرام هذه الهدنة.

و قد ثارت مخاوف إنكلترة نتيجة اقتراب الجيوش الروسية من إسطنبول فكتبت الملكة فكتوريا خطابا إلى رئيس الوزراء دزرائيلي طالبة منه التدخل في الموضوع قائلة: (ليست هناك لحظة يجوز أن تفقدها و إلا فإن سياستنا لقرون عدة، و شرفنا كدولة أوروبية عظمى سيتعرضان لتلقي ضربة قاضية.. يا إلهي إن الملكة لو كانت رجلا لفضلت التوجه إلى اولئك الروس الذين لا يثق الإنسان بوعودهم لتسديد هذه الضربة القاضية إليهم).

و قد قال دزرائيلي تعقيبا على هذا الخطاب: (إنه حقا لشيء رائع أن يكون في خدمة مثل هذه الملكة)[1]. و فعلا فقد أرسل الأسطول البريطاني إلى بحر مرمرة.

و قد وقعت هذه الهدنة أخيرا في مدينة أدرنة في 31 كانون الثاني / 27 محرم، و بذلك انتهت الحرب الروسية التركية التي استمرت تسعة أشهر و سبعة أيام و التي كانت بنتائجها من أكبر الهزات التي تعرضت لها الدولة العثمانية.

تعطيل مجلس المبعوثان

عاد مجلس المبعوثان إلى الانعقاد في شهر كانون الأول سنة 1878 م. كان المنظر مختلفا هذه المرة، إذ كانت الجيوش الروسية معسكرة على مشارف إسطنبول، و كانت الدولة العثمانية قد فقدت أراضي شاسعة و استنزفت قوتها و قدرتها المالية، كما كانت تواجه مشاكل كثيرة من أهمها

[1] (الدولة العثمانية و المسألة الشرقية)، د. محمد كمال الدسوقي. ص 253.

مشكلة مئات الألوف من المهاجرين المسلمين من البلقان، لا سيما من بلغاريا الذين هربوا من المذابح الوحشية التي تعرضت لها المدن الإسلامية هناك. فجوامع إسطنبول و مدارسها تعج بما يزيد على 200 ألف مهاجر.

كنا قد شرحنا سابقا كيف أن نغمة الحرب التي كانت سائدة في هذا المجلس قد جرت الدولة العثمانية إلى مهاوي الحرب، أما الآن فقد كانت هناك نغمة أخرى و هي نغمة محاسبة المسؤولين عن نتائج هذه الحرب التي انتهت بالهزيمة. و فعلا فقد اتفق أعضاء المجلس على كتابة بيان يتهم فيه جميع المسؤولين مدنيين و عسكريين و يحملهم مسؤولية الهزيمة. و صيغ البيان بأسلوب يومئ من بعيد إلى السلطان كذلك، و بدأت الاتهامات تتكرر من الأعضاء، فهذا نائب يطالب بإرجاع المنفيين السياسيين من الخارج، ثم تبين أنه يقصد مدحت باشا، و هذا نائب ينتقد الحكومة لأنها لم تكن تأخذ آراء النواب في أمور الحرب، و كأن الحرب تدار من قبل المجالس النيابية في الدول الأخرى! و هذا نائب يصيح: (ما دام الخونة و عديمو الكفاءة على رأس هذا البلد فإن الأمر لا يستحق أية تضحية، و إنني شخصيا لست مستعدا لأية تضحية).

كان المجلس يعطي انطباعا فوضويا.. فالعناصر و الجنسيات المتعددة في الدولة العثمانية أصبحت تطالب أن تكون لغاتها لغات رسمية، و بدأت الدعوات القومية تتململ و تصرح عن نفسها في هذا المجلس، و بدا لكل عين بصيرة أن كل الحركات التي تسعى لتفتيت الدولة العثمانية أصبح لها منبر حر في هذا المجلس، بل أصبحت بعض هذه الحركات لا تشعر – بعد انتهاء الحرب – حتى بضرورة إخفاء مقاصدها، فالأرمن الذين كانوا من أكثر الناس حماسة لجر الدولة العثمانية إلى الحرب – تحت شعار الوطنية و الغيرة.. الخ. – ذهبوا لاستقبال الجيوش الروسية المحتلة بوفد كان على رأسه بطريرك الأرمن (نرسيس) لتهنئة القائد الروسي الغراندوق نيقولاي و تقديم عريضة إليه يطلب فيها مساعدة الأرمن على إنشاء دولة أرمنية مستقلة في شرقي الأناضول. و الغريب أنه ما من أحد حاسب هذا الوفد و هذا البطريرك على الإقدام على هذه الخطوة التي تعد في أي بلد آخر خيانة عظمى جزاؤها الإعدام، مع أنها تمت في وضح النهار، و لم يكتف البطريرك بهذا بل أرسل وفدا إلى أوروبا لهذا الغرض[1]. لم يحاسب البطريرك على خيانته هذه لا مباشرة بعد زيارته، و لا بعد جلاء القوات الروسية من ضواحي إسطنبول و عودته إلا بلاده بعد إبرام المعاهدات، بل إن بعض نواب الروم طالبوا الدولة العثمانية – و هم نوابها – إعطاء كريت و تساليا لليونان![2].

---

[1] **Izahh Osmanli Tarihi Kronolojisi, I.H. Danismend, 4/310.**

[2] **Buyuk Turkiye Tarihi, Yilmaz Oztuna, 4/160.**

لذا و أمام هذا الوضع غير الطبيعي للمجلس، لم يتردد السلطان عبد الحميد في إعطاء المجلس إجازة لأجل غير محدد. و في صباح 1878/2/13 م – 10 صفر 1295 هـ حضر رئيس الوزراء أحمد رفيق باشا إلى المجلس ليقرأ (فرمان) السلطان حول ذلك. و يروى عن السلطان عبد الحميد أنه قال عقب ذلك (لقد تبين لي بأنني كنت على خطأ عندما حاولت أن أخدم أمتي بالسير على طريق والدي السلطان عبد المجيد و إنشاء المؤسسات الديمقراطية، أما الآن فإنني سأسير على طريق جدي السلطان محمود لأنني أيقنت الآن بأن طريق القوة هو الطريق الوحيد الذي أستطيع به أن أخدم الأمة التي حملني الله أمانة قيادتها و الحفاظ عليها)[1].

و قد قال بسمارك للمشير (علي نظامي باشا) عند زيارته لألمانيا: (لقد أحسنتم صنعا بتعطيلكم المجالس، ذلك لأن أية دولة عندما تكونة من قوميات عدة فإن ضرر النظام البرلماني فيها يكون أكثر من فائدته)[2].

و تنقل الكاتبة الأمريكية (أليزابيث ورملي لاتمر) (Elizabeth Wormely Leatimer) في كتابها (روسيا و تركيا في القرن التاسع عشر) عن أستاذ اللغة و رئيس جامعة بودابست البروفسور (أرمينيوس داميري) ما يأتي عن السلطان عبد الحميد: (بعد مدة قصيرة من تسلمه الحكم فسخ مجلس النواب، لذلك فإنه اتهم بأنه دكتاتور طاغية. و قد حدثني السلطان مرة حول هذا الموضوع قائلا: (إن الأفكار الليبرالية انتشرت و ترسخت في أوروبا بشكل تدريجي و وطوال عدة عصور، و هنا في بلدي يطالبونني أن أزرع هذه الأفكار في تربة آسيا الصلبة، المحرومة من المطر، علما بأن هذه التربة غير ملائمة لهذا النبات حاليا، إني أحتاج إلى مهلة لكي أزيل الصخور و الأشواك و أقلب التراب و أسقيه، عند ذلك يمكن لهذه النبتة الجديدة في هذا البلد أن تنمو و تنتشر دون ضرر. و صدقني بأنني سأكون آنذاك أول السعداء لانتشارها و قوتها). إن علينا أن لا نغمض أعيننا عن الوضع الحالي لتركيا، فأنا لا أشك في إخلاص و وطنية السلطان عبد الحميد، و بدلا من البحث الدائم عن تقصير الأتراك المسلمين فإن علينا التعامل مع هذا الحاكم الشرقي و مع بلده بصداقة و حسن نية)[3].

---

[1] **Ulu Hakan**, **N.F. Kisakurek**, **s. 154**.

[2] **Izahh Osmanli Tarihi Kronolojisi**, **I.H. Danismend**, **4/130**.

[3] **31 Mart Faciasi**, **Cevad Rifat Atilhan**, **Gun Matbassi**, **Istanbul 1956**, **s. 64**.

معاهدة سان أستيفانو (أيا ستيفانوس) و معاهدة برلين

بعد أن عسكر القائد العام للجيوش الروسية على مشارف إسطنبول أخذ يطلق التهديدات باحتلال إسطنبول. و قد ذعرت إنكلترة لبلوغ المسألة هذه الدرجة من الخطورة. فأرسلت قسما من أسطولها الحربي إلى إسطنبول عبر مضيق (جناق قلعة) و دخلت إلى بحر مرمرة حيث رست في 11/2/14 صفر بالقرب من إحدى جزر إسطنبول و هي جزيرة (بيوك آده) و كانت إنكلترة تلوح بذلك عن استعدادها للدخول في حرب مع الروس إذا حاولوا دخول إسطنبول.

في 28/3/2 من صفر وقعت معاهدة سان ستيفانو (أيا ستيفانوس) من قبل وزير خارجية تركيا صفوت باشا و الجنرال اغناتيف من الجانب الروسي[1] و كانت هذه المعاهدة – التي لم تطبق أبدا[2] – مؤلفة من 19 بندا أهم ما ورد فيها توسيع بلغاريا توسيعا كبيرا حيث أصبحت تمتد حتى بحر إيجه، و أن تكون مستقلة و لا ترتبط بالدولة العثماني إلا برباط لفظي، كما منح الاستقلال لإمارة الصرب و الجبل الأسود مع زيادة مساحتيهما، و حصلت رومانيا – إضافة إلى الاستقلال – على جزء من إقليم (دوبرجة) على أن تتنازل هي عن جنوب (بساربيا) لروسيا، و حصلت روسيا على (قارص) و (باطوم) و (أرداهان) و ذلك في مقابل أن تتنازل روسيا عن مليار و مائة مليون روبل، و هي الغرامة التي فرضتها على تركيا حسب المادة 19 من المعاهدة و التي كانت تبلغ مليارا و أربعمائة و عشرة ملايين روبل (كانت تعادل آنذاك 164 مليون ليرة ذهبية عثمانية).

و قد طالب القائد الروسي العام في أثناء المباحثات بست قطع بحرية في الأسطول العثماني الموجودة في البحر الأسود كان السلطان عبد العزيز قد اشتراها، و تحت ضغط الوجود الروسي قرب إسطنبول قرر الباب العالي أنه لم تفلح جهود المفاوضين الأتراك في جعل الروس يتنازلون عن

---

[1] كان الجانب التركي يتألف من وزير الخارجية صفوت باشا، و سفير تركيا في برلين سعد الله بك، أما الجانب الروسي فكان يتألف من الجنرال أغناتيف (سفير روسيا السابق في إسطنبول) و نيليدوف (من حاشية القصر) و قد وقع صفوت باشا هذه المعاهدة التي تعد من أسوأ المعاهدات في التاريخ العثماني حتى ذلك الحين... وقعها و هو يبكي، و قد رسم أحد الرسامين الروس منظر الوزير الباكي، و يقال: إن السلطان عبد الحميد احتفظ بهذه الصورة و وضعها أمامه فوق منضدته، ليذكر على الدوام تلك اللحظة المؤلمة و ليتجنب الدخول في أية حرب غير مضمونة النتائج.

[2] إذ ألغتها معاهدة برلين.

هذا المطلب فإن عليهم تسليم هذه القطع إلى الروس مع مذكرة احتجاج، و لكن السلطان عبد الحميد أرسل الرسالة الآتية إلى رئيس الوزراء أحمد وفيق باشا:

(إلى رئيس الوزراء و إلى صفوت باشا و إلى باقي الوزراء:

أقسم بأنني لن أقبل قطعا التنازل عن أي جزء من البحرية السلطانية و يمكن أن نضحي أية تضحية إلا أنني أرد و بشكل قاطع موضوع البحرية من الأساس، و أستطيع بيان الأسباب الموجبة لذلك أيضا. و بدلا من ضياع البحرية فإنني مستعد – إن اقتضى الأمر – أن أضحي بنفسي. كُتب في 2/5/ سنة 93 – 1878/2/27 م[1]. و قد حمل أحمد وفيق باشا رسالة السلطان هذه إلى القائد الروسي العام (الغراندوق نيقولاي شقيق القيصر) ليطلعه على القرار الحازم للسلطان بهذا الخصوص، فتنازل القائد العالم عن هذا المطلب و رغب في الاحتفاظ برسالة السلطان عنده، و لكن الرسالة استرجعت منه بعد عدة أيام.

أثارت هذه المعاهدة الرأي العام الأوروبي و الحكومات الأوروبية كذلك؛ فقد ظهر أن روسيا تمادت كثيرا و أن خطرها زاد و تعاظم، و أن التوازن الأوروبي الدقيق قد أخل به إخلالا كبيرا، فالنمسا رأت في تأسيس دولة بلقانية كبيرة (بلغاريا) نقضا لاتفاق بودابست، أما إنكلترة فقد رأت أن المضايق أصبح في خطر، و أن إنشاء دولة بلغارية كبرى تحت نفوذ روسيا مكسب كبير لها، كما أن اليونان تذمرت لكونها لم تحصل على شيء، و تذمرت الصرب لأنها – مع دخولها الحرب – لم تحصل على ما كانت تأمله. و هنا حاول السلطان عبد الحميد بكل الطرق الدبلوماسية الاستفادة من هذا التذمر الأوروبي لإبطال هذه المعاهدة، و كانت روسيا تشعر بالعزلة كما أنها خرجت منهوكة القوى من الحرب، لذلك لم تكن في موقف تستطيع معه المعاندة و التحدي، و قد لعبت إنكلترة الدور الأهم في إبطال هذه المعاهدة، لذا فإنها أخذت جزيرة قبرص مقابل هذا الدور، و مقابل وعدها لتركيا بالدفاع عن شرقي الأناضول ضد الروس، إذ وقعت الدولة العثمانية معاهدة مع إنكلترة في 1878/6/4 م – جمادى الآخرة 1295 هـ تنازلت بموجبها عن جزيرة قبرص لإنكلترة[2] على أن تقوم إنكلترة بالدفاع المسلح عن الدولة العثمانية إذا هاجمتها

---

[1] **Izahh Osmanli Tarihi Kronolojisi**, **I.H. Danismend**, **4/311**.

[2] أضيف ملحق إلى هذه المعاهدة في 1 تموز من نفس تلك السنة ورد فيه أن التنازل مؤقت، و ينتهي حالما يخرج الروس من قارص و أردهان، كما ورد فيها أن الواردات التي تزيد عن حاجة و مصاريف الجزيرة تعاد إلى الدولة العثمانية، أي إن الجزيرو بقيت من الناحية القانونية و من الناحية النظرية تابعة للدولة العثمانية، و لكن هذا الأمر بقي شيئا نظريا فقط.

روسيا، و أن إنكلترة تستعمل هذه الجزيرة كقاعدة بحرية لها لكي تتمكن من القيام بهذا الدفاع. و بحصول إنكلترة على قاعدة بحرية في شرقي البحر الأبيض المتوسط فإنها استكلمت تقريبا السيطرة على جميع البحار و الممرات المائية التي كانت تهمها، إذ كانت تسيطر على مالطا، و جبل طارق، و سنغافورة، و هونغ كونغ، و قناة السويس.

لم تكن الدول الأوربية – و على رأسها إنكلترة و النمسا – لترضى أن تحصل روسيا على كل هذه المنافع وحدها، و أن تلتهم أملاكا شاسعة للدولة العثمانية، و أن تخلق دولا تحت حمايتها و نفوذها، و قد خشيت روسيا مغبة موقف هذه الدول منها لذلك فإنها رضيت – و بتشيجع من بسمارك – بعقد مؤتمر يعيد النظر في معاهدة سان ستيفانو. انعقد مؤتمر برلين برئاسة بسمارك في 1878/6/13 م – 12 جمادى الآخر 1295 هـ و اشتركت فيه بالإضافة إلى الدولة العثمانية و روسيا بريطانيا و ألمانيا و فرنسا و النمسا و المجر و إيطاليا كما سمح لليونان بحضور المؤتمر و لكن لم يكن لها أي دور.

أما بلغاريا فلم يسمح لها بالحضور، إذ أعلنت روسيا بأنها تتكلم باسمها، و مندوب الدولة العثمانية لم يجد في المؤتمر أي اهتمام من الدول الأوروبية التي كانت غايتها منصبة لا على إنقاذ الدولة العثمانية بل على استرجاع الغنيمة من فم روسيا لتقسيمها فيما بينها.

لذلك فإن بسمارك عندما لاحظ الدموع المتساقطة من عيني المندوب العثماني في إحدى الجلسات قال له: (بدلا من أن تبكوا كالنساء فقد كان عليكم أن تحافظوا على حقوقكم كالرجال!).

و مع أن بسمارك كان رئيس المؤتمر إلا أن المندوب البريطاني كان هو لولب المؤتمر و موجهه.

استمر المؤتمر 31 يوما و عقد عشرين جلسة و صاغ قراراته في 64 مادة، و كان أهم هذه القرارات التي وقعت في 1878/7/13 – 13 رجب هو:

1. أعيدت مقدونيا إلى الدولة العثمانية بعد ان كانت قد ضمت إلى بلغاريا في معاهدة سان ستيفانو.
2. بعد أن تقلطت بلغاريا – بعد أخذ مقدونيا منها – قسمت إلى قسمين:

القسم الشمالي (بلغاريا الأصلية) و جعلها إمارة ذات استقلال ذاتي على أن تدفع ضريبة سنوية للباب العالي.

أما القسم الجنوبي فقد جعل إمارة مستقلة تحت اسم (روملي الشرقية) تحت سيادة الباب العالي على أن يكون حاكمها مسيحيا و أن توضع أسس إدارتها من قبل لجنة دولية.

3. أعطيت البوسنة و الهرسك و يني بازار للنمسا.
4. منحت رومانيا و الصرب و الجبل الأسود الاستقلال.
5. أعطيت بساربيا فقط لروسيا من منطقة البلقان، أما حصتها من الأناضول فكانت عبارة عن قارص و أردهان. و أجبرت على إعادة سنجق بايزيد إلى تركيا كما جعل ميناء باطوم ميناء حرا[1].
6. أعطي قضاء (كوتور) العثماني الموجود في شرق مدينة وان (Van) لإيران.
7. نصت المعاهدة على إجراء الإصلاحات في المنطقة الشرقية من الأناضول التي كانت تسكنها أقلية أرمنية و كذلك في الولايات المقدونية.
8. خفضت تعويضات الحرب المفروضة على الدولة العثمانية إلى 802500000 فرنك ذهبي على أن تدفع بشكل أقساط كل قسط منها بمقدار 350000 فرنك، و قد استمر دفع هذه الأقساط طوال فترة حكم السلطان عبد الحميد.
9. أعطيت تساليا لليونان، علما بأن اليونان كانت تطالب إضافة إلى تسالية بجزيرة كريت و إيبروس، أما بريطانيا فقد خرجت من هذا المؤتمر بأكبر كسب، فعلاوة على كسبها قبرص، فقد استطاعت أن تبذر بذور الشقاق بين روسيا و النمسا و ألمانيا التي كانت قد ارتبطت باتفاق القياصرة الثلاثة. إذ أن روسيا شعرت أن حليفاتها النمسا و ألمانيا قد خذلتاها في هذا المؤتمر، فموقف النمسا كان موقفا عدائيا، بينما لم تر المساعدة التي كانت تتوقعها من ألمانيا[2].

و في حمى تقسيم و توزيع الأسلاب على الدول الكبرى، لم تكن فرنسا لترضى بأن لا يكون لها نصيب منها. لذلك فقد تم الاتفاق – خلف الكواليس – على أن تكون تونس من نصيب فرنسا، و قد استولت فرنسا فعلا على تونس بعد ثلاث سنوات.

---

[1] **Izahh Osmanli Tarihi Kronolojisi**, **I.H. Danismend**, **4/315**.

[2] (الدولة العثمانية و المسألة الشرقية) للدكتور محمد كمال الدسوقي، ص 261 و كذلك انظر: (الشعوب الإسلامية) للدكتور عبد العزيز سليمان نوار، ص 201 – 203...

أما مقدار ما اقتطع من مساحة الإمبراطورية العثمانية في القسم الأوروبي فهو 166 ألف كيلو متر مربع كان يعيش فيها خمسة ملايين نسمة و 46 ألف كيلو متر مربع، كان يعيش فيها مليون نسمة في قسم الأناضول.. و قد نجح السلطان عبد الحميد في تجميد بعض نصوص هذه المعاهدة التي كانت تضر بمصالح دولته سنين عديدة مستفيدا من تنازع دول البلقان و من التوازن الدقيق للدول الأوروبية.

محاولة اختطاف السلطان مراد

لم تكن قد مضت فترة طويلة على تولي السلطان عبد الحميد الحكم، عندما بدأت الإشاعات تنتشر بين الناس، بأن السلطان مراد قد استرد عقله و أنه الآن بكامل قواه العقلية، لذلك فإن له الحق في الرجوع إلى السلطة، و لكن السلطان الجديد لا يريد تسليم السلطة لأخيه لذلك فهو غاصب للعرش، و هو في سبيل البقاء سلطانا قد أغرق أطباء مراد بالذهب لكي يشتري سكوتهم.. الخ.

أمام هذه الإشاعات بين طبقات الشعب قام السلطان عبد الحميد بخطوتين: استدعى أولا كل الأطباء المشهورين في إسطنبول المسلمين منهم و المسيحيين و اليهود و الأجانب و شكل منهم لجنة قامت بفحص مراد.

و نقتطف هنا ما أورده كتاب (عبد الحميد الثاني: دور سلطنته[1] و حياته الخاصة و سياسته) حول هذا الموضوع: (دعي إلى القصر أمهر الأطباء لفحص السلطان مراد و بيان رأيهم حول صحته. و قد وجده الأطباء في غرفة في الطابق الأول جالسا على (كنبة). كان قد ضعف كثيرا و وجهه كان بلون التراب و انطفأ بريق عينيه، و لكن يكن يبدو على المريض أي أثر من الحياة و الحركة، حاول الأطباء كثيرا حمله على الوقوف و اشتركت في هذه المحاولة والدته مع الأطباء و لكن دون جدوى، و أخيرا تمتم بصوت خفيض جدا بعض كلمات غير مفهومة، ثم عاد إلى ذهوله و انقطاعه عن العالم. و عند ذلك انسحب الأطباء إلى الغرفة المجاورة حيث استمعوا إلى أقوال الأطباء المخصصين لعلاجه و هم: مابيو و عاطف باشا و مونجري و كابولوين، ثم أعدوا بعد ذلك تقريرهم، و خلاصته؛ أن مرض السلطان مراد لا أمل في شفائه على الإطلاق).

[1] هذا الكتاب وضعه الاتحاديون ضد السلطان عبد الحميد بعد استيلائهم على السلطة، و هو في عمومه كتاب هجوم و نقد ظالم له.

و بهذه الخطوة قطع السلطان عبد الحميد دابر جميع الشائعات من جذورها. ثم قام بخطوته الثانية و هي إحضار مروجي هذه الشائعات و زجرهم على الأكاذيب التي بلبلوا بها أفكار الناس، و مع أن أي حاكم آخر كان من المتوقع أن يقوم بعقاب هؤلاء عقابا صارما، إلا أن السلطان اكتفى بزجرهم ثم قام بتعيينهم في وظائف أفضل من وظائفهم السابقة.

و لكن حدثت محاولة لخطف السلطان مراد و كانت الخطة مرتبة على أساس الدخول إلى قصره بزي النساء ثم خطفه و تهريبه خارج البلاد بوساطة باخرة كانت تنتظر أمام قصر مراد، و من ثم إعلان بيان باسمه يتضمن أن إقصاءه عن العرش كان عملا مغايرا للشريعة الإسلامية. و لكن هذه المحاولة لم تنجح إذ سرعان ما علم السلطان عبد الحميد بالأمر فأرسل حسن باشا مع ثلة من الجند حيث نصبوا كمينا للمتآمرين و ألقوا القبض عليهم، و الغريب أنه كان بين المتآمرين أجنبي كان شقيقا لمترجم السفارة الإنجليزية في إسطنبول و كان روميا اسمه (ستافر يدس)، و الأغرب من هذا أن الباخرة التي كانت تنتظر نجاح عملية الاختطاف كانت باخرة روسية، و كانت الخطة مرتبة على أساس تهريب مراد إلى أوديسا!

و هذه المحاولة تظهر بوضوح إلى أي مدى كانت الأصابع الأجنبية تلعب بأمور الدولة العثمانية، إذ أصبحت و بكل جرأة تدبر الانقلابات و تحاول تبديل السلاطين[1].

---

[1] يمكن فهم محاولة روسيا إسقاط السلطان عبد الحميد إذا علمنا أن ولي العهد الأمير يوسف كان يميل إلى روسيا.

الفصل الثالث

شخصية السلطان عبد الحميد

ملامحه

كان السلطان عبد الحميد متوسط الطول حنطي اللون، مائلا إلى النحافة، أسود الشعر، مشقوق الشفة السفلى بشق خفيف، ذا أنف معقوف كبير بعض الشيء يحمل طابع آل عثمان. و كانت عيناه أبرز شيء في وجهه و أكثر ما يلفت نظر جليسه، فقد كانتا عينين خضراوين واسعتين ونافذتين، لا يملك إزاءهما مخاطبه سوى خفض نظره، و كانت تحيط بهما أهداب كثيفة طويلة.

عندما ارتقى العرش كان حليق اللحية و لكن مع شارب، ثم التحى بلحية خفيفة. كان صوته عميقا رخيما فيه حلاوة، لا يمل مستمعه من الإنصات إليه، و كان يتحدث بأناة و هدوء و بكلمات واضحة المخارج، و قورا ذا شخصية قوية و هيبة، مسيطرا على أحاسيسه فلا تنعكس انفعالاته و مشاعره على قسمات وجهه، ينصت لمحدثه باهتمام دون أن يقاطعه و دون أن يظهر أي ضيق.

و ندرج هنا ما كتبه السفير الأمريكي (س. س. كوكس (Mr. S. S. Kawkas) في كتابه (مذكرات دبلوماسي) واصفا السلطان عبد الحميد:

(هو متوسط القامة، له سمة تركية أصلية، شعره أسود و لحيته سوداء، أما عيناه فهما معبرتان جدا و مؤثرتان، حركاته و تصرفاته رقيقة جدا، بل و حتى خجوله. جبهته الواسعة تعبر عن مقدرته الشخصية، يجيد ركوب الخيل. نسبه العائلي يستمر دون انقطاع ثلاثة قرون، و هو أكثر الحكام الموجودين في العالم عملا و جدا و اهتماما و استقامة و يقظة، و أنظفهم وجدانا، يتعامل بصداقة و يعدل مع الجميع، و كل كلمة منه تدل على طيبة قلبه و على ذكائه، و هو يقوم في الصباح مبكرا جدا و يبدأ بتدقيق الأعمال الرسمية و قراءة التقارير). ثم يستمر .. (لقد درست إصلاحات الأتراك طوال العصور الثلاثة الأخيرة و اقتنعت بأن السلطان – الذي هو تركي نقي – قادر على إعطاء الدفعة الكافية للتعجيل بالتقدم بالطيء للإصلاحات التركية، هذه الدفعة ستقدم بلده نحو النور و الحرية و المدنية.

إن وجود شخص صافي النية و صريح و متفهم، و مستعد أن يحصر كل وقته لصالح أمته.. إن وجود مثل هذا الشخص على رأس الدولة العثمانية، لنعمة طيبة مباركة، فالسلطان ليس شخصا محبوبا فقط، بل هو في الوقت نفسه على دراية واسعة بأمور الدولة.

إنه يملك قلبا حساسا و متسامحا إزاء مختلف القوميات و الأديان الموجودة في مملكته، و يا ليت الدول المتكبرة الأخرى تقلده في هذا التسامح، إذن لكان عملها هذا في غاية الحكمة)[1].

مظهره الخارجي

كان مظهره في لباسه بسيطا غاية البساطة مع أناقة فائقة، و مع أن صدور قواده و وزرائه كانت مزدانة بالنياشين و الأوسمة فإنه لم يكن يحمل على صدره سوى وسام (آل عثمان). و كان يحتذي حذاء من الروغان (روكان) (**Rugan**) الأسود و يلبس جوارب سوداء و قميصا أبيض و سترة سوداء مع بنطلون أسود و يضع منديلا أبيض في الجيب العلوي لسترته.

يقول عنه رئيس المابين (رئيس الكتاب، أو مدير مكتب سكرتارية السلطان) تحسين باشا: (كان السلطان عبد الحميد يملك جسدا قويا و بنية نشطة، و لم يكن يحب الكسل و التراخي و بطء الحركة، كان مفتونا بالأناقة و يقول إن النظافة و الهندام المنتظم دليل على النظام في حياة الإنسان)[2].

و في المقابلات الرسمية كان يفضل اللون الأسود أو اللون اللازوردي (الأزرق الغامق)، أما في القصر و بين أهله فإنه يفضل الملابس الرمادية، و عندما يعمل في مرسمه أو يمارس هوايته في النجارة فإنه كان يلبس بنطلونا و سترة من القطيفة البنية اللون. و عند تجواله في قصره يحمل بيده عصا.

---

[1] **31 Mart Faciasi, cevad Rifat Atilhan, s. 65-66**.

[2] **Ulu Hakan, N.F. KisaKurek, s. 163**.

ثقافته

صور السلطان عبد الحميد من قبل أعدائه بأنه كان شخصا جاهلا، لا يستطيع القراءة و الكتابة إلا بصعوبة، و لبيان الحقيقة فإنه من المفيد إلقاء نظرة على دراسته و على الأساتذة الذين قاموا بتدريسه؛ درس اللغة التركية على أستاذه عمر أفندي، و الفارسية على أستاذه علي محوي أفندي، و العربية و العلوم الأخرى على يد فريد أفندي و شريف أفندي، و تاريخ الدولة العثمانية على فاكانويس لطفي أفندي و اللغة الفرنسية على أدهم باشا و كمال باشا و معلم فرنسي يدعى (كاردت). و درس الموسيقى على أستاذين إيطاليين هما (كواتللي) و (لومباردي) و لعل هذا كان السبب في تذوقه الموسيقى الغربية أكثر من تذوقه الموسيقى الشرقية. و كان مولعا بقراءة التاريخ، و يقول الشعر أحيانا و قد أرسل مرة أبياتا من شعره إلى أستاذه لطفي أفندي يهنئه فيها باسترداد صحته بعد وعكة ألمت به[1].

برنامجه اليومي

كان السلطان عبد الحميد ينام مبكرا في العادة، و يقوم مبكرا فيستحم ثم يصلي صلاة الفجر و يجلس بعدها لتناول فطور خفيف، ثم يتوجه إلى دائرة الحرم و منها إلى جناح (السلامللك) حيث يستدعي رئيس الكتاب، و يبدأ بالنظر في أمور الدولة و تدقيق الأوراق الرسمية حتى الساعة الحادية عشرة، و عندما يحين وقت الغداء ينتقل إلى دائرة الحرم لتناول الغدا، ثم ينتقل إلى غرفة نومه حيث يتمدد للاستراحة لمدة ربع ساعة تقريبا، يعود بعدها إلى مواصلة عمله في جناح السلامللك و مقابلة رئيس الكتاب و الكاتب الثاني و الوزراء، و يستمر في العمل حتى العشاء. و عندما كان يتعب، أو يجد فرصة سانحة، يتوجه إلى دائرة الحرم حيث يلتقي بإحدى زوجاته أو يستدعي أبناءه و بناته، و قد يستمع إلى عزف أحدهم على البيانو.

و بعد تناول العشاء يخرج إلى حديقة القصر و يتنزه في أرجائها مع بعض الباشوات و رجالات القصر، و قد يتوجه إلى ورشة النجارة أو إلى المكتبة. و عندما تكثر أعماله يبقى حتى منتصف الليل لإنجازها. أما في الأوقات الاعتيادية فإنه يتوجه إلى غرفة نومه بعد أداء صلاة العشاء، و

---

[1] **Izahh Osmanli Tarihi Kronolojisi**, **I.H. Danismend**, **4/286**.

هنا يخيم السكون على جميع أرجاء القصر، و قبيل نومه يستدعي من يقرأ له بعض المواضيع الخفيفة من خلف حاجز خشبي موضوع قرب سريره و عندما يحس القارئ بأن السلطان على وشك النوم يتسلل من مكانه بهدوء و يخرج من الغرفة[1].

خلقه و طباعه

يقول المؤرخ التركي المعروف إسماعيل حامي دانشماند: (كان السلطان عبد الحميد مثال العفة و الاحترام و الوقار)[2].

و يقول عنه رشيد بك في مذكراته: (كان عفيفا بكل معنى الكلمة، إذ لم يكن يمد عينه إلى عرض أحد أو ماله). (كان حليما صبورا، رحيما)[3].

و تقول عنه ابنته عائشة: (كان والدي يؤدي الصلوات الخمس في أوقاتها و يقرأ القرآن الكريم، و في شبابه سلك مسلك الشاذلية، و كان كثير الارتياد للجوامع لا سيما في أثناء شهر رمضان، إذ كان يذهب إلى جامع السليمانية، و في أحد الأيام عندما كان يؤدي الصلاة في هذا الجامع التقى شيخا فاضلا يدعى (حمزة رافر) و تصادق معه، و انتسب عن طريقه إلى الشاذلية ثم انتسب إلى الطريقة القادرية بوساطة عبد الله أفندي الشيخ الأكبر لتكية يحيى أفندي)[4].

كان السلطان عبد الحميد يكن حبا كبيرا للرسول صلى الله عليه و سلم و توقيرا كبيرا له، فعندما اقترب الخط الحديدي للحجاز من المدينة المنورة أمر القائمين على تنفيذ مد الخط وضع طبقات عديدة و كافية من اللباد تحت الخط الحديدي لكي لا يحدث اقتراب القطار من المدينة و دخوله فيها أي ضجة أو ضوضاء احتراما و توقيرا لساكن المدينة العظيم صلى الله عليه و سلم.

---

[1] **Babam Abdulhamid**, **Ayse Osmanoglu**, **s. 20–21**.

[2] **Izahh Osmanli Tarihi Kronolojisi**, **I.H. Danismend**, **4/287**.

[3] المصدر السابق، و رشيد بك: شغل وظيفة كاتب المابين أربع عشرة سنة، و من وزراء الداخلية في عهد السلطان عبد الحميد.

[4] **Babam Abdulhamid**, **Ayse Osmanoglu**. **S**, **22**.

و من مظاهر شدة تدينه أنه لم يكن يوقع على أي ورقة تخص أمر الأمة إلا و هو على وضوء. فهذا هو ما يخبرنا رئيس كتاب القصر السلطاني السيد أسعد أفندي. فهو يروي في مذكراته بأن السلطان كان يعمل حتى المساء، ثم يذهب إلى جناحه ليرتاح و ينام. و لكنه أكد على رئيس الكتاب أنه في حالة ورود أي أمر أو كتاب مهم يحتاج إلى التوقيع فيجب عليه أن يوقظه من النوم و يعرض عليه الكتاب.

يقول أسعد أفندي: (في منتصف ليلة ورد كتاب مهم جدا يجب التوقيه عليه، فذهب و طرقت على باب غرفة السلطان، و لكن الباب لم ينفتح.. انتظرت مدة ثم طرقت مرة أخرى فلم يفتح الباب أيضا.. قلقت.. فهل حدث أي سوء للسلطان؟.. بعد مدة طرقت الباب مرة ثالثة ففتح الباب... كان السلطان يحمل منشفة في يده و هو يمسح بها وجهه. ابتسم لي و قال: (يا بني! لقد عرفت أنك جئت لأمر مهم، لذا قمت و توضأت، و هذا هو سبب تأخري.. أرجو المعذرة، لم أوقع دون وضوء على أي أمر من أمور هذه الأمة، أعطني الورقة لأوقع عليها). و قبل التوقيع سمى الله ثم وقع بإمضائه)[1].

و على نقيض عمه السلطان عبد العزيز و أخيه مراد كان يكره الإسراف، ففي الوقت الذي كانت ديون أخيه مراد تبلغ أكثر من مليون ليرة ذهبية عند اعتلائه العرش، فإن ثروته عند تسلمه العرش كانت تزيد على مائة ألف ليرة ذهبية حصيلة سنوات تجارته بمحاصيل مزارعه. و طوال حكمه الذي بلغ أكثر من ثلاثين سنة لم يمد يده إلى خزينة الدولة كأسلافه، بل قام في كثير من الأحيان بالتبرع من ماله الخاص، لكثير من المشاريع الخيرية، كالمدارس و الجوامع و المستشفيات. و قد بلغ عدد هذه البنايات التي أنشأها من ماله الخاص **1552** بناية صرف عليها **780129** ليرة ذهبية (سبعمائة و ثمانين ألفا و مائة و تسعة و عشرين ليرة)[2] أي ما يعادل اليوم عدة ملايين من الجنيهات الإسترلينية. و من المعلوم أن المشكلة الاقتصادية كانت من أهم المصاعب التي كانت الدولة العثمانية تعاني منها، و كان إسراف السلاطين المتأخرين يزيد من حدة هذه المشكلة، و عندما تسلم عبد الحميد السلطة جرى على سياسة الاقتصاد فأصبحت ديون الدولة العثمانية تتناقص تدريجيا سنة بعد أخرى، و عندما عزل عن العرش كان قد دفع معظم هذه الديون.

---

[1] **Belgelerle Sultan Ikinci Abdulhamid Hanm O. Faruk Yilmaz, Osmanh Yaymevi, Istanbul 1999, s. 278.**

[2] **Buyuk Dogu Mecmuasi, Sayi: 1, Tarih: 6 Mart 1959.**

تقول الكاتبة الأمريكية (أليزابيث ورملي ليتمر) (**Leatimer Elizabeth Wormely**)[1] في كتابها (روسيا و تركيا في القرن التاسع عشر)، المؤلف سنة **1894** م (قسم **14** ص **343 – 356**) ما يأتي: (في **31** أغسطس سنة **1876** م جلس عبد الحميد على العرش و تسلم هذه المسؤولية العظمى في أحلك أدوار التاريخ التركي و أكثرها صعوبة، و بعد **18** شهرا من جلوسه دخلت الجيوش الروسية (أيا ستافينوس) و أجبرته على إمضاء المعاهدة، و لم يجد السلطان بدا من قبول مقررات مؤتمر (برلين) و لكن هذا علم السلطان شيئا مهما و هو أن لا يعتمد على المتظاهرين بالصداقة[2]، و أن لا يربط أمته بمعاهدات مع الدول الأجنبية.

إن عبد الحميد الذي جعله سوء حظه يرقى العرش في أكثر العهود حساسية مجد غاية الجد، إذ يعمل بطاقة تسبق جميع وزرائه بعدة مراحل، و هو مثل الملكة فكتوريا يجمع كل السلطات في يديه، و لا يوقع على أي شيء دون قراءته، و يأمر بترجمة الجرائد الأوروبية و يقرؤها، و هكذا أثبت هذا السلطان في مدة قصيرة أنه سياسي من الدرجة الممتازة حيث أدار الإمبراطورية العثمانية الواسعة التي كانت مشرفة على الزوال إدارة ممتازة و بدأ بإصلاحها و ترقيتها.

إن أستاذ اللغة المشهور و رئيس جامعة بودبست البروفسور (أرمينيوس وامبري) يملك معلومات أكثر مني حول السلطان عبد الحميد، فقد زار تركية سنة **1890** م و بفضل إلمامه الجيد باللغة التركية تمكن من كسب ثقة السلطان، و هو يصف السلطان بهذه الأسطر في كتابه:

(إرادة حديدة، عقل سليم، عيون معبرة و مؤثرة، شخصية و خلق و أدب رفيع جدا يعكس التربية العثمانية الأصيلة... هذا هو السلطان عبد الحميد. و لا تحسبوا معلوماته الواسعة تخص الإمبراطورية العثمانية المنهكة، فمعلوماته حول أوروبا و آسيا و إفريقيا، بل حتى حول أمريكا معلومات واسعة و هو يراقب عن كثب جميع الحوادث في هذه الأماكن.

و السلطان متواضع و رزين إلى درجة حيرتني شخصيا، و هو لا يجعل جليسه يحس بأنه حاكم و سلطان كما يفعل كل الملوك الأوروبيين في كل مناسبة، يلبس ببساطة و لا يحب الفخفخة، أفكاره عن الدين و السياسة و التعليم ليست رجعية، و مع ذلك فإنه متمسك بدينه غاية التمسك و يرعى العلماء و رجال الدين، و لا ينسى بطريق الروم و بطريق الأرمن من عطاءاته الجزيلة، إن بعض ساسة أوروبا يريدون أن يصوروا السلطان عبد الحميد عدوا متعصبا ضد المسيحيين، و ليس هناك ادعاء فارغ أكثر من هذا الادعاء، لأن القول بأن السلطان الذي يختار لوزارة مالية

---

[1] لهذه الكاتبة مؤلفات أخرى، منها (فرنسا في القرن التاسع عشر) و (الأميرة أمليا).
[2] المقصود هنا الحكومة البريطانية.

الإمبراطورية و لرئاسة أطباء القصر السلطاني أشخاصا مسيحيين من رعاياه، و يعطي مثل هذه المناصب المهمة لغير المسلمين من الروم و الأرمن... إن الإدعاء بأنه شخص متعصب ضد المسيحيين هو كذب و تصرف لا أخلاقي و بعيد عن الحقيقة.

إنني أستطيع أن أقول بكل ثقة: (إنه إذا استمر الأتراك بالسير في الطريق الذي رسمه هذا السلطان، و إذا لم يظهر أي عائق سياسي فإنهم سيسترجعون مجدهم و قوتهم السابقة، و أكثر من هذا سيصلون إلى مستوى الدول الأوروبية في مجال الثقافة و الاقتصاد في مدة قصيرة).

(و لهذا السبب) قال جلالته: (فإن أكبر أملي هو السلام و سيكون دور خريجي المدارس الحديثة في هذا المجال كبيرا، و إذا استطعت إدامة السلام فإننا نكون قد خطونا الخطوة الأساسية للتغلب على مصاعب الماضي).

و الظاهر أن أمل السلطان هو في طريق التحقق، فالأمة تتقدم الآن نحو عهد جديد، فهناك تقدم واضح في الأدب و اللغة، إن على منضدتي – و أنا أكتب هذا الكتاب – عدة مؤلفات تركية عن الاقتصاد و التاريخ و الفلك و الجغرافية طبعت بأمر السلطان و أرسلت إلي لتدقيقها، و هي في الحقيقة كتب جديرة بالاهتمام و التقدير، فقد استقت أحدث المعلومات العلمية من أوروبا كي توزع على المدارس و على الشعب، و من البديهي أن الدولة العثمانية تحتاج لنهوضها إلى إنجاز أمور كثيرة أخرى، و لكن السلطان عبد الحميد شاهد و فهم كل هذه الأمور و هو يعمل جاهدا لرفع مستوى شعبه من الناحية المادية و الروحية)[1].

و لعل أهم صفة في خلق السلطان عبد الحميد هي صفة الرحمة على الرغم من أن المعروف عنه هو العكس تماما، فقد صور من قبل أعدائه اليهود و الأرمن و الاتحاديين بصورة السلطان السفاح، حتى إن الأرمن أطلقوا عليه لقب (السلطان الأحمر) (Sultan Rouge)، و أطلق عليه غلادستون صفة (المجرم الكبير) (The great criminal)، و في العالم العربي كيلت له التهم نفسها، فقد صوره الكاتب القبطي – الماسوني – جرجي زيدان في كتابه (الانقلاب العثماني) سفاحا يقتل ضحاياه و يقذف بهم في بحر مرمرة، و يقول ولي الدين يكن – الذي كان من الاتحاديين و كان أيضا مناصرا للإنجليز في مصر – متهما السلطان عبد الحميد برمي خصومه في البسفور[2].

لله أجساد ثوت	**بين الجناد و الصخور**
باتت على خشن الثرى	**من بعد مضجعها الوثير**

---

[1] **31 Mart Faciasi**, **Cevad Rifat Atilhan**, s. 61-63.

[2] (الاتجاهات الوطنية) للدكتور محمد محمد حسين، **34/1**.

كانت زهور شبيبة	لهفي على تلك الزهور
كم خلفها من صبية	يتمت و من شيخ كبير
يترقبون مآبها	إن المآب إلى النشور

إن طول السنوات التي اتبعت فيها سياسة (رسمية) في الهجوم على السلطان عبد الحميد رسخ هذه التهمة و غيرها من التهم في الأذهان فأصبحت عند الكثيرين بمثابة الحقيقة التي لا تقبل النقاش. إذ اتبعت هذه السياسة بدءا من وصول الاتحاديين إلى الحكم حتى سنة 1950م، أي ما يقارب الأربعين سنة، و لكن ظهور وثائق و كتب تاريخية و مذكرات شخصية للشخصيات التي عاصرت فترة حكم السلطان عبد الحميد أزالت هذه التهم و أوضحت حقائق كثيرة لم تكن معروفة.

يقول الكاتب و المفكر التركي (نجيب فاضل)، الذي كان من أوائل من كتب حول السلطان عبد الحميد، إنه عندما نشر مقالاته الأولى في الدفاع عن السلطان فإن موقفه كان يشبه موقف المحامي الذي يقوم بالدفاع عن سفاح قتل المئات من الأطفال الأبرياء. إلى هذه الدرجة راجت هذه النظرة الزائفة عن السلطان عبد الحميد. و نحن نقرر هنا و استنادا إلى جميع المصادر التاريخية الموثوقة، أن صفة الرحمة كانت أبرز صفة عنده، بل لعل صفة الرحمة الزائدة عن الحد الصحيح كانت أبرز نقطة ضعف عنده، و التي أدت في النهاية إلى عزله عن السلطنة.

و يكفي أن نقول: إن المؤرخين يذكرون أن السلطان عبد الحميد كان يبدل على الدوام حكم الإعدام الذي يصدره القضاة على المجرمين القتلة إلى السجن المؤبد أو إلى مدة أقل، و لم يصادف أن صادق على حكم الإعدام إلا مرة واحدة فقط عندما وقعت جريمة قتل في القصر، حيث أطلق أحد رؤساء الخدم النار على منافس له بعد شجار حدث بينهما و كانت نية السلطان تبديل حكم الإعدام إلى السجن لولا تدخل شيخ الإسلام الذي أخذ في الحسبان وقوع الجريمة في قصر السلطان نفسه، إذ قال له:

(إنني أيها السلطان أقدر و أبجل رحمتكم الواسعة و لكن إن لم يعدم هذا الشخص أيضا – و هو يستحق الإعدام شرعا – فإنه لن يبقى هناك أي رادع في هذا البلد)[1].

و فعلا نفذ حكم الإعدام في هذا الشخص في ميدان (بشكتاش).

---

[1] Ulu Hakan, N.F. Kisakurek, s. 284.

و تذكر بعض المصادر التاريخية أن هناك حادثة أخرى اضطر فيها السلطان إلى تصديق حكم الإعدام الصادر من المحكمة على مجرم قام بقتل والديه.

يقول رشيد بك الذي عمل كاتبا في قصر يلدز في مذكراته: (في ظرف أربعة عشر عاما التي قضيتها في وظيفة الكتابة في القصر صدر من أحكام الإعدام ما يجاوز المائة بحق أشخاص قاموا بحوادث إجرامية. و لكن السلطان كان يبدل هذه الأحكام إلى السجن المؤبد أو إلى سجن لمدة عشرين عاما أو خمسة عشر عاما حسب ظروف الجريمة باستثناء جريمة واحدة صادق فيها على حكم الإعدام و ذلك بحق وحش قام بقتل أبيه و أمه. إن قيام السلطان بتخفيف أحكام الإعدام بصورة دائمة مثبت في الوثائق الموجودة حاليا في خزينة الأوراق)[1].

و نرى أن هذا الشخص نفسه يكتب مقالة في أواسط الأربعينات يتحدى فيها من يستطيع أن يذكر بأن جده أو أباه أو عمه أو خاله أو أي قريب من أقربائه قد قتل أو أعدم من قبل السلطان عبد الحميد، و ذكر بأنه مستعد لتحمل العار و الخزي أمام الجميع إن استطاع أحد أن يقابل تحديه، و يذكر حادثة واحدة تكذب قوله، و لكن بقي المتحدي بلا معارض)[2].

و ننقل هنا بعض الأسطر من كتاب كتب من قبل أعدائه من جماعة الاتحاد و الترقي سنة 1918 م، أي بعد تسع سنوات من عزله و قبيل وفاته عن حادثة جريمة في القصر: (كان قد مر أسبوع كامل على وقوع هذه الجريمة و انتهت جميع الإجراءات[3]، في هذه الأثناء كان القصر في هرج و مرج فقد عطلت جميع المعاملات نتيجة جريمة قام بها (نديم آغا)... كان حديث الجريمة على كل لسان في القصر، فالجميع يتساءلون: هل سيعدم القاتل؟ ذلك لأن السلطان لم يكن قد أصدر أي حكم بالإعدام حتى الآن، فهل يتجاسر الآن على عدم التصديق على حكم الإعدام؟ و هل يجسر على عدم تنفيذ الحكم العادل لكي يكون عبرة مؤثرة للآخرين؟ كان هذا هو السؤال الذي يردده الجميع)[4].

أما بالنسبة لمعارضيه السياسيين و الساعين إلى قلب نظام الحكم، فإنه لم يقم بإعدام أي واحد منهم[5]. و كل ما كان يفعله تجاه المعارض السياسي إما استمالة قلبه بإغداق النعم عليه، و إما نفيه إلى بلدة أخرى إن لم ينفع المسلك السابق، مع إغداق المال عليه ليعيش بكل رفاهية و

---

[1] Izahh Osmanli Tarihi Kronolojisi, I.H. Danismend, 4/288.

[2] Ulu Hakan, N.F. Kisakurek, s. 286.

[3] يقصد إتمام محاكمة المتهم.

[4] عبد الحميد ثاني و دور سلطنتي، حيات خصوصيه و سياسيه سي. عثمان نوري، محرري: عثماني نوري، كتابخانه إسلام و عسكري، إبراهيم حلمي، إسطنبول 1327 هـ، 241/2.

[5] سنناقش فيما بعد التهم المنسوبة إليه بقتل مدحت باشا مع اثنين آخرين في سجن الطائف.

يكون حرا في التجوال في ذلك المنفى لكن مع رصد حركاته، لا بل إنه عفا حتى عن الأرمني الذي حاول قتله في حادثة القنبلة المشهورة، و سنأتي على ذكر تفصيل هذه الحادثة.

و عندما تمردت بعض قطعات الجيش عليه و سارت إلى إسطنبول فإنه فضل التنازل عن العرش على السماح للقوات العسكرية الموجودة في إسطنبول – التي كانت أضعاف القوة المتمردة – بالقتال قائلا بأنه لا يسمح بإراقة الدماء من أجله[1]، كما أنه عفا عن الجنديين اللذين أطلقا الرصاص عليه في قصر يلدز و كانا من حراس القصر، و كل ما فعله السلطان هو أن أخرجهما من سلك الجندية و أرسلهما إلى بلدهما مع إعطاء راتب تقاعدي لهما[2] أي إنه بخلاف ما أشيع ضده من قبل أعدائه – و ما أكثرهم آنذاك –كان يملك قلبا رحيما إلى درجة قل نظيره بين الحكام في التاريخ.

عبد الحميد و الصحافة

ظهرت الجرائد المطبوعة في الدولة العثمانية أول ما ظهرت في عهد السلطان محمود الثاني و كانت بالفرنسية و تخدم أفكار و آمال الأقليات غير المسلمة. ثم ازداد عدد الجرائد حتى عهد السلطان عبد الحميد إلى أكثر من خمسين جريدة و مجلة. و أصبحت المجلات تلعب دورا كبيرا في الحياة السياسية و الفكرية و الاجتماعية، و لكنها ظلت – أو ظل معظمها – بيد الأقليات غير المسلمة في الدولة و كان ولاؤها للدولة – لا سيما في العهود المتأخرة – شيئا مشكوكا فيه لارتباط أكثرها بالدول الأجنبية و سفاراتها في إسطنبول. لذلك فإن هذه الجرائد و المجلات كانت تلعب دورا تخريبيا و تسبب مقالاتها متاعب كثيرة للدولة الغارقة في مشاكل لا تحصى. و يكفي أن نلقي نظرة على عدد هذه الجرائد في إسطنبول آنذاك لنرى الجهات التي كانت تستفيد من حرية الصحافة:

17 جريدة تركية	1 جريدة عربية

---

[1] عبد الحميد ثاني و دور سلطنتي، عثمان نوري، 512/2؛ و انظر:
Buyuk Turkiye Tarihi, **Yilmaz Oztuna**, **7/231; Iki Devrin Perde Arkasi**, **Samih Nafiz Tansu**, **Ararat Yayinevi**, **Istanbul – 1969**, **s. 167; Izahli Osmanli Tarihi Kronolojisi**, **I. H. Danismend**, **Babam Abdulhamid**, **Ayse Osmanoglu**, **s. 130**.

[2] عبد الحميد ثاني و دور سلطنتي، عثمان نوري، ص 469.

9 جرائد باللغة اليونانية | 9 جرائد باللغة الأرمنية

3 جرائد باللغة البلغارية | 2 جريدتان باللغة العبرية

7 جرائد باللغة الفرنسية | 2 جريدتان باللغة الإنكليزية

1 جريدة باللغة الألمانية

و حتى الجرائد التركية و المسلمة فإن إدارة معظمها كانت بأيدي أشخاص (متفرنجين) لا يرون الخلاص إلا بتقليد الغرب تقليدا أعمى، كما أن كثيرا منهم كانوا مرتبطين بالخارج، فمثلا لنأخذ جريدة (بصيرت) المشهورة في تاريخ الصحافة التركية، فقد التزمت هذه الجريدة جانب الألمان عند نشوب الحرب الألمانية – الفرنسية سنة 1870 – 1871 م و ذهب صاحبها إلى برلين عام 1872 م و قابل بسمارك الذي أهداه مطبعة كاملة و مبلغا كبيرا من المال[1].

يقول المؤرخ التركي نظام الدين نظيف عن صحافة ذلك العهد: (كانت هذه الصحف بعيدة عن الشعور بالمسؤولية إلى درجة مخيفة، و تثير الناس بمقالاتها، و كانت في أيدي أناس جهلاء و عديمي الأخلاق، و كان صاحب كل صحيفة مرتبطا بحكومة أو حكومتين أجنبيتين ارتباطا مشبوها، أما الولايات الأخرى[2] فإن وضع الصحف كان أكثر سوءا)[3].

و كانت هذه الصحف تنفث سمومها في جسم (الرجل المريض) تحت شعار حرية الصحافة، و بدل أن تكون مصدر خير و توجيه، كانت مصدرا للشر و التخريب، و أصبحت منافسات الدول الأوروبية و منازعاتها و مشاكلها فيما بينها تنعمس على سياسة هذه الجرائد، و تضع الدولة العثمانية في مواقف حرجة أمام هذه الدول. فمثلا أدت منافسة إنكلترة مع روسيا إلى قيام الجريدة الناطقة باللغة الإنجليزية بهجوم عنيف على روسيا و على سفير روسيا في إسطنبول، حتى كادت تحدث أزمة سياسية بين الدولة العثمانية و بين روسيا في عهد السلطان عبد العزيز، مما حدا بالسلطان إلى إصدار أمره بإغلاق تلك الجريدة، و كانت هذه الجريدة الأولى التي تغلق في تاريخ الصحافة في الدولة العثمانية.

و قد أدرك السلطان عبد الحميد المرامي البعيدة لهذه الصحف، و كونها معولا للهدم لا للبناء فأمر بإغلاق بعضها كجريدة (الوقت)[1] و جريدة (الاستقبال)[2] و وضع الجرائد و المجلات الأخرى تحت رقابة الدولة، و أمر وزارة المعارف بتدقيق المقالات و حذف ما ينافي الآداب و

---

[1] **Sultan Abdulhamid ve Komiteciler**, **N.N. Tepedelenoglu**, **s. 426**.

[2] أي الصحافة الموجودة خارج العاصمة إسطنبول.

[3] **Sultan Abdulhamid ve Komiteciler**, **N.N. Tepedelenoglu**, **s. 426**.

الأخلاق منها. و قد أشاع عنه الاتحاديون أنه حرم استعمال بعض الكلمات مثل (يلدز) و (الأخ) و (الرجل المريض) و بعض الرموز الكيماوية مثل (AH2O) و الحقيقة أن جميع هذه الشائعات لا أساس لها من الصحة، و الكلمة الوحيدة التي حرم استعمالها كانت كلمة (أرمنستان)، و لم يكتف السلطان برقابة الصحف الداخلية و إنما وضع رقابة صارمة على المجلات و الجرائد الأجنبية المرسلة إلى الممالك العثمانية من الخارج، فكان السفراء و القناصل مكلفين من السلطان بتقديم تقارير دائمة عن الصحف الأجنبية و اقتراح منع بعضها من الدخول إلى الممالك العثمانية، و منع دخول نسخ و أعداد معينة من بعضها الآخر.

عبد الحميد و العدالة

يقول تحسين باشا[3] في مذكراته: (كانت هناك طائفة من الموظفين لم يكن السلطان عبد الحميد يتدخل أبدا في تعيينهم، و هم طائفة الحكام (القضاة)، فعندما كانت أسماؤهم تعرض عليه فإنه كان يوافق على تعيينهم دون تردد، حتى إن وزير العدل عبد الرحمن باشا عرض عليه مرة قائمة بأسماء المرشحين لشغل منصب قاض لكي يختار بنفسه المرشح لذلك المنصب و لكن السلطان عبد الحميد أعاد مذكرة الوزير قائلا: إن عليه هو أن يختار و أن يقدم له المرشح الذي يراه أهلا لذلك)[4]، و قد اختار السلطان شخصيتين بارزتين في تاريخ الدولة العثمانية لشغل منصب وزارة العدل، أحدهما جودت باشا صاحب (مجلة الأحكام العدلية)، الحائز على جائزة (Lejyon D. Onor) و هي أكبر جائزة يمكن أن تمنحها فرنسا تقديرا للجهود العلمية لأي شخص، و مؤلف (قصص الأنبياء) و (تواريخ الخلفاء)، و الثاني هو عبد الرحمن باشا الذي كان يداني الأول بشهرته و شخصيته النزيهة و القوية.

---

[1] تجرأت هذه الجريدة التي كانت تحت إدارة سعيد بك فكتبت مقالة ذكرت فيها أن خلع السلطان لا يستلزم سوى إصدار فتوى بسيطة من شيخ الإسلام.

[2] كتب ضياء بك (باشا فيما بعد) مقالة في هذه الجريدة، أبدى فيها شكوكه في صدق نية السلطان في الالتزام بالقانون الأساسي الذي أصدره.

[3] شغل تحسين باشا منصب رئيس الكتاب في قصر يلدز لمدة تزيد على عشر سنوات، كتب مذكراته عن السلطان عبد الحميد و عن الحياة في قصر يلدز و نشرها سنة 1930 بعنوان (ذكريات يلدز).

[4] Ulu Hakan, N. F. Kisakurek, s. 284.

شجاعته

قيل الكثير عن جبن السلطان عبد الحميد و أنه كان يعيش في خوف دائم من الاغتيال أو الانقلاب ضده، لذلك فقد اهتم بنشر العيون و الجواسيس في كل مكان، لرصد حركات أعدائه.

و المدقق لحياة السلطان عبد الحميد يتوصل إلى عكس هذا الحكم تماما. و يكفي أن نورد هنا حادثتين تاريخيتين تبينان مدى شجاعته و رباطة جأشه:

حادثة الزلزال الكبير

6 محرم 1312 هـ – 1894/7/10 م

أولا: لننقل وصفا لهذا الزلزال الذي سجل في التاريخ التركي تحت اسم (الزلزال الكبير) من المؤرخ التركي حامي دانشماند، يقول:

(إذ هذا الزلزال الهائل الذي كان متوجها من الجنوب إلى الشمال و الذي استمر دقيقة واحدة تقريبا –كما ذكرت جريدة (ترجمان الحقيقة) في نسختها الصادرة في اليوم التالي للزلزال – قد أدى إلى تلف و تخريبات كثيرة، فقد تهدم كثير من الجوامع و المنائر و المدارس و مراكز الشرطة و أرصفة الموانئ و المباني الرسمية و الخانات[1] و الدكاكين و البيوت، كما أصبحت بنايات كثيرة معرضة للسقوط و خطرة على الناس لذلك فقد هدمت من قبل الحكومة.

و كان معظم الذين ماتوا في هذه الحادثة هم الذين بقوا تحت الأنقاض، فمثلا في منطقة الـ (سراجخانة) قتل خمسة من الأطفال من طلاب مدرسة ابتدائية، كما مات بعض المارة عندما سقط عليهم جدار. و كان عدد الجرحى أكثر من عدد القتلى، و قد نقلوا مباشرة إلى المستشفيات للعلاج. و كلف السلطان فورا – بوساطة ياوره – وزارة الداخلية و رئاسة البلدية و رئاسة الصحة بإبداء المعونة و المساعدة الفورية و بفتح سجل

---

[1] جمع خان: و هي البنايات التي كانت تستعمل كفنادق آنذاك.

بجمع التبرعات حيث بلغ مجموع ما جمع من التبرعات في خمسة أشهر و تسعة عشر يوما (أي حتى 29 من جمادى الآخر المصادف ليوم الجمعة 28 كانون الأول) 82874 ليرة ذهبية عثمانية، علما بأن القسم الأعظم من هذا المبلغ دفع من قبل السلطان عبد الحميد)[1].

و يصف شاهد آخر هذا الزلزال، و هو الشاعر التركي المعروف عبد الحق حامد فيقول: (كنت آنذاك على باخرة (الشركة الخيرية) و بعد أن اجتازت الباخرة بشكتاش[2] و اقتربت من الجسر، رأينا منظرا غريبا كاد أن يفقدنا عقولناّ!.. كانت البيوت تتهدم و السقوف تنهار و المنائر تهوي و تتحطم.. لم نكن ندري ما الأمر، و أخيرا صاح أحدهم: إنه الزلزال. عند ذلك توضحت لنا المسألة. كان الزلزال عنيفا إلى درجة حسبنا بأن القيامة قد قامت)[3].

في ذلك اليوم كان السلطان عبد الحميد في قصر يلدز جالسا في صالون استقبال المهنئين بالعيد تحت (ثريا) تزن عدة أطنان يستقبل المهنئين من السفراء و حوله كبار الضباط و الوزراء و رجال الدولة.. و فجأة وقع الزلزال العنيف و بدأ الناس يتراكضون و عمت الفوضى كل مكان. حتى إن الضباط تراكضوا إلى النوافذ القريبة يكسرون الزجاج بأعقاب أحذيتهم العسكرية لكي يلقوا بأنفسهم إلى الحديقة، و بدأت (الثريا) الكبيرة المعلقة في السقف التي تزن عدة أطنان تتأرجح بقوى و عنف كبندول الساعة.

كان السلطان الشخص الوحيد المتمالك لأعصابة إذ لم يقم و لم يتحرك من مكانه بل بقي هادئا وقورا الوقار اللائق بخليفة المسلمين تتحرك شفتاه بتلاوة بعض آيات من القرآن الكريم.

هذا المشهد الهائل الذي لم يتمالك معه الضباط – الذي خاضوا الحروب و واجهوا الموت فيها – من ضبط أنفسهم فاستسلموا للهرب للنجاة بأنفسهم، لم يستطع أن يهز السلطان أو يفقده أعصابه بل واجهه بأعصاب ثابتة و برباطة جأش عجيب.

---

[1] **Izanhli Osmanli Tarihi Kronolojisi**, **I. H. Danismend**, **4/331**.

[2] بشكتاش: منطقة في إسطنبول مشرفة على البسفور.

[3] **Ulu Hakan**, **N. F. Kisakurek**, **s. 311**.

حادثة القنبلة

في 1905/7/21 م حدثت محاول لاغتيال السلطان، و ذلك بوضع 80 كغم من المتفجرات مع 20 كغم من قطع الحديد في مركبة أوقفت في فناء الجامع الذي كان يصلي فيه السلطان أيام الجمع، و وقتت القنبلة بحيث تنفجر في الوقت الذي يخرج فيه السلطان من الجامع. و قد تأخر السلطان في الخروج قليلا فانفجرت القنبلة و السلطان بعد في المسجد محدثة دويا هائلا تردد صداه من أقصى إسطنبول إلى أقصاها، قتل في هذا الانفجاؤ 26 شخصا و جرح 58 و نفقت ما يقارب العشرين من الخيول. في هذا الموقف الرهيب الذي ساد فيه الهرج و المرج و تراكض الضباط و الجنود و الناس خوفا و هلعا يريدون النجاة بأنفسهم بقي السلطان هادئا و ساكنا، ثم مشى – بعد أن أصدر بعض الأوامر – إلى عربته حيث قادها بنفسه بين هتاف الناس له.

جرت هذه المحاولة بعدما أيقن الأرمن أن السلطان عبد الحميد لن يطبق البند الوارد في معاهدة (برلين) – التي اضطر السلطات على التوقيع عليها – حول الامتيازات و المؤسسات الضرورية التي طلبتها الدول الأوروبية الكبرى من الدولة العثمانية لتأسيس حكم ذاتي مستقل للأرمن مع أنهم كانوا أقلية في الدولة العثمانية. حاول الأرمن اقتناص الفرص بالتعاون مع الجهات الصيهونية و على رأسها يتودور هرتزل الذي يئس هو بدوره من اقتطاع أي وعد من السلطان حول السماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين و شراء الأراضي فيها. (سنتناول بالشرح القضية الأرمنية و موقف السلطان من الحركة الصهيونية بعد قليل).

كانت خطة الأرمن هي اغتيال السلطان أولا ثم نسف مقر الحكومة العثمانية، أي نسف الباب العالي و جسر غلطة و البنك العثماني و سفارات بعض الدول الأوروبية في إسطنبول لإشاعة فوضى كبيرة فيها لفسح المجال لتدخل الدول الأوروبية.

كان القائم بهذه المحاولة – التي وضعت تفاصيلها في مدينة (صوفيا) – أرمينيا من منظمة (طشناق) من باكو اسمه (كريستوفر ميكاليان) بالاتفاق مع الزعيم الصهيوني المعروف (تيودور هرتزل) حيث قام كريستوفر لتنفيذ العملية بالاتصال مع فوضوي بلجيكي مختص بصنع القنابل الموقوتة اسمه (أدوارد جوريس). و قد صنعت العربة التي وضعت فيها المتفجرات في الخارج، و أدخلت أجزاؤها إلى إسطنبول قطعة قطعة و من أماكن متفرقة.

و بعد الحادثة تم القبض على (أدوارد جوريس) و على بعض أعوانه و قد اعترف في المحكمة التي حضرها السفير البلجيكي أيضا بأنه قام بهذه العملية. و حكم عليه بالإعدام. و مع أنه حاول الانتحار في سجنه إلا أنه لم يفلح. أما السلطان (الظالم!) فقد عفا عنه و أمر بإخراجه خارج الحدود، لأنه لم يكن يرغب في توقيع عقوبة الإعدام على أحد[1].

يصف (الأميرال هنري و ودس) في مذكراته هذه الحادثة فيقول: (لم أكن بعيدا عن السلطان.. في هذه الأثناء فرقع دوي كصوت عدة مدافع، و اهتزت الأرض تحت رجلي و كأنها تريد الإطاحة بي، ذهلت من رباطة جأش السلطان، و فجأة شاهدت العديد من الأشخاص الذين هرولوا داخل جامع يلدز و الدماء تنزف من وجوههم و أياديهم، حسبت لأول وهلة أن قنبلة يدوية ألقيت على السلطان، و لكنني عندما نظرت إلى فناء الجامع الذي كان السلطان يركز نظره عليه، ارتعشت من الدهشة، كان الفناء كأنه ساحة حرب دمرتها المدافع، فهناك تناثرة أجساد الخيول و قطع الأخشاب و العربات التي تمزقت شر ممزق و أجساد السائسين المساكين الراقدة دون حياة.. و على بعد مترين لاحظت جاويشا يحاول تغطية جسد ضابط كبير خر صريعا بإحدى الشظايا.

و ما إن سمع الدوي حتى أسرعت كوكبة من الفرسان إلى مكان الحادثة و بأيديهم السيوف المشهرة، و لكنها قفلت راجعة عندما تلقى آمرها إشارة السلطان بالرجوع. و بعد قليل عرف الجميع مدنيين و عسكريين بأن السلطان سليم معافى، فلم يتمالكوا أنفسهم – أتراكا و أجانب، مدنيين و عسكريين – من الفرح و بدؤوا بالهتاف (عاش السلطان، عاش السلطان) و انشغل عبد الحميد مدة دقيقة أو دقيقتين بإعطاء الأوامر لبعض كبار الضباط ثم توجه إلى عربته بكل هدوء و رباطة جأش، و كعادته فإنه قادها بنفسه، و كانت تقاطيع وجهه في غاية الهدوء. و هكذا ترك الجامع و ذهب إلى القصر. و أصيبت إحدى المتفرجات[2]، كما جرح كثير من المتفرج بسبب تناثر عظام الخيول الموجودة في مكان الحادث. و سقط فخذ حصان أمام المكان المخصص للسفراء كما تحطم زجاج ساعة برج القصر، و فتحت فتحات كبيرة في أعلى الجامع، و تحطم زجاج نوافذه مما أدى إلى جرح الكثيرين، كما تضرر داخل المسجد بشكل كبير)[3].

---

[1] **Jki Devrin Perde Arkasi, Samih Nafiz Tansu, s. 5-46. Belgelerle Sultan Ikinci Abdulhamid Han, O. Faruk Yilmaz, s. 117-124, Izahli Osmanli Tarihi Kronolojisi, I.II. Danismend, 4/349.**

[2] كانت هناك أمكنة مخصصة للزوار و للأجانب و للسفراء، يشاهدون منها مراسيم صلاة الجمعة أي ما كان يسمى آنذاك بمراسيم في (سلاملك).

[3] **Buyuk Turkiye Tarihi, Yilmaz Oztuna, 7/191-192.**

يقول رئيس الكتاب تحسين باشا في مذكراته بعد شرح الحادثة: (ماذا شعر السلطان آنذاك؟ لا أستطيع الإجابة على هذا السؤال، و لكن لا يستطيع أحد الإنكار بأنه أبدى شجاعة خارقة.. و لم يظهر أي نوع من أنواع الانفعال، أو الخوف، و اكتفى بسؤال: ماذا هناك؟ و عندما اقترب من عربته و رأى الاضطراب و الهلع هتف بهم بصوته الجهوري: (لا تخافوا!.. لا تخافوا!)[1].

و قد نظم أمير الشعراء أحمد شوقي قصيدة مناسبة نجاة السلطان قال فيها:

هنيئا أمير المؤمنين، فإنما	نجاتك للدين الحنيف نجاة
هنيئا لطه، و الكتاب، و أمة	بقاؤك إبقاء لها و حياة
أخذت على الأقدار عهدا و موثقا	فلست الذي ترقى إليه أذاة
و من يك في برد النبي و ثوبه	تجزه إلى أعدائه الرميات
يكاد يسير البيت شكرا لربه	إليه، و يسعى هاتفا عرفات
و تستوهب الصفح المساجد خشعا	و تبسط راح التوبة الجمعات
رمتهم بهمّ الغدر عند صلاتهم	عصابة شر للصلاة عداة
تبرأ عيسى منهم و صحابه	أأتباع عيسى ذي الحنان جفاة؟
يعادون دينا، لا يعادون دولة	لقد كذبت دعوى لهم و شكاة
بأي فؤاد تلتقي الهول ثابتا	و ما لقلوب العالمين ثبات؟
إذا زلزلت من حولك الأرض، رادها	و قارك حتى تسكن الجنبات[2]

---

[1] Izanhli Osmanli Tarihi Kronolojisi, I. H. Danismend, 4/349.

[2] الشوقيات لأحمد شوقي، 1/92–94.

عبد الحميد و مؤسسات التعليم و المرافق العامة

حاول السلطان عبد الحميد أن يبعث حياة علمية جديدة في جسد الدولة العثمانية التي طال عهد الجهل فيها فأسس معظم الكليات و المعاهد و الدراسات العليا الموجودة حاليا في تركيا، أي إنه يعد بحق رائد العلم و المعرفة في الدولة العثمانية. و يكفي للتدليل على ما نقول أن نلقي نظرة سريعة على الكليات و المعاهد التي أسسها و أرسى قواعدها و كان له فضل إنشائها لأول مرة:

أ) الكليات و المعاهد

1. **جامعة الهندسة**
2. **كلية الطب.**
3. **كلية العلوم**
4. **كلية الآداب.**
5. **كلية الحقوق**
6. **كلية العلوم السياسية.**
7. **أكاديمية الفنون الجميلة**
8. **كلية التجارة.**
9. **كلية الزراعة و البيطرة**
10. **معهد المعادن و الغابات.**
11. **معهد المعلمين العالي.**
12. **معهد اللغات.**

ب) المدارس المتوسطة و الثانوية:

1. **المدارس الإعدادية (الثانوية) في كل محافظ (مدنية و عسكرية).**
2. **مدارس متوسطة في كل قضاء.**
3. **مدارس الصناعية للبنين و للبنات.**
4. **مدارس للمعلمين و للمعلمات.**
5. **مدارس للصم و البكم.**

أما المدارس الابتدائية التي أشأها فهي لا تعد و لا تحصى.

كانت الدولة العثمانية في حاجة ماسة لهذه المدارس التي قامت بملء فراغ مهم فيها، لأن انتشار الجهل و التأخر العلمي فيها كان من اهم أسباب تأخرها في ركب الحضارة، و من أهم أسباب ضعفها. و لولا الضائقة المالية الشديدة التي كانت الدولة العثمانية تعاني منها لزاد من أعداد هذه المدارس أضعافا مضاعفة، و لكنه مع هذا بنى مدارس عديدة.

كان هناك سبب آخر مهم في كثرة المدارس التي بناها و هو المحافظة على عقائد الطلاب المسلمين، لأن المدارس التبشيرية الأمريكية منها و الفرنسية و الإنجليزية .. الخ. كانت قد كثرت و كانت تقوم بتربية طلابها على النمط الغربي، و لا تعطي لهم دروسا في الدين الإسلامي. فينشأ الطلاب فيها و قد اصطبغوا بالضبغة الغربية البعيدة عن ثقافتهم و تقاليدهم الإسلامية.

هذا إضافة إلى قيامه ببناء و تأسيس:

1. المكتبات.
2. المتاحف.
3. تأسيسات إسالة الماء (ماء الحميدية مثلا).
4. مكاتب البريد و البرق.
5. سكك حديدة، طرق، جسور.
6. دار للعجزة.
7. خطوط الترامواي في: إسطنبول، بيروت، و سلانيك.
8. تقوية القلاع الحربية: لا سيما في (جناق قلعة). كانت هذه القلاع من أهم عوامل نجاح صمود القوات العثمانية في وجه أعدائهم في الحرب العالمية الأولى سنة 1915 م.
9. مستشفيات.
10. دور النفوس العامة.
11. الغرف التجارية و الزراعية و الصناعية.
12. تأسيس مصنع للفخار و مصنع للورق و مصنع للغاز و مصنع للشمع.
13. توسيع مصنع القماش في (هركه).

14. بنأ مرفأ بيروت و مرفأ (صاكز)، و مرفأ حيدر باشا في إسطنبول و مرفأ (غلطة) و طوبهانة.

15. بناء سد (كوجوك).

16. تأسيس شركة الضمان العثمانية.

17. قام بتشغيل منجم الفحم في (أركلي).

18. بنى محطة القطاء في حيدر باشا في إسطنبول، و لا تزال موجودة و تؤدي خدماتها.

19. مد خطوط التلغراف حتى المدينة المنورة. كما أنشأ خط التلغراف في مدينة بنغازي في ليبيا.

20. أسس شبكة للمياة في منى للحجاج.

21. بنى القلاع في مكة المكرمة و بنايات لاستمالات دوائر الدولة.

22. كانت الدولة العثمانية فقيرة جدا من ناحية خطوط السكك الحديدية التي تعد شرايين الحياة فيها و التي تلعب دورا مهما في الحياة التجارية و الاقتصادية و الاجتماعية و في الناحية العسكرية أيضا لأنها كانت تربط مختلف المدن و المناطق الشاسعة في الدولة ببعضها و تنفث فيها الحياة و الحركة و تنقل البضائع بأقل الأسعار و بكميات كبيرة، و تنقل الجنود بأقل كلفة و بسرعة. و لكن مد هذه الخطوط كان يتطلب مبالغ طائلة مع أن الدولة العثمانية كانت في ضيق مالي شديد و مثقلة بالديون. و مع كل هذا قام السلطان بمد خطوط سكك عديدة. فعند استلامه للحكم كان مجموع هذه الخطوط يبلغ 1300 كم فاستطاع أن يزيد هذا المجموع إلى 4500 كم، أي ما يقارب أربعة أضعافه.

23. أوعز بتهيئة الخطط الهندسية لبناء جسر يوصل بين القسمين الأوروبي و الآسيوي لمدينة إسطنبول، أي جسر يوصل بين قارة آسيا و أوروبا. كما كلف المهندس الأمريكي (فردريك إ.ستروم) (Strom Fredrice) بتهيئة مشروع حفر نفق تحت مياه مضيق البسفور في منطقة (سراي بورنو – أسكدار) في إسطنبول لربط قسمي إسطنبول الآسيوي و الأوروبي ببعضهما. و قد هيأ المهندس الأمريكي خرائط هذا المشروع الجريء و كان النفق يستند إلى 16 عمودا و يمر فيه خط سكة حديدية. (حاليا تقوم شركة يابانية و تركية بتنفيذ هذا المشروع الذي سيكمل في عام 2009). كان هذا المشروع في أواخر عهد السلطان عبد الحميد. و لكن قبل بدء المشروع عزل السلطان فتوقف المشروع[1]. و قد بلغ عدد المرافق العامة التي بناها السلطان عبد الحميد (كالمدارس و المستشفيات و المصانع و

---

[1] Belgelerle Sultan Jkinci Abdulhamid Han, O. Faruk Yilmaz, s. 241.

دوائر الدولة ..الخ) **1552** بناية صرف عليها مبلغ **72780129** قطعة ذهبية. أي أكثر من اثنين و سبعين مليون قطعة ذهبية و هو مبلغ كبير إذا أخذنا القوة الشرائية الكبيرة للقطعة الذهبية آنذاك بنظر الاعتبار[1]. و عندما ذاع صيت المخترع (أديسون) **1847 – 1931** في عهده أرسل إليه السلطان عرضا بالمجيء إلى إسطنبول و الاستقرار فيها و إجراء بحوثاته و اختراعاته مع كل التسهيلات التي يرغبها مع دفع أربعة أضعاف ما كان يحصل عليه من مبالغ في وطنه، و لكن (أديسون) اعتذر عن إجابة طلب السلطان و فضل البقاء في وطنه.

عبد الحميد و الجيش

شعر السلطان عبد الحميد بعد الحرب الروسية – التركية بضرورة تقوية الجيش و سد حاجاته و زيادة تسليحه و تعليم الضباط الأصول الحديثة للحرب، لأن الدولة العثمانية دفعت إلى تلك الحرب من قبل مدحت باشا و أنصاره دفعا دون أن تكون مستعدة لها، لا من الناحية العسكرية و لا من ناحية تأمين طرق التموين و لا من الناحية المادية. و مع أن السلطان عبد الحميد ورث إرثا مثلا بالديون ودولة واسعة تحتاج إلى تجديد مرافقها إلا أنه رأى أن من الضروري تقوية الجيش و إن أرهق هذا الأمر خزينة الدولة، لأنه لا يمكن صيانة الدولة و حفظها من أطماع الدول الأوروبية إلا بجيش قوي و ليس بالحجج القانونية. لذا اتبع سياسة اقتصادية تقشفية و وجه جزءا كبيرا من إمكانيات الدولة إلى تقوية الجيش و إلى تدريب الجنود و الضباط. و لا نستطيع التفصيل هنا لضيق المجال، لذا سنتناول الموضوع بإيجاز شديد:

كان الجيش الذي دخل الحرب مع روسيا عبارة عن وحدات من الطوابير و من الأفواج، و مع أن عدد الجنود لم يكن قليلا (إذ كان تعداد المشتركين في الحرب الروسية – التركية 287 ألفا منهم 150 ألف جندي متدرب). إلا أن عدد الضباط كان قليلا جدا[2]. بينما كان تعداد الجيش الروسي (مع الجيش الروماني و الصربي اللذين التحقا بالجيش الروسي) قد تجاوز نصف مليون جندي بكثير.

---

[1] **Belgelerle Sultan Jkinci Abdulhamid Han**, **O. Faruk Yilmaz**, **s. 237**.

[2] هذا حسب ما جاء في كتاب ضابط إنكليزي في حرب بلفنة:

Pelevne Mudafaasinda Bir Ingiliz Zabitinin Hatiralari, **F.W.Von Herbert**, **Trc. M.Artam**, **Ankara 1938**, **s. 2–3**.

ألف السلطان عبد الحميد لجنة عسكرية قامت بدراسة نواقص الجيش و تقديم مقترحاتها لكيفية تحديث الجيش و سد نواقصه. و على ضوء هذه المقترحات قام السلطان بما يأتي:

1- قام بتشجيع صنع المدافع و البنادق في المعامل العثمانية.

2- قام بتحصين المواقع الحساسة في مضائق إسطنبول و جناق قلعة. و لولا هذه المواقع الحصينة لما استطاع الجيش العثماني إحراز النصر في معركة جناق قلعة المشهور في الحرب العالمية الأولى ضد الجيش البريطاني و حلفائه.

3- قام بتقسيم الجيش إلى وحدات حديثة و كبيرة و على أساس الفرق. و في عهده أصبح الجيش عبارة عن الجيش الأصلي مع جيش الاحتياط و الرديف و من وحدات محافظة القلاع و الحصون.

4- قام بإرسال أعداد كبيرة من طلاب المدارس العسكرية و الضباط إلى البلدان الأوروبية (لا سيما ألمانيا) للتدريب على الأصول الحديثة في قيادة الحروب، فسد بذلك النقص الكبير في أعداد الضباط الكفوئين.

5- اهتم بصنف المدفعية و جعله في مستوى فرقة.

6- كانت هناك في عهده سبعة جيوش و يتألف كل جيش من فرقتين أصليتين و فرقتين احتياط و فرقتين للحراسة. و فرقة فرسان و فرقة مدفعية. علما بأن الجيش الثالث و الرابع كان كل منهما يملك فرقة إضافية. كما شكلت في كل من الحجاز و طرابلس و الغرب فرقة مستقلة. و أصبح الجيش العثماني يملك في حالة الدخول إلى الحرب 49 فرقة مشاة و 7 فرق من الفرسان و 5 فرق مدفعية مع 3 أفواج مستقلة من الفرسان و 3 أفواج مدفعية و طابور مدفعية.

و قد أظهر هذا الجيش الذي اشترك قسم منه في الحرب مع اليونان كفاءته العالية إذ أنهى الحرب بشكل خاطف و في ظرف شهر واحد فقط حيث دمر الجيش اليوناني و شتته.

7- تسلم السلطان عبد الحميد 39 سفينة حربية من عهد عمه السلطان عبد العزيز فرفع هذا العدد إلى 85 سفينة حربية و 79 سفينة مساعدة. و اشترى من ألمانيا طوربيدين كبيرين و من فرنسا و إنكلترة ستة زوارق طوربيد.

الفصل الرابع

الدولة العثمانية من مؤتمر برلين حتى نهاية القرن التاسع عشر

فرنسا تستولي على تونس

12 من جمادى الآخرة 1298 هـ / 12 مارس 1881 م

بعد أن خرجت فرنسا خاسرة من حربها مع الألمان سنة 1870 م كانت منهكة، و وضعها الدولي ضعيفا. لذا فقد احتاجت لعشر سنوات لكي تلملم نفسها، و تحاول استرجاع موقعها الدولي السابق، و كان مؤتمر برلين فرصة طيبة لها لأخذ موافقة ضمنية – من وراء الستار – من بعض الدول المشتركة في المؤتمر، لا سيما إنكلترة، لكي تقتطع هي أيضا حصة من أملاك الدولة العثمانية كما فعلت الدول الأخرى.

و كانت تونس هي الحصة المهداة إليها من الدول في الخفاء. لذا فإنها سارعت إلى إرسال 23 ألفا من جنودها من الجزائر إلى تونس في 24 من جمادى الأولى 1298 هـ – 1881/4/24 م مدعية أن بعض القبائل التونسية دخلت الأراضي الجزائرية (التي كانت قد احتلتها سنة 1246 هـ / 1830 م) دون إذن، كما أرسلت ثمانية آلاف جندي بالبواخر الحربية من مدينة (طولون) حيث أنزلوا في مدينة (بنزرت) الساحلية، و تقدمت هذه الجيوش، التي لم تكن تجد في طريقها إلا قوات صغيرة، و اقتربت بسرعة من مدينة تونس، فأبرق والي تونس (محمد صادق باشا) إلى الباب العالي يطلب العون و المساعدة.

لم يكن من السهل على الباب العالي أن يعلن الحرب على فرنسا، ذلك لأن الآثار المدمرة للحرب الروسية – التركية كانت لا تزال باقية، و كان اقتصاد الدولة العثمانية – لا سيما بعد أن أرهقت بتعويضات الحرب – في وضع سيء لذا طالت المباحثات و المشاورات في الباب العالي و في قصر يلدز، و فكر السلطان في استغلال إيطاليا التي كانت منافسة لفرنسا، و زجها في هذه القضية. لذا تحركت ثلاث بواخر عثمانية من جزيرة (كريت) متوجهة إلى تونس، و لكن والي تونس كان قد امضى معاهدة الحماية مع فرنسا، فاضطرت هذه السفن إلى الرجوع. و اكتفى الباب العالي بالاحتجاج على فرنسا، و بعدم الاعتراف بتلك المعاهدة على أساس أنها مغايرة للقانون الدولي.

إعطاء تساليا و ناردا لليونان

4 شعبان 1298 هـ – 1881/7/2 م

كانت المادة الرابعة و العشرون من معاهدة برلين تنص على إعطاء محافظة (تساليا) و قضاء (آرتا: بالتركية ناردا) لليونان عند تصحيح الحدود بين الدولتين.

من المعلوم أن السلطان عبد الحميد حاول أن يهمل تطبيق بنود و فقرات معاهدة برلين، و استطاع فعلا أن يحقق غرضه في تجميد تطبيق هذه الفقرات التي لم تكن في صالح الدولة العثمانية، غير أنه لم يستطع ذلك بالنسبة لفقرات أخرى في المعاهدة، و منها الفقرة التي أجل تطبيقها لمدة تقارب ثلاث سنوات غير أنه أمام إصرار الدول الكبرى و ضغطها المستمر، لم يرد بدا من تطبيق هذه الفقرة حيث سلمت هذه المناطق لليونان، علما أن اليونان كانت ترى أن معاهدة برلين تعطيها الحق في ضم ولاية (يانيا) إليها بكاملها أيضا. غير أن السلطان استطاع الاحتفاظ بهذه الولاية بعد جهد شاق.

مدحت باشا و محكمة يلدز

شخصيته

مدحت باشا من الشخصيات التاريخية التي لم توضع في موضعها الصحيح، و لم تقوم التقويم السليم، إذ أحيط بهالة كبيرة، و قدم إلى الناس كبطل للحرية و مناضل ضد الطغيان و الظلم، و ضحية من ضحايا السلطان عبد الحميد، و هكذا فإن القوى التي أنزلت سمعة السلطان إلى الحضيض، استطاعت أن ترفع سمعة مدحت باشا إلى السماء.

نعم، لقد كان مدحت باشا واليا ناجحا كل النجاح، ففي كل ولاية عمل فيها واليا ترك آثارا جيدة، و عمل فيها إصلاحات كثيرة، و ليس من حق أحد أن ينكر سبقه و فضله في هذا المضمار.

و لكن هل كان مدحت باشا رجل دولة، و رجل سياسة من الطراز الجيد، أو حتى المتوسط؟ المدقق لتاريخه لا يستطيع الإجابة على هذا السؤال بـ (نعم)!

يقول (ولفرد بلنت)، و هو يصف مدحت باشا الذي التقاه عندما كان واليا على دمشق:

(لم يكن ممتازا بأي شيء في مظهره، سوى أنه كان فخورا مختالا، و لم أجد في أثناء محادثتي معه في موضوع تجديد تركيا و إصلاحها أي عمق في أفكاره)[1].

و قد و أن شرحنا كيف أنه دفع الدولة العثمانية – بقصر نظره – إلى كارثة رهيبة و هي الحرب الروسية – التركية، التي كلفت الدولة العثمانية ثمنا باهظا جدا.

كما سبق أن شرحنا نظرته السطحية حول الدستور، و اعتقاده أن إعلانه سيحمي الدولة العثمانية من تدخل الدول الأجنبية في شؤونها الداخلية، ناسيا أن هذه الدول لم تكن تهمها في الحقيقة الإصلاحات و لا شؤون الأقليات، لأنها هي نفسها كانت ترتكب بحق شعوبها، و بحق الشعوب التي تستعمرها مظالم كثيرة، لم تكن بأي حال من الأحوال أقل من المظالم التي تذكر وقوعها في الدولة العثمانية. كما أنه كان يجهل أن الشكل النيابي المطبق في بعض الدول الأوروبية – و ليس كلها أنذاك – لن يكون تطبيقه في صالح الدولة العثمانية التي كانت تتألف من عشرات القوميات و العناصر و الأديان و المذاهب و لا سيما في تلك الظروف الحرجة. هذا إذا غضضنا الطرف عن اتصاله المريب بإنكلترة طوال حياته، هذا الاتصال الذي وصل إلى حد التشاور معها في أدق شؤون الدولة العثمانية و في أدق أسرارها؛ ففي مسألة خلع السلطان عبد العزيز استشار إنكلترة و حصل على تأييدها كما جاء ذلك صراحة في مذكرات السفير الإنكليزي (سير هنري أليوت) التي نشرها فيما بعد في مجلة (القرن التاسع عشر) (Nineteenth Century).

---

[1] الفرد بلنت: تاريخ الاحتلال الإنكليزي لمصر 122/1، نقلا عن كتاب: (تاريخ العراق الحديث) للدكتور عبد العزيز سليمان نوار، ص 440.

(جاء مدحت باشا لزيارتي ليطلعني على رأيه في هذه الأوضاع المتردية و انتشار الرشوة، لذا فقد أبان لي عن ضرورة تغيير شكل الحكم)[1]. كان مدحت باشا يدرك مدى خطورة العمل الذي أخذه على عاتقه، و لكنه بدل أن ييأس فإن عزمه كان يزداد لتحقيق هدفه. و عندما أعاد و كرر طلب معونة الشعب الإنكليزي و الحكومة الإنكليزية من أجل تأسيس مجلس النواب، قلت إنه يستطيع أن يثق و يعتمد على تأييدي و تأييد كل إنجليزي يعرف مدى فوائد النظم القائمة على المشروطية، و مدى فوائد القانون الأساسي الذي يحد من الصلاحيات الواسعة للحكام)[2].

كما سبق أن أشرنا – عند استعراضنا إعلان الدستور – إلى المحاولة الغريبة لمدحت باشا، عندما حاول إشراك الدول الأوروبية في مسألة داخلية للدولة العثمانية، و جعلها طرفا ضامنا ضد السلطان عبد الحميد، و كيف أنه أرسل مبعوثا و هو (أوديان أفندي) إلى إنكلترة لطرح هذا الموضوع.

و لما كانت هناك سياسة (رسمية) طويلة في تركيا لذم السلطان عبد الحميد و القدح فيه، كذلك فقد كانت هناك سياسة رسمية لعدة عهود في تركيا لكيل المديح لمدحت باشا، و لكن ما إن ملك المؤرخون و الكتاب و المفكرون الأتراك حرية التعبير عن آرائهم و حرية طرح الوثائق التاريخية، و مناقشة الشخصيات التاريخية بعيدا عن سيف الدولة المسلط على الرقاب، حتى انقلبت الآية فارتفعت أسهم السلطان عبد الحميد و انخفضت أسهم مدحت باشا.

و لعل المؤرخ (حامي إسماعيل دانشماند) هو أفضل من كتب في هذا الموضوع إذ يقول:

(اسمه أحمد شفيق مدحت باشا رئيس (شورى الدولة) و هو ابن قاضي أحد الأقضية و هو الحاج محمد أشرف أفندي من أهالي (روسجوق)، و قد أبعد مدحت باشا في زمن (علي باشا) من إسطنبول ليكون واليا على بغداد، كما أعطيت له قيادة (الجيش السادس).

كان واليا قديرا جدا، فله إجراءات و إصلاحات كبيرة في بغداد كنجاحه في ولاية (الدانوب) أيضا، و لكن هذا الوالي القدير لم يكن رجل دولة كما أشيع عنه، إذ كان شديد الإعجاب بنفسه، و مستبدا برأيه، و ذا شهوة كبيرة للحكم، متجاوزا لحدوده، و كانت طباعه هذه هي سبب فشله في حياته السياسية و سبب نكبته.

إن عدم كونه رجل دولة لامعا قد يرجع إلى عدم تمرسه بالشؤون السياسية المهمة، و قلة تجربته في هذا الخصوص، كما اعترف بنفسه عندما استقال من وزارة العدل – بعد أول صدارة له – إذ كتب في عريضة الاستقالة ما يأتي: (لما كنت قد قضيت معظم عمري في الأماكن النائية فإنني

---

[1] تمت هذه الزيارة في تشرين الثاني عام 1875م، أي قبل خلع السلطان عبد العزيز.

[2] 31 Mart Faciasi, Cevad Rifat Atilhan, 27–28.

لم أواجه سابقا مثل هذه الأمور المتشابكة و المعقدة، لذا فإنني أسترحم من ولي النعمة[1] نقلي إلى وظيفة أخرى تكون أكثر ملاءمة لقابلياتي العاجزة).

و لعل هذا الاعتراف صدر من الباشا في فترة من فترات خلاصه من نوبات الكبرياء التي كانت تسيطر عليه كما سنرى. فهناك إجماع عام على هذه النقطة. فمثلا يتحدث المؤرخ جودت باشا عن تصرفات الباشا فيقول: (كان شخصا يتسم باللامبالاة، لا يعمل حسابا لنتائج أي عمل).

و يتحدث وزير المابين و وزير الحربية سعيد باشا في مذكراته عن (مكره الشرير) و (علي سعاوي) عن (عدم معرفته للحد الذي يقف عنده).

كما يتحدث ممدوح باشا – الذي كان يعمل في البريد زمن صدارة مدحت باشا عن (تصرفاته المطبوعة باللامبالاة).

و عبد الرحمن شرف عن (عدم اهتمامه بالحيطة و التأني) و (كان لا يقدم الأهم على المهم، و لم يكن بطبيعته يستطيع فرز الأمور التي يمكن تحقيقها و تنفيذها).

و يقول عنه محمود جلال الدين باشا: (كان شعاره الشهرة عن طريق التخريب، و ميالا إلى الاستبداد برأيه الشخصي).

و أخيرا يصفه ابن الأمين محمود كمال[2] بالاستبداد في الرأي و عدم المبالاة في تصرفاته و كلامه و أنه سمع من جميع أصدقاء مدحت باشا أنه كان شخصا مشهورا لا يحسب حسابا للنتائج الضارة الناتجة من عمله.

نكتفي بهذا القدر من إيراد هذه الآراء حوله، و لكي يعرف الإنسان مدى صواب هذه الآراء فإنه يكفي تصفح مذكرات مدحت باشا التي وضعها في جزأين و سماها بـ (تبصرة العبرة و مرآة الحيرة) إذ يستطيع أن يتأكد حول مدى إعجاب الباشا بنفسه و مدى توقيره لنفسه، فهو لا يتنازل لاستعمال ضمير المفرد (أنا) أو حتى ضمير الجمع (نحن)، بل إنه عندما يتحدث عن نفسه يستعمل كلمة (مدحت باشا) أو (المشار إليه مدحت باشا) و كأنه يتحدث عن شخص ثالث!.

لذلك و انطلاقا من هذه الحالة النفسية فإنه أصبح مقتنعا و متأكدا في قرارة نفسه بأنه الدولة قائمة به، و أنه عندما ينسحب ستتقوض أركانها، فعندما نفاه السلطان عبد الحميد إلى خارج البلاد فإن (المشار إليه مدحت باشا) التفت إلى مشير (المابين) سعيد باشا قائلا له: (يعلم الله أنكم

---

[1] يقصد السلطان عبد العزيز.

[2] مؤرخ تركي معروف.

إن قمتم بطردي و إبعادي فإن البلد سينهار لا محالة، و عندما أخرج من القصر في طريقه إلى الباخرة اعتقد أن الدولة العثمانية أصبحت بعده في عداد الأموات، لذا لم يتردد في الترحم عليها قائلا: يرحم الله هذه الأمة).

إن سعيد باشا المعروف بدرايته و حكمته و جديته لا يمكن أن يتهم بأية مبالغة عند إيراده هذه الكلمات لمدحت باشا في مذكراته حيث إن ذلك ثابت من قبل مدحت باشا نفسه، فهو يذكر في صفحة 197 من مذكراته (تبصرة العبرة) أنه قال ما يأتي: (أرجو إبلاغ الحضرة الشاهانية بأنني آسف جدا لأنني عندما سأرجع إلى دار السعادة[1] فإنني لن أرى سيدنا في هذا القصر و لن أرى هذا الملك مكانه، و عند ذاك ستدركون فداحة هذا الخطأ، و لكن سوف لن ينفع الندم آنذاك، و لا يمكن تلافي ما فات).

و لكنه عندما رجع بعد مدة من أوروبا رأى أن السلطان موجود و القصر موجود، و الدولة موجودة، و لأن كل شيء موجود في مكانه فإنه عين واليا على دمشق أولا ثم على إزمير.

لذلك فإن مثل هذا الشخص المصاب بداء الغرور، و الذي تصدر عنه مثل هذه الأقوال غير الموزونة كان طبيعيا أن يستخف و يستهين بالآخرين، بل و أن يجرؤ على التطاول حتى على السلطان – الذي صبر عليه طويلا – شفاها أو كتابة، و على وصمه بالجهل و تهديده و إهانته، فمثلا نرى أنه في أحد التقارير التي قدمها إلى السلطان عبد الحميد، و التي أرفق صورة منها في مذكراته (تبصرة العبرة) صفحة 395 يستخدم أسلوبا لا يليق بمخاطبة أي إنسان اعتيادي فضلا عن مخاطبة سلطان، أسلوبا يثير و يغضب أقرب الناس إليه و أكثرهم صداقة، لكونه مليئا بالكلمات المحتدة و الغاضبة:

(أولا يجب على حضرتكم الشاهانية أن تدركوا جيدا كل الوظائف المتعلقة بحكمكم، ذلك لأنكم ستكونون مسؤولين تجاه الأمة عن جميع تصرفاتكم) إن مدحت باشا الذي صدر عنه الزجر و التجهيل للسلطان في الأيام الأولى للمشروطية الأولى لا يدري أن النظم النيابية تجعل الحكومة – و ليس الحاكم –في موضع المسؤولية، لذا لا نملك إلا أن نعطي الحق للسلطان عبد الحميد عندما يذكر في مذكراته أن مدحت باشا لم يكن ملما بالقانون الأساسي.

و في نفس التقرير يستمر مدحت باشا في إعطاء الدروس لسلطانه، فبعد أن يتحداه قائلا: (هل تعلم ما هو النظام في أمة تدار شؤونها بأصول المشورة؟)، ينهي الموضوع فجأة بقوله: (لا حاجة لمزيد من التفصيلات)!

---

[1] يقصد إسطنبول.

ثم يهين سلطانا ارتقى العرش لتوه و كان أول عمل قام به هو إعلان المشروطية إذ يقول له: (إنني أستطيع القول بأنكم تحاولون هدم ما نحاول تعميره من أسس الدولة التي تخلصت حديثا من الانحداء إلى هاوية الانقراض).

إن مثل هذا الكلام لا يناسب الآداب و الأعراف الرسمية، بل لا يناسب آداب المعاشرة أيضا، و لم يشاهد حاكم يزجر هذا الزجر من قبل مواطنيه.

يقول عثمان نوري بك – الذي كان من محبي مدحت باشا – و من مبغضي السلطان عبد الحميد حول مذكرة كانت ستقدم إلى الدول الأوروبية، حيث (كان رأي مدحت باشا استعمال لهجة شديدة جدا فيها، و عندما أوصاه السلطان عبد الحميد و وزير الخارجية صفوت باشا باستعمال لهجة معتدلة غضب مدحت باشا عليهما صدرت من مدحت باشا كلمة نابية تجاه السلطان عبد الحميد ثم أضاف بأن السلطان لا يملك أية خبرة في شؤون الحكم، فلم يتمالك السلطان نفسه من طرده من مجلسه و استبقى عنده صفوت باشا بعض الوقت). ثم يقول عن مدحت باشا: (و قد تفوه بكلمات مغايرة للآداب بحق السلطان عبد الحميد أمام بعض رجال الدولة و العلماء الذين زاروه في البيت)[1].

و يتبين من كل هذا أن مدحت باشا لم يكن رجل دولة يتصف بالرزانة و النضج و الكفاءة مثل المرحوم علي باشا و فؤاد باشا، بل كان معجبا بنفسه، ينظر إلى الآخرين من عل، و شخصا انفعاليا.

أما الفكرة الوحيدة حول إدارة الدولة و التي كان يمثلها هذا الوزير المتهود فهو فكرة المشروطية، و هي فكرة قديمة كانت موجودة قبله، و تمت مناقشة جوانبها المتعددة و لم يستطع هو –كما فعل أسلافه العظام أمثال علي باشا و فؤاد باشا – من تكييفها و جعلها صالحة و بعيدة عن تعريض الدولة للخطر، و ملائمة لظروفها الداخلية، بل اعتقد أنه بمجرد تطبيق خطر الانهيار و التفكك، و أن الدول الأوروبية ستتوقف عن التدخل في شؤون الدولة العثمانية، حالما تعلن المشروطية، و ستتآلف العناصر العثمانية المتألفة من قوميات و أديان و مذاهب و لغات متعددة و مجتمعة على أساس إنهم جميعا عثمانيون.

و بعكس أسلافه – أمثال علي باشا و فؤاد باشا – فإن قلة تجربته السياسية و ضحالة ثقافته الغربية كانت سببا في عدم فهمه للأوضاع الدولية، فاعتقد أن بإمكانه خلق (قومية) للقوميات المتعددة للإمبراطورية تحت اسم (العثمانية). و قد ساقه هذا الاعتقاد إلى الإخلال حتى بشكل العلم العثماني، و هذه الحادثة الغريبة يرويها بنفسه بكل فخر، فعلى أثر نشر (الكونت اندراس) وزير خارجية النمسا مقالة (عقب اضطراب البوسنة و

---

[1] السلطان عبد الحميد و عهد سلطنته، عثمان نوري بك، 185/1.

الهرسك) ذكر فيها (إن الهلال و الصليب لا يمكن أن يتحدا) بالمعنى المجازي طبعا، قام مدحت باشا[1] بوضع صليب إلى جانب الهلال في العلم التركي، و هو يذكر قيامة بهذا العمل النشاز في صفحة 181 من كتابه (تبصرة العبرة) و يتحدث عن نفسه –كعادته – و كأنه شخص ثالث فيقول: (قام مدحت باشا – لمجرد تكذيب هذه الدعوى[2] فعليا – بتشكيل طابور عسكري من المسيحيين و وضع الصليب بجانب الهلال و النجمة في رايتهم، و أرسل هذا الطابور إلى دار السعادة لكي يشاهد من قبل الجميع، و بعد ذلك أرسلوا هذا الطابور إلى الفرقة العسكرية الموجودة في مدينة (نيش).

كما قام بعمل لا يقل سطحية عن العمل السابق، و هو محاولة وضع المشروطية العثمانية تحت الكفالة المشتركة للدول الأوروبية، و لكنه – و لله الحمد – لم ينجح في ذلك).

إلى هنا تنتهي أقوال المؤرخ التركي إسماعيل حامي دانشماند[3].

و هناك حادثة تبين عدم نزاهته المالية، ففي عهد السلطان عبد العزيز شكل الصدر الأعظم محمود نديم باشا لجنة لدراسة اقتراح[4] بتنزيل نسبة الفوائد للقروض التي كانت الدولة العثمانية قد اقترضتها من الدول الأوروبية، و لا سيما من إنكلترة و فرنسا، و كان مدحت باشا ضمن أعضاء هذه اللجنة[5]. و قد وافقت اللجنة على هذا الاقتراح و نفذ فعلا، و كان هذا خطوة خاطئة في تلك الظروف، لأنها تمت من طرف واحد فقط دون موافقة الطرف الآخر، مما أثار الرأي العام الأوروبي، و أصبحت الجرائد الأوروبية تصب حممها على الدولة العثمانية و تصفها بأبشع الصفات، و أعلنت إنكلترة و فرنسا أنهما لن نكفلا بعد الدولة العثمانية تجاه المقرضين.

الذي يهمنا من إيراد هذه الحادثة هو تصرف مدحت باشا؛ فقبل إعلان تنزيل نسبة الفوائد إعلانا رسميا استدعى مستشاره المالي و أوعز إليه ببيع ما لديه من السندات و الأسهم. و هكذا و بهذه المضاربة غير الشريفة استطاع أن يربح الآلاف من الليرات الذهبية، و مع أن السلطان عبد

---

[1] كان مدحت باشا آنذاك واليا على ولاية الطونة (الدانوب).

[2] أي الادعاء بأن الهلال و الصليب لا يلتقيان.

[3] **Jzahli Osmanli tarihi Kronolojisi**, I. H. Danismend, 4/239-242.

[4] يذكر عدد من المؤرخين أن هذا الاقتراح قدم من قبل السفير الروسي في إسطنبول إلى الصدر الأعظم لتوريط الدولة العثمانية و إثارة الرأي العام الأوروبي ضدها، و هذا ما حصل فعلا.

[5] كان آنذاك وزيرا للعدل.

العزيز كان على علم بذلك إلا أنه لم يهبط إلى مستوى استغلالها، فخسر نتيجة هبوط الأسهم و السندات التي كان يملكها ثلاثة ملايين من الليرات الذهبية.

مدحت باشا من المنفى إلى المحكمة

نفي مدحت باشا بعد عزله من موقع الصدر الأعظم إلى أوروبا مع تزويده بالمال اللازم، و أعطيت له حرية اختيار البلد الذي يرغب الذهاب إليه، و قد اختار إيطاليا، قم تنقل بين عدة بلدان أوروبية، و زار إنكلترة في آخر المطاف، و اجتمع مع رجال السياسة هناك و تباحث معهم، مع أنه لا يحمل أية صفة رسمية، و كان له نشاط ضد السلطان في معظم البلدان التي زارها.

ثم كتب رسائل متعددة يسترحم فيها السلطان، و يطلب منه السماح بالعودة إلى بلده، و أخيرا سمح له السلطان بالعودة[1]، و لكن بشرط الإقامة مع عائلته في جزيرة (كريت). و بعد أربعة أشهر فقط من إقامته هناك عينه السلطان واليا على سوريا.

بقي مدحت باشا واليا على سوريا مدة سنة و ثمانية أشهر، أنجز خلالها كثيرا من الإصلاحات كعهده دائما في كل ولاية، و لكنه كان يشتاق إلى بلده، فأرسل عرائض إلى السلطان يبدي فيها هذا الشوق و يطلب السماح له بالعودة، فاستقدمه السلطان و عينه واليا على ولاية (آيدن) التي كان مركزها في (إزمير)، و كانت من أهم الولايات آنذاك.

محكمة يلدز

عقدت هذه المحكمة لمحاكمة قتلة السلطان عبد العزيز، و ذلك بعد مرور خمس سنوات و ثلاثة و عشرين يوما على تلك الحادثة، إذ عقدت المحكمة أولى جلساتها في 1881/6/27 م – 29 رجب 1298 هـ.

---

[1] بقي مدحت باشا في أوروبا مدة سنة واحدة و سبعة أشهر و واحدا و عشرين يوما.

بعد وفاة السلطان عبد العزيز – التي أعلن عنها آنذاك من قبل رجال الانقلاب بأنها نتجت من انتحاره – انتشرت الأحاديث و الهمسات بين الناس الذين لم يقتنعوا بانتحار السلطان السابق، و الشكوك كانت تحوم حول تلك الحادثة فالأدلة التي قدمها رجال الانقلاب كانت ضعيفة لا تنفع الكثيرين.

و لم تنقطع هذه الهمسات و الأخبار التي أصبحت حديث المجالس بين الناس حتى بعد انقضاء كل هذه المدة، بل لعلها زادت، فالذين عاصروا الحادثة و شاهدوها – و بخاصة من مستخدمي القصر و منتسبيه – أخذوا يتكلمون بحرية أكثر بعد ما دالت دولة رجال الانقلاب و زال الخوف من بطشهم، و كان السلطان يسمع ما يدور من حديث، فيصبر عليه انتظارا لتوضيح بعد الأمور و انجلاء الحقيقة بكاملها، و أخيرا قام أحدهم و هو محمود جلال الدين بك مؤلف كتاب (مرآة الحقيقة) بإرسال عريضة إلى السلطان يذكر فيها أن لديه الأدلة الكافية لإثبات أن السلطان عبد العزيز قد قتل و لم ينتحر[1] و هكذا تشكلت المحكمة.

كان المتهمون هم:

1- السلطان المخلوع مراد الخامس.

2- والدة السلطان مراد.

3- الصدر الأعظم الأسبق رشدي باشا الملقب بـ (المترجم).

4- الصدر الأعظم السابق مدحت باشا.

5- الداماد المشير محمود جلال الدين باشا.

6- الداماد المشير نوري باشا.

7- شيخ الإسلام السابق خير الله أفندي.

8- فخري بك (من موظفي القصر).

9- علي نامق بك.

10- سيد نامق بك

---

[1] استند السيد محمود جلال الدين بك في عريضته هذه على المعلومات التي أفشتها له السيدة (بروين فلك) زوجة ابنه (منير بك) و كانت تعيش قبل زواجها في قصر السلطان عبد العزيز عند وقوع الجريمة.

11- العميد عزت.

12- المصارع مصطفى آغا.

13- مصطفى الجزائري.

14- محمد آغا المصارع.

15- أرزو نياز (إحدى رئيسات الخدم في القصر).

أما المشير سليمان باشا الذي كان أحد أقطاب رجال الانقلاب فلم يكن بين المتهمين لكونه منفيا آنذاك إلى بغداد بتهمة التقصير في الحرب الروسية – التركية الماضية.

لم يستقدم جميع المتهمين إلى المحكمة، إذ استثنى السلطان مراد و والدته (لانتسابهم إلى العائلة السلطانية) و كذلك رئيسة الخدم لكونها تحت الإقامة الجبرية مع السلطان مراد، كما لم يستقدم الصدر الأعظم الأسبق رشدي باشا لكونه مريضا في بيته في (إزمير) إذ تم استنطاقه هناك[1].

اعتقال مدحت باشا

في ليلة 16-17 من جمادى الآخرة سنة 1298 هـ – 16-17 مارس سنة 1881 م أيقظوا مدحت باشا من نومه في بيته في إزمير لكي يخبروه أن الجنود على وشك تطويق البيت، فأسرع الباشا بارتداء ملابسه و الخروج من الباب الخلفي للبيت إلى أحد الشوارع الفرعية، ثم ركب عربة أجرة مسرعا إلى القنصلية الفرنسية ملتجئا إليها لكون القنصلية الإنجليزية بعيدة عن بيته. فكان بذلك أول شخص شغل منصب الصدارة العظمى يلتجئ إلى قنصلية بلد أجنبي طالبا الحماية، و قد كان عمله هذا شيئا منكرا لا يليق برجل مثله شغل مناصب كبيرة في الدولة، و قد اعترف فيما بعد بسوء تصرفه هذا قائلا بالحرف الواحد:

---

[1] **Buyuk Turkiye Tarihi**, **Yilmaz Oztuna**, **7/174**.

(إن ذهابي إلى القنصلية الفرنسية يعد لطخة سوداء في تاريخي السياسي، و أنا أعترف أن هذه اللطخة سوف تبقى في ذريتي و أولادي من بعدي)[1].

في اليوم التالي استلم برقية من وزير العدل جودت باشا يقول فيها إنه يأسف جدا لالتجائه إلى دولة أجنبية، مظهرا بذلك عدم ثقته بعدالة بلده، و يؤكد فيها استحالة تجريم أي شخص دون دليل أو برهان، لذا فإنه ينصحه بالمثول أمام المحكمة.

استدعى السلطان السفير الفرنسي (تيسوت) (Ch.tissot) و أخبره بضرورة تسليم مدحت باشا. فأبرق هذا إلى القنصل الفرنسي في إزمير (بلسير) (Pelissier) يأمره بتسليم الباشا فورا و دون تأخير ساعة واحدة.

و هكذا تم تسليم الباشا إلى الحكومة – و لم يقم مدحت باشا بتسليم نفسه باختياره كما أشيع من قبل بعض المؤرخين – و يعد هذا العمل لطخة في تاريخ فرنسا السياسي، لأن من المفروض أن لا تقوم بتسليم شخص لجأ إليه لجوءا سياسيا و لكن يمكن فهم السبب الذي دعا فرنسا إلى ذلك إذا علمنا أنها كانت قد احتلت فرنسا قبل أيام قليلة، و كانت تخشى تدخل الدولة العثمانية، لذا فإنها لم تكن ترغب في إثارة أية مشكلة إضافية معها.

في ليلة 23/22 مايو وصل مدحت باشا إلى إسطنبول عن طريق البحر، و كان التحقيق معه قد بدأ في الباخرة المقلة له، و استمر التحقيق في قصر (جادركوشكي) حيث كان محل اعتقاله في إسطنبول.

قدمت له قائمة بأسماء المحامين لكي يختار من بينهم من يقوم بمهمة الدفاع عنه، و لكن مدحت باشا طلب محاميا نصرانيا لم يكن اسمه موجودا في القائمة فرفض طلبه، لذا فقد اختار المحامي (شهد أفندي) و لكنه سرعان ما رفضه أيضا إذ ارتاب في كونه عينا عليه، مبديا رغبته في القيام بنفسه بمهمة الدفاع.

كانت التهمة الموجهة هي قيام المصارع آغا مع اثنين من أعوانه بقتل السلطان عبد العزيز بإيعاز من الداماد محمود جلال الدين باشا و نوري باشا، و كانت التهمة الموجهة إلى مدحت باشا أنه كان على علم بهذه الجريمة و مدبريها أو الراضين عنها على أقل تقدير، و قد رد مدحت باشا التهمة قائلا: إنه – و إن شك في رواية الانتحار – إلا أنه اضطر للسكوت عندما رأى أن الوزراء الباقين لم يحركوا ساكنا[1].

---

[1] **Izahli Osmanli Tarihi Kronolojisi, I.H. Danismend, 4/320.**

و قد اعترف المصارع مصطفى آغا بقيامه بقتل السلطان عبد العزيز، شارحا ذلك للمحمة قائلا: (تلقيت أمرا بذلك من الداماد محمود جلال الدين باشا و الداماد نوري باشا، لأنني كنت آنذاك في خدمة السلطان عبد العزيز في القصر، و عندما سكت الحركة ذلك اليوم هجمنا عليه و بطحناه على ظهره، أمسك فخري بك بذراعه و قعد صديقاي الآخران على ركبته و على صدره و قمت أنا بقطع شرايين زنده بسكين، كما قمت بجرح بعض المواضع في يده اليمنى)[2].

أما أعوانه الآخرون فقد أنكروا هذه التهمة، و طلب محامي الدفاع الرأفة بحاله لأنه لم يكن سوى آلة صماء بيد مسؤولين كبار في الدولة.

قد يقال: إن من السهل تلفيق اعتراف مزيف بالتهديد و الوعيد، إذن ما الحقيقة؟ هل مات السلطان عبد العزيز منتحرا أم قتل؟ سبق و أن قلنا إننا نعتقد بأنه قتل و لم ينتحر، لذا فسنستعرض هنا بإيجاز و تركيز أهم الدلائل التي تؤيد اعتقادنا هذا:

1- إن التقرير الذي وقع من قبل 19 طبيبا لم ينظم بشكل صحيح، فأكثر الأطباء لم يفحصوا الجثة، بل قاموا بالتوقيع فقط، و حتى الأطباء الذين شاهدوا الجثة (و هي مغطاة) لم يسمح لهم بفحصها لمعرفة سبب الوفاة، إذ صرخ فيهم رجل الانقلاب القوي وزير الحربية حسين عوني باشا قائلا: (لا.. ليست هذه جثة أي فرد عادي.. إنها جثة سلطان لذا لا أستطيع أن أكشف لكم الجثة بكاملها)[3].

و هكذا لم يستطيعوا سوى رؤية ذراعي الجثة، و عندما رفض طبيبان التوقيع على التقرير، عوقبا من قبل حسين عوني باشا، إذ نفي أحدهما إلى طرابلس الغرب، أما الثاني – و كان طبيبا عسكريا – فقد نزعت رتبته العسكرية هناك فورا و طرد من الجيش.

2- بعد وقوع الحادثة لم تجر التحقيقات العدلية بشكل طبيعي، و لم تؤخذ إلا شهادة فخري بك، و راقم بك، و ترك مئات الأشخاص الموجودين في القصر في أثناء الحادثة، كما لم تؤخذ شهادة أي فرد من عائلة السلطان عبد العزيز.

---

[1] **Buyuk Turkiye Tarihi**, **Yilmaz Oztuna**, **4/115**.

[2] **Ulu Hakan**, **N.F.Kisakurek**, **s. 201**.

[3] **Buyuk Turkiye Tarihi**, **Yilmaz Oztuna**, **7/114**.

3- عندما وصل وزير الحربية حسين عوني باشا إلى مكان الحادثة كان السلطان عبد العزيز لا يزال حيا و يداه تنزفان، فلم يؤخذ أي تدبير لمنع النزيف و إسعاف الجريح، و لم يتجرأ أي طبيب على الاقتراب منه، و لم يضمد الجرح، ثم أمر حسين عوني باشا بنقل السلطان الجريح من القصر إلى مركز قريب للشرطة، حيث توفي هناك بعد فترة دون وجود أي سبب منطقي لهذا النقل.

و مع أن عدم إسعاف الجريح يكفي للاستدلال على كون الحادثة جريمة إلا أن نقل الجثة قبل إجراء التحقيق العدلي اللازم يعد أيضا من الدلائل التي تثير الشكوك حول الحادثة.

و حتى على فرض أن السلطان حاول الانتحار فإن مجرد منع الإسعافات الأولية عنه لإيقاف النزيف يعد بحد ذاته جريمة.

و قد اعترف الصدر الأعظم الأسبق رشدي باشا قبيل وفاته بأن السلطان عبد العزيز كان لا يزال حيا في مركز الشرطة و أن الأطباء لاحظوا ذلك[1].

4- هناك علامات استفهام كثيرة خول تصرفات مدبر الانقلاب حسين عوني باشا في يوم الحادثة. إذ إن بيته كان على الضفة الأخرى من البسفور مقابل القصر الذي كان السلطان عبد العزيز معتقلا فيه، و كان الباشا في ذلك الصباح كثير التردد إلى النافذة مراقبا القصر المقابل بكامل ملابسه، و عندما ارتفع الصراخ من قصر السلطان أسرع كالسهم إلى قاربه حيث وصل إلى مكان الحادث في ظرف عدة دقائق فقط. أي أنه كان متأكدا أن شيئا سيقع في ذلك اليوم في القصر و متهيئا لذلك.

5- باستثناء ثلاث جوار –كن عيونا لحسين عوني باشا – فقد أفادت جميع الجواري و خدم القصر أن الحادثة كانت جريمة و ليست انتحارا.

6- بعد الحادثة نرى أن رواتب المصارعين الثلاثة (مصطفى الجزائري، مصطفى آغا و المصارع محمد) تطفر من راتب متواضع يبلغ عدة ليرات إلى مائة ليرة ذهبية، و هو مبلغ كبير آنذاك، لم يكن يتقاضاه سوى كبار رجال الدولة من وزراء أو ولاة أو قواد. فلم هذا المبلغ و مقابل أية خدمة دفع لهم؟

7- جاء في شهادة الأئمة الذين قاموا بغسل و تكفين السلطان عبد العزيز أن اثنين من أسنانه كانتا مكسورتين و الجانب الأيسر من لحيته كانت منتوفا، كما كانت هناك بقعة زرقاء كبيرة تحت حلمته اليسرى، و كل هذه العلامات تدل على مقاومة السلطان العنيفة ضد قتلته.

---

[1] **Buyuk Turkiye Tarihi**, **Yilmaz Oztuna**, **7/116**.

8- إن الادعاء بأن السلطان عبد العزيز قد انتحر بقص شرايين يديه ادعاء غريب، إذ كيف يتسنى لشخص أن يجرح يده اليسرى جرحا بليغا ثم يقوم بوساطة هذه اليد الجريحة و الممزقة بجرح يده اليمنى؟

قد يقول قائل إن محكمة يلدز لم تشكل إلا من أجل تصفية مدحت باشا و إيجاد مبرر لهذه التصفية، و قد تردد هذا الاتهام كثيرا و بخاصة في عهد الاتحاد و الترقي.

هذه التهمة واضحة البطلان إذا ألممنا ببعض الحقائق، و إذا علمنا بأنه كان من بين المتهمين صهران للسلطان عبد الحميد، و هما الداماد محمود جلال الدين باشا و الداماد نوري باشا؛ حيث كان كل منهما متزوجا من أخت من أخوات السلطان عبد الحميد، و مع ذلك فقد جردا من رتبهما العسكرية و من أوسمتهما (و كانا برتبة مشير) و حكم عليهما بالسجن المؤبد، علما بأنهما لم يكونا من رجال الانقلاب مثل مدحت باشا.

و يشكل موقف السلطان من الداماد محمود جلال الدين باشا دلالة خاصة في هذا الصدد، إذ كان زوج أحب أخت للسلطان عبد الحميد و هي (الأميرة جميلة). كما كان من أشد أنصار السلطان و أكثرهم نشاطا و تأييدا لتولي السلطان العرش بدلا من أخيه السلطان مراد، لذلك فقد عينه السلطان عبد الحميد مرافقا له في مراسيم تولي العرش، و مع ذلك فإن خدماته السابقة هذه و توسلات أخته و دموعها لم تجد شيئا و لم تثن السلطان عن تحقيق العدالة و عقاب الذين اشتركوا في جريمة قتل عمه السلطان عبد العزيز[1].

أحكام محكمة يلدز

عقدت جلسات المحكمة في قصر يلدز تحت خيم أعدت لهذا الغرض و كانت الجلسات علنية، و لم تخول هيئة المحكمة أية صلاحيات استثنائية. و دامت جلساتها ثلاثة أيام ثم أعلنت أحكامها و كانت كما يأتي:

الحكم بالإعدام على كل من المصارعين مصطفى آغا و مصطفى الجزائري و محمد آغا، و على رشدي باشا و مدحت باشا و الداماد محمود باشا و الداماد نوري باشا و فخري بك وعلي نجيب بك.

---

[1] **Buyuk Turkiye Tarihi**, **Yilmaz Oztuna**, **7/118**.

الحكم بالسجن لمدة عشر سنوات على كل من سيد و عزت بك. و قد صادقت محكمة التمييز و كذلك باب الفتوى على هذه الأحكام، و أرسلت إلى السلطان عبد الحميد للمصادقة عليها.

تمهل السلطان في المصادقة على هذه الأحكام، فشكل لجنة مؤلفة من خمسة و عشرين شخصا من كبار رجال المملكة و علمائها مدنيين و عسكريين، و خول هذه للجنة صلاحية تصديق أو تعديل هذه الأحكام. و قد صوت **15** عضوا من هذه اللجنة بالتصديق على أحكام الإعدام، بينما صوت الباقون (و هم عشرة) على تخفيف هذه الأحكام أي إن الأكثرية صادقت على قرار الأعدام. و قد كان بطل معركة (بلفنة) المشير الغازي عثمان باشا – الذي كان معروفا بنزاهته و استقامته و استحالة التأثير عليه من قبل أي شخص كان – من بين الذي صادقوا على قرار الإعدام، إذ كتب في سجل المجلس: (إن تنفيذ الأحكام القانونية هو من الأمور المقدسة و لما كان الشهيد المرحوم سلطانا، لذا فإنني أسترحم من سلطاني تنفيذ الأحكام لكي يكون عبرة لمن اعتبر)[1].

و مع ذلك فإن السلطان عبد الحميد خفف أحكام الأعدام إلى السجن المؤبد على عادته في الابتعاد عن إزهاق الأرواح، و سيق المحكوم عليهم إلى سجن الطائف في غرة رمضان سنة **1299** هـ – **1881/7/8** م لقضاء مدة العقوبة.

وفاة مدحت باشا

بقي مدحت باشا في سجن الطائف ثلاث سنوات تقريبا ألفت عن حياته فيه قصص خيالية و بأسلوب روايات المغامرات، فالسلطان هناك – على ادعاء هذه القصص – تحاول قتله عدة مرات فلا تنجح، فمرة تدس له السم في الحليب، فلا يكتشف ذلك سوى خادمه عارف فيسكبه، و مرة أخرى تدس له السم في الطعام فلا تنجح كذلك، فتفكر السلطان هناك برشوة خادمه عارف، و تطلب منه ترك باب الغرفة مفتوحا من الداخل لكي يسهل دخول الحرس إليه ليلا للقضاء عليه، و لكن الخادم يرد كل العروض و المغريات المقدمة إليه من السلطات، و يقوم بإخبار سيده بالأمر و لا يحتاج الإنسان إلى ذكاء كبير ليعرف مدى التلفيق في هذه القصص، إذ أن السلطات لو رغبت في قتله فلا تحتاج في ذلك إلى إغراء خادم، و لا يستطيع خادم أن يكون سدا أمام رغبة هذه السلطات التي تستطيع بكل بساطة نقله، ثم إن غرف

---

[1] عن كتاب (الذكريات) للصدر الأعظم السابق سعيد باشا **66/1** نقلا عن كتاب:
Izahli Osmanli Tarihi Kronolojisi, I.H. Danismend, 4/321.

السجن لا تغلق من الداخل بل من الخارج، و المفاتيح عند إدارة السجن، كما أن كسر باب مغلق ليس بشيء صعب، و ليس مدحت باشا في موقع الصدارة العظمى حتى يحتاج قتله إلى تدابير سرية كدس سم أو رشوة خادم، بل هو في أيدي السلطات تستطيع أن تفعل به ما تشاء.

و أخيرا و في 10-11 رجب سنة 1301 هـ – 6-7 مارس 1884 م توفي مدحت باشا في سجنه من ورم خبيث في جنبه – يحتمل أن يكون سرطانا – بادعاء السلطة الرسمية، أو خنقا بادعاء الآخرين[1]. فإذا كانت قصة الخنق صحيحة فهي تشكل بلا ريب لطخة سوداء في جبين القائمين بها و كذلك في جبين الآمرين بها.

فهل كان للسلطان عبد الحميد أي ضلع في هذا الأمر، كما ورد في بعض الكتب التاريخية، و كما قد يتبادر إلى الذهن أيضا؟ يحتاج الأمر إلى تحليل جدي.

إن جميع الوثائق لم تنشر بعد حول هذا الموضوع، و لكن ما نشر منها حتى الآن يدل على براءة السلطان من هذه التهمة.

نستطيع أن نعدد أهم الأسباب التي نراها تشير إلى عدم وجود أية علاقة للسلطان بهذه الجريمة (إن كانت هناك جريمة) كما يأتي:

1- إن السلطان لو كان يرغب في قتله، لما خفف حكم الإعدام عليه، هذا الحكم الذي أصدرته المحكمة بعد جلسات علنية و بعد وضوح و ثبوت وقوع الجريمة –كما سبق و أن شرحناها – و بعد أن صادقت على هذا الحكم محكمة التمييز و باب الفتوى، و المجلس الذي كان يضم أشهر علماء و رجال ذلك العصر أمثال جودت باشا صاحب (المجلة) و الغازي عثمان باشا بطل معركة (بلفنة). إذن فما الفائدة التي كان يتوخاها السلطان من قتله غيلة بعد ثلاث سنوات؟.

2- لم يكن مدحت باشا الرجل السياسي الوحيد الذي عادى السلطان عبد الحميد طوال حكمه الطويل، و لو كانت عادة السلطان هي اغتيال أعدائه لاغتال أو أعدم غيره كذلك، مثل المشير سليمان باشا و المشير رديف باشا و سعد الله باشا و الشاعر ضياء باشا و الشاعر الأديب نامق كمال بك و غيرهم، و كان أقصى ما عمله تجاههم هو إما فرض الإقامة الجبرية على بعضهم أو نفيهم إلى مدن أخرى مع تخصيص رواتب كبيرة لهم.

---

[1] و هم رفقاء مدحت باشا من المسجونين: شيخ الإسلام السابق خيري أفندي و فخري بك. و اقتصار رواية الخنق على هؤلاء يضع ظلا من الشك حول صحة هذه الرواية فهؤلاء متهمون و مسجونون، لذا فإن روايتهم لا تعد موضوعية.

3- قامت مخابرات القصر بكشف مؤامرات أعضاء جمعية الاتحاد و الترقي الرامية بالإطاحة بالسلطان عبد الحميد ثلاث مرات متتالية (سنشرح هذا الموضوع بالتفصيل في فصل قادم)، و مع هذا لم يقم بإعدام أي منهم مع أنه كان يملك كل الحق في هذا الأمر. إذن فلم يقوم بقتل مدحت باشا مع أن جرمه كان أخف من الذين كانوا يرومون عزله و قتله؟!

4- عند تدقيق الأوراق الرسمية لقصر يلدز بعد عزل السلطان عبد الحميد و بعد وفاته، وجدت بعض الوثائق التي تدل على أن السلطان عبد الحميد عندما علم بوفاة مدحت باشا اعتقد لأول وهلة أن هذا الخبر خدعة، و أن مدحت باشا قد هرب إلى الخارج، و ما خبر الوفاة إلا إشاعة أطلقها المسؤولون في سجن الطائف لكي ينقذوا أنفسهم من العقاب، لذا فقد أرسل مذكرة إلى الصدر الأعظم يأمره بإجراء تحقيق حول الموضوع. و لا يقال بأنه كتب هذه المذكرة لخداع الرأي العام، ذلك لأن هذه المذكرة لم تنشر في وقتها، بل كانت مذكرة داخلية وجدت فيما بعد بين الأوراق الرسمية لقصر يلدز[1].

و هناك دلائل أخرى نتركها تجنبا من الخوض في تفاصيل فرعية كثيرة. يبقى هناك احتمال واحد ذكره السلطان عبد الحميد في مذكراته و ذكره بعض المؤرخين كذلك، و هو أن إنكلترة كانت تريد تسهيل هرب مدحت باشا لأنها كانت تعده رجلها، و قد أنمي هذا الخبر إلى السلطان عبد الحميد فأرسل برقية إلى والي الحجاز المشير عثمان نوري باشا يقول فيها إنه لن يقبل أي عذر إن تم مثل هذا الأمر و هرب مدحت باشا من السجن، لذا فيحتمل أن الوالي خشي من احتمال هرب مدحت باشا فأقدم على اغتياله لكي ينهي المسألة من أساسها، و يتخلص من عقاب السلطان المنتظر إن نجح مدحت باشا في الهرب بمعاونة الإنكليز[2].

نقتطف هنا من مذكرات السلطان عبد الحميد الجزء الخاص بمدحت باشا و بمصيره: 4 مارس 1333.

---

[1] عن كتاب (الذكريات) للصدر الأعظم السابق سعيد باشا 66/1 نقلا عن كتاب:
Izahli Osmanli Tarihi Kronolojisi, **I.H. Danismend**, **4/326**.

[2] **Buyuk Turkiye Tarihi**, **Yilmaz Oztuna**, **7/177**.

قصر بكلر بكي

كان مدحت باشا – حسبما أذكر – آخر وزير لساكن الجنان والدي، و إذا لم يكن آخرهم فإنه من أواخرهم. اكتسب مدحت باشا تقديرنا جميعا، بحسن إدارته و تعميره لولاية (الطونة) و ذلك عند عودتنا من أوروبا، و كنا في معية المرحوم عمي و كان عمي قد رأى حركة التعمير في أوروبا و أعجب بها، فمبجرد دخولنا (الطونة) في طريق عودتنا، ذكر عمي مدحت باشا بالخير و دعا له.

و كان الغرض من تعيين الباشا في شورى الدولة فتح طريق الصدارة أمامه. لكن مدحت باشا لم يستطع أن يستمر كثيرا في شورى الدولة، أو بمعنى آخر في إسطنبول، لأن السلطان عبد العزيز لم يكن يجب إيلام عالي باشا خاصة و أن إحساسه و شعوره تجاهه قد زاد بعد عودته من أوروبا. و كان المغفور له عمي حاكما وقورا، و أظن أن لنابليون الثالث شيئا من التأثير على عمي في التزامه بمساندة عالي باشا بهذا الشكل، و لكن المرحوم عمي لم يكن يشعر أحدا أنه تحت تأثير مثل هذا.

حضر عالي باشا ذات يوم عند السلطان عبد العزيز، و حدثه عن الأهمية الكبيرة التي تحوزها ولاية بغداد، و عن تزايد النفوذ الشيعي فيها، و نقل له أخبارا متواترة عن زيارة سيقوم بها شاه العجم يهدف منها زيارة (العتبات)، ثم حدثه عن عدم ثقته في إدارة تقي الدين باشا للولاية، و اخيرا عرض عليه أن تسند إليه هذه الولاية.

كان عالي باشا واثقا من أن السلطان لن يبعده عن إسطنبول و حدث ما توقعه بالفعل، و على هذا قال له: (لا أجد واليا مناسبا من بين عبيد السلطان). و هكذا أصبح مدحت باشا واليا لبغداد.

كانت حدود ولاية بغداد في ذلك الوقت واسعة جدا، و أظن مدجت باشا ظل واليا عليها أكثر من ثلاث سنوات، كنا سمعنا عن التوفيق الذي أحرزه في تعميرها و تنظيمها، و سمعنا في البداية عن عدم رغبته في الذهاب إلى بغداد، و لكنه كان آسفا أشد الأسف عند تركه لها.

إن خلع مدحت باشا من بغداد، و تعيين الصدر الأعظم محمود نديم باشا مكانه، كان خطأ من عالي باشا، فإن رجلا لا يجتنب حتى عالي باشا منافسته لا بد و أن يكون خصما خطرا على محمود نديم باشا، و فعلا هذا ما حدث، فقد مر مدحت باشا قبل سفره إلى ولاية (أدرنة) التي عين عليها، مر بإسطنبول، حيث وجد طريقا استطاع بوساطته المثول بين يدي السلطان، و أسقط نديم باشا و استطاع أن يحل محله.

مدحت باشا كان واليا جيدا، و لكن إدارته السياسية كانت خطأ. كان كثير الاختلاط بهؤلاء الذين كان السلطان و الوزراء يشتبهون بهم، و كانت الإشاعات و الأراجيف التي تشكك ليس في سلطان شرقي فحسب، بل و في أكثر حكام الشرق دستورية تخرج من فم الصدر الأعظم و من قصره.

تولدت فكرة خلع السلطان عبد العزيز أول ما تولدت عند حسين عوني باشا، و سبب هذا أن السلطان نفاه من قبل إلى إسبارطة.

كان المرحوم عمي وقورا، و كان كريم الظن بكل إنسان، فقد عفا عن رجل حقود مثل عوني باشا بعد فترة قليلة، و عينه سر عسكر، و هكذا ذهب عمي ضحية خطئه هذا.

باشتراك مدحت باشا في عملية الخلع انتقل بذلك من مصاف رجال الحكم إلى عداد الثوار. و لا يستطيع حاكم قط أن يثق في رجل اشترك في عملية خلع و لو كان الحاكم الجديد خصم حياة الحاكم القديم. و لم يعرف قط أن ثائرا استطاع أن يحقق في البناء ما حققه في الهدم.

لم يكن مدحت باشا هو الصدر الأعظم وقت توليتي العرش، عينته فورا في الصدارة، لأنه كان محل ثقة و احترام الرأي العام، و لن الموقف كان يحمل في طياته حساسية و خطرا غير عادي.

و إني لواثق أنه لو كان مدحت باشا صدرا أعظم حكيما و محنكا، لكن و لا شك قد استمر في الصدارة في ختام الحرب الروسية. وجدته ينصب من نفسه و منذ اليوم الأول آمرا علي و وصيا، و كان في معاملته بعيدا عن المشروطية و أقرب إلى الاستبداد.

و الذي يعرفون مدحت باشا عن قرب لا يكتمون عظم استبداده برأيه و مواقفه. هذا هو (رامز منلا) من أعز أصدقاء مدحت باشا منذ أن كان واليا على الطونة، و الذي أفنى عمره خارج إسطنبول بسبب حبه لمدحت باشا عندما كان رئيسا أول لمحكمة التمييز، و قال في أثناء بحثه إحدى المسائل المعروضة على مجلس إدارة ولاية بيروت عندما كان نائبا عن بيروت المركز: (إن هذا شيء فكر فيه أساسا مدحت باشا في أثناء ولايته الطونة. الباشا كان يريد الحرية لنفسه فقط. و خلاف هذا كان الباشا مستبد المستبدين و أثر هذا الكلام تأثيرا سيئا في أحد الوالهين بمدحت باشا دون أن يروه و لم يتمكن من مسك زمام نفسه، فظهر عليه الغضب. لاحظ هذا رامز فنادى بعد انفضاض المجلس على هذا الشخص، و قال له و هو ممسك بلحيته الطويلة البيضاء: (انظر يا بني، ليست متاعب الزمن وحدها التي شيبت هذه اللحية، و إنما تعاونت معها الغربة التي قاسيتها بسبب مدحت باشا، هذا الكلام الذي أزعجك الآن، قلته مرات عديدة في مواجهة الباشا. أن رجل لا أتحدث من أجل خاطر هذا أو ذاك، و إنما رجل يتبع للحقيقة كلامه). قص علي هذا ذات يوم شخص من أهالي هذه المنطقة بعد وفاة رامز منلا.

أصدرت المرسوم السلطان الخاص بالقانون الأساسي في أثناء صدارة مدحت باشا الثانية، و من المعروف أن (أحرار) ذلك العهد من شعراء و أدباء اجتمعوا مساء يوم صدور مرسوم القانون الأساسي في قصر مدحت باشا، لا ليتحدثوا في أمور الدولة بل في أمور السكر و العربدة، و هم يحتسون الخمر، و مدحت باشا يدمن الخمر منذ شبابه، و مشهور عنه هذا.

و التقت نشوة الخمر بالنشوة التي بعثها إعلان القانون الأساسي، و عندما نهض من على الأكل خرج مستندا على ذراعيه لكي لا يقع، و بينما كان يغسل يديه قال لزوج أخته طوسون باشا و هو يؤرجح لسانه: يا باشا: من يستطيع هذه المرة و بعد كل هذا أن يبعدني عن مكاني؟!

رد عليه طوسون باشا قائلا: (إذا بقيتم على هذه الحال فليس أكثر من أسبوع). قال له طوسون باشا هذا الكلام و هو يدفعه إلى جناح الحريم..

أبلغت بما حدث في نفس ليلة حدوثه.

أنا لا أغض من قيمة مدحت باشا، فقد كان واليا فعالا و مستقيما، لكن بقدر مزاياه كانت فيه عيوب. لم يكن يدرك نفس إدراك صفوت باشا و أدهم باشا فيما يوجبه الوقت من أمور سياسية.

عندما كان واليا على الطونة، كان يشجع على تدريس اللغة البلغارية و يتلزم بهذا... نبهوه إلى العواقب الوخيمة التي تؤدي إليها هذه السياسة، فقال لهم: (ليدرسوا بأي لسان) و معروف أنه أصر على قراره، لأنه له لمعة ظاهرة.

كانت مسالة استشهاد السلطان عبد العزيز في يد القضاء خطوة بخطوة. و لم أتدخل في شيء سوى في تخفيف قرار الحكم بالإعدام، و إذا كان موته غير طبيعي فليس لي دخل فيه.

بعد وفاته بعشر سنوات تقريبا، نشرت في أوروبا رسالة باللغة التركية وردت فيها مجموعة من التفضيلات و الأسماء المشتركة في قتله. و إذا كان ما ورد في هذه الرسالة صحيحا، فيتضح منها أنه ليس بين المشتركين في الحادثة من ينتمون لي، و أنه ليس لي علاقة بها.

في الحقيقة، إني كنت دائم التخوف من مدحت باشا، و لكن وقت صدور حكم المحكمة رأيت أن إنسانا معروفا بهذا القدر يستوجب ألا ينفذ فيه حكم الإعدام.

ثم ما الفائدة فيما لو قتلته؟

بكل تأكيد إنني لن أفيد شيئا إذا وضعت عدوي في مصاف الشهداء. سأفرض أن هذه الفرية الموجهة ضدي صحيحة. و أقبلها على علاتها، فكم من خليفة محا من الوجود في كل لحظة كل من تخوف منه أو وجده يعمل ضده!

ألم يعدم الخليفة العباسي المنصور – و هو من أكبر الخلفاء المسلمين – أبا مسلم الخراساني صاحب الفضل على الأسرة الدوانقية؟

و هارون الرشيد، ألم يعدم جعفر البرمكي، و كان من أصدقائه الخلص؟ بل و لم يقتنع بهذا فقط و إنما ظلم أقاربه أيضا!

أليس هذا أخطر من معاملتي لمدحت باشا؟ خاصة و أني اكتفيت فقط باتخاذ الإجراء الاحتياطي ضد اعتداء متوقع من مدحت باشا الذي لو وجد الفرصة لإيذائي لفعل، و هو ما كنت أتوقعه.

لم ألحق أدنى ضرر برجل من رجاله على الإطلاق، و كنت أمرت بصرف مرتبه إلى أسرته، بل و عينت بعض رجاله في الوظائف المختلفة التي وصلت أحيانا إلى درجة الصدارة العظمى، مثل عبد الرحمن باشا، و خليل رفعت باشا، عندما رأيت صلاحيتهم. و عينت من رجاله أيضا المشير شاكر باشا، و رائف باشا، في مراكز الدولة الهامة.

إن سرعة تنفيذ السلطان محمد الفاتح الإعدام في الصدر الأعظم، له جليل القدر، رغم أنه أحرز النصر للعثمانيين في موقعة فارنا، و هو خليل باشا، لم تكن سرعة التنفيذ هذه معاملة ترتكز على أسطورة خطاب تظهر منه خيانته و تحريضه الأروام على المقاومة.

و هل يمكن إنكار صلة صوقوللو محمد باشا العميقة بالسلطان مراد الثالث عندما أعدمه شهيدا! و في حادثة علمدار مصطفى باشا، هل قدم جدي السلطان صاحب الجلالة محمود خيرا إلى الباشا؟.

ليست هناك حاجة للبحث عن أمثلة تاريخية بعيدة هكذا. منذ أربعة أعوام قرأت في (تقويم الوقائع) أن سبع عشرة رصاصة أطلقت على محمود شوكت باشا و هو صدر أعظم مهيب و وزير الحربية. فمزقته مع ياور له إربا إربا، أمام وزارة الحربية و في وضح النهار. و مع علم الحكومة مقدما بمكان و ساعة اغتياله، فإن رجلا واحدا من رجال الشرطة أو الحرس لم يعثر له على أثر في مكان الحادث، و لو لم يكن الذي لم يتمكن من الفرار بالعربة أعرج، فربما كان المدنيون قد اختفوا، مثلهم في ذلك مثل رجال الشرطة.

إصراري هكذا في مسألة مدحت باشا، كان بسبب تأثري و نفوري جدا من ذلك العناد العام الذي يعمل على أن يبدي هذا الاسم في صورة بقعة ملصقة بحياتي.

يقولون: إن مدحت باشا هو واضع القانون الأساسي في الدولة. في الحقيقة، إنه كان مؤيدا قديما للمشروطية. لكن تحيزا ظهر من كثرة ترديد اسمه و ذكره و مدحه في بعض الكتب.

مدحت باشا لم ير غير فوائد الحكم المشروطي في أوروبا. و لكنه لم يدرس هذه المشروطية و لا تأثيراتها الأخرى. أقراص (السلفات) لا تصلح لكل مرض أو لكل بنية، و أظن أن أصول المشروطية لا تصلح لكل شعب و لكل بنية قومية. كنت أظن أنها غير مفيدة، أما الآن فإنني مقتنع بضررها.

لم يكن مدحت باشا قد درس أي قانون أساسي في أية دولة من الدول عندما اقترح علي ضرورة إعلان القانون الأساسي، و لم يكن له في هذا الموضوع فكر متأصل، كان (أوديان أفندي) أستاذه الفكري، و أوديان أفندي هذا لم يكن في ذلك الوقت أقضل مشرع عندنا، خاصة أنه لم يكن يعرف البلاد. و أظن أن عدم المعرفة هذه ذهبت مع مدحت باشا حتى قلعة الطائف.

في عام 93 أعد كل من حضرات ضياء باشا و كمال بك و عابدين باشا لائحة للقانون الأساسي، كما أعد كل من كاتب سري (سعيد باشا) لائحة، و ناظر المدارس الحربية المشير سليمان باشا لائحة أخرى، و قدموا لي هذه اللوائح.

لم يكن بين هؤلاء السادة توافق أفكار قط؛ كان كمال بك معارضا لمدحت باشا، و معارضا مع أصدقائه لسعيد باشا في هذا الموضوع. و قدم لي ما يقرب من عشرين عريضة، محفوظة ضمن الأوراق التي نقلت إلى وزارة الحربية من يلدز. و هذه الأوراق لا تزيد عن كونها أوراقا تاريخية و لذلك يحدوني الأمل في ألا تكون قد نهبت أو بيعت.

المعارضون للقانون الأساسي من طبقة الخواص كانوا أكثر من المؤيدين. كان أدهم باشا و كثير من الوزراء الآخرين و أصحاب النفوذ من رجال الدولة ضد إعطاء حرية كاملة لشعب من الشعوب دون تأن و إعداد، حتى إن وزيرا جريئا في الحق مثل خير الدين باشا التونسي قال لي ذات مرة عندما كان في الصدارة العظمى: (ينبغي التفكير كثيرا قبل تسليح الأجلاف بالقانون) و هو نص تعبير خير الدين باشا.

لم أكن أستطيع الوقوف أمام تيار العهد، و قلت: (ما دامت الأمة تريد تجربة مسؤولياتها عن مقدراتها و حكم نفسها فليكن ما تريده الأمة) و اخترت من بين لوائح القوانين الأساسية لائحة مدحت باشا، و صدقت عليها بعد أن أدخلت عليها تعديلات جزئية و أصدرت المرسوم السلطاني المعروف.

كنت مجبرا في البداية على تفضيل لائحة مدحت باشا على لوائح الآخرين فقد كان من الضروري أن نقدم لشعب مريض أفصح بأن اسم (مدحت) يساوي بحساب الجمل[1] (دواء الأمة) أن نقدم له الدواء الذي طلبه، و لم أكن أستطيع إسكاته بصورة أخرى.

أعد مدحت باشا العدة لحرب روسيا، و بينما كان مجلس الأمة شاهدا متابعا لتيار الحرب، فقد أرادوا أن يحملوني كل الكوارث و سوء الطالع الذي نتج عن هذه الحرب و أن يحصروها في نطاقي، و ما زالت هذه الاعتراضات و التعرضات تتكرر هنا و هناك.

أقرر بجبهة عالية، و أثبت بالوثائق، أن الشعب الذي وقع على معاهدة (أياستفانوس) أما أنا فقد حققت مقررات مؤتمر برلين.

و إني لم أبعد عن فكري منذ جلوسي على العرش إلى يوم تركي له أن الحرب آفة تضر الأمة. كم من العتاب وجه إلى من قريب و من بعيد لأنني حللت (مسألة قلبه) دون حرب، و عند قبول الحرب مع اليونان فكرت كثيرا في أن المعارضين لي قلبوا الأمور و زوروها و وضعوا تخوفاتي اللازمة و المحقة في أشكال و معان مختلفة.

فكرت كثيرا في موقفي من دخول هذه الحرب العامة[2]، لأني لا ألتفت لفريق دون اقتناعي اقتناعا حسابيا بانتصاره.

الحرب أكبر آفة للأمم، حتى المنتصرون فيها، فإنهم يمحون أممهم و يرهقونها.

اعتقد مدحت باشا كثيرا في أن الأمة تحبه حبا جما، و لم ير داعيا لكتمان أنني لو عزلته فستقوم في البلاد ثورة ضخمة، و أنه من الممكن خلعي أو حتى إعدامي.

و الذي حدث عندما أبعدته إلى أوروبا أن أحدا لم يفتح فمه، و هنأني كثير من الوزراء و رجال الدولة و نظم الشعراء القصائد في مدحي، و هجوه أيضا بالقصائد و نشروها في الصحف و الكتب، و من بين هؤلاء الغازي أحمد مختار باشا الذي يعترف في مذكراته التي نشرها أخيرا، و بعد مرور ما يقارب من الثلاثين عاما على هذا الحادث، بمغامرة له متفرعة من هذه المسألة.

---

[1] المقصود بحساب الجمل هو تحويل كلمة ما أو جملة ما إلى أعداد، إذ إن كل حرف في العربية يقابل معينا في هذا الحساب. (المؤلف)

[2] الحرب العالمية الأولى.

لم أكن أرى أنه من اللائق التحدث في هذه المسألة هنا، لو لم يكن مدحت باشا قد أبدى هذه الدرجة في السذاجة، و لا أود التحدث عن مدى جدارة أمة بالحكم المشروطي يصمت عوامها و يقدم خواصها الشكر عند إبعاد ولي نعمتها الذي أعطاها الحرية و لم يجف بعد مداد صنيعه!

و الذي أعلنوا أني أعظم مناصر للحكم الاستبدادي، و أني أكبر مستبد في العالم، لا شك إنهم سيعترفون بالحقيقة بعد موتي، و سيتراجعون عن مواقفهم تجاهي.

يسألونني: (لماذا حاكمت و أدنت مدحت باشا؟)

و يقصدون مؤاخذتي!

هنا حادثة محددة، و ليست متوهمة، و هي وفاة المرحوم عمي الدامية.

هل انتحر السلطان عبد العزيز أم قتلوه فاستشهد؟

إني مقتنع الآن بأن عمي العزيز لم يمت منتحرا، بل مقتولا.

أولا: تقرير الطبيب مطاط جدا، و يمكن مناقشته بوساطة أكبر علماء الطب في العالم.

كيف يستطيع منتحر أن يقطع شرايين ذراعيه الاثنتين؟ لقد لفت هذا انتبته الأطباء في ذلك الوقت، و تناوله الأدباء في كتبهم.

سطور مشبوهة في كتاب (أس الانقلاب) للمرحوم أحمد مدحت نشرت قبل محاكمة مدحت باشا و إدانته بحوالي أربع سنوات، و أحمد مدحت أفندي لم يكن عدوا للباشا، بل كان من رجاله و من عبيده.

أجريت المحاكمة علانية، لم تسبقها معاملة على خلاف أصول المحاكمات، و بجانب الشهود توجد إقرارات بعد المجرمين.

الادعاء بأن أعضاء و دوائر محكمة الجنايات و التمييز مهملون و فاقدو الضمير بالدرجة التي ينحرفون فيها عن العدل و الحق في مسألة هامة مثل هذه المسألة، ادعاء من شأنه تحقير كل الأمة التي مدحت باشا فرد من أفرادها.

طلبت تشكيل هيئة على مستوى عال من الوزراء و علماء الدين لكي تطلع على حكم أخذ مجراه في المحاكم و تبحثه. لم أمارس ضغطا على أحد سواء ماديا أو أدبيا، حتى إن بعض أفراد هذه الهيئة كان ثابتا على أفكاره بغاية الحرية. و إذا راعينا الدقة، فإن بعضهم عرّض حتى بشخصي، على كل حال فإن الأصوات المتجمعة لم تستطع أن تكون أغلبية لصالح المتهمين، و كنت في هذا الخصوص أكثر إنصافا من هذه الهيئة المكونة من أعاظم رجال الدولة، و رحمت حياة المتهمين، و لم ينفذ حكم الإعدام في أحد منهم.

أورد دليلا عقليا أقوى من تقرير الطبيب و في حكم المحكمة:

كان السر عسكر حسين عوني باشا هو صاحي فكرة خلع السلطان عبد العزيز، و قد زج حسين عوني باشا بمدحت باشا و ببقية المشتركين في عملية الخلع بسبب خصومة السر عسكر للسلطان، إن السلطان جرده ذات يوم من رتبته و نياشينه، و نفاه مقهورا إلى بلدته إسبارطة. و لم ينس هذا حسين عوني باشا الحقود، بل انتقم له في أول فرصة.

أما الإسراف و غير ذلك فترهات و كذب، حسين عوني باشا أظهر أثناء عملية شراء بنادق (مارتيني هذي) أنه شخص غير متعصب أمام الأضرار بالخزينة، و بقدر ما كان حسين عوني باشا حقودا بقدر ما كان محتاجا. إنه لم يكن يريد للسلطان عبد العزيز الانتحار، بل كان يريد له الحياة ليرى في السلطان يوما يتشفى منه فيه، و يبرهن على هذا أيضا الخطاب المحزن الذي أرسله من (طوب قابي) إلى السلطان مراد. و ليس هناك من حاكم مخلوع يود الموت قبل أن يرى و يسمع شعبه و هو يبحث عنه بندم.

مرض السلطان مراد كان محسوسا و مشاهدا منذ اليوم الأول لمراسم البيعة له. أخذ السلطان على غرة. الموالون له كثيرون جدا. رأى السر عسكر الخبيث غداة الخلع أن رد فعل كبيرا سيحدث لصالح السلطان عبد العزيز خلال مدة قليلة. لذلك رأى وجوب إزالة الخطر بأي صورة من الصور. و هذا هو السب الذي أدى إلى حادث استشهاد السلطان عبد العزيز.

بعد التحقق من أن ما وقع كان قتلا و لم يكن انتحارا، تأتي في الدرجة الثانية مسألة وجود أو عدم وجود أبرياء بين المتهمين.

(تذكرت الآن و بعد كتابة هذه الأسطر مسألة أود تسجيلها قبل نسيانها. كان كل من حسين عوني باشا و مدحت باشا و رفاقهما في الحادث ينتظرون بحماس مجيء طلاب المدرسة الحربية في (موقت خانة) في (بشيك طاش). حينها تصوروا أن الساعة المتفق عليها جاء و مرت فتحدثوا مع بعضهم قائلين: (آه.. سليمان باشا اتفق معنا ثم خاننا).

هذه الحادثة حقيقية، و لا يستطيع أحد إنكارها.

نعم، إن مسألة وجود أو عدم وجود برئ بين المتهمين تأتي في المرتبة الثانية بعد ظهور أن الحرم لم يحرف أو يفتأت. و إذا ظهر نسيان فمرده إلى قضائهم.

يدعون أن مدحت باشا و محمود باشا خنقا ذات ليلة في سجون قلعة الطائف بأيدي ضباط و جنود معروفين بالاسم، حتى لو كان هذا صحيحا، فليس لي دخل فيه، و لن أرضى عنه.

أنقل هنا واقعة خطرت على بالي كما هي، أريد بذلك أن ألقي الضوء على التاريخ و أويد واقعة ادعائي بالتاريخ: كان أمير مكة وقت إرسال المتهمين إلى الطائف هو الشريف عبد المطلب. كانت عداوة الشريف لأركان عملية الخلع، و بخاصة مدحت باشا، صريحة و واضحة. سمعت أنه ضرب القيوم الحديدية على أقدامهم، فأمرت فورا بتجنيبهم سوء المعاملة. و على ما هو معروف فإن والي الحجاز و قائده عثمان باشا اعتقل الشريف عبد المطلب، و عزله من الإمارة.

كتب إلي الشريف عريضة في ذلك الوقت قال فيها: إن محاولة حدثت من بعض الأجانب لتهريب مدحت باشا و محمود باشا إلى مصر، و أنه منع هذا التدخل، و المعاملة التي لاقاها كانت بسبب هذا.

لم أصدق كلمة واحدة من كلام الشريف عبد المطلب، و مع هذا فإن ادعاءه لم يكن خاليا من الأهمية بالقدر الذي يحدو بي إلى إهماله.
أخطرت عثمان باشا بأنه في حالة هروب هذين الباشوين، فإني سأسائل الحرس شخصيا، و لن أقبل في هذا الأمر عذرا أو تعديلا.

أبلغ رضا باشا سكرتيري في ذلك الوقت إرادتي إلى عثمان باشا. و رضا باشا كان رجلا جادا في شخصيته، جادا في كلامه. و قد استأذنني في هذه المناسبة أن ينبه بعدم إيذا المتهمين أو الضغط عليهم كثيرا، مراعاة لما تقتضيه الإنسانية، و قد استصوبت كلامه بتقدير. و لا بد أن مسودة هذا موجودة بين أوراق القصر الآن.

أفكر الآن أنه ربما يكون الحراس قد خافوا من رؤسائهم و رأوا من المناسب تنفيذ الأمر الواقع، و أن ذلك يتفق مع منفعتهم و سلامتهم. إنما أردف قائلا: إن التقارير التي جاءتني تقول: إن ميتة الاثنين طبيعية، و مرفق بها شهادات الأطباء.

هذا ما أردت التحدث به عن مدحت باشا، و أعود فأكرر إنني كتبت هذه الأسطر ليس من أجل ذاتي، و إنما من أجل حماية اسمي من هجاء غير عادل.

ليس معروفا كم سأعيش بعد هذا فالموت يقترب مني، و أحس بوقع أقدامه، و إذا أيقنت أن يوما سيأتي يعرف فيه كل شخص هذه الحقائق فإني أموت و أقابل ربي الذي أؤمن به دائما و أثق في عدله و ألطافه، بضمير مستريح[1].

المسألة المصرية

كان الخديوي إسماعيل باشا قد نجح في أخذ امتياز من السلطان عبد العزيز بالسماح له بالاستدانة من الدولة الأجنبية[2]. و قد استغل هذا الامتياز فتورط في استدانة مبالغة ضخمة من الخارج صرفها على ملذاته و على حياة البذخ و الترف التي أصبح يحياها، و على مشاريع خاسرة غير مدروسة و على بناء قصور كثيرة، حتى بلغت ديونه في ظرف عشر سنين (مائة مليون) جنيه ذهبي، و هو دين ضخم جدا إذا أخذنا في الحسبان القوة الشرائية الكبيرة للجنيه الذهبي آنذاك، و يكفي لتقدير ضخامته أن نعلم أنه كان يقارب كثيرا ديون الدولة العثمانية.

أمام هذه الديون الباهظة اضطر الخديوي إسماعيل إلى طرح أسهم قناة السويس التي كان يملكها للبيع تقريبا و تبلغ 44% تقريبا من مجموع أسهم القناة[3]. و مع أن فرنسا – التي شقت القناة – كانت ترغب في شرائها، إلا أن دزرائيلي – رئيس وزراء بريطانيا – سبق فرنسا و نجح في شراء هذه الأسهم بثمن بخس، و قامة قيامة باريس، إذ أصبح واضحا أن إنكلترة بسطت جناحيها على مصر.

و لم ينجح بيع هذه الأسهم في تسديد الديون الكبيرة، إذ أنها لم تكن تكفي لتسديد فوائد هذه الديون، و أخذت إنكلترة و فرنسا تضغطان على الخديوي إسماعيل باشا و على الباب العالي لتسديد هذه الديون مطالبتين بحق الرقابة على الشؤون المالية المصرية. و أخيرا رضخ إسماعيل

---

[1] انظر: مذكرات السلطان عبد الحميد، ص 24–34 ترجمة: د. محمد حرب عبد الحميد. و الهوامش هي في الكتاب ص 140 – 142 و الترجمة غير جيدة و قد نقلتها كما هي بأخطائها اللغوية.

[2] حصل على هذا الامتياز في 25 من رجب 1289 هـ – 1872/9/28م بعد رشوة السلطان عبد العزيز و إغراقه بالهدايا و رشوة رجال البلاط كذلك. انظر في ذلك: Izahli Osmanli Tarihi Kronolojisi, I,H, Danismend.

[3] الموسوعة العربية الميسرة، ص 159.

باشا و أدخل في وزارته وزيرين أجنبيين: وزير إنكليزي لوزارة المالية و وزير فرنسي لوزارة الإعمار اللذين أصبحا يقللان المصاريف بحجة المحافظة على حقوق الدائنين، و يتدخلان في قضايا كثيرة بنفس الحجة مما كان يثير الرأي العام.

كان الخديوي إسماعيل قد أخذ إذنا من السلطان عبد العزيز بزيادة عدد قواته من 18 ألف جندي إلى 30 ألف جندي، فجاء الوزراء الأجانب فأنزلوا تعداد الجنود إلى 11 ألف جندي فقط، كما أحالوا ألفين و خمسمائة من الضباط على التقاعد، أي أكثر من نصف الضباط، مما ولد استياء شديدا في مصر، لا سيما إذا علمنا أن الرتب العالية في الجيش كانت محصورة تقريبا في الضباط الأتراك أو الجركس أو الأرناؤوط، و كان الضباط المصريون يشكلون الأغلبية من الذين أحيلوا على التقاعد مما حرك المشاعر الوطنية و أثارها فالتف الضباط المصريون حول أحمد عرابي.

عندما رأى السلطان عبد الحميد زيادة القلاقل في مصر عزل الخديوي إسماعيل باشا، و نصب مكانه ابنه محمد توفيق باشا خديوا على مصر في 5 رجب 1296 هـ – 1879/6/5 م. و استمر نشاط الوطنيين في مصر حتى نجحوا في الضغط على الخديوي محمد توفيق لتشكيل وزارة وطنية احتل فيها أحمد عرابي منصب وزير الحربية، و قد رقاه السلطان عبد الحميد إلى رتبة لواء و أنعم عليه برتبة الباشوية و بوسام المجيدية من الدرجة الأولى.

كان أول عمل قام به عرابي باشا هو السعي لتقوية الجيش أولا، ثم طرد الموظفين الأجانب من الإدارة المصرية، مما حدا بإنكلترة و فرنسا إلى حشد سفنهما الحربية أمام الإسكندرية، و قد اقترحت فرنسا على إنكلترة القيام بعمل عسكري موحد لاحتلال مصر، فرفضت إنكلترة هذا الاقتراح، لأنها كانت تريد إبعاد فرنسا عن مصر التي أصبحت – لا سيما بعد فتح قناة السويس – ذات أهمية بالغة لإنكلترة.

و لكن فرنسا كانت لها أيضا مطامع في مصر، و لم يكن انفراد إنكلترة بمصر متمشيا مع مصالحها، لذا سعت إلى عقد مؤتمر للدول الأوروبية الكبرى في إسطنبول، و نجحت في مسعاها، و كان قرار هذا المؤتمر هو تقديم طلب إلى الدولة العثمانية للقيام بحملة عسكرية خلال ثلاثة أشهر لتأمين الاستقرار في مصر و إعادة الأوضاع إلى سابق عهدها.

و لكن السلطان عبد الحميد رفض هذا الاقتراح، و قد انتقد بعضهم موقف السلطان على أساس أنه ترك مصر وحدها أمام إنكلترة، و لكن الحقيقة هي أن السلطان تصرف بحكمة بالغة، لأنه لم يكن من المعقول أن يرسل جيوشا إلى مصر لمحاربة المصريين الوطنيين، و بعد أن يملأ أرجاء مصر دماء و أشلاء و خرائب يقدم مصر لسيطرة الأجانب مرة أخرى، ذلك لأن اقتراح الدول الكبرى (الذي لم يكن في مقدوره أن يقف

أمامه) هو أن يعيد الأوضاع إلى سابق عهدها. ثم ماذا يكون شعور المسلمين جميعا في خليفة المسلمين إن حارب جيشه مسلمي مصر ليقدم مصر إلى الدول المسيحية و هو الذي يحمل لواء سياسية الوحدة الإسلامية؟!

أما فكرة الاحتفاظ بجيش كبير في مصر ليقف أمام إنكلترة و فرنسا فلم يكن أمرها في قدرة الدولة العثمانية لا من الناحية العسكرية و لا من الناحية المالية.

أمام موقف السلطان هذا أعلنت إنكلترة لجميع الدول الأوروبية أنها سعت لدى الدولة العثمانية للقيام بحملة عسكرية لإزالة القلاقل و لكنها رفضت ذلك، لذا فهي مضطرة إلى حماية مصالح الأوروبيين في مصر، و أنها لا تنوي المساس بتابعية مصر للدولة العثمانية، و استغلت حادثة صغيرة – و قد تكون مفتعلة – وقعت في الإسكندرية ضد أحد الأجانب لقصف الإسكندرية مدة ست ساعات و نصف ثم نزلت الجيوش الإنكليزية وحدها إليها و احتلتها في 25 من شعبان 1299 هـ – 1882/7/12 م و في 2 ذي القعدة – 15 أيلول من السنة نفسها دخلت الجيوش الإنكليزية مدينة القاهرة بعد انتصارها على جيش أحمد عرابي في معركة (التل الكبير)[1].

تشكيل لجنة الديون العثمانية

28 من محرم 1299 هـ – 1881/12/20 م

كان من أهم المشاكل التي ورثها السلطان عبد الحميد من أسلافه – لا سيما العهد الأخير للسلطان عبد العزيز – مشكلة الديون الأجنبية – لا سيما إنكلترة و فرنسا – و قد زادت هذه الديون نتيجة للقلاقل المستمرة في دول البلقان و ما كانت تكلفه الحملات المستمرة لإخمادها من مصاريف باهظة، و كانت هذه الديون مع فوائدها المركبة تشكل نزيفا مستمرا لخزينة الدولة، و عندما عجزت الدولة العثمانية عن تسديد ما عليها من أقساط عام 1875 م أعلن ما يسمى بإفلاس الدولة العثمانية فأصبحت الدول و بيوت المال ترفض إقراضها[2].

---

[1] Izahli Osmanli Tarihi Kronolojisi, I,H, Danismend, 4/323-325; Buyuk Turkiye Tarihi, Yilmaz Oztuna, 7/194-196.

[2] الدولة العثمانية و المسألة الشرقية، ص 282.

و جاءت الحرب الروسية التركية الأخيرة فقضت على البقية الباقية من قدرة الدولة المادية، إذ أضافت إلى كاهلها تعويضات حرب باهظة، إضافة إلى المصاريف الباهظة جدا و التي تحملتها في أثناء تلك الحرب الضروس.

و قد قرر مؤتمر برلين إنشاء لجنة دولية تدرس مطالب الدائنين و يكون مقرها إسطنبول، إلا أن الخلافات بين الدائنين حالت دون نجاح أي حل[1].

كان السلطان عبد الحميد بنظره الثاقب يعلم مدى خطورة هذا الوضع المالي و مدى خطورة تراكم الديون الأجنبية، لكونها مدخلا و حجة قوية للتدخل في شؤون الدولة العثمانية، لذا فقد حاول إيجاد حل لهذه المشكلة المستعصية، و اهتدى إليه أخيرا، فقد شكل سنة 1881 م بمقتضى (فرمان محرم)[2] لجنة للديون العثمانية تتكون من سبعة أعضاء تمثل الجهات الدائنة، و وضع بعض واردات الدولة العثمانية تحت تصرف هذه اللجنة كواردات الطوابع المالية و الملح و السمك و الحرير و التبغ و ضرائب (الروملي) و بلغاريا، و قد تفاوض مع ممثلي الجهات الدائنة، و استطاع في هذه المفاوضات تحقيق مكاسب كبيرة للدولة العثمانية فقد خفض ديون الدولة التي بلغت آنذاك – مع فوائدها – 252,801,885 ليرة تركية إلى 106,437,234 ليرة أي إلى أقل من النصف كما تخفيض الفوائد إلى 1 % فقط. و استطاعت هذه اللجنة إدارة أعمالها بكفاءة، و أصبحت الديون تدفع بشكل منتظم إلى الدائنين[3].

استمرت الدولة العثمانية بدفع هذه الديون حتى السنوات الأخيرة من عمرها، و كانت قد دفعت القسم الأكبر منها في أثناء السنوات الطويلة لحكم السلطان عبد الحميد، و بذلك تحسنت سمعة الدولة العثمانية من الناحية المالية بعض التحسن، كما استطاع السلطان بخطوته هذه إزالة عامل مهم من عوامل تدخل الدول الأجنبية.

لا شك أن هذه اللجنة كانت تقول في أهميتها وزارة المالية العثمانية، و كانت تستهلك جزءا كبيرا من واردات الدولة، لذا فإن الدولة كانت تمر بفترات من الضائقة المالية، و كان الموظفون لا يستلمون رواتبهم أحيانا إلا كل شهرين، إلا أن رخص الظروف المعاشية آنذاك رخصا كبيرا كان

---

[1] الدولة العثمانية و المسألة الشرقية، ص 283.

[2] دعي ذلك ب (فرمان محرم) لأنه صدر في شهر محرم.

[3] Izahli Osmanli Tarihi Kronolojisi, I,H, Danismend, 4/322.

يسهل الأمر فلا يشعر الموظفون بضيق كبير، و مع ذلك فإن هذه الناحية بالذات كانت من أهم العوامل التي سببت تذمر الضباط، الأمر الذي أدى في النهاية إلى الانقلاب ضد السلطان[1].

المسألة الأرمنية

أطلق بعض الكتاب الأوروبيين لقب (السلطان الأحمر)[2] على السلطان عبد الحميد متهمين إياه بإيقاع المذابح على طائفة الأرمن التي كانت تعيش آنذاك في ست ولايات عثمانية في الأناضول هي ما يأتي حسب التشكيلات الإدارية العثمانية آنذاك: (أرضروم، وان، بتليس، ديار بكر، معمورة العزيز، خاربوط، سيواس) و في المصادر العثمانية نجد أنهم كانوا يطلقون على هذه الولايات اسم (الولايات الست)، و هي تشمل الآن ست عشرة ولاية في تركيا هي: (أرضروم، أرزنجان، آغرى، وان، حكارى، بتليس، موش، سعرت، ديار بكر، ماردين، ألازغ، مالاطيا، بينكول، سيواس، آماصيا، توقات).

نبذة تاريخية

كان الأرمن قد سكنوا هذه المنطقة من شبه جزيرة الأناضول قبل عدة عصور، و قبل مجيء الأتراك، فكانوا لذلك على طريق الفاتحين – كالإسكندر الكبير – و في منطقة النزاع بين الإمبراطوريات الكبيرة آنذاك و هي الإمبراطورية البيزنطية و الإمبراطورية الفارسية، مما أدى إلى وقوعهم تارة تحت سيطرة هذه و تارة تحت سيطرة تلك. و يعزى تشتتهم مع قلة عددهم إلى هذا السبب، أي وقوعهم في منطقة الصدام بين الإمبراطوريتين، مما كان يدفع البعض منهم إلى الابتعاد عن منطقة القتال و التوجه إلى مناطق أخرى.

و قد شكل الأرمن في تاريخهم بعض الإمارات و الدول التي كانت في الأغلب تحت سلطة و سيطرة الدول الكبرى، و قلما تيسرت لهم سبل الاستقلال، كما إنهم عانوا من اضطهاد الغالبين و محاولتهم فتنتهم عن دينهم و عقيدتهم، و قد استوى في هذه المحاولة الفرس المجوس و

---

[1] **Buyuk Turkiye Tarihi**, **Yilmaz Oztuna**, **7/174**.

[2] أول من أطلق هذا اللقب على السلطان عبد الحميد هو الكاتب الفرنسي (بيار كيار).

البيزنطيون النصارى، فقد حاول الفرس تحويلهم عن المسيحية، بينما حاول البيزنطيون تغيير مذهبهم و إدخالهم في المذهب الأرثوذكسي و محاربة لغتهم و ثقافتهم.

بعد ظهور الإسلام و توسع دولته و تغلب المسلمين على الفرس و على البيزنطيين أصبح الأرمن تحت حكم العرب المسلمين تارة و تحت حكم البيزنطيين. و في عهد معاوية أصبح الأرمين تابعين للحكم الأموي في عهد ملكهم (قسطنطين الثاني) و لكنهم كانوا يتمتعون بحكم ذاتي مع ضمان حرية عقيدتهم كدأب المسلمين في احترام عقائد الآخرين على مدار التاريخ.

و لا نملك هنا في هذه العجالة أن نستعرض جميع الأدوار التاريخية التي مر بها الأرمن حتى أواسط القرن التاسع عشر (و هي بداية ظهور الحركات الأرمنية) و لكننا نقول بأن الأرمن عاشوا بسلام تحت الحكم العثماني، و كانوا يتمتعون بحرية العقيدة و العمل فانصرفوا إلى الزراعة و التجارة و الصيرفة و الصياغة، و لما كانوا معفين عن الخدمة العسكرية فإنهم استطاعوا التفرغ لأعمالهم أكثر من المسلمين الذي رووا بدمائهم قارات ثلاث في حروب لا تكاد تنقطع.

و لاستمرار الوئام و الوفاق بينهم و بين الدولة العثمانية، فقد أطلقت الدولة العثمانية لقب (الأمة المخلصة) على الأرمن.

يقول جمال باشا في مذكراته: (و لقد عاش الأرمن و الأتراك في الأناضول، و الروملي و الآستانة، بل في طول الدولة التركية و عرضها متجاورين، و ساد بينهم الوفاق، حتى إن تاريخ ذلك العهد خلا بتاتا من ذكر شيء اسمه المسألة الأرمنية، و كانت الصداقة بين الأتراك و الأرمن في الشؤون العائلية لا حد لها، فمن ذلك أن التركي إذا غادر قريته في آسيا الصغرى لشؤون خاصة، أو مصلحة شخصية عهد إلى جيرانه الأرمن برعاية أسرته و مباشرة شؤونه و العناية بحقوقه، فقاموا بذلك خير قيام، و كذلك كان الأرمن يبدون من جهتهم هذه الثقة نفسها حول جيرانهم الأتراك. و لم يكن في الأناضول و لا في الروملي و لا في الآستانة أرمني واحد يتكلم بالأرمنية، لأن اللغة التركية التي كانت تعلم في المدارس بالحروف الأرمنية، و في الكنائس نفسها كان القداس يقام باللغة التركية، و كانت المناصب الحكومية مفتوحة للأرمن، و كنا نعدهم أكثر الرعايا العثمانيين ولاء و أشدهم إخلاصا.

و قد سمح السلطان الفاتح محمد خان للبطريركية الأرثوذكسية بالبقاء في الآستانة بعد سقوطها في أيدي العثمانيين و منح اليونانيين (لا بضغط خارجي بل بدافع المروءة و علو الهمة و الرم المحض) عدة من الحقوق تسمى (الامتيازات الدينية) و أنشأ أيضا بطريركية أرمنية في عاصمة مملكته.

ففي عام 1462 م أي في الوقت الذي لم تكن تكونت في أي جهة من جهات أوروبا فكرة (حقوق الأقليات) سمح أحد السلاطين المسلمين و هو في أوج عزه ببقاء البطريركية اليونانية في الآستانة ثم منح اليونانيين (كامتيازات دينية) سلسلة من الحقوق الشخصية تتعلق بالزواج و الواراثة و التعليم، بل إنه أنشأ في عاصمة ملكه بطريركية أخرى لأمة أخرى ترسف في الأصفاد و الأغلال، و منحها مثل تلك الحقوق و الامتيازات[1].

و قد تقلد كثير من الأرمن مناصب رفيعة في الدولة العثمانية، فكان منهم الوزراء و نواب الوزراء و أعيان و نواب، و ندرج هنا أسماء بعض الشخصيات الأرمنية الذين تقلدوا مواقع مهمة في الدولة العثمانية:

الوزراء:

1. **آغوب كازازيان باشا : وزيرا للمالية**
2. **المارشال غارابيت أرتن داود باشا : وزيرا للبريد و البرق**
3. **آندون تنغر ياور باشا : وزيرا للبريد و البرق**
4. **أوسكان ماردكيان : وزيرا للبريد و البرق**
5. **بردوس حلاجيان : وزيرا للشؤون الاجتماعية**
6. **المحامي كريكور سينابيان : وزيرا للشؤون الاجتماعية**
7. **كريكور آغاتون : وزيرا للشؤون الاجتماعية**
8. **جبرائيل نورادونكيان : وزيرا للشؤون الاجتماعية**
9. **جبرائيل نورادونكيان : وزيرا للخارجية**
10. **أوهانيس صاكيز باشا : وزيرا للخزانة الخاصة**
11. **ميخائيل بورتقاليان باشا : وزيرا للخزانة الخاصة**

الأعيان:

---

[1] **(مذكرات جمال باشا السفاح)، تعريب: علي أحمد شكري، ص 269 – 271.**

1. المارشال أوهانيس كيومجويان باشا
2. أبراهام أراميان باشا
3. مانوك أزاريان
4. نورادونكيان

النواب:

أ- في مجلس النواب لسنة 1876 م (المشروطية الأولى):

1. أوهانيس ألله ويردي : وكيل رئيس المجلس النيابي
2. صبوح ماكصوديان : نائب إسطنبول
3. روبن يازجيان : نائب أدرنة
4. ساهاك باروميان : نائب بورصة
5. هامازاسب بالاريان : نائب أرضروم
6. مانوك قارجيان : نائب حلب
7. ميخائيل آلتن طوب : نائب أنقرة
8. أغوب شاهنيان : نائب سيواس
9. تانيل قارجيان : نائب أرضروم

ب- مجلس النواب لسنة 1908 م (المشروطية الثانية)[1]:

1. كريكور زوهراب : نائب إسطنبول
2. بدروس هلاجيان : نائب إسطنبول
3. اغوب بابكيان : نائب تكرداغ

---

[1] **Tarih Boyunca Ermeniler**, s, 95–96.

4. اغوب بوياجيان نائب تكرداغ

5. ارتين بوشكزنيان : نائب حلب

6. الدكتور نزارت داغاواريان : نائب سيواس

7. أسطفيان إسبارتاليان : نائب إزمير

8. هاميرسوم بوياجيان : نائب كوزان

9. كغام درغارابديان : نائب موش

10. كراكين باسترماجيان : نائب أرضروم

11. واهان بابازيان : نائب وان

و لا ندرج هنا أسماء النواب في المجلس النيابي لعام 1914 م لكونه خارج موضوعنا و خارج الفترة التاريخية التي نستعرضها.

و لا نستطيع تعداد أسماء الموظفين الأرمن الذين تسلموا مناصب مهمة أخرى كالمدراء العامين و معاوني الولاة و المتصرفين، و لكن نستطيع أن نقول إن الأرمن كانوا من أكثر الأقليات تمتعا بالامتيازات، و إن حركة التململ التي بدأت من قبلهم، و انتهاز فرص ضعف الدولة العثمانية لم تبدأ في أول الأمر إلا بتشويق و تمويل روسي من أجل خدمة المطامع الروسية، علما بأن الأرمن الموجودين في روسيا القيصرية كان يرزخون تحت حكم قاس و ظروف سيئة جدا لا تقاس بالظروف الطبيعية التي كان يعيشها الأرمن في الدولة العثمانية.

و يبرر أحد المؤلفين الأرمن و هو ميخائيل أوهانسيان في كتابه المطبوع باللغة الأرمنية سنة 1906 باسم (الطشناق و معارضوه) سبب ظهور الحركات الأرمنية في الدولة العثمانية و ليس في روسيا القيصرية بقوله: (سبب ظهور الحركات الأرمنية في الدولة العثمانية و ليس في روسيا القيصرية بقوله: (إن من الصعب جدا الوقوف و النضال أمام وحش كاسر مثل روسيا، لذا فإن من الأفضل، و الأنسب إبداء الفعاليات في تركيا)[1].

---

[1] **Tarih Boyunca Ermeniler**, s, 124.

و يلاحظ أن معظم قادة الجمعيات الأرمنية التي قامت بالحركات المسلحة ضد الدولة العثمانية كانوا من أرمن قفقاسيا الروسية، و قد اتبعت هذه الجمعيات سبل التهديد و القتل للأرمن الذين لا يرغبون في الالتحاق بهم أو الائتمار بأمرهم، فقتلت أشخاصا بارزين منهم في إسطنبول و في إزمير و في كل مدينة و ولاية استطاعوا النفوذ إليها و التي كان يسكنها الأرمن.

يقول سيدني واتمان مراسل جريدة نيويورك هارولد في كتابه (ذكريات تركية) (Turkish Memories) المطبوع سنة 1914 م ما يأتي:

(سألت القنصل الإنكليزي في أرضروم السيد (كريفز) (Mr. Greves): (هل كان من الممكن أن يحدث هذا الصرع الدموي هنا لو لم تأت هذه الجمعيات الأرمنية التي أثارت الأرمن و دفعتهم للعصيان؟).

فأجاب: (طبعا لا).. إذ لا أظن أن أرمنيا واحدا كان سيقتل).

و في الكتاب نفسه يقول ما يأتي: (قال لي أحد اليهود في طرابزون: (لو أن إحدى هذه الحركات حدثت في روسيا لما بقي هناك أرمني واحد على قيد الحياة؛ إن الأرمن يؤخذون للجندية في روسيا و يرسلون للخدمة في مناطق نائية عن بلدانهم، و رسائلهم مراقبة، بينما يعيشون في رفاه في تركيا و يقتنون الثروات و لا يؤخذون للجندية، مدارسهم حرة يدرسون فيها تاريخهم القومي و يلقنون فيها العداوة و الخصومة).

ثم أردف قائلا: (و خلاصة الكلام كيف يمكن جمع قومية يبلغ تعدادها مليونا واحدا فقط ينتشرون على مساحة كبيرة تقارب نصف مساحة أوروبا في أمة واحدة؟)[1].

كان الأرمن منتشرين على مساحة واسعة في تركيا، لذا فلم يكونوا يؤلفون أكثرية في أية ولاية من الولايات الست التي كانوا يطالبون بتشكيل دولة أرمنية عليها.

و لكي نأخذ فكرة عن عددهم و نسبة وجودهم في هذه المناطق فإننا نورد هنا الإحصائيات حسب مختلف المصادر:

باسماجيان	(سنة **1915**) **2,380,000**
توربيزة	(سنة **1900**) **1,300,000**

---

[1] **Tarih Boyunca Ermeniler**, s, 121.

ل. د. كونتانسون	(سنة 1913) 1,400,000
لينج (Lynch)	(سنة 1901) 1,158,000
كيفورك أصلاتيان	(سنة 1914) 1,100,000 في ولايات أناضول
	1,800,000 في جميع الممالك العثمانية
البطريرك أورمانيان	1,579,000
مارش ليات (بالسبة لوجهة نظر بطريرك الأرمن)	(سنة 1882) 2,560,000 في جميع الممالك العثمانية
	1,018,000 في شرق الأناضول
الإحصائية السنوية البريطانية	(سنة 1912) 1,056,000
الكتاب الأصفر الفرنسي	(1879) 1,475,000 (نسبة 10% من نفوس تركيا)
فرنسيس دي بسنس	(سنة 1895) 1,200,000
إحصائية الدولة العثمانية	(سنة 1905) 1,294,851 (أي بنسبة 7% من سكان تركيا)

نفوس الأرمن في الولايات الشرقية التسع حسب المصادر الآتية[1]

	الأرمن	المسلمون
البروفيسور فاليري (1896 م)	1,135,125	4,453,250
ترودر	726,750	3,902,625
رولان جاكت	1,330,000	________
كونت	838,125 أي بنسبة 8,7% من النفوس	
دائرة المعارف البريطانية	913,875	4,453,250

[1] يذكر Francis de presence في كتابه" (Revue DesDelix Mondes) أن الأرمن كانوا أكثرية في أية ولاية أو قضاء أو ناحية.

663,875 آخرون

أي بنسبة 74% مسلمون،

15% أرمن و 11% آخرون.

أما بالنسبة للولايات الخمس التي كانت تتجمع فيها أكثرية الأرمن فالموسوعة البريطانية تعطي هذه الأرقام:

1,828,870	مسلمون
633,250	أرمن
179,875	آخرون

أي بنسبة 69% مسلمون، 24% أرمن، 7% آخرون.

و بالنسبة ل (كونت COINET) فإن نسبة الأرمن كانت كما يأتي:

في بتليس	%33	في أدرنة	%33
في أرضروم	%20,3	في وان	%18,6
ديار بكر	%16	إسطنبول	%16
سيواس	%15,7	ألازيغ (العزيزية)	%12,1
أنقرة	%10,5	بورصة	%5,5
طرابزون	%4,5	إزمير	%1,1
قونية	%0,9	قاصطموني	%0,3
الولايات الأخرى	%8,7		

أما القنصل الفرنسي في وان (M.Zarecki) فيذكر في مجلة (DeParis Revue) أن نفوس الأرمن في العالم كله هو ثلاثة ملايين و يوزعها كما يأتي[1]:

---

[1] المصدر السابق، ص 257-258.

تركيا	1,300,000
روسيا	1,100,000
أمريكا، مصر، بولونيا، رومانيا، بلغاريا	500,000

إذن فكيف يمكن أن تقوم دولة ارمنية بهذه النسبة القليلة و في قلب الدولة العثمانية؟ من سوء حظ الأرمن أنهم لم يكونوا يملكون أكثرية في أية منطقة، لذا فإن اللورد سالزبوري كان محقا عندما قال في خطابه عند اجتماع السفراء الإنجليز سنة 1878 م إن الأرمن لا يملكون أي عنصر من عناصر الدولة:

(ليست هناك أية عناصر أو شروط ملائمة لتأسيس الحكم الذاتي في أرمنستان، فالحكم الذاتي مستحيل بالنسبة للأرمن الذين يقطنون مساحات شاسعة من الأرض في أرمنستان حيث إنهم يمتزجون مع عناصر و أديان مختلفة كثيرة دون أن يشكلوا أغلبية فيها، و إن من الصعب جدا العثور على أية ولاية تكون نقطة تجمع لهم)[1].

و يقول السفير الفرنسي (M.T.Cambun) – المعروف بصداقته للأرمن – في التقرير الذي قدمه في 1894/20 م لوزير الخارجية الفرنسي (M.Cabimir) ما ياتي:

(أثيرت المسألة الأرمنية في أوروبا لأول مرة حوالي سنة 1885 م، و قد اتحد الأرمن المنتشرون في فرنسا و إنكلترة و النمسا و أمريكا حول غاية و حركة واحدة، فأسسوا الجمعيات الوطنية و أصدروا الصحف باللغة الفرنسية و الإنجليزية، و مهروا في بيان مساوئ الإدارة التركية في هذه الجرائد.

و يجدر الاعتراف هنا بأن فرنسا لم تبد اهتماما يذكر بهؤلاء الرجال الذين كانوا يتكلموا دائما عن الصليبيين و عن نوح و جبال أرارات[2].

و لكنهم لقوا ترحيبا كبيرا في لندن، إذ إن كومة (غلادستون) جمعت المعارضين و سمعت في تنظيمهم و أبدت لهم كل مساعدة ممكنة.

---

[1] المصدر السابق، ص 259.

[2] ذلك لأن معظم المؤرخين الأرمن يقولون: إن الأرمن ينحدرون من سلالة يافث بن نوح عليه السلام، و إنهم انتشروا في تلك المنطقة بعد أن رست سفينة نوح على جبال (آرارات).

حسنا، أي حل يمكن إيجاده لهذا الوضع المتشابك؟هل بتشكيل أرمنستان مستقلة؟ هذا أمر لا يمكن التفكير فيه أبدا، ذلك لأن أرمنستان ليس أرضا محدودة بحدود طبيعية يعيش عليها أناس متجانسون كما كان الوضع في بلغاريا، فالأرمن مبعثرون في جميع أنحاء تركيا، و المنطقة التي يطلقون عليها (أرمنستان) يعيشون فيها مع المسلمين، أما (أرمنستان) الأصلية فهي موزعة بين تركيا و روسيا و إيران، فإذا طلبت إقامة أرمنستان على هذه الشاكلة، فإن من الصعب تحديد مكانها، ليس هذا فقط، بل إن من الصعب تعيين ولاية واحدة مستقلة بهذا النمط[1].

و الحقيقة نفسها كررها السلطان عبد الحميد عندما قال للسفير الألماني: (إن الأرمن لا يشكلون أغلبية في أي مكان).

و مع أن الأرمن يدينون للمسلمين العثمانيين بحفظ عقيدتهم و لغتهم و تراثهم، إلا أنهم عندما رأوا ضعف الدولة العثمانية أرادوا اقتطاع جزء منها، و استغل الروس الأرمن – أول الأمر – في هذا الموضوع ثم تحولوا عنهم، و لكن بريطانيا تبنت الحركة الأرمنية لمصالحها الخاصة لا سيما بعد وصول الليبراليين إلى الحكم بعد هزيمة المحافظين. و أصبح (غلادستون) المدافع الأول عن القضية الأرمنية.

و بعد أن تقدمت الجيوش الروسية في جميع الاتجاهات، و وصلت إلى مشارف إسطنبول في أعقاب الحرب الروسية – التركية سنة 1878 م لم تر الطائفة الأرمنية أي محذور في إعلان ابتهاجها بانتصار الروس، و ذهب وفد منهم برئاسة البطريرك الأرمني (نرسيس) مهنئا القائد الروسي (الغراندوق نيقولاي) بانتصار روسيا، طالبا منه إبداء العون للأرمن في تأسيس حكم ذاتي لهم. و مع أن هذا التصرف كان يعد – و لا يزال – في أي عرف سياسي خيانة وطنية عقوبتها الإعدام، إلا أن أحد لم يمس شعرة واحدة من البطريرك و لا أي عضو في الوفد، لا في أثناء وجود الروس على مشارف إسطنبول، و بعد رحيلهم و تسوي الأمور بعقد المعاهدات التي سبق شرحها.

و قد أدرج الروس فعلا المسألة الأرمنية في المادة السادسة عشرة من معاهدة (أيا ستفانوس) ثم أعيد ذكرها في البند الحادي و الستين من معاهدة (برلين) التي قضت بوجوب إجراء الإصلاحات الضرورية في الولايات التي يوجد فيها الأرمن.

مصطلح (الإصلاحات) كان يعني في القاموس السياسي للمسألة الشرقية آنذاك مجموع الامتيازات و الحقوق و المؤسسات الضرورية لتأسيس حكم ذاتي مستقل للطوائف المسيحية في الدولة العثمانية، لذا فإن السلطان عبد الحميد رغم اضطراره للتوقيع على معاهدة برلين أصر و بعناد و عزم على عدم تطبيق هذا البند قائلا قولته المشهورة: (إنني أفضل الموت على أن أقبل هذه الإصلاحات التي ستقود شرقي الأناضول إلى الانفصال).

---

[1] المصدر السابق، ص 259–260.

بالنسبة للدولة العثمانية فإن (الإصلاحات) في شرقي الأناضول كانت تعني شيئا مختلفا تماما عن (الإصلاحات) في بلغاريا أو في (كريت) مثلا، فهذه الأماكن كانت تسكنها فعلا أكثرية مسيحية و كانت بعيدة عن مركز و قلب الدولة العثمانية، لذا فإن إعطاءها حكما ذاتيا لا يعني خطرا مميتا للدولة العثمانية.

أما الأناضول فالغالبية العظمى من سكانها مسلمون، و كانت تعد قلب الدولة العثمانية، لذا كان من الطبيعي للسلطان عبد الحميد أن يقف موقفا صلبا لا يتزحزح أمام جميع التهديدات الدولة الخارجية. و عندما أنذرت بريطانيا السلطان بوجوب إجراء هذه الإصلاحات، و شفعت إنذارها بتحريك أساطيلها البحرية من الإسكندرية إلى (جناق قلعة) لم يلن موقف السلطان بل بقي صلبا و ثابتا و مصر على موقفه، و اعتمد على عزل موقف بريطانيا عن التأييد الدولي – إذ استمال إليه فرنسا و روسيا – و أرسل الباب العالي مذكرة رسمية إلى بريطانيا عدت طلبها تدخلا في الشؤون الداخلية لدولة مستقلة، و فعلا لم تستطيع بريطانيا تنفيذ تهديداتها و اضطرت إلى سحب أساطيلها[1].

كما ذكرنا سابقا فإن روسيا كانت أول من حرضت الأرمن القاطنين في الدولة العثمانية للوصول أولا إلى إضعافها داخليا، ثم إثارة القلاقل و المشاكل في وجهها لإيجاد مبرر للتدخل في شؤونها الداخلية، و ثانيا بدعوى الدفاع عن المسيحيين ضد ظلم المسلمين! علما بأن الأرمن القاطنين في روسيا كانوا في أسوأ حال، ثم تشكيل دولة أرمنية على حدودها مع الدولة العثمانية، تكون تحت سيطرتها و نفوذها متبعة في ذلك نفس سياستها في البلقان، و لكنها عندما رأت أن الدول التي ساعدت في تشكيلها في البلقان أمثال رومانيا و بلغاريا قد قلبت لها ظهر المجن و أصبحت تشكل سدا و عائقا أمامها في الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط، خشيت أن تكرر الخطأ نفسه، فنفضت يديها من المسألة الأرمنية، و تحولت إلى سياسة القومية الروسية، و أخذت تحاول تذويب جميع القوميات غير الروسية في المجتمع الروسي، و كانت القومية الأرمنية من ضمن هذه القوميات التي انصبت على رؤوسها هذه السياسة الظالمة دون هوادة، فحورب الأرمن في لغتهم و في كنيستهم و في قوميتهم.

في هذه الأثناء تبنت بريطانيا المسألة الأرمنية كورقة تهديد و إزعاج للدولة العثمانية، و لكي تشكل أمام روسيا حاجزا يحول دونها و الوصول إلى الخليج العربي عند تشكيل الدولة الأرمنية.

---

[1] **Izahli Osmanli Tarihi Kronolojisi, I.H. Danismend, 4/332–334.**

يقول هرتزل في مذكراته: (جاءني رابوبورت الصحفي الروسي ليأخذ مني حديثا، و فيما كنا نتحدث تبين لي أنه على علاقة مع اللجان الأرمنية و خاصة مع (نازار بك)، و لقد أوضح لي رابوبورت أن الحكومة الإنجليزية تسند الثوار الأرمن بالمال)[1].

و يقول في موضوع آخر: (طلبت من جولد سمث أن يقدمني لآرثر كوهين مستشار الملكة، لأنه صديق لدوق أرجيل الذي هو عضو هام في اللجنة الأرمنية)[2].

و يقوم الزعيم المصري المعروف مصطفى كامل في كتابه (المسألة الشرقية): (و أما العناصر كالأرمن – تستعملها بعض الدول كإنكلترة – فهي تثور بعوامل الدين و بدسائيس دينية، و قد ثبت ذلك جليا في المسألة الأرمنية و شوهد أن الأرمن الكاثوليك كانوا على سكينة تامة بينما كان البروتستانت يثورون و يدبرون المكائد ضد الحكومة العثمانية. فالذين ماتوا من الأرمن في الحوادث الأرمينية إنما ماتوا فريسة الدسائس الإنكليزية[3].

الجمعيات الأرمنية المسلحة

في سنة 1303 هـ / 1886 م تشكلت في جنيف أول جمعية أرمنية مسلحة بقيادة أرمني من روسيا اسمه (نازار بك)[4] تحت اسم (خنجاك)[5]. كانت غايتها تشكيل دولة أرمنية في (الولايات الست) بالصدام المسلح و دون الاعتماد على تدخل الدول الأجنبية.

في سنة 1890 م انشقت جماعة من هذه الجمعية مؤلفة جمعية أخرى باسم (تروشاك)[6] ثم اتخذت هذه الجمعية فيما بعد اسم (طشناق)[7]، و إلى هذه الجمعية تعزى الحركات التي وقعت في عهد السلطان عبد الحميد في إسطنبول و أرضروم و صامصون و طرابزون و سيواس و ديار بكر و موشالخ. و كان معظم قادة هذه الجمعية من أرمن روسيا، فتسببوا في ثورات و حركات دامية ذهب ضحيتها الألوف من الطائفة الأرمنية و من

---

[1] يوميات هرتزل، ص 40.

[2] يوميات هرتزل، ص 40.

[3] الاتجاهات الوطنية الحديثة، للدكتور محمد محمد حسين. ص 6.

[4] يلاحظ أن قيادة الحركة الأرمنية كانت على الدوام من الخارج و بخاصة من روسيا.

[5] معناه: صوت الناقوس.

[6] معناه: العلم.

[7] معناه: الاتحاد.

المسلمين كذلك. و انتهت أخيرا بمأساة كبيرة في أثناء الحرب العالمية الأولى في عهد الاتحاد و الترقي بعد أن دفع الأرمن من قبل روسيا و من قبل الجمعيات الأرمنية المسلحة إلى خيانة بلدهم و التطوع في الجيش الروسي الذي اقتحم حدود الدولة العثمانية على أمل مساعدة الروس لهم في اقتطاع جزء من أراضي الدولة العثمانية لتشكيل دولة أرمنية مع أنهم لم يكونوا –كما قلنا– يشكلون أكثرية في أي ولاية أو منطقة. فلم تر الحكومة العثمانية آنذاك أي حل سوى إبعاد هؤلاء الأرمن المتعاونين مع الأجنبي المحتل عن المنطقة الحدودية، و نقلهم إلى سوريا و لبنان و العراق أو إلى غرب تركيا الحالية. و تمت عملية التهجير في ظروف الشتاء القاسية و في ظل الحرب حيث لم تكن الدولة تملك وسائل النقل الكافية لمئات الآلاف من الأرامن المهجرين مما أسفر عن مآسي و عن موت كثير منهم بسبب البرد و الإرهاق و كذلك بسبب مرض التيفوئيد الذي انتشر آنذاك و حصد مئات الآلاف من أرواح المهجرين و السكان المقيمين في المدن و القرى. و هذا موضوع طويل لا نملك إيراد التفاصيل حوله لأنه يحتاج إلى كتاب كامل، و لأنه خارج عن الفترة التاريخية التي نتناولها في هذا الكتاب.

النزاع مع اليونان

في 16 من ذي القعدة سنة 1314 هـ – 1897/4/18 م

كانت جزيرة (كريت) قد حصلت على بعض الامتيازات الخاصة بها بعد حرب القرم، إذ كان نصف عدد المتصرفين و القائمقامين من المسيحيين، كما كان للوالي معاونان، معاون مسلم و معاون مسيحي، و كان لها مجلس إدارة يشكل المسيحيون الأكثرية فيه، لذا فإن المشاكل بين الوالي و بين هذا المجلس لم تكن تنتهي حيث تبدأ من جديد.

بدأت القلاقل في الجزيرة عندما بدأ المسيحيون يلحون و يطالبون بوال مسيحي، و استجاب السلطان لهذا الطلب و عين (كاراتودورس باشا) واليا على (كريت)، فثار المسلمون على هذا التعيين، و بدأ الصدام بينهم و بين المسيحيين، فقدم الوالي استقالته، و تعقدت الأمور و استمرت الصدامات و بدأت اليونان بمد روم الجزيرة بالأسلحة و العتاد و الرجال، حتى وصلت الأمور إلى تدخل الدول الأوروبية، و إرسالها السفن الحربية إلى الجزيرة! و انتهزت اليونان هذه الفرصة فأرسلت أسطولا و جنودا تحت قيادة العميد (فاسوس) حيث نزلوا بالجزيرة متحدين بذلك الدولة العثمانية و المجتمع الدولي كذلك، و بدأ الجنود اليونانيون يتعرضون للمسلمين و يريقون الدماء دون أن يهتموا بالتحذير الدولي المشترك

الذي بعثت به الدول الأوروبية إلى اليونان يوم 2 مارس محذرة إياها من مغبة هذا التدخل، و موضحة بأن اليونان لا يمكنها إلحاق الجزيرة بها، و معطية مهلة ستة أيام لسحب جيشها.

زادت القلاقل و تعقدت الأزمة إلى درجة أن الوالي المسيحي الذي عينه السلطان مؤخرا و هو (باروفيج باشا) لم يجد له طريقا لإنقاذ حياته سوى الالتجاء إلى الباخرة الروسية (ألكسندر الثاني) ثم الهرب إلى النمسا. و أصبحت الجزيرة بلا حكومة و لا وال، فقام قواد الأساطيل الأوروبية بإدارة الجزيرة بصورة مشتركة!

و لم تكتف اليونان بالتدخل العسكري في جزيرة (كريت) و أمام أنظار العالم أجمع، بل بدأت بالهجوم على حدود الدولة العثمانية بوحدات فدائية صغيرة أول الأمر، ثم بوحدات أكبر، و في يوم الجمعة 7 من ذي القعدة / 9 نيسان بدأ الجيش اليوناني بتدمير المخافر العثمانية، و كرر الهجوم في 11 و 14 نيسان، أما في 17 فقد استعمل المدافع في الهجوم و استولى على جميع المخافر العثمانية الحدودية.

كان السلطان عبد الحميد يراقب الأمور و تطوراتها بهدوء و صبر، و يسلس لليونان القياد لكي تذهب إلى أبعد مدى ممكن، و يخبر الدول الأوروبية و يعلمها بجميع الاعتداءات اليونانية أولا بأول، و هكذ استطاع أن يعزل اليونان عن أي تأييد أو عطف خارجي محتمل، و يظهر بكل جلاء صبره و حسن نيته و محاولته تسوية الأمور بالطرق الدبلوماسية. و بعد أن تم له ما أراد أعلن الحرب على اليونان.

الحرب اليونانية – التركية

جمع السلطان عبد الحميد الوزراء و دعاهم إلى عقد اجتماع في قصر يلدز للتباحث في قضية النزاع مع اليونان، و عن ضرورة أو عدم ضرورة إعلان الحرب عليها.

بقي الوزراء في اجتماعات متصلة مدة 56 ساعة، و كان السلطان على اتصال دائم بما يجري في قاعة الاجتماع من مناقشات و ما يطرح من آراء، و أخيرا استدعى السلطان وزير الحربية و سأله عن رأيه في الوضع العسكري و عن مدى ثقته بالنصر السريع، و عندما أبدى الوزير ثقته الكاملة بالنصر، شارحا للسلطان على الخارطة خطته العسكرية، أبدى السلطان موافقته على إعلان الحرب.

لا يسعنا هنا أن نستعرض صفحات هذه الحرب و تطوراتها و معاركها، و لكننا نقول باختصار بأن الجيش العثماني استطاع أن ينزل هزيمة ساحقة و سريعة بالجيش اليوناني و أن يكتسح جميع المواقع العسكرية الجبلية الحصينة التي كان الجيش اليوناني يعتمد عليها، فانفتح الطريق أمامه إلى العاصمة (أثينا).

عندما بدت بوادر الهزيمة العسكرية في اليونان سقطت الوزارة و تشكلت وزارة أخرى قامت بالاستنجاد بالدول الأوروبية، معلنة أنها وضعت مصير اليونان بين أيدي هذه الدول، كما طلبوا من قيصر روسيا التوسط لدى الدولة العثمانية لإيقاف القتال.

لبى السلطان رجاء القيصر و أوعز إلى قواده بإيقاف القتال في 17 من ذي الحجة / 19 مايو.

و قد أنشد أمير الشعراء أحمد شوقي ملحمته الرائعة بمناسبة هذا الانتصار مخاطبا السلطان عبد الحميد[1]:

بسيفك يعلو الحق و الحق أغلب — و ينصر دين الله أيان تضرب

و ما السيف إلا آية الملك في الورى — و لا الأمر إلا للذي يتغلب

فأدب به القوم الطغاة فإنه — لنعم المربي للطغاة المؤدب

و داو به الدولات من كل دائها — فنعم الحسام الطب و المتطبب

تنام خطوب الملك إن بات ساهرا — و إن هو نام استيقظت تتألب

أمنّا الليالي أن نراع بحادث — و (أرمينيا) ثكلى، و حوران أشيب

و مملكة اليونان محلولة العرى — رجاؤك يعطيها و خوفك يسلب

هددت أمير المؤمنين كيانها — بأسطع مثل الصبح لا تكذب

و ما زال فجرا سيف عثمان صادقا — يساريه من عالي ذكائك كوكب

إذا ما صرعت الحادثات بحده — تكشف داجي الخطب و انجاب غيهب

و هاب العدا فيه خلافتك التي — لها مأرب فيها و لله مأرب

---

[1] (الشوقيات) لأمير الشعراء أحمد شوقي، **42/1**.

عقد الصلح مع اليونان

9 رجب 1315 هـ – 1879/12/4 م

عقد اجتماع سفراء الدول التي توسطت في إيقاف القتال في قصر (طوبخانة) في إسطنبول تحت رئاسة وزير خارجية الدولة العثمانية (توفيق باشا)، و استمر هذا الاجتماع – الذي كان يعقد بمعدل اجتماعين في الأسبوع – مدة ثلاثة أشهر و ستة عشر يوما، بحثت خلاله أسس الصلح بين الدولتين المتحاربتين و توصلت إلى اتفاقات نستعرض أهمها:

1– أن تعيد الدولة العثمانية منطقة (تساليا) التي استولت عليها في الحرب إلى اليونان، على أن يعاد رسم الحدود بين الدولتين لصالح الدولة العثمانية.

2– أن تقدم اليونان إلى الدولة العثمانية مبلغ أربعة ملايين ليرة ذهبية عثمانية كتعويضات حرب.

3– أن تقدم اليونان مبلغ مائة ألف ليرة ذهبية عثمانية إلى رعايا الدولة العثمانية من الذين تضرروا أثناء الحرب.

4– أن تنهي أعمال العصابات في الحدود[1].

و تعد هذه البنود نصر لليونان و نتيجة لتعاطف الدول الأوروبية معها ضد الدولة العثمانية التي حرمت من جني تأثر نصرها، إذ أصبحت المقولة السياسية: (إذا هزمت تركيا أخذ منها الشيء الكثير، أما إذا انتصرت فلا تأخذ شيئا) قاعدة في الجو السياسي آنذاك.

---

[1] **Izahli Osmanli Tarihi Kronolojisi, I.H. Danismend. 4/341.**

الفصل الخامس

الدولة العثمانية في أوائل القرن العشرين

و سياسة السلطان عبد الحميد

وضع الدول الكبرى في أوائل القرن العشرين

كان ترتيب الدول الكبرى و تسلسلها من ناحية الأهمية و القوة في أواخر القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين كما يأتي:

إنكلترة، ألمانيا، فرنسا، روسيا، الولايات المتحدة، النمسا، الدولة العثمانية، اليابان، إيطاليا، ثم الصين.

و بين السنوات 1875 – 1900 كانت نفوس هذه الدول كما يأتي:

ازدادت إنكلترة (مع جميع مستعمراتها) من 303 مليونا إلى 382 مليونا

و قلت نفوس ألمانيا من (42) مليون إلى (66) مليونا.

و زدات نفوس فرنسا من (45) مليونا إلى (86) مليونا.

و نفوس روسيا من (89) مليونا إلى (123) مليونا.

و نفوس الولايات المتحدة من (45) مليونا إلى (86) مليونا.

و نفوس النمسا من (38) مليونا إلى (45) مليونا.

و نقصت نفوس الدولة العثمانية من (64) مليونا إلى (57) مليونا.

و زدات نفوس اليابان من (33) مليونا إلى (56) مليونا.

و نفوس إيطاليا من (27) مليونا إلى (33) مليونا.

و نفوس الصين من (348) مليونا إلى (430) مليونا.

و يلاحظ أن نفوس الدولة العثمانية قلت، و ذلك نتيجة فقدها الكثير من ولاياتها. كما زداد نفوس العالم من (1326) مليونا إلى (1419) مليونا في هذه الفترة[1]. كانت إنكلترة في هذه الفترة أقوى دولة في العالم و كان أسطولها أقوى و أكبر أسطول آنذاك، و لكن كانت هناك دولة أخرى بدأ نجمها يتألق و تنتصب كمنافسة خطيرة لإنكلترة و هي دولة ألمانيا، و كانت هناك دولتان قد خلتا في دور النمو و التطور السريع، و لكن كونهما بعيدتين نوعا ما فإنهما لم تكونا منافستين لسياسة إنكلترة في أوروبا أو في الشرق، هاتان الدولتان هما الولايات المتحدة و اليابان.

أما دول البلقان فكانت كما يأتي:

رومانيا (ملكية): مساحتها 135156 كم2 و نفوسها 5,913,000 نسمة.

الصرب (ملكية): مساحتها 45,427 كم2 و نقوسها 2,505,000 نسمة.

إمارة الجبل الأسود: مساحتها 9427 كم2 و نفوسها 228,000 نسمة.

اليونان (ملكية): مساحتها 64,859 كم2 و نفوسها 2,534,000 نسمة.

إمارة بلغاريا (التابعة للدولة العثمانية) مساحتها 8379 كم2 و نفوسها 304,000 نسمة.

البونسة و الهرسك (التابعة للدولة العثمانية) مساحتها 51564 كم2 و نفوسها 6,954,000.

---

[1] **Buyuk Turkiye Tarihi**, **Yilmaz Oztuna**, 7/202.

السياسة الخارجية للسلطان عبد الحميد

تسلم السلطان عبد الحميد إمبراطورية و اسعة على حافة التفكك و الانحلال، تتربص لها جميع الدول الكبرى تقريبا، و تنقض على جزء منها كلما سنحت لها الفرصة المناسبة لها.

و لم تكن متاعب الدولة العثمانية محصورة في أعدائها الخارجيين، بل إن دولة واسعة مثلها تعيش فيها قوميات و أديان و مذاهب و لغات متعددة لا بد أن تجد صعوبة كبيرة في الإدارة.

و كانت الدول الكبيرة كثيرا ما تستغل هذه الناحية فتثير الاضطرابات و الثورات الداخلية التي كانت تنهك الدولة العثمانية و تزيدها ضعفا.

أمام هذه الصعوبات و المشاكل المعقدة التي تفوق قدة أي شخص استطاع السلطان عبد الحميد بذكائه السياسي أن يدير دفة السياسة الخارجية بأقل الخسائر طوال ثلاث و ثلاثين سنة. و عندما جاء الاتحاديون إلى الحكم لم يستطيعوا المحافظة على الإمبراطورية العثمانية مدة عشر سنوات.

كان من أهم السمات المميزة لسياسة السلطان عبد الحميد الخارجية تجنب الدخول في الحروب. ذلك لأنه كان يعلم جيدا أن بنود معاهدة (باريس) التي أعقبت حرب القرم و التي تضمنت تعهد الدول الأوروبية بضمان الحدود العثمانية لم تعد نافذة المفعول، و أن جميع الدول قد أدارت ظهرها لها، لذا فإن الاعتماد عليها كان ضربا من الغباء، لذلك فقد رأينا معارضته للدخول مع روسيا في بداية حكمه، و أن الفئة التي كانت تملك القوة آنذاك من رجال الانقلاب – الذين كانوا يعتمدون على بنود معاهدة باريس – زجوا بالدولة العثمانية في حرب ضروس أنهكتها و ضيعت أجزاء كبيرة منها.

لذا نجد أنه طوال حكمه الطويل لم يدخل إلا في حرب خاطفة مع اليونان لم تدم إلا شهرا واحدا، فأمن بذلك فترة سلام طويلة، انتعش فيها العمران و نشأ كادر لا بأس به من المتعلمين كانت الإمبراطورية العثمانية في أمس الحاجة إليهم، هذا الكادر الذي فني تقريبا في الحرب العالمية الأولى التي دخلها الاتحاديون بكل رعونة و في حروب الاستقلال فيما بعد.

و بسبب سياسته هذه فإنه لم يكن ليدخل في حروب مع دول أخرى في سبيل إنقاذ ولايات أو إمارات قطع الأمل من استمرار بقائها مرتبطة مع الدولة العثمانية، و لا يستنزف موارد الدولة و قواها فيما لا طائل تحته و لا أمل منه.

إذن لم يكن السلطان عبد الحميد يقترب من الحرب فكيف إذن كان يحافظ على سلامة و أمن دولته بين دول قوية تطمع كلها في افتراس دولته؟!

هنا تبرز السمة الثانية في سياسته الخارجية المرتكزة على الاستغلال الماهر الذكي للتناقضات و الخلافات الموجودة بين الدول الأوروبية و تضارب مصالحها مستندا في ذلك إلى شبكة الاستخبارات القوية التي أسسها و التي كانت لها فروع في جميع عواصم العالم تقريبا، و التي كانت تزوده بالأخبار السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و مواقف الأحزاب و الصحف...الخ.

و نستطيع أن نوجز هذه السياسة بالقول بأنه كان يضع ألمانيا أمام إنكلترة، و يضع إنكلترة أمام روسيا، و يحاول أن يبقي فرنسا في موقف الحياد، و يدفع النمسا أمام روسيا أحيانا و وراء ألمانيا أحيانا ليمنعها من الانفراد في البلقان[1]. أما سياسته في البلقان فتتلخص بمحاولة المحافظة على التوازن بين البلغاريين و المقدونيين من جهة و اليونانيين و الصربيين من جهة أخرى، أو بعبارة أوضح عدم السماح لهم بالاتحاد ضد الدولة العثمانية، و إثارة الخلاف بينهم بمختلف الوسائل معتمدا في ذلك على العداء السابق الموجود بينهم.

يقول جمال الدين الأفغاني في وصف سياسة السلطان عبد الحميد: (إن السلطان عبد الحميد لو وزن مع أربعة من نوابغ رجال العصر لرجحهم ذكاء و دهاء و سياسة خصوصا في تسخير جليسه.

و لا عجب إذا رأيناه يذلل ما يقام لملكه من الصعاب من دول الغرب، و يخرج المناوئ له من حضرته راضيا عنه و عن سيرته و سيره، مقتنعا بحجته، سواء في ذلك الملك و الأمير و السفير... و لكن يا للأسف! إن عيب الكبير كبير، و الجبن من أكبر عيوب الملك)[2].

(و رأيته يعلم من دقائق الأمور السياسية و مرامي الدول الغربية، و هو معد لكل هوة تطرأ على الملك مخرجا و سلما.

---

[1] Ulu Hakan, N.F.Kisakurek, s. 244.

[2] يتهم جمال الدين الأفغاني السلطان عبد الحميد بالجبن، متأثر في ذلك بكثرة رجال الأمن وا لاستخبارات العثمانية و بمظاهر حياة العزلة التي كان يعيشها السلطان، فعزا ذلك إلى الجبن، و قد سبق و أن تطرقنا لهذا الموضوع. و نعيد هنا القول بأن كثرة رجال الأمن، كانت بسبب الحرص على مقارعة جواسيس الدول الأجنبية التي كثرت في إسطنبول و أصبحت ترتب الانقلابات في الدولة العثمانية لصالحها، و لمحاربة الجمعيات السرية، التي كثرت و بخاصة في البلقان.

و أعظم ما أدهشني، ما أعد من خفي الوسائل و أمضى العوامل كي لا تتفق أوروبا على عمل خطير في الممالك العثمانية، و يريها عيانا محسوسا أن تجزية السلطة العثمانية لا يمكن إلا بخراب الممالك الأوروبية بأسرها.

و هكذا كانت يقظته لدول البلقان الصغيرة التي أخذتها أوروبا، أحبولة لتضعضع بها السلطنة العثمانية و تتذرع بها للتدخل في شؤونها الداخلية، لتقتطع من أجزاء المملكة جزءا بعد آخر، و كلما حاولت أوروبا أن تجمع كلمة دول البلقان للخروج عن الدولة بحرب.

كان السلطان يسارع بدهائه العجيب لحل ما ربطوه و تفريق ما جمعوه من كلمة و كيد، فالبلغار مع شدة شكيمتهم و دهاء أميرهم البرنس فرديناند، رضخ طائعا لأمر عبد الحميد و لبس الشعار العثماني (الطربوش)، و افتخر برتبة المشيرية، و انتظم مع مشيري الدولة في حفلة صلاة الجمعة (السلاملك).

أما أمير الجبل الأسود (نيقولا) فكان أمره مع السلطان عبد الحميد كولد لا يرى الفرج إلا من أبيه. كان كلما شكا قلة ذات اليد، و طلب كفالة على استقراض زهيد يرسله له دون عوض و لا سند، و أكثر جهاز ابنته التي زفها إلى ولي عهد إيطاليا (الملك الحالي) كان من جيب السلطان عبد الحميد. و هكذا بقية دول البلقان مع ذلك السلطان العظيم الشأن.

ضاقت أوروبا ذرعا بسياسة السلطان عبد الحميد و حيطته، و يئست من أكثر دول البلقان، فحولت كيدها بدس الدسائس، و صرفت همها بالاستغواء إلى أخف الدويلات حلوما و أكثرها غرورا و طيشا، و هي دولة اليونان، فقد بدأت تتحرش بالدولة العثمانية للتدهور بالحرب مع السلطان عبد الحميد).

(أما ما رأيته من يقظة السلطان و شدة حذره و إعداده العدة اللازمة لإبطال مكايد أوروبا، و حسن نواياه و استعداده للنهوض بالدولة (الذي فيه نهضة للمسلمين عموما) فقد دفعني إلى مد يدي له فبايعته بالخلافة و الملك، عالما علم اليقين إن الممالك الإسلامية في الشرق لا تسلم من شراك أوروبا، و لا من السعي وراء إضعافها و تجزئتها، و في الأخير ازدرادها واحدة بعد أخرى إلا بيقظة و انتباه عمومي و انضواء تحت راية الخليفة الأعظم)[1].

---

[1] الأعمال الكاملة، لجمال الدين الأفغاني، للدكتور محمد عمارة ص 245–246، نقلا عن خاطرات جمال الدين الأفغاني. علما بأن علاقة جمال الدين الأفغاني مع السلطان عبد الحميد أصابها بعض البرود فيما بعد إثر بعض الشائعات المغرضة، مما حدا به إلى القول في إحدى غضباته المعروفة أنه رجع عن مبايعته له، فقد كان كما يقول عنه تلميذه و صديقه الشيخ محمد عبده: (يهدم بالحدة ما بناه بالحكمة).

عندما تولى السلطان عبد الحميد السلطة كان (غلادستون) رئيس حزب المعارضة قد أصدر كتيبا وصف فيه الأتراك أبشع وصف، إذ قال بأنهم عدو الإنسانية، و دعا الحكومة البريطانية و الحكومات الأوروبية إلى شن الحرب على الدولة العثمانية و طردها من القارة الأوروبية، و مع أن سياسة الدولة العثمانية كانت – حتى أواخر السلطان عبد العزيز – تميل إلى مصادقة إنكلترة، إلا أن الحرب الروسية التركية و الموقف المتفرج لإنكلترة حتى وصول القوات الروسية إلى مشارف إسطنبول حز في نفس السلطان و ترك فيها أثرا لا يمحى.

و عندما وصل غلادستون إلى الحكم سنة 1880 م انتهج سياسة عدائية ضد الدولة العثمانية مما زاد من مشاكلها، لأنه لم يكن من السهل عليها أن تقف أمام أقوى دولة آنذاك. لذلك فقد قرر السلطان أن يستميل إليه ألمانيا التي بدأ نجمها يبزغ في سماء السياسة الأوروبية كأكبر ند و منافس لإنكلترة، و ذلك بالتلويح لها بمصالح معينة، و أهمها إعطاء صلاحية مد خطوط سكة حديد برلين – بغداد – البصرة لها.

و سياسة السلطان في موضوع منح امتياز سكة حديد برلين – بغداد – البصرة تعد أنموذجا جيدا في التوازن الدقيق الذي كان يحفظه مع الدول الأخرى من ناحية، و إذكاء المنافسة و المصالح المتضاربة بين الدول الأوروبية من ناحية أخرى لضمان عدم تكتلها ضد الدولة العثمانية، لذلك فإننا سنتناول هذه المسألة ببعض التفصيل:

عندما جاء السلطان عبد الحميد إلى الحكم كانت خطوط السكك الحديدية في البلاد قليلة جدا و كانت الدولة العثمانية المترامية الأطراف بحاجة ماسة إليها من النواحي العسكرية و الاقتصادية و السياسية.

فمن الناحية العسكرية كانت خطوط السكك الحديدية بمثابة شرايين الحياة لدولة على وشك التمزق. إذ أنها كانت تسهل إرسال الجيوش إلى الجبهات بسرعة مما كان يسهل خطط الدفاع و التعبئة و سوق الجيش.

و قد أظهرت الحرب الروسية – التركية سنة 1877 مدى فقر الدولة العثمانية من ناحية هذه الخطوط و مدى الأضرار التي نتجت عن قلة وجودها. لذا نرى أن السلطان يبادر إلى إنشاء خطوط إسطنبول – سلانيك و خط مانصتر – سلانيك. و في الحرب التركية – اليونانية بدا مدى أهمية هذين الخطين و مدى استفادة الجيش العثماني منهما.

ثم مد خط القصبة – إزمير فأمن بذلك ربط هذه المنطقة – و إن لم تكن كبيرة – بالبحر الأبيض المتوسط. و بذلك ارتفع مجموع طول السكك الحديدية من 1303 كيلو مترات إلى 4500 كيلو مترا، منها 1993 كيلو مترا في الروملي و 2507 كيلو مترا في الأناضول[1].

كان السلطان يرغب أن يمد خطوطا أخرى و أن يربط أجزاء و أطراف الدولة العثمانية بشبكة من الخطوط الحديدية لولا أنه كان يجد أمامه عائقين مهمين أولهما ارتفاع تكاليف و خلو الخزينة من المال اللازم، و ثانيهما عدم رغبة الشركات الغربية التي تملك الخبرة في هذا المجال بالتقدم إلى مثل هذه المشاريع التي لم تكن مرحة أو مغرية من الناحية الاقتصادية.

إذن ما العمل؟

أدرك السلطان ببصره الثاقب أنه لا سبيل أمامه لإنجاز مشاريع السكك الحديدة إلا بالتلويح بمصالح سياسية لدول يرغب في تقريبها إلى الدولة العثمانية للتلويح بها أمام الدول الأخرى فيضرب بذلك عصفورين بحجر واحد كما يقال.

اختار السلطان دولة ألمانيا – التي أصبحت أكبر دولة منافسة لبريطانيا – لكي يعطي لها حقوق إنشاء خط إسطنبول – بغداد و هو خط يشكل تهديدا استراتيجيا خطيرا لطريق الهند بالنسبة لبريطانيا. و مع أنه كان يشعر بصواب قراره إلا أنه تعمد إطالة أمد المباحثات مع ألمانيا حول الموضوع لعدة سنوات لكي يجس نبض الدول الغربية الأخرى – و بخاصة إنكلترة – و يرى ردود فعل هذا القرار، و مع أن المباحثات انتهت في 1899 إلا أن الامتياز لم يعط للألمان بشكل نهائي إلا في سنة 1902 بعد حسابات دقيقة و متوازنة.

ثم هناك خط الحجاز و فيه يظهر أيضا براعة السلطان و نظراته الإصلاحية و السياسية البعيدة المدى، فهذا الخط الذي يقارب طوله 2000 كيلو متر و الذي كان يكلف مبالغ باهظة جدا لم يكن بوسع خزينة الدولة العثمانية آنذاك تمويله فماذا فعل السلطان؟

لقد دعا المسلمين جميعا إلى التبرع، كل حسب طاقته لإنشاء هذا الخط الذي كان يسهل حج الملايين من المسلمين إلى البيت الحرام، و قد سرت موجة من الحماسة الدينية في العالم الإسلامي من أقصاه إلى أقصاه، من مصر و إفريقيا إلى الهند و أفغانستان و إيران و تركستان و البلاد العربية و الأناضول، و تبرع السلطان بمبالغ كبيرة من ماله الخاص للمشروع الذي كانت له إيجابيات كثيرة منها:

1- أظهر و بشكل عملي مدى ارتباط المسلمين بنداء الخليفة و تجاوبهم معه مما قوى موقف السلطان أمام الدول الغربية.

[1] عبد الحميد الثاني و دور سلطنتي، عثمان نوري، ص 716-717.

2– قوى هذا المشروع من سياسة الجامعة الإسلامية التي كان السلطان رائدا لها.

3– كان هذا المشروع يربط الأناضول مع أقسام حيوية من البلدان العربية. و كان ذلك يساعد – عدا سهولة السفر للمسافرين – في تبادل البضائع و توسع التجارة و ربط القرى و المدن الصغيرة و المناطق التي يمر فيها الخط ببعضها.

4– كان هذا الخط يسهل إرسال الجيش بسرعة إلى المنطقة العربية التي كانت السياسة الإنكليزية تتربص بها و تطمع فيها و تثير فيها الثورات (كاليمن مثلا).

5– كان هذا الخط يسهل انتقال الجيش العثماني بسرعة إلى الحدود المصرية و المضايق المائية الهامة في البحر الأحمر.

6– سد هذا الخط الأبواب أمام مطامع روسيا في الوصول إلى البحار الدافئة (البحر الأبيض المتوسط) كما أسكت ادعاءاتها بأنها حامية الأماكن المقدسة في فلسطين.

كانت من نتيجة التقارب مع ألمانيا زيارتان قام بهما إمبراطور ألمانيا (غليوم الثاني) إلى إسطنبول، تمت الزيارة الأولى سنة **1889** م حيث استقبل استقبالا حافلا و أحيط بمظاهر التكريم و أغدق السلطان عليه و على الإمبراطورة (اوغستا) هدايا ثمينة جدا. و في هذه الزيارة تم الاتفاق على تدريب الجيش العثماني بوساطة خبراء ألمان و على تزويده بالأسلحة و العتاد الألماني. و بالمقابل فإن الدولة العثمانية ستعهد لألمانيا بإنجاز المشاريع و على رأسها مشاريع السكك الحديد.

و بعد تسع سنوات (أي سنة **1898** م) قام الإمبراطور الألماني بزيارة ثانية للسلطان في طريقه لافتتاح إحدى الكنائس في مدينة القدس.

كان وقت الزيارة محددا بصورة دقيقة فقد كانت مسألة جزيرة كريت ملتهبة و الدول الكبرى تقف في مواجهة الدولة العثمانية، و هنا تأتي الزيارة و يقرر الإمبراطور الألماني سحب أساطيله حول الجزيرة التي كانت محاصرة آنذاك بأساطيل إنكلترة و فرنسا و روسيا و إيطاليا و ألمانيا، ثم يرفض التوقيع على الإنذار المقدم من هذه الدول للدولة العثمانية، و يصرح و هو في القدس بأنه صديق للسلطان و لجميع المسلمين.

و على الرغم من إبداء السلطان عبد الحميد تقاربا مع ألمانيا، و مع مبالغته في إكرام الإمبراطور الألماني، إلا أنه لم يتعهد له بشيء، ذلك لأن أي انحياز واضح إلى ألمانيا كان سيدفع بإنكلترة إلى قطع أملها من الدولة العثمانية فالوقوف أمامها و إعلان العداء لها، و بينما كان الإمبراطور الألماني يصر على الوصول إلى نتيجة ملموسة، كان السلطان يحاول إلهاءه بمظاهر الضيافة و إغداق الهدايا عليه و على زوجته حيث إن أحد

الفرنسيين قد مجموع ما صرفه السلطان في هذا المجال مليونا و نصف مليون من القطع الذهبية[1] و لكن الإمبراطور بدأ و هو يرى عدم وصوله إلى أية نتيجة ملموسة يشعر بالامتعاض و يزيد من إصراره بأنه لا بد أن تتوضح لديه الأمور، و أن يعرف مدى وقوف السلطان بجانب ألمانيا، و أخيرا أخبره السلطان بكل لطف و كياسة بأنه يراقب حاليا المنافسة التي بدأت بين إنكلترة و فرنسا حول المستعمرات في إفريقيا و أنه لا يستطيع حاليا أن يتخذ موقفا واضحا و صريحا بجانب ألمانيا إلا عندما تتبين نتيجة هذه المنافسة.

و الحقيقة أن السلطان كان يأمل أن يتطور السباق بين الدولتين حول المستعمرات في إفريقيا إلى حدوث حرب بينهما، مما قد يفتح الباب أمامه إلى احتمال استعادة مصر من إنكلترة و يستعيد السيطرة على شمالي إفريقيا.

و هكذا نرى أن السلطان كان يزن مواقعه بكل دقة و حذر، فعندما يقترب من ألمانيا فإنه لا يقع في حضنها و لا يجعل الدول الكبرى الأخرى المنافسة لألمانيا تقطع الأمل منه و من صداقته.

و عندما ودع السطان الإمبراطور الألماني مدينة إسطنبول استلم السلطان تقارير من الموصل تقول بأن الوفد الألماني الذي يدعي البحث في آثار الموصل إنما يبحث في الحقيقة عن البترول هناك، و قد غضب السلطان من هذا النفاق الألماني و كاد أن يلغي حفلة الاستقبال الفخمة المعدة لاستقبال الإمبراطور في القدس، لولا أنه قرر بعد التشاور مع وزرائه و مستشاريه الاكتفاء بمراقبة الوفد الألماني سرا و بحذر لمعرفة نتيجة بحوثهم، إذ أن مصلحة الدولة العثمانية ستتحقق عند العثور على البترول لأنها لم تدخل في أي تعهد مع ألمانيا بذلك الخصوص و هي حرة في قراراتها حول هذا الموضوع.

و تورد بنت السلطان عبد الحميد في كتابها (والدي السلطان عبد الحميد) ما يأتي حول رأي والدها في القيصر الألماني و في السياسة الدولية آنذاك: (عندما كنت في السلطة زارني القيصر مرتين في إسطنبول لذا فإنني أعرفه عن قرب، فهو شاب نشط و فعال، رقيق الجانب و محبوب، و بعد أن أطاح بـ (بسمارك) أراد أن يلعب دوره، و لكنه لا يملك دراية و تجربة و عقل بسمارك، غايته هي تقوية ألمانيا من الناحية العسكرية.

و مع أنني أوليت اهتماما خاصا بألمانيا، إلا أنني لم أغفل الدول الكبرى الأخرى و حاذرت على الدوام من إغضابها، و كنت على الدوام أزن سياستي بميزان دقيق. و مع أنني داومت على حفظ الصداقة مع الإمبراطور، إلا أنني لم أهمل أبدا الصداقة لإمبراطور روسيا كلما سنحت لي الفرصة، ذلك لأن وضعنا الجغرافي كان يستوجب ذلك.

---

[1] Ulu Hakan, N.F. KisaKurek, s. 252.

عند زيارته الثانية لي، و في إحدى الأمسيات عندما كنا في اجتماع خاص قام الإمبراطور الألماني فجأة من مكانه و أمسك بيدي الاثنتين قائلا لي: يا صاحب الجلالة! إذا وقعت الحرب في أوروبا ستكون في صفنا أليس كذلك؟ أجبته: (أنت صديق عزيز علي، و لكين لا أملك صلاحية إعطاء الوعد لك من الآن، إن قراري سيصدر آنذاك) ذلك لأنني كنت على الدوام أفكر في مصلحة دولتي و لم أسمح لنفسي أن أكون هدفا لمصالح و رغبات أية دولة. كانت ظروف أوروبا السياسية آنذاك في توتر مستمر و احتمال دائم لنشوب الحرب في أية لحظة، لذلك فإن ميلنا إلى أي جانب كان بمثابة سكب البنزين على نار تشتعل بهدوء، و كان من الممكن أن ترتفع أصابع الاتهام بإشعال الحرب نحونا. لذلك كان من الضروري أن نحسب حسابا لكل خطوة من خطواتنا و عدم التصرف مطلقا دون بصيرة. ليس من السهل أن يكون الإنسان رجلا سياسيا، و ليس كل من قال: (إنني سياسي) هو رجل سياسة بحق. إن بسمارك كان رجل سياسة بحق.. كان يعرف روح أوروبا، تراسلت معه عدة مرات، و كان لي اتصال خاص معه.

إن الألمان أمة تعد من الدرجة الأولى في الجندية و في الجد و الاجتهاد، و لكن هل يستطيعون التغلب على ميزة العدد السكاني المتفوق لروسيا؟ و هل يستطيعون الوقوف في وجه ألاعيب السياسة الإنجليزية الخفية؟

هذا ما لم أستطع البت فيه، و لكني لم أرتبط بأي عهد مع أية دولة.

كانت أطماع إنكلترة و فرنسا مصوبة نحو الشرق، و كانتا تريدان كسر شوكتنا و قوتنا ببث الشقاق بيننا و بين المسلمين، فحاولت بسياسة الجامعة الإسلامية[1] أن أقف حائلا بينهم و بين ذلك. و حاذرت كثيرا من إثارة أية مشكلة. كنت صديقا لإمبراطور النمسا كذلك، و هذه الصداقة التي بدأت منذ سنوات عديدة تعود إلى حادثة شخصية، فعندما رافقت عمي السلطان عبد العزيز في رحلته إلى أوروبا مرضت في (فيينا) فخصص لي الإمبراطور قصر (شرنبرن) للمعالجة و تأخرت لمدة أسبوعين بعد رجوع عمي إلى إسطنبول، و قد استفدت من هذه الصداقة في تقوية العلاقات السياسية، كما أن الملك (أمبرتو) ملك إيطاليا كان صديقا لي، و عندما كان ابنه فكتور عمانوئيل في زيارة لإسطنبول اغتيل (أمبرتو) بحادثة قنبلة. و هكذا لم يترك ولي العهد عمانوئيل مياهنا الإقليمية إلا و هو ملك، و كان ذلك سببا في تقوية الصداقة بيننا.

كانت زوجة عمانوئيل بنت أمير الجبل الأسود الذي كنت أحتفظ به دائما بين يدي و أعطيه راتبه، و كان رجلا طيبا.

---

[1] استعمل السلطان عبد الحميد هنا عبارة (سياسة الخلافة).

أما البلغاريون فقد كانوا يعدون الأبناء الشقاة لروسيا، و كنت أرعى أميرهم (فردناند) إذ جعلته ياوري الخاص، و أستطيع أن أقول بأنني لم أقابل في حياتي شخصا له مثل ذكائه الشيطاني، و هكذا كان مثل هذا الأمير النادر الذكاء على رأس هؤلاء الأبناء الشقاة و يستند إلى قوة مثل قوة روسيا. لقد تجنبت الحرب و كوارثها على الدوام. و أرجو الله أن يحفظ الأمة و الدولة)[1].

كان السلطان عبد الحميد، و هو يمسك ميزانا دقيقا في سياسته الخارجية، من أهم العوامل في استقرار السلام في أوروبا، حتى إن الأميرال (سير هنري وودس) يقول في كتابه (ذكريات عن تركيا) المطبوع سنة 1924 م بأنه لو كان السلطان عبد الحميد موجودا في السلطة لما اندلعت الحرب العالمية الأولى، و لو اندلعت لبقيت الدولة العثمانية على الحياد[2].

يروى عن السفير الفرنسي في إسطنبول (جامبون) أنه في إحدى زياراته لقصر السلطان عبد الحميد، رأى السفير الإنكليزي خارجا من القصر و يهم بركوب عربته فسلم عليه، و لكن السفير الإنكليزي بدا ساهما، و لم يرد على تحيته مع أنه كان من أصدقائه المقربين، فهتف به السفير الفرنسي:

- **ما هذا الشرود يا صاحبي؟**

فأجابه السفير الإنكليزي:

- **إن السلطان مريض جدا.**
- **و ما شأنك أنت بذلك.**
- **ماذا تقول يا جامبون؟ هل تعتقد بأن حربا عالمية ستكون بعيدة إن ألم شيء – لا سمح الله – بالسلطان[3].**

كانت سياسة السلطان الخارجية في استغلاله للتناقضات الموجودة بين مصالح الدول الأوروبية و بحثه عن خلاص الدولة العثمانية عن هذا الطريق تمثل الناحية الدفاعية عن دولته أو الناحية (الوقائية)، أما الناحية (العلاجية) في سياسته الخارجية و الداخلية فتتمثل في تبنيه سياسة (الجامعة الإسلامية)، إذ كان يؤمن بأنه لا سبيل أمام دولته للشفاء إلا بالتمسك بهذه السياسة التي تستطيع جمع المسلمين و توحيد كلمتهم أمام

---

[1] **Babam Abdulhamid, Ayse Osmanoglu, s. 49-50.**

[2] **Buyuk Turkiye Tahiri, Yilmaz Oztuna, 7/146.**

[3] **Ilani Hurriyet ve Sultan II. Abdulhamid Han, N.N. Tepedelenoglu, s. 69.**

الأطماع الخارجية و تعطي قوة و زخما للإنسان و للأسرة و للمجتمع، فأخذ يستعمل كل طريق يخدم هذه السياسة، و انبث رجاله و دعاته من تركستان إلى الهند إلى أفريقيا يدعون المسلمين سرا و جهرا إلى التمسك بالوحدة الإسلامية، و أخذ يطبع الكتب الإسلامية و كتب الأحاديث النبوية و يوزعها بالآلاف في أرجاء العالم الإسلامي[1].

يقول الكاتب الأمريكي: (ليو ثروب ستودراد) في كتابه: (حاضر العالم الإسلامي):[2] (و قد جهد السلطان عبد الحميد جهدا كبيرا لإحياء عظمة الخلافة الدينية و استرداد ما كان لها من الجلالة و الهيبة و الخطورة في العالم الإسلامي، فنال ما ناله ليس بسبب من أسباب الخلافة من حيث الاعتبار الديني، بل بسبب الشعور العام الذي ظهر و اشتعل في صدور المسلمين لإنشاء الجامعة الإسلامية الكبرة، لهذا كان عظماء قادة الجامعة الإسلامية الحديثة قسمين، فمنهم من اعترف بالسلطان عبد الحميد خليفة على المسلمين و منهم من ناصبه العداء كالسنوسي)[3].

---

[1] من أمثلة ذلك قيام السلطان بترجمة الكتاب المعروف: (إظهار الحق) الذي ألفه العالم الهندي (رحمة الله الهندي) و الذي سجل فيه مناظرته مع المبشرين المسيحيين في الهند إلى اللغات التركية و الفرنسية و الألمانية و الإنجليزية، و نشرها في جميع أنحاء العالم، و كان للكتاب صدى كبير في العالم، و قد قامت الكنائس في الغرب بشراء و إتلاف التراجم فلم تبق منها سوى نسخ قليلة في بعض المكتبات القديمة.

انظر: (أكبر مجاهد في التاريخ: الشيخ رحمة الله الهندي) تأليف محمد سليم بن محمد سعيد، ترجمة الدكتور أحمد حجازي و الشيخ السيد عبد الله محمد غلام. ص 6–7.

[2] حاضر العالم الإسلامي، لمؤلفه (لو ثروب ستودارد) ترجمة: عجاج نويهض. و قد علق عليه أمير البيان شكيب أرسلان و أضاف إليه مباحث كثيرة، حتى إن هذه التعليقات و الإضافات أصبحت أهم و أشهر من الكتاب الأصلي.

[3] حاضر العالم الإسلامي، لمؤلفه (لو ثروب ستودارد) ص 290/1. و قد علق المرحوم شكيب أرسلان على موضوع علاقة السنوسي بالسلطان عبد الحميد مصححا رأي الكاتب فقال ما يأتي: (كون السنوسي ناصب السلطان العداوة هو خبر من الأخبار تهافت على تصديقه كثير من الأوروبيين، من جملتهم مؤلف هذا الكتاب، و الحقيقة أن سيدي محمد بن علي السنوسي و ولده المهدي و جميع السادة السنوسية كانوا موالين للسلطان و مؤيدين للدولة العثمانية باعتبار أنها ملجأ الإسلام، و بأن السلطان هو أكبر ملوك المسلمين. و لابن النصر مقرب شاعر الحضرة السنوسية قصيدة يمدح بها سيدي المهدي من جملة أبياتها:

و لا بد أن تأتي جيوش ببرقة	فتغشى غواشيها العيون الغواشيا
قبائل من سام و حام تجمعت	و ما جمعت إلا الأسود الضواريا
زوية أهل المجد من يأت حبهم	يرى العز في نادي زوية باديا

(زوية) هي القبيلة التي تقطن واحة الكفرة و هي بمثابة الحرس الخاص للسادة السنوسية. ثم يقول:

و كم بدوي في الفلا خلف نوقه	يبول على الأعقاب أشعث حافيا
تلافاه في وادي الضلالة هاويا	فأصبح نجما في الهداية عاليا

ثم يقول:

و لولا انتظار الإذن من سيد الورى	و سلطاننا الغازي لأصبح غازيا

(و لما وصلت الحال في العالم الإسلامي إلى هذا الحد، أدرك قادة الجامعة الإسلامية الحكماء، جميع هذا، و باتوا يوقنون أن الثورات المحدودة المضطربة تشب في موضع تقوم بها أمة من المسلمين دون الأخرى في قطر من الأقطار لا يمكن أن توهن شيئا من قوة الغرب، تلك القوة الحربية المنظمة على أحدث الأصول و الفنون، و أدركوا حق الإدراك أنه إذا رام العالم الإسلامي حقا تحرير نفسه من النير الغربي، و تحطيم هذه السلاسل الثقيلة التي يرسف فيها منذ عهد بعيد و دك هذه السيطرة المذلة دكا، وجب عليه أن يعمل عملا منظما شاملا، و يسعى سعيا أكيدا ثابتا جامعا للوحدة العامة و الرابطة الكبرى.

و أيقن هؤلاء أيضا أنه لا بد للعالم الإسلامي إذا شاء هذا من دراسة علوم الغرب و اكتناه عظمته و قوته و تقدمه، و نهج مناهجه و سلوك سبله في جميع ما يؤدي إلى النهضة الصحيحة القائمة على أسس العلم و أركانه، فإنما هذا هو السبيل الذي لا سبيل إلا هو للإفلات من ربقة استعمار الغرب و التحرر من حكم الفرنجة. و فوق جميع هذا أيقن قادة الجامعة الإسلامية أن استقلال العالم الإسلامي عن الغرب النصراني الاستقلال السياسي، يجب على كل حال أن يسبقه التجدد الروحي العقلي العلمي الأدبي و التربية النفسانية الصحيحة، و أنه متى صلحت نفوس المسلمين و زكت و طابت و اعتزت و باتت تعاف الذل، و تأبى الضيم سهل إذ ذاك كل عمل في سبيل التحرر و الاستقلال)[1].

و عن تقريبه للعلماء و دعاة الجامعة الإسلامية يقول المؤلف عن مجيء جمال الدين الأفغاني إلى إسطنبول: (فلما احتل الإنكليز مصر سنة 1882 م نفوا جمالا للحال فزايل مصر و أنشأ يسيح في مختلف البلدان حتى وصل إلى القسطنطينية فتلقاه عبد الحميد بطل الجامعة الإسلامية بالمبرة و الكرامة، و قربه منه و رفع منزلته، فسحر جمال السلطان الداهية بتوقد ذكائه و نفسه الكبيرة فقلده السلطان رياسة العمل في سبيل الدعوة للجامعة الإسلامية)[2].

(على مثل هذه الأسس بنى السلطان عبد الحميد بناء الجامعة الإسلامية و شيد أركانها و أضاف إليها كل مطمع بعيد و غاية جليلة، فعبد الحميد في الواقع داهية من أعاظم دهاة العصر الحديث في منتهى الحصافة)[3].

أي: لا يمنعه أن يغزو ضعف في المنة و لا فتور في العزيمة و إنما هو انتظار الإذن من السلطان الأعظم. (حاضر العالم الإسلامي، لو ثروب ستودارد، 290/1).

[1] حاضر العالم الإسلامي، لو ثروب ستودارد، 293/1–294.

[2] حاضر العالم الإسلامي، لو ثروب ستودارد، 306/1.

[3] حاضر العالم الإسلامي، لو ثروب ستودارد، 308/1.

(و لما استوثق له الأمر شرع يقوم بسياسته الخاصة التي نحا بها منذ أول الأمر منحى الجامعة الإسلامية[1] فعقد عزمه على أمر لم يعقد عزمه على مثله أحد من أسلافه الأقربين، و هو التذرع بالخلافة لبلوغ أغراض سياسية عظيمة، و إذ أبان للملأ كافة أنه فوق كونه سلطان الدولة العثمانية و رئيسها السياسي الوحيد فهو الخليفة الديني للمسلمين أجمعين، أخذ يستصرخ الأمم الإسلامية في كل رقعة من رقاع العالم الإسلامي لتمد يد العون إليه، و تشد أزره بالالتفاف من حوله، قاصدا بذلك قذف الرعب في روع الدول الغربية التي خالها ربما كانت تأتمر فيما بينها و تتشاور و تتخذ الوسائل و تقوم بالتبريرات للانقضاض على المملكة العثمانية. و كان منذ عهد بعيد يدبر أمر نشر الدعوة للجامعة الإسلامية تدبيرا نائي المضطرب واسع النطاق، غالبه بالوسائل الخفية الهائلة، فغدت القسطنطينية مكة ثانية، يلوذ بها جميع ذادة الإسلام المشتهرين بأعمال المقاومة للدول الغربية مثل جمال الدين و أنداده[2]. و من القسطنطينية صارت توفد الوفود و تنفذ الرسل جماعات و دراكا إلى جميع الأقطار الإسلامية حاملة رسالة الخليفة ألا و هي رسالة الأمل المحقق في النجاة من خطر حكم الفرنجة الكافرين.

و ظلت دعوة عبد الحميد للجامعة الإسلامية تسير سيرا متواليا مدة تقرب من ثلاثين سنة، غير أنه من الصعب الشديد أن يستطاع تحديد المفعول الذي كان لهذه الدعوى الكبرى تحديدا بينا، و السبب الأكبر في ذلك هو أنه لما حدثت ثورة (تركيا الفتاة) سنة **1908** و خلع عبد الحميد توقف مجرى الدعوة للجامعة الإسلامية و فتر سيرها في المتجه الذي كانت تسير فيه)[3].

(و فوق جميع هذا فقد استطاع عبد الحميد أن ينشر الدعوة في سبيل الجامعة الإسلامية الكبرى في أوسع آفاقها، و يحيي الشعور بالوحدة العامة و التضامن المستمسك بعضه ببعض في جميع الأمم الإسلامية إحياء نشيطا. و لم يكن يساعده على ذلك كونه خليفة الإسلام فحسب،

---

[1] كان الكاتب الفرنسي المشهور (غبريال شارم) أول من استشف سياسة عبد الحميد و غايته و مقصده في الدعوة للجامعة الإسلامية فجعل ينشر الفصول الممتعة في هذا الصدد منذ سنة **1881**. و في سنة **1883** وضع كتابه: مستقبل تركيا و الجامعة الإسلامية، أودع فيه جميع ما رجم بالغيب **Gabrial Charmes L. avenir la Turqiue – Le pan islamisme**

[2] جمع السلطان إليه كثيرين من مقدمي العرب و زعمائهم و مشايخ الطرق فيهم من الحجاز و الشام و العراق، و نجد، و اليمن، و مصر، و طرابلس، و تونس، و المغرب، و آخرين من زعماء الأكراد و آخرين من زعماء الأرناؤوط، لا لزوم لتسميتهم و أقرهم في الآستانة، و أجرى عليهم الأرزاق كما هو معروف، قال لي في أثناء الحرب كبير أولاده الأمير محمد سليم أفندي: (كان الأرناؤوط في يد والي يهدد بهم أوستريا (النمسا) و جميع دول البلقان، كما أنه كان يهدد بخيالة الأكراد روسيا بعظمتها كلها، فتحسب للايالات الحميدية حسابا، و كان يهدد بالعرب الدول الغربية بأسرها، فتظن هذه الدول أنه بالعرب يخلق لها مشكلات لا تنتهي. فالآن أصبحنا و الأرناؤوط قد خرجوا من السلطنة بعد قتال شديد معنا. و الأكراد بدل أن يجاهدوا أمام الدولة في الروس، صار يلزمنا أن نقود العساكر لتطويعهم، حينما عساكرنا هي في ملحمة كبرى مع الروس. و أما العرب فبعد أن كانوا عدتنا و سلاحنا لمقاومة الدول الغربية، انقلبوا عونا للدول الغربية علينا) انتهى. و مراده بذلك انتقاد سياسة تركيا في السنين الأخيرة. (شكيب أرسلان). انظر: حاضر العالم الإسلامي، لو ثروب ستودارد، **309/1**.

[3] حاضر العالم الإسلامي، لو ثروب ستودارد، ص **1/ 310–314**.

بل ما كان يبسطه و يبينه من جميع ما تكنه و تظهره الدول الغربية من أنواع العداء و المقت للمسلمين و التحامل عليهم. هذا هو السبب الأكبر في أن الدعوة التي أنشأها و دبرها عبد الحميد في سبيل الجامعة الإسلامية كان لها من التأثير الشديد في النفوس المسلمين ما برح يزداد و ينمو)[1].

و يصف المؤلف انتصار اليابان على روسيا سنة **1904**: (فهب غالب المسلمون يبتهجون لانتصار اليابان هذا، ابتهاجا ملؤه الفخر الشرقي و الحماسة الإسلامية، و تمنى كثيرا من رجال الجامعة الإسلامية و رعاتها لو ينتحل أبطال اليابان الإسلام. و شرع في تحقيق هذا الأمر العظيم و التمست وسائل التقرب من اليابان ثم أنشئت العلاقات معها و أنشئت الصحف العديدة لنشر الدعوة، و اختير المبشرون للقيام بهذا المشروع الإسلامي الكبير فأوفد السلطان وفدا إلى اليابان على بارجة حربية و أخذ العالم الإسلامي بسبب ذلك يلهج بحديث إسلام اليابان و يتناقل الأنباء في هذا الصدد، و يتباحث فيه و يحبذه أشد التحبيذ.

قالت صحيفة مصرية سنة **1906**: (إن بريطانيا العظمى و في حكمها ستون مليونا من المسلمين لتخشى كل الخشية إسلام اليابان، الأمر العظيم إذا كان تغير على الأمر مجرى السياسة الإسلامية العامة تغير كليا هائلا).

و قال شيخ من شيوخ مسلمي الصين: (إذا شاءت اليابان أن تدرك منزلة لم تدركها مثلها دولة فيما مضى و أرادت أن ترفع شأن آسيا على شأن سائر القارات فلا يتم لها ذلك بتة إلا بانتحالها الإسلام دينا).

فاستقبلت اليابان وفد المسلمين استقبالا جليلا و أحلته محل الرعاية و الإكرام بيد أنها لم تكشف عن رغبة في الدخول في دين الرسالة[2].

و لم تكن سياسة الجامعة الإسلامية التي قادها السلطان عبد الحميد مجرد وسيلة سياسية عنده يرغب في الوصول من ورائها إلى غاية محدودة، بل كانت فكرة أصيلة عنده لأنه كان من أكثر سلاطين آل عثمان تدينا و تمسكا بالإسلام.

---

[1] جاء أحد أمراء الأسرة المالكة في اليابان أيام السلطان عبد الحميد إلى الآستانة. فبينما هو في الحديث مع السلطان إذ جاء ذكر الأديان فقال السلطان: (بلغني أنكم تبحثون عن دين فإن كان الخبر صحيحا فأنا أوصيكم بالإسلام). فقال له الأمير الياباني: (ليس الخبر كما بلغ جلالتكم، بل نحن متمسكون بديننا). و قد سمعت ذلك من فم العلامة المرحوم منيف باشا، ناظر المعارف الشهير في أيام عبد الحميد و كان صدوقا حرا، ثقة في كل ما يرويه، و مع ما كان عليه من شرف الطباع، لم يكن متظاهرا بالتدين. فليسمع ذلك من يزعمون أن اليابان لم تترق في المدنية إلا بعد أن خلعت الدين، و نبذته ظهريا. (شكيب أرسن) المصدر السابق، ص **314/1**.

[2] حاضر العالم الإسلامي، لو ثروب ستودارد، ص **314/1**.

كان السلطان عبد الحميد يرى أن خلاص بلده يكمن في أمرين هامين:

1- المحافظة قدر الاستطاعة على أراضي الدولة العثمانية و حفظها أمام أطماع الدول الغربية. و كان يستغل التوازنات السياسية الدقيقة الموجودة في أوروبا و تضارب مصالح الدول الأوروبية و أطماعها، فيضع بعضها تجاه بعض و ينقذ بلده. و قد نجح في هذا في معظم الأحيان و فشل في أحيان قليلة.

2- كان يراقب تطور الأوضاع الدولية في أوروبا و يرى أن الدول الكبرى فيها ستنجر إلى حرب كبيرة، و كان يضع أمله في اندلاع هذه الحرب على أن تبقى الدولة العثمانية خارجها. و في نهاية مثل هذه الحرب العالمية الكبيرة كان يأمل أن تقل فجوة القوة بين الدولة العثمانية – التي احتفظت بقوتها – و الدول الكبرى التي ستخرج دون شك منهكة من الحرب، و بذلك يضمن سلامة الدولة العثمانية لأمد بعيد.

و لكن مع أن ما توقعه وقع فعلا و نشبت الحرب العالمية الأولى إلا أنه لم يكن في السلطة بل كان الرجال الأغرار لجمعية الاتحاد و الترقي في السلطة حيث ورطوا الدولة العثمانية في تلك الحرب الجهنمية التي وضعت أيضا نهاية للدولة العثمانية.

يقول السلطان عبد الحميد في مذكراته بعد عزله و بعد قيام الحرب العالمية الأولى: (لقد انتظرت منذ أربعين عاما قيام صراع بين الدول الكبرى. كان كل أملي محصورا في هذا، لأنني كنت أربط بقاء السلطنة العثمانية بهذا الأمر، و قد جاء هذا اليوم الذي كنت أنتظره، و لكن هيهات! كنت قد أبعدت عن العرش، و كان الذين يديرون البلد أناسا يفتقرون إلى العقل و إلى البصيرة. هذه الفرصة الكبيرة التي انتظرتها أربعين عاما ذهبت هباء منثورا، و لا أعتقد أنها ستعود مرة أخرى).

و يقول أيضا: (لكي يتم فهم كيفية وصولي إلى هذه القناعة يجب معرفة الظروف العالمية التي كانت موجودة عندما ارتقيت العرش. لم أكن آنذاك قد وصلت إلى هذه القناعة. و لكن بعد أن خسرنا الحرب مع روسيا شاهدت في أثنائها و عن قرب موقف الدول الكبرى تجاهنا فوصلت إلى هذه القناعة؛ علمت بأننا لوحدنا لا نملك القوة و القدرة للاستمرار في الحياة و مقاومة الأعداء، إن أعداءنا الذين اتفقوا فيما بينهم على تمزيقنا إن تفرقوا فيما بينهم و انقسموا، استطعنا نحن أن نكون إحدى القوى التي لا يمكن الاستغناء عنها بعد هذه الفرقة.

كان واضحا أن المنافسة الموجودة بين الدول الكبرى ستؤدي إلى صراع بينها. إذن كان على الدولة العثمانية الحفاظ على كيانها دون تمزق حتى ظهور هذا النزاع؛ فعند ذلك تستطيع وضع ثقلها في المسرح الدولي. كان هذا هو سر و لب سياستي طوال 33 عاما)[1].

يقول المؤرخ التركي البرفيسور (جزمي أر آصلان) (Ersalan Dr. Cezmi) في محاضرة له تحت عنوان (سياسة السلطان عبد الحميد الثاني و أثرها على التعليم): (إن السلطان كان يجتمع برجال السياسة من ذوي الخبرة و التجربة و يأخذ وجهات نظرهم حول السياسة الخارجية و كيفية التصرف حيال الدول الكبرى و لا سيما بعد خسارة الحرب مع روسيا و ضياع تونس و مصر، فكان رأي سعيد باشا و كامل باشا هو اتباع سياسة متوازنة حيال أقوى دولتين آنذاك و هما روسيا و إنكلترة. بينما كانت نظرة السلطان أشمل و أوسع، لأنه كان يقيم الأمور كما يأتي:

(إن الدول الأوروبية تروم توسيع أراضيها أو استعادة ما فقدته سابقا لزيادة قوتها و قدرتها، و ذلك بجانب توسيع تجارتها) أما بالنسبة للدولة العثمانية فكان يقول: (ندعو من الله تعالى أن يهب لنا فترة صلح و سلام. لا يوجد بلد في حاجة إلى هذا مثلنا. و كان يرى أن أهم عامل يؤثر في سياسة دولته هو أن تكون قوية في الداخل. لذا حاول تنشيط روح الوحدة الإسلامية بقوة في المجتمع العثماني. و كان يرى أن الإسلام عامل فعال في استقرار البلد داخليا و مصدر قوة خارجيا. فكان يحاول تحقيق هذه الأمور الثلاثة:

1- توحيد المجتمع العثماني على أساس الدين لتأمين الاستقرار و الاطمئنان الداخلي.
2- اتباع سياسة توازن دقيقة حذرة تجاه الدول الكبرى و لا سيما روسيا و إنكلترة.
3- استخدام سياسة الخلافة أو سياسة (الجامعة الإسلامية) كورقة تهديد تجاه الدول الأوروبية التي كانت تستعمر بلدانا إسلامية)[2]. كان السلطان يغير سياسته و مواقفه حسب تغير الظروف، فعندما بدأ نجم ألمانيا بالصعود بدأ بإشراكه في سياسته التي كانت ينتهجها في السياسة الدولية. فمثلا تقرب من روسيا و إيران ضد إنكلترة في مشكلة (روملي الشرقية). و عندما اشتركت روسيا و إنكلترة في إثارة الأرمن و زادتا من ضغوطهما على الدولة العثمانية دفع ألمانيا للوقوف معه ضد هاتين الدولتين مؤمنا بذلك توازنا دوليا و تخفيفا للضغط الواقع عليه).

---

[1] Siyasi Hatiralarim, II. Abdulhamid, Hareket Yayinlari, Istanbul 1974, s. 45.

[2] راجع الوثائق العثمانية في أرشيف رئاسة الوزارة التركية المرقمة -72-1820-9-YYEE

ثم يقول: (أصبحت إسطنبول كمقر للخلافة المركز الذي يتقاطر عليه المسلمون من أنحاء العالم مما زاد من شعبية السلطان في قلوب المسلمين. و كان السلطان يرى أن صفته كخليفة مقدمة على صفته كسلطان و أنه يستطيع بهذه الصفة تحريك مسلمي العالم بكلمة واحدة منه. لذا كان يرى نفسه في وضع قوة في كثير من الأحيان أمام الدول التي كانت تحتل بلاد المسلمين مثل إنكلترة و فرنسا و روسيا و هولندة).

(علاوة على هذا اهتم بالمؤسسات التعليمية و أعطى أهمية للطرق الصوفية كالمولوية و القادرية و الرفاعية و الخلوتية، و كان يعطي مصاريف تكاياها من وقود و طعام من ماله الخاص و يعمر التكايا الخربة و يقرب زعماء الطرق الصوفية منه، و يعطي النياشين و الرتب لكبار زعماء الطرق الصوفية في الولايات العربية و في إفريقيا، و قرب العديد من العلماء المعروفين الذين لهم تأثير و نفوذ مثل عبد الهادي الصيادي و ظافر أفندي و خصص لهم الرواتب، و كذلك اهتم بتحسين مستوى الحياة المعيشية للأساتذة و لطلاب العلم).

(و قد حزن السلطان عندما رأى بؤس و خراب المباني الإسلامية التي لم تلمسها يد الرعاية منذ عهد التنظيمات، بينما كانت المؤسسات و الأبنية التبشيرية تزداد عددا و فخامة. لذا عمد إلى تعمير هذه الأبنية و أرسل في 1901/10/7 أمرا إلى الولاة بتنظيم قائمة بهذه المباني من مساجد و جوامع و تكايا و مدارس دينية و إرسالها – مع مصارف التعمير المخمنة – إلى اللجنة التي شكلها لهذا الأمر، و كانت مؤلفة من وزير المعارف و وزير الأوقاف و والي إزمير كامل باشا).

كان السلطان يرى أن التعليم هو أساس كل نهضة و أن بقاء الدولة العلية العثمانية مرهون بصيانة الدين الإسلامي الحنيف من كل عوامل الضعف. و كانت هناك مشكلة عدم توفر المعلمين و الأساتذة الذي يستطيعون شرح الإسلام للطلاب، بل حتى عدم توفر الأئمة و العلماء الذين يستطيعون شرح الإسلام للعامة و للجماهير. لذا نرى السلطان يحاول علاج هذه المشكلة كما يأتي:

1- تعمير المؤسسات الدينية.

2- زيادة عدد المدارس في القرى و الأرياف و المدن و تحسين مستوياتها.

3- علاوة على تدريس مادة الدين في هذه المدارس يجب إعطاء الطلاب معلومات حياتية مهمة في مواضيع الزراعة و الصناعة كل حسب الإقليم الذي توجد فيه تلك المدارس لكي يتجهزوا بمعلومات تساعدهم على احتراف مهنة تؤمن معيشتهم)[1].

و يقول الأستاذ الجامعي الدكتور مصطفى بيلكه (Dr. Mustafa Bilge) في محاضرة له بعنوان (دعوة الوحدة الإسلامية للسلطان عبد الحميد الثاني و مسألة المغرب) ما ملخصه:

(لقد لاحظ الغرب أن جميع حركات الحرر و مقاومة الاستعمار تنبع من الفكرة الإسلامية و روح الجهاد الإسلامي؛ ففي المغرب كانت هناك حركة عبد الكريم الخطابي، و في السودان حركة المهدي، و في ليبيا الحركة السنوسية؛ فبدأوا بتدقيق هذه الحركات و أصولها و جذورها، و أرجعوها إلى ما أطلقوا عليه اسم (بان إسلام) (Pan Islam) أي ما نطلق عليه نحن اسم (سياسة الوحدة الإسلامية أو الاتحاد الإسلامي).

و سياسة الوحدة الإسلامية التي انطلقت في الدولة العثمانية كانت تعني جمع جميع الرعايا في المملكة العثمانية تحت راية (العثمانية)، و جمع جميع المسلمين خارجها تحت راية فكرة الوحدة الإسلامية. لذا اتخذت الدول الأوروبية الاستعمارية موقفا سلبيا و معارضا تجاه سياسة الوحدة الإسلامية)[2].

و يؤكد مؤرخ تركي آخر هو السيد (عزمي أوزجان) (Azmi Ozcan) في كتابه (عبد الحميد و الخلافة) (Abdulhamid vs Hilafet) على صواب النهج الذي اتبعه السلطان في سياسته الخارجية مؤكدا على أن سياسة الوحدة الإسلامية كانت ركنا أساسيا في سياسته الخارجية، و يشيد بها و يعدها من أهم الجوانب الإيجابية في السياسة الداخلية و الخارجية للسلطان[3].

يقول هذا المؤرخ ما ملخصه: (مع أن السلطان اتبع سياسة الوحدة الإسلامية فإن الدين الإسلامي لم يكن الشرط الوحيد عند التعيين في المناصب الرفيعة، فإن الشخص غير المسلم إن كان ذا كفاءة و إخلاص عين حتى في أرقى المناصب كمنصب وزير، و في أرفع المناصب لا سيما في وزارة الخارجية العثمانية.

---

[1] II. Abdulhamid ve Donemi Sempozyum Bildirileri, Seha Nesriyat, Istanbul 1992, s. 4-27.

[2] المصدر السابق، ص 45-64.

[3] Abdulhamid ve Hilafet, Azmi Ozean, Iz yayincilik, Istanbul 1995, s. 67-93.

كان من أهداف السلطان ترسيخ مفهوم الدين و الدولة و الخلافة في وعي المجتمع بتدابير عملية على المدى القريب مثل مراقبة زي النساء و عدم السماح لهن بارتداء أزياء خارجة عن الأدب الإسلامي، و محاربة شرب الخمر و سد الحانات و عدم السماح للمسرحيات المخلة بالآداب في داخل الدولة العثمانية، و للمسرحيات التي تهاجم الإسلام أو نبيه في الدول الغربية (مثال ذلك سعيه لدى فرنسا للحيلولة دون تمثيل مسرحية لفولتير تهاجم الرسول صلى الله عليه و سلم)، ثم بسياسة التعليم على المدى البعيد، و ذلك برفع مستوى المعلمين و الأساتذة، و رفع مستوى التعليم في المدارس؛ فقد رأى بكل أسف كيف أن المدارس الخاصة التي فتحها الأجانب في الدولة العثمانية – و أكثرها مدارس تبشيرية – تفوق في مستواها التعليمي المدارس العثمانية، و عد هذا الأمر بادرة خطيرة، لأن العديد من الناس بدؤوا يرسلون أبناءهم إلى هذه المدارس فينشأون في ظل ثقافة أخرى غير الثقافة الإسلامية، لأن هذه المدارس لم تكن تدرس مادة الدين الإسلامي. فأرسل بيانا إلى الولاة ليقوموا بتحذير المواطنين من إرسال أبنائهم إلى هذه المدارس التبشيرية[1]. كما كان يرسل مفتشين إليها لمراقبة نشاطاتها و كيفية سير التدريس فيها. و كان الحل المناسب عنده هو زيادة بناء المدارس و رفع مستوى التعليم فيها لتكون منافسة للمدارس الأجنبية و لتبلغ مستواها. و سعى في هذا المسعى حسب القدرة المالية التي كانت متاحة له، كما زاد من حصص دروس الدين و من مفرداتها.

كانت سياسة الوحدة الإسلامية ضرورية لربط المسلمين – و لا سيما العرب – بالدولة العثمانية، بالدولة العثمانية، لأن خسارة الحرب أمام روسيا و وصول الجيش الروسي إلى مشارف إسطنبول أثار حالة من القلق و الخوف عند العرب، حيث اجتمع أشراف سوريا عقب الحرب مباشرة و بحثوا في أمر العرب و مستقبلهم و أرضهم إن تهدمت الدولة العثمانية، كما انتشرت الشائعات في الحجاز بأن الدولة العثمانية قد دخلت تحت النفوذ الروسي. و كان من الضروري رأب الصدع و العمل على تقوية الرابطة الوحدة الإسلامية في الدولة العثمانية، لذا قام السلطان بتثبيت مركزه و مركز الخلافة في نفوس المسلمين بسياسته الإسلامية، و استعان بالعلماء و المشايخ الذين كان لهم تأثير كبير على قطاعات عريضة من الشعب، كما استعان بالطرق الصوفية المنتشرة في أرجاء العالم الإسلامي حتى أصبح اسمه و ذكره يتردد في أصغر قرية مسلمة في الهند و في خطب الجمعة فيها، كما استعان بموسم الحج حيث يلتقي فيه المسلمون من جميع بقاع الأرض، فكان يتم توزيع الكتب الإسلامية و الجرائد و المجلات في هذا الموسم على الحجاج لتقوية الرابطة الإسلامية و سياسة الوحدة الإسلامية أي سياسة الخلافة، كما حاول التقرب من إيران، و كذلك التقريب بين المذهب السني و المذهب الشيعي و إزالة حالة العداء بينهما و التي كانت الدول الغربية تستفيد منها، و استعان في ذلك

---

[1] كانت الدول الغربية قد حصلت قبل مجيء السلطان عبد الحميد إلى الحكم على إذن بفتح المدارس و كان من الصعب آنذاك إلغاء هذا الإذن.

ببعض العلماء و على رأسهم جمال الدين الأفغاني الذي كتب عشرات الرسائل إلى العديد من علماء الشيعة البارزين يدعوهم فيها إلى السعي لتوحيد المسلمين و نبذ كل ما يدعو إلى تفرقهم.

و لا شك أن الدول الأوروبية و لا سيما إنكلترة و فرنسا و إيطاليا كانت تخشى هذه السياسة التي كانت تقوي مركز الخليفة تجاههم في الأراضي التي تحتلها في العالم الإسلامي. و كان المسلمون هناك يظهرون تساندهم مع الخليفة و ارتباطهم به بشتى المظاهر كجمع التبرعات و القيام بالمظاهرات التي تهتف بحياة الخليفة، لذا حاولت هذه الدول – و لا سيما إنكلترة – إثارة المشاكل أمام السلطان في هذا الموضوع و وضع العراقيل أمام سياسته هذه و حبك المؤامرات لإفشالها. فمثلا دفعت بعض العملاء إلى نشر خبر مفاده أن الخلافة لا تجوز لآل عثمان لأنهم ليسوا من قريش. كما دفعوا سلطان المغرب آنذاك إلى استعمال لقب الخليفة، فأرسل السلطان عبد الحميد رسالة عام 1876 م إلى رئيس علماء المغرب استمر فيها هذا الأمر و بين ضرره و ذكر فيها أن خلافة آل عثمان صحيحة و لا شائبة فيها و أورد الأدلة على ذلك و هي:

1- تجلي القدر الإلهي في إعطاء الخلافة لآل عثمان منذ مئات السنوات.
2- أنه ورث هذا الحق من أجداده.
3- أن الدولة العثمانية هي الدولة الإسلامية الوحيدة التي تملك القوة العسكرية و السياسية في الدفاع عن الإسلام و عن المسلمين و هي التي قامت بالفتوحات.
4- أن العلماء و رجال الدولة و الجيش و الشعب أعطوا البيعة لهم.

أما مسألة القريشية فكان رأي علماء الدولة العثمانية أنها كانت شرطا منحصرا في العهد الراشدي فقط، و كما قال العالم المشهور (جودت باشا): (إن الدولة العثمانية في هذا العصر هي الحامية الوحيدة للدين الإسلامي، فكل من يعارض خلافة آل عثمان يعد عاصيا و باغيا دون شك).

و هكذا استطاع السلطان عبد الحميد تثبيت أمر خلافته و نجح في إفشال خطة الإنكليز التي كانت تثير هذا الأمر في صحافتها من حين لآخر، لا لأنها تريد تطبيق شروط الخلافة الصحيحة حبا في المسلمين، بل سعيا لتفتيت قوة المسلمين و إضعاف مقاومتهم لسياستها الاستعمارية. و قد

ذكر السلطان عبد الحميد: (أن الإنكليز يحاولون نقل مركز الخلافة من إسطنبول إلى جدة أو مصر ليكون هذا المركز تحت نفوذهم و سيطرتهم)[1].

و نعود لذكر العلاقات التي أنشئت بين اليابان و الدولة العثمانية و الزيارات المتبادلة التي تمت بينهما و التي ذكرها المؤلف الأمريكي و علق عليها أمير البيان شكيب أرسلان لنعطي بعض التفاصيل السريعة حولها:

(تمت أول زيارة يقوم بها وفد ياباني إلى عاصمة الدولة العثمانية سنة 1296 هـ / 1880 م برئاسة أحد أقرباء الإمبراطور و هو الأمير (هبي)، و كان هذا الوفد يقوم بجولة في أوروبا للاطلاع على معالم الحضارة الغربية و تقوية أسس النهضة اليابانية و لم يهمل هذا الوفد زيارة تركيا للاطلاع على أحوال الدولة العثمانية عن قرب، و مع أن الزيارة لم تكن رسمية إلا أن السلطان الذي كان يتابع بإعجاب النهضة السريعة لليابان لم يهمل هذه الزيارة، فبعث بعض رجال القصر إليهم حيث خصصوا لهم أفخر فندق في منطقة (بك أوغلو) في قلب العاصمة، كما دعاهم إلى وليمة فاخرة في قصر يلدز لكي يراهم عن قرب.

و نتيجة لهذا الاهتمام الذي لم يكن يتوقعه الوفد فإنهم قصدوا في اليوم الثاني للباب العالي لزيارة الصدر الأعظم لتقديم اقتراح بإنشاء علاقات سياسية و اقتصادية بين البلدين.

و مع أن وزارة الخارجية العثمانية رحبت بهذه الاقتراحات إلا أنها – لكي لا تغضب روسيا – فضلت آنذاك الاقتصار على العلاقات التجارية دون السياسية.

و تمت الزيارة الثانية بعد ست سنوات من الزيارة الأولى، و كانت في هذه المرة زيارة رسمية و برئاسة الأمير (كيهتيو) ابن خال الإمبراطور (ميكادو). و قد بالغ السلطان عبد الحميد في إكرام هذا الوفد و خصص لهم جناحا في قصر يلدز لإقامتهم، و كان وظيفة الوفد هي تسليم رسالة شخصية من الإمبراطور الياباني إلى السلطان.

في هذه الرسالة كان الإمبراطور يتمنى تأسيس العلاقات السياسية و تطوير التبادل التجاري بين البلدين و يلمح من طرف خفي إلى أن السلطان يستطيع في أي آن الاعتماد على مساعدة اليابان إن أصبح في وضع حرج مع روسيا.

---

[1] **Abdulhamid ve Hilafet**, **Azmi Ozean**, s. 67–82.

و بعد رجوع الوفد الياباني إلى بلده قرر السلطان وجوب رد الزيارة و لكنه في الوقت نفسه لم يكن يرغب في جلب أنظار العالم – و بخاصة روسيا – إلى هذا التفاهم و التقارب بين البلدين.

إذن ما العمل؟ و ماذا يجب أن يكون حجم الوفد و صبغته السياسية و تحت رئاسة أي أمير يجب إرساله؟ و بينما كان الوزراء يبحثون عن حل لهذه المعضلة جاء الاقتراح الذكي من السلطان نفسه: يجب أن لا يحمل الوفد أية صبغة سياسية، و إنما سيكون وفدا تربويا و تعليميا، و ستزور الباخرة التي تقل الوفد – و هي تحمل العلم العثماني – أكبر عدد ممكن من الموانئ التي يسكنها المسلمون و هي في طريقها إلى اليابان.

و هكذا نلاحظ الحذر و الدراسة الدقيقة لكل خطوة يخطوها السلطان و الأخذ في الحسبان جميع الاحتمالات و ردود الفعل للدول الكبيرة، ثم محاولة الحصول على أكبر كسب ممكن من هذه الخطوات.

و لم يختر لرئاسة الوفد أميرا من الأمراء العثمانيين بل اختار الميرآلاي (العميد) عثمان بك لرئاسة وفد كبير على متن الباخرة (أرتغرل). و عندما وصلت الباخرة إلى ميناء (سنغافورة) أنعم السلطان على الوفد برتبة الباشوية، و هذه أيضا خطوة سياسية بارعة، إذ لم يقم بهذا الإنعام في إسنطبول لكي لا يجلب انتباه أحد و لم يكن مناسبا أن تكون رتبة رسول السلطان للإمبراطور (ميكادو) أقل من رتبة الباشوية، إذن فليكن ذلك في أثناء السفر.

استغرقت الرحلة أحد عشر شهرا رست في أثنائها الباخرة على عدد من الجزر و الموانئ التي يسكنها المسلمون مما أثار عواطف المسلمين و هم يرون العلم العثماني يرفرف على السفينة في هذه الديار البعيدة فكانت تظاهرات الحب تحيط بالوفد في كل مدينة يحلون فيها. و في 1890/5/26 م وصلت الباخرة إلى ميناء (يوكوهاما) حيث استقبلوا استقبالا حارا من اليابانيين.

مكث الوفد هناك ما يقارب ثلاثة أشهر و لكنهم لم يستطيعوا الرجوع إلى بلدهم، إذ أنهم ما إن أقلعوا من الميناء الياباني، حتى داهمتهم عاصفة عاتية في عرض البحر الياباني المشهور بعواصفه الهوجاء، و بعد كفاح مستمر مع العاصفة دام 44 ساعة، تحطمت الباخرة على صخور ساحل (أوشيما)، و لم ينج من الوفد البالغ عدده (607) شخصا سوى (69) فردا، و كان رئيس الوفد عثمان باشا من ضمن الغرقى.

و مع أن السلطان عبد الحميد اهتم باليابان اهتماما خاصا و حاول أن يبشر بالإسلام فيها (إذ أرسل إليها أفضل ما حوته مكتبته من الكتب الإسلامية) إلا أن عراقيل كثيرة حالت دون ما كان يأمل، علما بأنه بقي على حذر من تطوير علاقته مع بلد بعيد – مثل اليابان – كي لا يقع في مشاكل سياسية مع بلد قريب له مثل روسيا. لا سيما بعد أن تأزمت العلاقات اليابانية – الروسية و التي انتهت بالحرب فيما بينهما، هذه الحرب

التي انتصر فيها اليابان انتصارا كاسحا سنة 1904 م، و كان ذلك مفاجأة كبيرة لكثير من الدول و مجلبة للفرح في جميع أنحاء الدولة العثمانية.

سياسة السلطان تجاه الحركة الصهيونية

طرد اليهود من كثير من البلدان الأوروبية التي سكنوا فيها دون أن يتعيشوا و يتآلفوا و ينسجموا مع شعوبها، بل تقوقعوا على أنفسهم و عاشوا حياة منعزلة مقفلة عليهم أطلق عليها اسم (الجيتو) (Ghetto system) فكرهتهم هذه الشعوب و نبذتهم و أساءت معاملتهم و حرمت عليهم في معظم الأحيان تولي المناصب العامة، بل أكرهتهم أحيانا على التنصر، و خيروا في أحيان أخرى بين التنصر و الطرد من البلاد، فقد طردوا من إنكلترة عام 1290 م و من فرنسا عام 1306 م و من إسبانيا عام 1493 م و من روسيا عام 1881 م بعد اغتيال القيصر، إذ اتهموا بالاشتراك في عملية الاغتيال.

و في سنة 1483 م خيرهم (لويس الثاني عشر) ملك فرنسا بين الطرد و بين التنصر، فقام يهود فرنسا باستشارة حاخامي (إسطنبول) في هذه الكارثة التي حلت بهم، و تلقوا منهم الجواب التالي: (إن ملك فرنسا يطلب أن تعتنقوا الديانة المسيحية، فلبوا طلبه، إذ ليس باقتداركم مخالفته، و لكن احفظوا على الدوام شريعة موسى في قلوبكم، و تقولون: إنهم يقصدون الاستيلاء على أموالكم، فاجعلوا أبناءكم تجارا، فبواسطة التجارة تسترجعون مالكم و تضيفون عليه مالهم، تؤكدون لنا بأنهم يهدمون مجامعكم و كنائسكم، فابذلوا الجهد لكي يصير أولادكم كهنة أو إكليريكيين، و هكذا يتسنى لكم أن تهدموا كنائسهم)[1].

و على عادة المسلمين في التسامح الديني، فإن العثمانيين لم يمانعوا في التجاء اليهود إلى بلادهم هربا من الاضطهادات. و مع أنهم لم يجدوا أية مضايقات في الدولة العثمانية إلا أنهم أصروا على تشكيل أحيائهم الخاصة (الجيتو) دون أن يكون هناك أي مبرر سوى رغبتهم في العيش المنعزل أو تعودهم على ذلك لسنين طويلة. و قد انصرفوا إلى مزاولة التجارة و الصيرفة و الصياغة. و وصل بعضهم إلى مناصب رفيعة في الدولة العثمانية فكان منهم وزراء و نواب.

---

[1] **موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، حسان الحلاق، ص 29-30.**

و لا نريد هنا أن نستعرض بالتفصيل أحوال اليهود في أنحاء الإمبراطورية العثمانية فهذا خارج عن نطاق بحثنا، و لكننا سنشير باختصار إلى موقف السلطان عبد الحميد تجاه أطماع اليهود في أرض فلسطين، و ذلك بعد ظهور الحركة الصيهونية كحركة سياسية و دينية و فكرية و تبلورها و ذيوع أخبارها بعد المؤتمر الصيهوني الأول الذي عقد سنة 1897 م في مدينة (بال) بسويسرة و التي نشطت في الدعوة إلى جمع اليهود و تهجيرهم إلى فلسطين لتثبيت موضع قدم لهم هناك تمهيدا لتحقيق أملهم في السيطرة الكاملة على أرض فلسطين.

لما كانت فلسطين تقع آنذاك ضمن أملاك الدولة العثمانية، فقد اتجهت أنظار و محاولات زعماء اليهود إلى السلطان عبد الحميد لعله يوافق على مقترح من مقترحاتهم العديدة لتشكيل نواة صغيرة في فلسطين أو فيما يجاورها كخطوة أولى تتبعها خطوات أخرى للوصول إلى الهدف النهائي.

و لم يكن هيرتزل أول من بذل مساعيه لدى السلطان في هذا الموضوع، و إن كان هو الشخصية البارزة و النشطة في هذه المحاولات؛ فقد أرسلت جمعية (أحباء صهيون)[1] أحد أعضائها و هو (لورنس أوليفانت) (**Laurence Oliphant**) – صاحب كتاب (أرض جلعاد)[2] (**The land of Giolead**) و كتاب (مع نزهات في جبل لبنان) _ إلى السلطان تعرض عليه جهود اليهود في تعمير تركيا و تجديد شبابها مقابل السماح لهم بالاستيطان في أرض شرقي الأردن و سوريا الجنوبية، فرفض الطلب من قبل السلطان الذي كان يحدس المرامي الحقيقية لليهود قائلا: (إن اليهود يستطيعون العيش بسلام في أية جهة من المملكة إلا في فلسطين، لأن الدولة العثمانية ترحب بالمضطهدين، و لكنها ترفض مساعدة اليهود في إقامة مملكة لهم في فلسطين أساسها الدين)[3].

كما تقدم المصرفي اليهودي المعروف السير صموئيل مونتاجو – أصبح لوردا فيما بعد – و كان عضوا في البرلمان البريطاني عن حزب الأحرار و رئيسا لجمعية (أحباء صهيون) في بريطانيا إلى السلطان باقتراح مشابه سنة 1893 م فرفض طلبه كذلك[4].

---

[1] أحباء صهيون: مؤسسة يهودية أنشئت في روسيا عام 1882م. عملت على إنشاء المستعمرات في فلسطين لتهجير اليهود إليها، انظم معظم أعضائها إلى المنظمة الصهيونية العالمية عند إنشائها. انظر: يوميات هرتزل، الملحق ص 503.

[2] أرض جلعاد: تقع في شرقي الأردن.

[3] موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، حسان الحلاق، ص 58.

[4] يوميات هرتزل، الملحق ص 542.

و لكن هرتزل كان – دون شك – أبرز شخصية أنذاك في مجال السعي لإقامة الدولة الصهيونية و أنشط الساعين إليها، فقد كتب كتابا بعنوان (الدولة اليهودية) عام 1895 م و نشره عام 1896 م، و قد بذل جهودا كبيرة لاستمالة السلطان إليه، و أرسل له رسائل عديدة و مشاريع مختلفة حافلة بالعروض المغرية مقابل تحقيق أمله في تثبيت قدم اليهود في جزء من فلسطين، و زار إسطنبول في الفترة من سنة 1896 م إلى سنة 1902 م خمس مرات استطاع أن يقابل السلطان في أثنائها مرتين.

كانت زيارته الأولى في 1896، و الثانية في 1898 م، و الثالثة في 1901 م، و الرابعة و الخامسة في 1902 م.

بالنسبة لزيارته الأولى يذكر هرتزل في 1896/5/3 م في يومياته ما يأتي: (زارني ديونس روزنفيلد رئيس تحرير (البريد العثماني) في القسطنطينية، و قد عرض علي خدماته بالتوسط، يقول، إنه على علاقة طيبة مع عزت بك الرجل المقرب من السلطان. أخبرته بكلمات قليلة عن القضية و قلت له: إننا سندفع لتركيا كثيرا و سنقدم عطايا كبيرة لمن يتوسط لنا إن نحن حصلنا على فلسطين و نحن لا نرضى بأقل من التنازل عنها كبلد مستقل، و مقابل هذا نحن مستعدون أن نسوي أوضاع تركيا المالية[1].

لم يخطر له، أو يقترح عليه صديقه (نيولنسكي) أن يلوح بإغراء آخر للسلطان و هو مساعدته في المسألة الأرمنية التي كان الرأي العام الأوروبي ثائرا على السلطان بسببها، لذا نراه يسجل في 1896/5/7 م من يومياته: (و لكن هناك طريقة أخرى يمكن أن تؤثر على السلطان بها، و هي مساندته في قضية الأرمن)[2].

أما رفيقه (نيولنسكي) الذي كان صديقا للسلطان فقد رتب لقاء مع السلطان نقل فيه مقترحات هرتزل فكان جواب السلطان كما سجل هرتزل في يومياته ما يأتي على لسان صديقه: (قال السلطان لي: إذا كان هرتزل صديقك بقدر ما أنت صديقي فانصحه أن لا يسير أبدا في هذا الأمر، لا أقدر أن أبيع و لو قدما واحدة من البلاد. لأنها ليست لي بل لشعبي و سوف نغطيها بدمائنا قبل أن نسمح لأحد باغتصابها منا، لقد كاربت كتيبتان من جيشنا في سورية، و في فلسطين، و قتل رجالنا الواحد بعد الآخر في (بلفنة) لأن أحدا منهم لم يرض بالاستسلام، و فضلوا أن

---

[1] يوميات هرتزل، الملحق ص 28.

[2] يوميات هرتزل، الملحق ص 29.

يموتوا في ساحة القتال. الإمبراطورية التركية ليست لي و إنما للشعب التركي، لا أستطيع أبدا أن أعطي جزءا منها، ليحتفظ اليهود ببلادهم، فإذا قسمت الإمبراطورية فقد يحصل اليهود على فلسطين بدون مقابل إنما لن تقسم إلا على جثثنا، و لن أقبل بتشريحنا لأي غرض كان)[1].

و مع أن هذا الجواب بدا شديدا على هرتزل إلا أنه لم يكن من النوع الذي يفقد أمله بسرعة، إذ بدأ بالبحث عن إغراء جديد يستطيع أن يلوح به و يستميل قلب السلطان، فأضاف اقتراح إعادة قبرص من إنكلترة إلى الدولة العثمانية إضافة إلى عرض خدماته في القضية الأرمنية مع مبلغ إضافي من المال ينقذ الموقف المالي الحرج للدولة العثمانية.

فنراه يسجل في يومياته: (كانت نصيحة عزت بك[2] أن يشتري اليهود أي مقاطعة أخرى يقدموها إلى تركيا كبديل لفلسطين مع مزيد من المال، ففكرت رأسا بقبرص)[3].

لم تنفع هذه المحاولات في زحزحة السلطان عن موقفه، فترك هرتزل إسطنبول صفر اليدين و لكن على أمل بلقاء السلطان، ذلك لأن السلطان و هو السياسي المحنك لم يشأ أن يقف الباب في وجهه نهائيا و ذلك لسببين:

1) **السبب الأول: هو نية السلطان في استخدام هرتزل – و كل الأوساط و المؤسسات التي تقف وراءه – في خدمة سياسته و تحقيق أغراضه، و التلويح بإمكانية الاستقراض المالي منهم للدول التي كان يزمع الاستقراض منها فعلا لكي يقوي مركزه في هذه المباحثات المالية.**
2) **و السبب الثاني: هو التأجيل قدر الإمكان من فتح جبهة جديدة ضده في تلك الأوقات الحرجة التي كانت فيها المشكلة الأرمنية في أوجها، لأنه كان على وعي تام بالنفوذ اليهودي الكبير في عالم الصحافة و المال و السياسة في أوروبا، و كان إغلاق الباب في وجوههم بشكل نهائي لا يعني إلا هبوب عاصفة شديدة من المتاعب و المشاكل و المضايقات ضد الدولة العثمانية الغارقة أصلا في كثير من المشاكل.**

---

[1] يوميات هرتزل، ص 35. و نحن نشك أن السلطان استعمل تعبير (الإمبراطورية التركية) و لعل هذا سهو في النقل من نيولنسكي و معروف أن كلمة (التركي) كانت تعني (المسلم) آنذاك في العالم الغربي.

[2] عزت بك: كان من رجال القصر المقربين إلى السلطان.

[3] يوميات هرتزل، الملحق ص 35.

أي إن موقف السلطان كان دقيقا و حرجا للغاية، فهو من جهة لا يستطيع التخلي عن أي شبر في فلسطين، و عليه من جهة أخرى أن يتجنب إثارة عداوة المؤسسات اليهودية الواسعة النفوذ في أوروبا.. فما الحل إذن؟ الحل هو أن يمتنع عن إعطاء أية وعود محددة لهم، و لكن بشكل يبقيهم على أمل غامض يدفعهم إلى تكرار المحاولة، و عدم قطع هذا الخيط الرفيع من الأمل، أي كسب أكبر قدر ممكن من الوقت، لذا نراه يمنح هرتزل وساما لجبر خاطره بعد رد طلبه ذلك الرد الحازم.

و لكن الطرف الآخر في اللعبة السياسية – أي اليهود – لم يكونوا مغفلين إذ حدس بعضهم لعبة السلطان، لذا نرى أن السير صموئيل مونتاجو – السابق الذكر – يحذر هرتزل من مناورات السلطان: (إن أول و أهم ما يشك فيه مونتاجو هو السلطان، إذا تم دفع جزية القرض له فإنه سيرمي بالمهاجرين اليهود جانبا)[1].

و لكن الأمل الضئيل بقي قائما لدى هرتزل مما دفعه إلى مزيد من المحاولات مع السلطان و هذا ما كان السلطان يريد الوصول إليه.

اتجه هرتزل إلى إسطنبول في زيارته الثانية 1898/10/14 بمناسبة زيارة قيصر ألمانيا للدولة العثمانية، و ذلك على أمل التأثير على القيصر للتوسط لدى السلطان لصالح القضية الصهيونية، و لكنه لم ينجح في هذا المسعى رغم بذله جهودا كبيرة إذ لم يعد القيصر بأي شيء فرجع خائبا.

لم يفقد هرتزل الأمل، و واصل جهوده و اتصالاته لعله يفوز بمقابلة السلطان، و قد نجح في ذلك سنة 1901 بوساطة صديقه المستشرق الهنجاري (فامبيري) – الذي كان صديقا شخصيا للسلطان – فشد الرحال على عجل إلى إسطنبول و كانت تلك زيارته الثالثة لها، و قد نبهه صديقه (فامبيري) إلى أن السلطان سيستقبله – و لكن ليس كصهيوني، بل كرئيس لليهود و صحافي نافذ[2] – و طلب إليه أن يكون حذرا جدا في المقابلة، لأن السلطان يكره الصهيونية: (إياك أن تحدثه عن الصهيونية، إنها فانوس سحري. القدس مقدسة لهؤلاء الناس مثل مكة)[3].

تمت المقابلة و استغرقت ساعتين تقريبا حرص السلطان خلالها أن يكون مستمعا هادئا معظم الوقت، تاركا هرتزل يسترسل في تقديم مشاريعه و حلوله لمشاكل الدولة العثمانية المالية لا سيما في موضوع (الدين العام)، ثم أشار السلطان إلى الثروات غير المستغلة في بلاده، و طلب منه

---

[1] يوميات هرتزل، الملحق ص 39.
[2] يوميات هرتزل، الملحق ص 172.
[3] يوميات هرتزل، الملحق ص 172.

تقديم دراسة وافية عن كيفية استغلال هذه الثروات و إيجاد موارد جديدة للدولة، و لم يتطرق هرتزل إلى مشاريعه في فلسطين و إلى طلباته و مقترحاته في هذا الخصوص، و إنما طلب – و هو على وشك الانصراف – تصريح عطف لصالح اليهود – شأنه في ذلك مع أصحاب الديانات الأخرى – إلا أنه كان يكره الصهيونيين و يراهم خطرا على مستقبل بلاده، لذا نراه يقول لهرتزل في بداية اللقاء: (إنه حافظ دائما على إبقاء إمبراطوريته مفتوحة أمام اللاجئين اليهود كملجأ لهم حين اضطهدوا في بعض البلدان الأوروبية)[1]. و انتهت المقابلة دون أن يحصل هرتزل على شيء.

في زيارته الرابعة التي تمت في 1902/5/15 لم يستطع مقابلة السلطان، بل قابل بعض موظفي القصر أمثال إبراهيم بك و عزت بك اللذيم حاسباه على بعض تصريحاته في أوروبا و على عدم تحقيقه أيا من وعوده و مشاريعه السابقة، و كررا له موقف السلطان من هجرة اليهود، و قال له عزت بك:

(إن جلالة السلطان مستعد أن يفتح إمبراطوريته أمام اللاجئين اليهود من جميع الدول بشرط أن يتعهدوا بأن يصبحوا رعايا عثمانيين بكل ما يفرضه ذلك عليهم من واجبات من حيث القانون و الخدمة العسكرية... عليهم قبل أن يدخلوا بلادنا أن يتخلوا عن جنسياتهم السابقة، و يصبحوا رعايا عثمانيين، بهذه الطريقة يستطيعون سكن أية مقاطعة في البلاد عدا فلسطين بادئ الأمر.. مقابل ذلك يريدكم جلالة السلطان أن تؤلفوا وكالة لتصفية الدين العام و للقيام باستثمار مناجم معادن الإمبراطورية كلها)[2].

و مع أن هرتزل حاول حذف شرط استثناء سكنى اليهود في فلسطين في مذكرة قدمها للسلطان، إلا أن الجواب جاء بالرفض، و بقي الاستثناء قائما مما كان يعني فشله مرة أخرى.

و مع أنه ترك إسطنبول غاضبا محنقا، إلا أنه واصل مراسلاته لحاشية السلطان و رجال قصره، مكررا طلباته السابقة شارحا منافعها للدولة العثمانية مضيفا إليه بعض الإغراءات المالية التي لم تؤد إلى أية نتيجة لدى السلطان بل أعلن غضبه عليه و قطع اتصاله به[3].

---

[1] يوميات هرتزل، الملحق ص 173–177.
[2] يوميات هرتزل، ص 196–197.
[3] يوميات هرتزل، ص 199–213.

و لكن هرتزل الذي لم ييأس من جراء إعراض السلطان عنه، بدأ يفكر في عرض آخر، فقد جرب عرض المال، و عرض المساعدة في القضية الأرمنية، و عرض إرجاع قبرص فلم تفلح هذه العروض.. إذن أليس من جديد؟ خطرت له فكرة جديدة شرحها السلطان في رسالة كتبها له في 1902/5/3:

(لي الشرف أن أقدم لحكمة جلالتكم المتناهية الاقتراح التالي: إنني أدرك الصعوبة التي تواجه حكومتكم بسبب ذهاب شباب تركيا لتلقي العلم في الخارج، و ما يتعرض له هؤلاء الشبان من ضياع، خاصة في تأثرهم بالأفكار الثورية مما يجعل الحكومة أمام أحد الأمرين: إما أن تحرم هؤلاء من التدريب العلمي أو أن تعرضهم إلى مخاطر الغوايات السياسية، على أن هناك حلا للمشكلة، و أنا أسمح لنفسي بكل تواضع أن أقدم لحكمة جلالتكم هذا الحل:

إننا معشر اليهود نلعب دورا هاما في الحياة الجامعية في جميع أنحاء العالم، و الأساتذة اليهود يملأون جامعات البلدان، كما أن هناك عددا كبيرا من العلماء و المتخصصين في جميع الحقول التعليمية، لهذا فإننا نستطيع أن نقيم جامعة يهودية في إمبراطوريتكم و لتكن في القدس[1] مثلا، عندها لن يضطر الطلاب العثمانيون إلى الذهاب إلى الخارج، بل يبقون في بلادهم و يتلقون في بلادهم أفضل ما تقدمه أحسن الجامعات و مدارس التدريب المهني و مدارس الزراعة، و لن تقدم مثل هذه المؤسسة إلا ما هو أفضل، و عندها تقوم بدورها في خدمة العلم و الطلاب و البلاد)[2].

إذن فقد كان هرتزل ينوي الضرب على وتر قيل إنه حساس جدا لدى السلطان الذي أشيع عنه أنه ذو وسوسة دائمة و خوف مستمر على حياته و على حكمه، و لكن السلطان خيب ظنه في هذا أيضا، إذ أرسل إليه جوابا بوساطة عزت بك قال فيه: إن الإمبراطورية العثمانية مشغولة في الوقت الحاضر بإصلاح الحالة المالية للخزينة... و هكذا رجع هرتزل خائبا مرة أخرى.

كانت الزيارة الأخيرة لهرتزل لإسطنبول في 1902/7/25 بدعوة من السلطان الذي قرر أن يلعب بورقة هرتزل لأنه كان على وشك الدخول في مفاضات مالية مع فرنسا.

---

[1] **أقام اليهود فعلا هذه الجامعة سنة 1925.**

[2] **يوميات هرتزل، الملحق ص 231–234.**

في هذه الزيارة التي قابل في السلطان قدم مقترحه بالسماح لليهود باستعمار العراق مضافا إليها حيفا و ضواحيها، أي بقي متمسكا بطلبه في استقطاع جزء من فلسطين، كما هاجم مشروع الوزير الفرنسي (روفيه) و هو مشروع إقراض لتركيا، لأنه كان يعلم أن ذلك المشروع إذا تحقق فستقل الحاجة إليه و إلى مشاريعه، بينما كان هدف السلطان استعمال هرتزل و زيارته كورقة في يده في المفاوضات المالية التي كان يزمع دخولها. و قد عرض هرتزل في هذه الزيارة دفع مبلغ يزيد عن ثلاثين مليونا من الجنيهات الذهبية و هو مبلغ ضخم آنذاك إذا أخذنا القوة الشرائية له في الحسبان، كما اقترح على السلطان إصدار تصريح عطف على اليهود:

(و أضفت قائلا: إذا تفضلتم يا صاحب الجلالة مثلا بأن تعلنوا في يوم عيد ميلادكم المقبل عطفكم على الشعب اليهودي في وقت التلغراف و المواصلات السريعة اليوم فسيكون هذا الإعلان رد فعل سريع و مهم في جميع أنحاء العالم، سيكون فيه إشارة تجذب المواهب و الأموال و الصناعة و أنواعا من المشاريع، لن تستفيد من هذا مقاطعتا العراق و حيفا و ضواحيهما فحسب بل جميع الإمبراطورية العثمانية)[1].

و لم يقطع السلطان أي وعد له، بل أحاله إلى الصدر الأعظم، و عندما بدأ هرتزل حواره مع الصدر و مع رجال القصر سمع الرأي السابق نفسه و بإصرار: (يمكن للإسرائيليين أن يقبلوا و يستقروا في الإمبراطورية العثمانية شرط أن لا يكونوا جميعا في مكان واحد، بل يفرقوا في أماكن تعينها لهم الحكومة، و بشرط أن يقرر عددهم مسبقا من قبل الحكومة و سيعطون الجنسية العثمانية و يسألون عن جميع الضرائب المدنية بما فيها الخدمة العسكرية، كما سيكونون خاضعين لجميع قوانين البلاد كالأتراك تماما)[2].

أي إن السلطان لم يعد بأي شيء و لم يكن يحدد أو يعين حتى أي أرض قريبة من فلسطين، و لا يحدد أي رقم محدد لقبول المهاجرين، فكل هذه الأمور ستكون في قبضته و تحت إرادته.

و هكذا غادر هرتزل إسطنبول في 1902/8/2 خائبا لم يحقق شيئا طوال سنوات عدة من المحاولات و الجهود و بعد أن استنفد كل أنواع الإغراءات، و كتب في يومياته و هو يغادر إسطنبول غاضبا: (و ها أن قد خلصت مرة ثانية من جب القتلة و بلاد اللصوص)[3]. و (بعد تقديم التحيات تركت جب علي بابا و الأربعين حراميا)[1].

---

[1] يوميات هرتزل، الملحق ص 232.

[2] يوميات هرتزل، ص 236.

[3] يوميات هرتزل، ص 236.

و الشيء الذي يلفت النظر حقا هو أن السلطان عبد الحميد شعر بالخطر قبل الجميع... شعر به حتى قبل ظهور هذا الخطر على السطح و تبلوره في المؤتمر الصهيوني الأول عام 1896 م، بل حتى قبل قيام هرتزل بكتابة كتابه المعروف (الدولة اليهودية) عام 1895 م، إذ كان يرصد جميع التيارات الفكرية و السياسية في أوروبا بدقة، و الدليل على ذلك نلمسه في (الفرمانات) الثلاثة المتعاقبة التي أصدرها سنة 1891 و منع بموجبها هجرة اليهود إلى فلسطين و قيد و حدد زياراتهم إلى القدس، أي إنه حدس بالخطر الصهيوني قبل ظهور هرتزل على مسرح الأحداث، و فهم المرامي البعيدة لرغبة اليهود في الهجرة إلى فلسطين، لنستعرض هذه الفرمانات التي توجد نسخة مكتوبة بخط يد السلطان نفسه و التي كتبها في 21، 28، 29 من ذي القعدة لسنة 1308 هـ / 1891 م:

الفرمان الأول:

(نعيد إليكم المذكرة:

إن قبول الذين طردوا من كل مكان، في الممالك العثمانية سيؤدي في المستقبل إلى تشكيل حكومة موسوية، لذا فإن إجراء هذه المعاملات غير جائز، و بخاصة إن الممالك الشاهانية ليست من قبيل الأراضي الحالية و المتروكة، و لما كان من المفروض إرسال هؤلاء إلى أمريكا، لذا فلا يقبل هؤلاء و لا أمثالهم، بل يجب وضعهم في السفن فورا لإرسالهم إلى أمريكا، و أن يتخذ مجلس الوزراء قرارا قطعيا بخصوص تفاصيل هذا الأمر و عرضه علينا، إذ ما الداعي لقبول من طردهم الأوروبيون المتمدنون و لم يقبلوهم في ديارهم. و فضلا عن ذلك فإن هناك دسائس كثيرة، لذا فإن هذا الأمر غير جائز على الإطلاق.

و بناء على ذلك، و حتى لا يبقى هناك أي مجال بعد الآن لأية معروضات أخرى في هذا الخصوص، تعاد هذه المذكرة للصدارة العظمى لاتخاذ قرار عام في هذا الموضوع).

الفرمان الثاني:

بعد سبعة أيام من الفرمان الأول أصدر السلطان هذا الفرمان:

---

[1] يوميات هرتزل، الملحق ص 236.

(إلى اللجنة العسكرية للمعية السنية:

إن قبول هؤلاء الموسويين و إسكانهم أو إعطائهم حق المواطنة شيء ضار جدا، فقد يتولد عن هذا في المستقبل مسألة حكومية موسوية. لذا يجب عدم قبولهم، و أن يؤخذ هذا في الحسبان عند عرض المسألة، و أن يعرض هذا القرار بسرعة هذا اليوم، و ان تعطى المعلومات للصدارة العظمى من السكرتارية الخاصة)

الفرمان الثالث:

بعد يوم واحد من الفرمان الثاني أصدر السلطان هذا الفرمان:

(لا يحق لأية دولة أن تعترض على عدم قبولنا الموسويين الذين طردتهم دولة متمدنة و لم تقبلهم الدول المتمدنة الأخرى، و هؤلاء الذين يحتجون و يعترضون علينا كان الأحرى بهم الاحتجاج على الدول التي طردتهم و رفضت قبولهم.

و بناء عليه فإن هؤلاء الموسويين لو أسكنوا في أي مكان من أجزاء الإمبراطورية فإنهم سيتسللون إلى فلسطين شيئا فشيئا مهما اتخذت من تدابير، و سيسعون لتشكيل حكومة موسوية بتشجيع و حماية الدول الأوروبية، و لن يعمل هؤلاء في الزراعة و الفلاحة، بل سيحاولون الإضرار بالأهالي كما فعلوا في البلدان التي طردوا منها. و ما دام هؤلاء كانوا بصدد الهجرة إلى أمريكا، إذن فمن المناسب أن يهاجروا إلى هناك، و نرى وجوب المذاكرة بشكل مفصل في هذا الموضوع في اللجنة العسكرية)[1].

و هذا الفرمان – أي الأمر السلطاني – يشير إلى الوعي الكامل للسلطان للهدف الحقيقي من هجرة اليهود، و في تلك السنوات المبكرة التي لم تكن الدعوة الصهيونية قد بدأت فعالياتها و نشاطها، فنراه يقرر أن غاية اليهود هي تشكيل حكومة موسوية (يهودية) في فلسطين بتشجيع و حماية الدول الأوروبية و هو ما حدث فعلا فيما بعد –كما هو معلوم – و إنهم لو أسكنوا في أي جزء من الإمبراطورية العثمانية فسيتسللون إلى فلسطين، و إنهم لن يعملوا في الزراعة بل يقومون بالإضرار بالسكان المحليين، أي سيقومون بأعمال الإقراض بالربا و مص دماء المحتاجين.

---

[1] 31 Mart Faciasi, Cevad Rifat Atilhan, s. 43–45.

زيادة في الحيطة نراه يسن القوانين و يصدر التعليمات التي تضمن عدم بقاء اليهود في القدس بعد إكمال زيارتهم لها، و يتخذ التدابير اللازمة في هذا الخصوص، و ندرج أدناه التعليمات التي أصدرها السلطان حول زيارة اليهود لمدينة القدس سنة **1900** تأكيدا للتعليمات التي سبق و أن أصدرها سنة **1891** م.

المادة الأولى:

لا بد للموسويين – سواء أكانوا من رعايا الدولة العلية أو من الممالك الأجنبية – الذين يذهبون إلى فلسطين لأجل الزيارة أن يحملوا معهم تذكرة مرور – أو جواز سفر – تتضمن صفة و غاية السياحة و تابعية حاملها.

المادة الثانية:

على جميع هؤلاء الزوار الموسويين الذين يصلون إلى ولاية بيرون أو إلى أي ميناء من موانئ ولاية القدس الشريف إيداع تذاكر مرورهم أو جوازات سفرهم لدى موظف الجوازات، و الحصول – مقابل قرش واحد – على تذكرة زيارة أو إقامة مؤقتة لمدة ثلاثة أشهر في فلسطين، و لتيسير تمييز هذه التذاكر عن غيرها يجب أن تكون بلون و شكل متميز، و يجب إبراز هذه التذكرة لموظفي الدولة و للشرطة عند الطلب في أثناء السياحة أو الإقامة، و يخرج بقوة الشرطة أو بوساطة قنصل الحكومة المنتسب إليها كل من يتجاوز هذه الأشهر الثلاثة.

المادة الثالثة:

يجب تنظيم قائمة بمندرجات و تواريخ تذاكر الإقامة المؤقتة للزوار الموسويين المذكورة في المادة السابقة، و تنظم هذه القوائم في نهاية كل شهر ليتسنى إخراج الذين يتجاوزون هذه المدة، و كذلك معاقبة الموظفين الذين يتهاونون في هذا الخصوص.

المادة الرابعة:

إذا ظهرت في الجداول المنظمة لأمور السياحة و الإقامة أية مخالفة لدى الزوار الذين يكملون المدة المسموحة لإقامتهم أو سياحتهم و يتركون أرض فلسطين أو يأتون ميناء بيروت لركوب البواخر أو ينهون مدة إقامتهم، أو الذين يزودون بوثائق المرور و وثائق الإقامة فيجب اتخاذ إجراءات حازمة ضد المخالفين و ضد الموظفين المسؤولين عن تطبيق هذه التعليمات)[1].

و رغم هذا الحرص الكبير للسلطان على منع اليهود من التسلل إلى فلسطين إلا أن الفساد الإداري المتفشي في الدولة و الذي حاول السلطان أن يقضي عليه و لكنه لم يفلح إلا في التقليل منه، لأنه كان إرث مئات من سني التدهور و الانحطاط، و لم يكن بوسع أي حاكم مهما أوتي من قوى القضاء عليه تماما.. هذا الفساد الإداري ساعد اليهود على اختراق هذه القوانين في بعض الأحيان و التسلل إلى فلسطين بفضل الرشاوي التي كانوا يقدمونها للموظفين.

كما أن الدول الأوروبية قامت بدور كبير في هذا المجال، فكانت تقوم بتزوير الوثائق و تموه على السلطات العثمانية هوية اليهود من رعاياها الراغبين في زيارة فلسطين و من ثم الإقامة فيها، إضافة إلى استعمال كل أنواع الضغوط السياسية على الدولة العثمانية لقبول هؤلاء المهاجرين، و كانت إنكلترة و فرنسا و أمريكا في مقدمة الدول المساندة لهجرة اليهود إلى فلسطين. و مع ذلك فإن عدد اليهود الذين استطاعوا التسلل إلى فلسطين طوال سنوات حكم السلطان عبد الحميد لم يتجاوز الخمسين ألفا، علما بأن نصف هذا العدد اضطر بعد مدة من إقامته في فلسطين إلى العودة إلى بلاده نتيجة للمضايقات العديدة التي كانوا يلقونها من الإدارة العثمانية التي كانت تلاحق هؤلاء المتسللين، لأن المشكلة بالنسبة للمهاجرين اليهود لم تكن تنتهي بالوصول إلى فلسطين، بل إن البقاء و الاستقرار و التهرب من ملاحقة الإدارة العثمانية كانت مشكلة كبيرة بالنسبة إليهم مما حدا بنصف هؤلاء المهاجرين إلى الهجرة إلى تركها و العودة إلى بلادهم –كما قلنا آنفا– أي إن عدد المهاجرين اليهود في عهد السلطان الذين استقروا في مناطق مختلفة من فلسطين بلغ (25 ألفا) فقط طوال أكثر من ثلاثين سنة، و هو عدد ضئيل لم يكن يؤثر على الوضع السكاني تأثير يذكر.

و لكن العهد الذهبي لليهود في موضوع الهجرة بدأ بعد عزل السلطان عبد الحميد و مجيء الاتحاديين إلى السلطة لأنهم كانوا على علاقة وثيقة بالحركة اليهودية و بالحركة الماسونية العالمية. و يمكن القول بكل اطمئنان إن عزل السلطان عبد الحميد لم يكن إلا مؤامرة يهودية استهدفت اقصاءه عن الحكم بعد أن فشلت جميع المساعي و الإغراءات في تغيير موقفه الصلب تجاه أطماعهم[1].

---

[1] **Yahudiler Dunyan Nasil Istila Ediyorlar**, **Cevat Rifat Atilhan**, **Celik Cilt Matbassi**, **Istanbul–1962**, **s**, **46–48**.

الثورة المقدونية

بقيت مقدونيا تحت الحكم العثماني خمسة قرون تقريبا، و في أواخر الدولة العثمانية أصبحت بؤرة للاضرابات، ثم قسمت بين اليونان و بلغاريا و يوغوسلافيا. و كان الجزء الأكبر من الجمهورية المقدونية الحالية تشكل أقصى جزء في جنوبي الجمهورية اليوغوسلافية. و كانت حدودها قد تقررت بعد الحرب العالمية الثانية من قبل الحكومة اليوغسلافية التي سمتها باسم جمهورية مقدونيا الاشتراكية و بعد تمزق الدولة اليوغسلافية بعد وفاة تيتو تشكلت دولة مقدونية من جديد و لكن بسبب اعتراض اليونان على تسمية الدولة المقدونية باسم جمهورية مقدونيا تغير اسمها الرسمي إلى (جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة): و هي موطن الفاتح المشهور إسكندر المقدوني.

دخلت تحت الإدارة العثمانية في أواخر القرون الوسطى و بداية العصور الحديثة. و عندما بدأت الدولة العثمانية تضعف و تنتقل من مرحلة الهجوم و الفتوحات إلى مرحلة الدفاع أخذت مقدونيا تنتفض و تثور متأثرة برياح مبادئ الثورة الفرنسية التي أخذت تهب على أوروبا في القرن الثامن عشر.

و قد وجدت الدول الكبرى آنذاك (و بخاصة روسيا و النمسا) الفرصة مواتية لإنهاك الدولة العثمانية – تمهيدا لالتهام أجزاء منها – و ذلك بتغذية الثورات و مدها بالسلاح و المال و الخبرة العسكرية و التدريب، و بالجنود و الضباط في أحيان كثيرة، لا إيمانا منها بحرية الشعوب و وجوب تمتعها بالسيادة على أراضيها (لأن هذه الدول كانت نموذجا لأقسى أنواع الظلم و الاضطهاد لشعوبها) بل كوسيلة لتمزيق الدولة العثمانية و وضع اليد على هذه المنطقة.

و لكن هذه المنطقة كانت مسكونة من قبل قوميات مختلفة ذات مصالح و أماني و اتجاهات مختلفة بل و متعادية، لذلك فإن المشاكل و المذابح التي كانت تحدث بين هذه القوميات و المذاهب المختلفة ما كانت لتنتهي حتى تبدأ من جديد، فالنزاعات كانت مستمرة بين البلغاريين و الرومانيين و الصربيين و البوشناق و الألبانيين (الأرناؤوط) و سكان الجبل الأسود، أي إن هذه المنطقة أصبحت موطنا للنزاعات الدموية خاصة بين الطوائف المسيحية، و كانت الدولة العثمانية في حيرة من أمرها، فهي إن تسامحت و أخذت الأمور باللين اتهمت بأنها تسمح

---

[1] نحيل القراء الذين يرغبون الاطلاع على المزيد من التفاصيل في هذا الموضوع إلى كتاب (موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية 1897–1909م) للأستاذ حسان علي حلاق.

للفوضى بالانتشار، و أنها لا تستطيع إدارة البلاد، و إن هي أنزلت العقاب الصارم في مسببي الفتن و المذابح تعالت الأصوات في أوروبا متهمة إياها بالظلم و التعسف.

في سنة 1903 بدأت موجة جديدة من العنف في مقدونيا فالانفجارات في كل مكان و الجمعيات السرية المحاربة للدولة العثمانية، و المتحاربة فيما بينها كذلك قد استولت على قمم الجبال و قطعت الطرق بين كثير من المدن، و لم تبق تحت سيطرة الدولة العثمانية سوى المدن الكبيرة، و هكذا برزت المشكلة المقدونية مرة أخرى كمشكلة موضوعة أمام أنظار الدول الأوروبية.

كانت الدول الأوروبية آنذاك منقسمة إلى محورين، محور (روسيا، فرنسا، إنكلترة) و محور (النمسا، ألمانيا، إيطاليا) أي إن أقرب دولتين أوروبيتين من المشكلة المقدونية و هي روسيا و النمسا كانت كل واحدة منهما في محور مقابل لمحور الدول الأخرى لذا لم يكن من السهل عليهما الالتقاء و الاتفاق على شيء محدد بالنسبة للمشكلة المقدونية، مما كان يضيف صعوبة جديدة في حل هذه المعضلة المزمنة، و إن كان هذا الخلاف بين هاتين الدولتين يمنح الدولة العثمانية في أحيان كثيرة فرصة مواتية لاستغلاله لمنع اتفاق الدول ضدها في هذه المسألة.

و قد استطاع السلطان عبد الحميد بدهائه السياسي استغلال ذلك في تخفيف ضغط الدول الأوروبية على الدولة العثمانية و ساعدته في ذلك شبكة استخباراته الواسعة التي بثها في الدول الأوروبية، إذ كان بوساطتها على علم دائم بآخر التطورات في مواقف هذه الدول و ما يدور خلف الكواليس إضافة إلى موقف الأحزاب و الصحف هناك.

و نعود إلى الثورة المقدونية التي اشتدت سنة 1902 و تفاقمت مشاكلها مما أدى بالتالي إلى تدخل الدول الأوروبية مرة أخرى و إنذارها الدولة العثمانية بوجوب قيامها بتنفيذ الإصلاحات في مقدونيا، لذا فقد سارع السلطان إلى سبق روسيا و النمسا فأعلن عن تشكيل مفتشية عامة مقرها في سلانيك. قبل أن يتحول هذا الإنذار إلى خطوات فعلية خاصة و أن المشكلة المقدونية تنذر أن تكون هي الشرارة الأولى التي تندلع منها حرب عالمية. و عين والي اليمن السابق حسين حلمي باشا مسؤولا عن هذه المفتشية التي سن لها تعليمات خاصة بإصلاح الولايات التابعة لها، و ذلك لكي يتخلص السلطان من تطبيق المادة الثالثة و العشرين لمعاهدة برلين التي كانت تقضي بإعطاء مقدونيا حكما ذاتيا مماثلا للحكم الذاتي لجزيرة (كريت)، و لكن على الرغم من سن قوانين الإصلاح التي كانت تتناول النواحي المالية و الاقتصادية و العدلية و تشرك الرعايا المسيحيين في قوات الجندرمة و الشرطة بنسبة الصف، فإن مشاكل مقدونيا المزمنة و الصراعات الداخلية الدموية بين العناصر و المذاهب المختلفة من جهة و التدخل الروسي و النمساوي السافر و السري من جهة أخرى كانت تجعل أي جهد مبذول هباء منثورا.

بعد سنة واحدة، أي في سنة 1321 هـ / 1903 م تقدمت روسيا و النمسا إلى الباب العالي بـ (برنامج إصلاح فيينا)[1] المؤلف من اثنتي عشرة مادة، تجعل مقدونيا تحت رقابة و سيطرة الدول الأوروبية و نفوذها المباشر. و قد رفض السلطان هذا البرنامج معلنا بأنه تدخل سافر في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية، و لكنه وافق على المادة التي تنص على جلب المتخصصين الأجاب لإصلاح قوة الجندرمة هناك. و لكن البلغاريين لم يقنعوا بذلك فأعلنوا الثورة. و لكي يؤمنوا تدخل الدول الأوروبية فقد رأوا أن أفضل وسيلة لذلك هي ضرب مصالح هذه الدول. لذا قاموا بتفجير (البنك العثماني)[2] في سلانيك بكمية كبيرة من المتفجرات، و تذكر بعض المصادر التاريخية أن عدد الثوار المشتركين في هذه الثورة التي دامت ثلاثة أشهر كان يتراوح بين (26 – 30) ألفا[3].

على إثر اندلا ع الثورة اجتمع قيصر روسيا مع إمبراطور النمسا بحضور وزيري خارجية البلدين حيث تم وضع برنامج جديد للإصلاحات في مقدونيا، و سرعان ما اشتركت الدول الأوروبية الأخرى معلنة موافقتها على هذا البرنامج، حتى ألمانيا حليفة الدولة العثمانية، فلم يبق أمام السلطان بد من قبول البرنامج، و لكنه أجرى بعض التعديلات فيه بحيث أمن عدم الإخلال بسلطة الدولة، و أهم ما احتوى عليه هذا البرنامج هو تعيين مساعدين مدنيين للمفتش العام حسين حلمي باشا أحدهما روسي و الآخر نمساوي، يقومان بإبداء المشورة له في أمور الإصلاح و ليست لهما سلطة إجرائية. و كذلك تعيين ضابط إيطالي برتبة جنرال يعمل في معيته خمس ضباط أوروبيين (روسي، نمساوي، فرنسي، إنكليزي، إيطالي) تكون وظيفتهم إبداء الرأي في كيفية إصلاح الجندرمة و لا يملكون سلطة أية قيادة عسكرية، و مع أن هذا الأمر كان يعد تدخلا من قبل الدول الأوروبية في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية، إلا أن السلطان جعل آثار هذا التدخل في أصغر نطاق ممكن.

و لم يكن بإمكان أن يتحدى جميع الدول الأوروبية، هذا إضافة إلى أن بنود هذا البرنامج كانت أهون بكثير من مادة رقم 23 لمعاهدة برلين بالنسبة للدولة العثمانية. كما أن السلطان رفض بنودا عديدة من هذا البرنامج مثل البنود التي كانت تقترح تبديل المحافظات الإدارية حسب وضعية العناصر و إعطائها حكما ذاتيا.

و لعل الحوادث التي تعاقبت بعد ذلك تشكل نموذجا جيدا لموقف الدول الأوروبية من الدولة العثمانية، كما أنها تبين مدى حراجة موقف السلطان و اضطراره إلى تقديم بعض التنازلات في المواقف الحرجة، ذلك أن الدول الأوروبية لم تكتف بمراقبة الإصلاحات المدنية و إصلاحات

---

[1] وضع هذا البرنامج في (فيينا) بعد المحادثات الرسمية التي تمت بين وزيري خارجية روسيا و النمسا.

[2] كما ذكرنا سابقا فإن (البنك لعثماني) كان مؤسسة لأداء الديون الأجنبية حسب نظام خاص.

[3] Izahli Osmanli Tarihi Kronolojisi, I.H. Danismend, 4/346.

الجندرمة، فطلبوا من الدولة العثمانية تعيين مراقبين أوربيين للأمور المالية في مقدونيا، و عندما رفض السلطان ذلك أرسلت خمس دول أوروبية و هي (روسيا و النمسا و إنكلترة و فرنسا و إيطاليا) قوة بحرية مشتركة إلى جزيرة (مدللي) و استولت على دوائر الجمارك و البريد. فاضطر السلطان إلى الاستجابة لطلب هذه الدول لأنه لم يكن بإمكانه أن يواجهها جميعا. و كانت الدولة الوحيدة التي لم تشارك في هذه المظاهرة الحربية ضد الدولة العثمانية هي ألمانيا.

مسألة العقبة: 1324 ه / 1906 م

في هذه الأثناء كانت سكة حديد الحجاز مبتدئة من إسطنبول و مارة بدمشق قد وصلت إلى المدينة المنورة ممولة بالتبرعات التي شارك فيها العالم الإسلامي الذي كان ينتظر بشوف و لهفة وصول السكة حتى مكة المكرمة.

و بينما كانت أسهم السلطان عبد الحميد ترتفع في العالم الإسلامي نتيجة سياسة الجامعة الإسلامية التي كان يتبعها و نتيجة خروجه قبل سنوات قليلة ظافرا في حربه مع اليونان، و تنتشر صوره حتى في أصغر قرية إسلامية في الهند أو في إفريقيا و ترتفع الأدعية باسمه من مساجد جاوة و الصين إلى إفريقيا كانت هناك دولة كبرى تراقب هذه الظاهرة بقلق و ترتب خططا مضادة.

هذه الدولة كانت دولة بريطانيا، أكبر دولة استعمارية آنذاك و أكثرها تضررا من سياسة الجامعة الإسلامية، لأنها كانت تعزو لهذه السياسة المصاعب و المتاعب التي أصبحت تواجهها من الشعوب في الهند و مصر، لذا فقد أصبح السلطان عبد الحميد أبغض حاكم بالنسبة لصحف و لأحزاب و لحكومة إنكلترة و محط هجومها المستمر.

و لم تكن إنكلترة واقفة مكتوفة الأيدي، إذ أنها بدورها كانت تدبر المصاعب و المتاعب للدولة العثمانية و بخاصة في شبه الجزيرة العربية، في الكويت و اليمن و الحجاز، ذلك لأن هذه المناطق كانت تشرف على المضايق المهمة الموجودة على طريق الهند، و قد استمالت إنكلترة إليها كثيرا من رؤساء العشائر و البدو و حرضتهم على الثورة.

و لا شك أن من أهم أهداف خطوط سكة حديد الحجاز و سكة حديد بغداد و البصرة تحقيق الوصول السريع للجيش العثماني إلى هذه المناطق الحساسة. لذلك فإن إنكلترة كانت تراقب بقلق هذه المشاريع لسكك الحديد و بخاصة أن خط برلين – بغداد – البصرة أودع في يد أخطر منافس لها و هو ألمانيا.

و في سنة 1901 أنشأ السلطان عبد الحميد مدينة (بئر السبع) في منطقة إستراتيجية بين مدينة (غزة) و البحر الميت تشرف على شبه جزيرة سيناء و على طريق خط الحجاز و تمد يد الدولة العثمانية إلى منطقة قريبة من مصر حيث يوجد الاحتلال الإنكليزي. و قد أثبتت هذه المدينة مدى أهميتها الاستراتيجية في الحرب العالمية الأولى عندما خسرت إنكلترة عشرة آلاف جندي في المعركة التي نشبت هناك.

في مثل هذه الأجواء ظهرت مشكلة العقبة بين إنكلترة و الدولة العثمانية. و لكي نفهم أصل هذه المشكلة علينا أن نعود للوراء قليلا.

عندما تدخلت الدول الكبرى و حرمت محمد علي الكبير من قطف ثمار انتصاره على الدولة العثمانية و أجبرته على الاكتفاء بمصر و جرى تثبيت حدود مصر، بقيت مدينة العقبة ضمن حصة الدولة العثمانية، و لكن في سنة 1840 م سمحت الدولة العثمانية بوجود جنود مصريين في العقبة لتأمين سلامة الحجاج المصريين.

بدأت المشكلة عندما ارادت إنكلترة إرسال جنود إنكليز إلى العقبة، عند ذلك قرر السلطان عبد الحميد قطع الطريق على هذه المحاولة فأرسل ضابطا مع طابورين و مدفع واحد إلى هذه المدينة حاملا فرمانا من السلطان إلى الحامية المصرية لإخلاء المدينة و تسليمها إليهم، و فعلا انسحبت الحامية المصرية.

كان السلطان يعلم بأن خطوته هذه التي قطعت الطريق أمام إنكلترة لتحقيق السيطرة على هذه المدينة ذات الموقع الجغرافي سوف تثير المشاكل مع إنكلترة، لذا فإنه أمر نفس الحامية التي أرسلها باحتلال مدينة صغيرة أخرى هي مدينة طابا لتكون موضوع مساومة في المفاوضات المتوقعة.

اغتاظت إنكلترة من تصرف السلطان، فحرضت بعض البدو و أرسلتهم لمهاجمة الحامية التركية، و لكن الضابط التركي استطاع تشتيت المهاجمين و دحرهم.

عند ذلك شعرت إنكلترة بأن عليها أن تستعرض عضلاتها أمام السلطان و تشعره بأنها لن تسكت، فأرسلت عدة آلاف من الجنود إلى مصر لتعزيز قوتها البالغة آنذاك خمسة آلاف جندي، كما حركت أسطولها الموجود في البحر الأبيض المتوسط إلى مصر، فهب الشعب المصري منددا بإنكلترة و معلنا تأييده للسلطان في مظاهرات صاخبة، مما زاد من حراجة موقف إنكلترة، و عندما قام سفير إنكلترة في إسطنبول بمقابلة السلطان لإبلاغه عدم ارتياح حكومته بما يحدث سأله السلطان بكل هدوء: (أتريد إنكلترة أن آخذ منها إذنا عندما أرسل حامية إلى بلدة تعود للدولة العثمانية؟) فعجز السفير الإنكليزي عن الجواب.

و لكن إنكلترة عادت فأنذرت الباب العالي معطية مهلة عشرة أيام لسحب الحامية التركية و إلا ستكون محقة في الدخول في الحرب، و أردفت إنذارها بتحريك قسم من أسطولها الموجود في المحيط الأطلسي عن طريق جبل طارق إلى البحر الأبيض المتوسط.

رفض السلطان التهديد الإنكليزي، و أعلن أنه سيقبل تشكيل لجنة جميع أعضائها مصريون للتفاوض مع لجنة عثمانية، و أنه لا يقبل وجود أي عضو إنكليزي في اللجنة المصرية لعدم وجود أي حق قانوني لإنكلترة في مصر.

و فعلا سويت المشكلة بهذه الطريقة بين ضباط مصريين و عثمانيين، إذ بقيت العقبة لدى الدولة العثمانية و أعطيت بلدة (طابا) لمصر.

الفصل السادس

جمعية الاتحاد و الترقي و عزل السلطان

و الآن نحن نقترب من أواخر حكم السلطان عبد الحميد لذا فلا بد أن نتناول ببعض التفصيل نشوء حزب الاتحاد و الترقي الذي تم على يديه إقصاء السلطان.

إن دراسة حزب الاتحاد و الترقي و معرفته على حقيقته ضرورية من ناحيتين:

أولا: من الناحية التاريخية؛ فلا بد لكل من يؤرخ لفترة أواخر حكم السلطان عبد الحميد من تناول هذا الحزب من حيث نشأته و انتشاره و مبادئه و تطور نشاطه، و أخيرا نجاحه في إقصاء السلطان و القبض على الحكم و إنشاء دكتاتورية حزبية.

ثانيا: من ناحية معرفة السلطان عبد الحميد نفسه، فلعل من أكثر الطرق فائدة في معرفة أي شخص أو أي حاكم هو معرفة ماهية أعدائه و مناوئيه و أهدافهم و وسائلهم و أخيرا أعمالهم و نتائجها، و ذلك على قاعدة (بضدها تتبين الأشياء).

جمعية الاتحاد و الترقي

في 1889/4/21 اجتمع طالب ألباني يدعى إبراهيم تيمو كان يدرس في المدرسة الطبية العسكرية السلطانية مع بعض أصدقائه من الطلاب طارحا عليهم فكرة إنشاء جمعية سرية تسعى إلى عزل السلطان عبد الحميد، و هكذا كان؛ إذ تشكلت من هؤلاء الطلاب أول نواة لجمعية الاتحاد و الترقي، و كانت تحت اسم جمعية (الاتحاد و الترقي).

كيف تشكلت هذه الجمعية؟ و من كان وراءها؟

لم يعد من الصعب الإجابة على هذين السؤالين، فقد أصبح ثابتا أن الماسونية كانت الإصبع المحركة من وراء الستار، و يعترف بذلك الدكتور أ. رامزور في كتابه (تركيا الفتاة و ثورة 1908) إذ يقول:

(كان تنظيم الجمعية على طراز جمعية الكاربوناري الإيطالية التي تشكلت في القسم الأول من القرن التاسع عشر، ففي العطلة الصيفية للسنة السابقة لتشكيل الجمعية توقف (تيمو) في برنديزي لما كان في طريقه إلى بلاده ألبانيا، و زار خلال إقامته في برنديزي و نابولي محفلا ماسونيا برفقة أحد أصدقائه و تعلم شيئا كافيا عن دور الكاربوناري في التاريخ الإيطالي، و قد تأثر بتنظيماتها فيما بعد لما قرر أن ينشئ في تركيا جمعية سرية تشبهها)[1].

إذن منشئ الجمعية تدرب على أيدي الماسونيين الإيطاليين، و عندما بدؤوا بالاجتماعات الدورية و انتخاب الهيئة الإدارية اتبعوا الطريقة الماسونية في عقد الاجتماعات و إجراء مراسيم معينة عند قبول أي عضو جديد:

(كان أثر الكاربوناري فيها واضحا من حيث إن المفروض في أعضائها أن يعرف بعضهم بعضا بأرقام كسرية، و تتكون هذه الأرقام الكسرية من ترقيم كل خلية جديدة في المنظمة ثم بإعطاء رقم لكل عضو في تلك الجماعة، فكان رقم الخلية أو الفرع هو المقام و رقم العضو البسط، و لتوضيح ذلك نقول: إن العضو الخامس في الخلية السابعة كان يدخل في قائمة الجمعية برقم (7/5) و كان رقم إبراهيم تيمو منشئ الحركة (1/1)[2].

من المنتسبين الأوائل لهذه الجمعية نرى الأسماء الآتية:

إسحق سكوتي، و شرف الدين مغمومي، و عبد الله جودت، و محمد رشيد الشركسي، و أصاف درويش، و الهرسكلي علي رشدي، و محمد غيريد، و حسن زادة علي، و حكمت أمين، و إسماعيل إبراهيم، و كريم سيباطي، و مكلي صبري، و سلانيكلي ناظم، و نجيب دراغا، و طلعت بك، و شطين بك، و قواصوالي إبراهيم، و كريتلي شفيق، و جودت عثمان[3].

في تلك الفترة كان أحمد رضا (الذي أصبح فيما بعد من أشهر رجال الاتحاد و الترقي) قد هرب إلى فرنسا بحجة زيارة معرض باريس و بدأ يرسل من هناك رسائل إلى السلطان ينتقد فيها الأوضاع و يبدي رأيه في كيفية الإصلاح، و عندما سمع به الاتحاديون عرضوا عليه بوساطة أحمد

---

[1] تركيا الفتاة و ثورة 1908، للدكتور أرنست أ. رامزور، ترجمة صالح العلي، ص 50.

[2] تركيا الفتاة و ثورة 1908، د. أرنست أ. رامزور، ص 50–51.

[3] تركيا الفتاة و ثورة 1908، للدكتور أرنست أ. رامزور، ترجمة صالح العلي، ص 50–51. و انظر: Ulu Hakan, N.F.Kisakurek, s.408.

ورداني و الدكتور ناظم و علي زهدي بك – الذين هربوا إلى أوروبا – أن يمثل الجمعية في باريس، فلم يتردد أحمد رضا في القبول، و هناك تبدل اسم الجمعية إلى (جمعية الاتحاد و الترقي) (Union et Progress).

أما في إسطنبول فلم يلبث أن انكشف أمر الجمعية و ألقي القبض على معظم أعضائها و قدموا إلى المحكمة العسكرية حيث أصدرت بحقهم أحكاما مختلفة بالسجن فقط! و لم يقض هؤلاء مدة السجن إذ لم يلبث أن أصدر السلطان (الظالم!) العفو عنهم[1].

و لكن انظر كيف يفسر أعداء السلطان هذه السماحة و الرحمة الصادرة منه نحو جمعية اعترف أعضاؤها بأن غايتهم هي عزله و نصب أخيه مراد على العرش، أي اعترفوا بجريمة ليس لها عقاب في أي حكم سوى الشنق، يقول الدكتور أرنست أ. رامزور: (و الظاهر أن هذه الصفحة الأولى من الؤامرة لم ينظر إليها بعين الحد لأننا نعلم أن عبد الله جودت سمح له بإكمال دراسته و أنه عاود عمله ضد السلطان).

أما المفكر و الأديب التركي (نجيب فاضل) الذي كان من أوائل من أنصفوا السلطان عبد الحميد فإنه يقول ما يأتي في هذا الموضوع:

(لم يشهد تاريخ الإنسانية كذبة أشنع من كذبة أن السلطان عبد الحميد – الملقب من قبل الأرمن بلقب السلطان الأحمر –كان يرمي طلاب الكلية الطبية و طلاب الكلية العسكرية إلى مياه بحر مرمرة، إن أي حاكم فردي مهما بلغت رقة قلبه لم يكن ليتردد لحظة في إرسال زمرة عقدت العزم على تدبير انقلاب ضده إلى أعواد المشانق.

و مع ذلك فإن الحاكم الفردي السلطان عبد الحميد – بينما كانت المحكمة العسكرية على أتم استعداد لمعاقبة المتآمرين – أبدى نبلا و أصالة لا مثيل لهما عندما عفا عنهم. و إن أردتم الحقيقة فإن الذنب الوحيد للسلطان عبد الحميد الذي لا يمكن غفرانه أبدا هو قيامه بالعفو عن هؤلاء الأشخاص الذين استهدفوا حكمه و عرشه، و بدلا من الشفقة على هؤلاء الأتراك الذين كانوا خدما و ألعوبة بيد الماسونية و اليهودية و الإمبريالية الغربية، كان عليه أن يشفق على أمته و على تاريخها، فيقضي عليهم و هم بعد في أول الطريق و أن يجتثهم من جذورهم... و ماذا يمكننا أن نقول أكثر.. لقد كانت تلك طبيعته و سجيته و كان ذلك قدره.

و لقد كان هذا السلطان الداهية يعرف بذكائه نقطة ضعفه هذه، لذلك فإنه قال مرة لأحد ندمائه: (إنهم يدفعونني لكي أسلك طريق الشدة و العنف، و لكنني لا أستطيع ذلك لأنني لا أملك نفس المزاج العنيف الذي كان يملكه جدي السلطان محمود).

---

[1] **Ulu Hakan**, **N.F. Kisakurek**, **s. 409**.

إن الوسائل التي كان السلطان عبد الحميد يستعملها ضد الاتحاديين و أعضاء تركيا الفتاة كانت وسائل غير فعالة و غير مجدية و تتلخص في إسداء النصح إليهم أو استمالتهم بمنحهم مناصب عالية، أو بدفع مبالغ معينة إليهم، أو نفيهم و تحديد إقامتهم هنا أو هناك مع تخصيصات مالية أكبر من رواتبهم الأصلية، و لم يؤذ أي واحد منهم خارج هذا أي إيذاء. لذا فقد فقست بيوض الأفاعي تحت جناحي رحمته و كبرت و نمت و انتشرت في كل جحر ثم خرجت إلى الميادين و الساحات)[1].

و بدأت الجمعية تتسع تدريجيا، و كثير الهروب إلى أوروبا و لا سيما إلى باريس، حيث تألفت هناك زمرة منهم كان على رأسها أحمد رضا الذي بدأ بإصدار جريدة نصف شهرية باسم (مشورت) بالتعاون مع خليل غانم مستعملا التقويم الوضعي و الغريغوري متجاهلا التقويم الهجري الإسلامي مما أدى إلى زيادة النفور منه[2]. ثم انضم إلى الهاربين مراد بك صاحب جريدة (الميزان) الذي قدم قبل هروبه مقترحاته في الإصلاح للسلطان، و لكن كما يذكر رامزور (إن منهاج الإصلاحات التي طلبها مراد من السلطان لم يكن لها أثر كبير في إذاعة صيته لأن مقترحاته كانت تبدو ضحلة لا تستحق أية أهمية)[3].

بدأت الدول الأجنبية تمد يد المساعدة إلى الاتحاديين، و وضعت دوائر بريدها لخدمة و مساعدة توزيع الجرائد و منشورات الاتحاديين، و إيصالها و توزيعها داخل الدولة العثمانية حتى إن (نيش) يقول بأن نقل صحيفة من باريس إلى أرضروم أصبح أسهل من نقل صحيفة داخل إسطنبول من محلة أخرى[4].

و في سنة 1895 ألقي القبض مرة أخرى على معظم رؤوس الاتحاديين في إسطنبول منهم إسحاق سكوتي و كريم سيباطي و عبد الله جودت و شرف الدين مغمومي و الشيخ نائلي و عبد القادر أفندي و أحمد بك.

إذن فهذه هي المرة الثانية التي يلقى القبض فيها على المتآمرين، مما يثبت أن العفو السلطاني السابق لم يثمر معهم و لم يؤد إلى النتيجة، إذن فلا بد لهم الآن من عقاب شديد.. هذا هو الشيء المنطقي، و لكن السلطان و للمرة الثانية يكتفي بعقوبة النفي و تحديد الإقامة في المنفى[1] لهؤلاء المتآمرين عليه:

---

[1] تركيا الفتاة و ثورة 1908، ص 410-411. (بتلخيص).
[2] تركيا الفتاة و ثورة 1908، ص 172.
[3] تركيا الفتاة و ثورة 1908، ص 60.
[4] **Paul Fesch Constantinople aux deriners Jours d Abdulhamid**, ???

(فأما سكوتي و تشرو كسولا أحمد بك و هو مدرس في المدرسة الحربية فقد نفيا إلى (رودس) غير أنهما استطاعا أن يهربا إلى باريس، و أما عبد الله جودت فقد أرسل إلى طرابلس الغرب، غير أنه استطاع أن يعبر الحدود إلى تونس ثم انتهى به المطاف إلى فرنسا سنة 1897، أما إبراهيم تيمو فقد خرج من البلاد قبل أن يقبض عليه و ذهب إلى رومانيا حيث نظم فرعا للجمعية و نشر صحيفة لتركيا الفتاة)[2].

و أمام سماحة السلطان و عدم أخذه إياهم بعقاب رادع فقد استمرت الجمعية في الداخل و الخارج بنشاطها استنادا إلى مساعدات الدول الأوروبية الطامعة في أملاك الدولة العثمانية و على رأسها إنكلترة و فرنسا، و إلى مساعدة الجمعيات الماسونية التي كانت و لا تزال جمعية تهيمن عليها الصهيونية الدولية، لذا فإننا نرى أن الجمعية تخطط لحركة انقلابية في آب سنة 1896، أي بعد سنة واحدة فقط من حركة الاعتقالات الثانية و التي انتهت بعقوبات خفيفة كما ذكرنا، و قد افتضحت المؤامرة قبل يوم واحد فقط من ساعة الصفر فألقي القبض على جميع المشتركين في المؤامرة و أودعوا السجن.

ما هو المنتظر الآن من السلطان تجاه جماعة يضبطهم متلبسين بمؤامرات الواحدة تلو الأخرى للإطاحة به؟ من حاكم فردي أشاع عنه نفس هؤلاء المقبوض عليهم بأنه قاتل سفاك، و أنه في وسوسة دائمة على عرشه و على حياته؟!

و للمرة الثالثة يصدر السلطان أحكاما مخففة جدا، إذ اكتفى بنفي جماعة منهم و تحديد إقامتهم في مدن مختلفة من البلاد، و تبديل وظائف جماعة أخرى، و لم يعدم أي شخص منهم.

و يشرح أرنست رامزور حادثة كشف المؤامرة و الحكم على الاتحاديين كما يأتي:

(و لم تنقض الليلة إلا و كان كل المشتركين بالمؤامرة قد ألقي القبض عليهم، و أدى هذا إلى نفي المتآمرين إلى أجزاء نائية من الإمبراطورية. و قد شملت قائمة المنفيين الزعماء جميعهم: كاظم باشا و حاجي أحمد و شيخ نائلي مع أخويه حقي بك و عيني بك، و ثمانية عشر آخرين من أفراد أسرته، و الشيخ عبد القادر و عشرين من أفراد أسرته، و مكلي صبري و زهدي بك رئيس ديوان المحاسبة، و كمال بك المدعي العام

---

[1] كان الشخص المنفي زمن السلطان عبد الحميد حرا في التجول داخل المدينة و يسكن في بيت و ليس في سجن، مع مخصصات مالية دسمة، و لكن يحظر عليه مغادرة تلك المدينة حيث يسجل تواجده فيها في مخفر الشرطة من آن لآخر، و الظاهر أن الرقابة على هؤلاء المنفيين كانت من الضعف و التساهل إلى حد أن معظمهم كان يجد وسيلة للهرب بكل سهولة، و لم يكن المنفيون يقضون حياتهم في سجون و حصون مخيفة كما كان أعداء السلطان يشيعون.

[2] تركيا الفتاة و ثورة 1908، ص 58.

لمجلس الدولة و عددا كبيرا وضعوا جميعا على ظهر سفينة و وزعوا على المناطق التي عينت لمنفاهم. أما الذين كانوا يعدون أخطر العناصر فقد أرسلوا إلي ليبيا.

و هكذا أقام الشيخ نائلي و أقاربه في أماكن كحمص و بنغازي بينما أجبر حاجي أحمد على الإقامة في فيزان، أما مكلي صبري فقد أرسل إلى الموصل، غير أنه استطاع بعد بضع سنوات الهرب، ثم استقر في باريس، أما المقدم شفيق بك فقد ذهب إلى عكا، لكنه استطاع الهرب بسرعة و ذهب إلى باريس حيث أصبح أحد الزعماء في الحزب)[1].

و هذا النص يشي أيضا بمدى حرية المنفيين في منفاهم بحيث أنهم كانوا يهربون إلى الخارج بكل سهولة و لم يكونوا يعيشون في السجون و خلف أبواب مغلقة.

(و أما كاظم باشا فقد طرد مهانا[2] و عين حاكما على شقودرة في ألبانيا و هو عقاب خفيف على ضابط انكشفت محاولته لخلع سلطانه. أما المتآمرون الصغرا فقد تشتتوا في الولايات الشرقية من الإمبراطورية و على ساحل الأناضول)[3].

و يعترف المؤلف هنا –كارها – بأن عقاب السلطان كان عقابا خفيفا، إذ إن عقاب ضابط كبير اشترك في محاولة خلع السلطان كان تعيينه حاكما على (شقودرة) و هذا ليس عقابا، بل هو عفو واضح، علما بان هذا الشخص عين من قبل السلطان فيما بعد مديرا لمشروع خط الحجاز، و كان من أهم المشاريع من الناحية السياسية و العسكرية.

و يحاول المؤلف جاهدا أن يأتي بسبب معقول لديه لتفسير هذه الرحمة من جانب السلطان فلا يجد شيئا ذا بال، إذ نراه يقول معقبا على التصرف الرحيم للسلطان:

(من الصعب أن نفهم المنطق في سياسة عبد الحميد في إنزال عقوبة النفي، فقد أدين المشتركون في مؤامرة 1896 كلهم بالخيانة قانونيا، و لا بد أنه لا يصعب على رجل شديد كعبد الحميد أن ينفذ فيهم حكم الإعدام، و لعله كان قد أدرك بالطبع أن المذابح الأرمنية أثارت الكثير من

---

[1] تركيا الفتاة و ثورة 1908، ص 63.

[2] تأمل تعبير المؤلف: (طرد مهانا و عين حاكما)!! إذ يحاول المؤلف أن يشوه حتى هذه الرحمة التي لا مثيل لها. فالسلطان بدلا من أن يشنق هذا الضابط المشترك في مؤامرة انقلاب تستهدف حياته و عرشه يعينه حاكما على شقودرة في ألبانيا!.

[3] تركيا الفتاة و ثورة 1908، ص 63–64.

الانتباه غير أنه ظل يتابع هذه السياسة طوال مدة حكمه[1]، و قد استطاع بعض هؤلاء المبعدين الهرب كما رأينا، كما أن آخرين ممن لا يحصر عددهم طالت بهم الحياة فظلوا ينشرون أفكارهم في البلاد[2]، و هكذا فبينما كان السلطان يجتث أخطر نقطة موبوءة من املاكه، نجد أنه في الوقت نفسه كان ينشر الداء في مناطق أوسع بكثير، لقد توفي بعض المبعدين في المناطق النائية، و قتل عدد قليل منهم عمدا[3] و هم في المنفى كما قتل مدحت باشا في منفاه من قبل. غير أن سياسة السلطان – أو فقدان السياسة عنده – ينبغي أن تعتبر إلى حد كبير أحد العوامل التي ساعدت على التعجيل بسقوطه)[4].

لا يمكن أن يكون هناك تحامل و تحيز و عدم إنصاف أكثر من هذا، فالمؤلف يحاول جاهدا أن يعثر على سبب يستطيع به تفسير هذا التصرف النبيل من قبل السلطان ضد أعدائه، فيخفق في ذلك، و لما كان السبب الواضح و الصريح – و هو رحمة السلطان و عفوه الواسع – غير وارد بالنسبة إليه، لذا فهو يعزو هذا التصرف إلى فقدان السياسة عنده!.. فقدان السياسة عند سلطان اشتهر بالدهاء السياسية، و اعترف له بذلك ألد أعدائه! و هو السلطان الذي قال عنه جمال الدين الأفغاني: (إنه لو وزن مع أربعة من نوابغ رجال العصر لرجحهم ذكاء و دهاء و سياسة).

و يعترف المؤلف هنا بأن سياسته هذه في معاملة خصومه كانت عاملا في التعجيل بسقوطه.

في هذه الأثناء حصلت منازعات كثيرة في باريس و جنيف بين أعضاء الاتحاديين، و لن ندخل في تفاصيل كثيرة عن هذا الموضوع و لكننا نقول باختصار إن مراد بك انتخب رئيسا لهم، و إن الخلاف الرئيسي كان بين أحمد رضا المشهور بآرائه الوضعية و بحبه للتسلط و بين بقية الأعضاء، حتى إن أحد الاتحاديين أعلن: (إذا كنا نرضى بالخضوع لإرادة شخص واحد، فالأجدر بنا أن نخضع لإرادة أسرة ترجع إلى ستمائة سنة في القدم[5]، و ما دمنا قد رفضنا حكمهم فلماذا إذن نخضع لإرادة أحمد رضا؟)[6].

---

[1] إذن فقد كانت هذه هي سياسته الدائمة، و لم تكن سياسة مؤقتة عنده أملتها أحداث الأرمن، و قد رأينا أنه عفا عنهم قبل هذه المؤامرة مرتين متتابعتين أيضا.

[2] و هذا اعتراف من المؤلف بأن المنفيين كانوا أحرارا في التنقل داخل المدن المعينة لمنفاهم، و إنهم كانوا أحرارا في الاتصال مع الناس.

[3] هذا افتراء تاريخي، إذ لم يستطع لا هو و لا غيره من المؤرخين ذكر اسم واحد فقط قتل في المنفى، و لو استطاع المؤلف أن يعثر على اسم واحد فقط قتل في المنفى، و لو ستطاع المؤلف أن يعثر على اسم واحد فقط لذكره بكل تأكيد، إذ أليس من الغريب أن يسرد قائمة طويلة بأسماء المنفيين و أماكن نفيهم، و لا يذكر اسم منفي واحد قتل؟... أما مسألة وفاة مدحت باشا – أو قتله – فقد سبق أن فصلنا الكلام حولها.

[4] تركيا الفتاة و ثورة 1908، ص 64.

[5] يقصد أسرة آل عثمان.

[6] تركيا الفتاة و ثورة 1908، ص 61 نقلا عن مذكرات (إبراهيم تيمو) و عن كتاب (انقلاب تاريخي و اتحاد و ترقي) لأحمد بدوي كوران.

كانت صحف الاتحاديين و بخاصة (مشورت) و (الميزان) تنشر المقالات العنيفة ضد السلطان متهمة إياه بكافة أنواع التهم و ملصقة به أبشع الصفات، و إن المؤرخ اليوم عندما يدقق مقالات هذه الصحف أو الأخبار الواردة فيها يجد معظمها أخبار كاذبة و ملفقة، و قد حارب السلطان هذه الصحف محاولا تعطيلها و تقليل آثارها، فنجح في ذلك أحيانا و أخفق في أحيان أخرى، و لن ندخل في هذه التفاصيل.

عندما ألقى السلطان القبض على المتآمرين داخل الدولة العثمانية شل حركة الجمعية و نشاطها بعض الوقت، و اتجه إلى معالجة أمر الاتحاديين في أوروبا فأرسل رئيس استخباراته أحمد جلال الدين باشا إلى أوروبا لمفاوضة الاتحاديين و بخاصة إلى مراد بك ليخبره بأن هذا النزاع يجب أن ينتهي و أن السلطان يعد بأنه سينظر بعين العطف إليهم و سينفذ مطاليبهم الصالحة، و أن بإمكانهم العودة إلى إسطنبول حيث سيعينهم السلطان في المناصب الملائمة لهم، و إذا رفضت هذه البادرة فإن السلطان سيكون حرا في اتخاذ ما يراه مناسبا لعقابهم و ملاحقتهم[1].

فكر الاتحاديون في هذا العرض مليا ثم قرروا – أو قرر معظمهم – الموافقة عليه و لكن باعتباره (هدنة) أي أن لهم الحق في الرجوع إلى نشاطهم السابق في حالة عدم تنفيذ السلطان شروطهم التي كانت تتلخص في إجراء بعض الإصلاحات و في قيام السلطان بإعلان عفو عام بشكل تدريجي.

ما إن وصلت البرقية السرية إلى السلطان بهذه الشروط حتى قبلها على الفور و أعلن العفو العام عن أعضاء الاتحاد و الترقي، أي قام بالخطوة المطلوبة منه لذا كان على الاتحاديين أن يقوموا من جانبهم بتحقيق تعهدهم أيضا.

لم يتردد الاتحاديون أيضا، إذ أعلنوا عن قيامهم بحل الجمعية و إغلاق جريدة (الميزان) و رجع مراد بك إلى إسطنبول، و لم يلبث الآخرون أن تبعوه و هم يمنون النفس بمناصب كبيرة في ظل السلطان. و لم يخيب السلطان آمالهم إذ وزع بعض المناصب عليهم، حتى مراد بك الذي تعهد لأصدقائه بأنه لن يقبل أي منصب من السلطان، ما إن وصل إلى إسطنبول حتى زار السلطان الذي عينه عضوا في إحدى دوائر لجنة (شورى الدولة) و أصبح يراجع القصر في كل حاجاته حتى مصاريف أخته المريضة[2]، علما بأنه كان قبل شهرين فقط يقول عن السلطان: (لم يعد

---

[1] **Ulu Hakan**, **N.F.Kisakurek**, **s. 416**.

[2] **Ulu Hakan**, **N.F.Kisakurek**, **s. 417**.

سلطانا، بل شيطانا يحكم). كما عين أحمد بك (باشا) و شريف بك كملحقين عسكريين، و عين إسحاق سكوني في سفارة روما. أما عبد الله جودت فقد عين طبيبا في السفارة العثمانية في فيينا)[1].

و يتبين من هذا مدى انتهازية الاتحاديين و تهالكهم على مصالحهم الخاصة و استعدادهم للتلون لمن يدفع لهم أكثر، يقول الدكتور أرنست رامزور: (و بينما كانت بقايا المنظمة مشغولة بتضميد جراحها بعد الضربة الأخيرة[2] جاءتها أقوى ضربة من دون سابق إنذار، فقد أوقف أعضاء تركيا الفتاة في أوروبا كفاحهم ضد عبد الحميد فجأة باستثناء واحد أو اثنين من الشخصيات البارزة، بل إن بعضهم توجه يقودهم معبود الجمعية مراد بك إلى ضفاف البسفور ليقبلوا أقدام الرجل الذي كانت أقوالهم المهينة ضده قد بلغت غايتها من قبل ذلك بأيام قليلة)[3] هنا نرى أن جمعية الاتحاد و الترقي تلقت ضربة قوية في الداخل و في الخارج و أن الشلل أصاب نشاطها فخفت صوتها و سكنت حركتها.

في هذه الأثناء نرى أن شرارة صغيرة من هذه الحركة سرت إلى الجيش الثالث في مدية سلاتيك مركز الدونمة[4] و اليهود و الماسونيين فوجدت مرتعا خصبا لها هناك، يقول أحد الاتحاديين في كتاب نشره: (كان الجيش الثالث يتمتع بنوع من الحرية العسكرية، ذلك لأن تدخل الدول العظمى في أحداث الرومللي ساعد على اكتساب هذا الجيش نوعا من الحرية لم تتمتع بها الجيوش الأخرى مما عمل على تهيئة تربة جيدة لفكرة الحرية)[5].

---

[1] هذا الشخص كان معروفا بإلحاده و بعداوته الشديدة للإسلام، لذلك ما إن سمع القصر بتصرفاته المعادية للإسلام حتى طرده من السفارة، فذهب إلى مصر و أصدر هناك مجلة (الاجتهاد). كما قام بترجمة كتاب المستشرق الدكتور (دوزي) (تاريخ الإسلام) المملوء بالتهجم و الافتراء على الإسلام مما أدى إلى انتحار طالبين في الكلية العسكرية في إسطنبول بعد قراءتهما الكتاب، إذ شعرا بصدمة عنيفة و بفراغ كبير بعد تضعضع عقيدتهما.

[2] يقصد المؤلف هنا اكتشاف السلطان للمؤامرة الأخيرة سنة 1896 م، و قيامه بإلقاء القبض على زعماء الاتحاديين.

[3] تركيا الفتاة و ثورة 1908، ص 75.

[4] الدونمة: هم جماعة من اليهود الذين تظاهروا بالإسلام و لكنهم بقوا على دينهم يمارسون شعائره و طقوسه سرا. و معنى كلمة (الدونمة) هو (المرتد) و هم أتباع حاخام يهودي ظهر في إزمير و ادعى سنة 1648 م أنه المسيح المنتظر و أنه سيخلص اليهود و يؤسس لهم دولتهم حيث سيسيطرون على العالم. و عندما أشيع أنه سيقوم بحركة تمرد قبضت عليه السلطات العثمانية و سجنته و شكلت لجنة علمية لمناقشته. فرأى أن أسلم شيء له هو أن يعلن إسلامه ففعل، و تسمى باسم (محمد عزيز أفندي) و طلب من السلطات العثمانية السماح لهم بدعوة اليهود إلى الإسلام فسمح له بذلك. و انتهزها فرصة لدعوة اليهود إلى اعتناق الإسلام ظاهريا، و كان يحثهم على الإيمان به و الالتفاف حوله. و لا تزال هذه الطائفة موجودة في تركيا. (أثر الأقلية اليهودية في سياسة الدولة العثمانية، للدكتور أحمد نوري النعيمي، ص 23–29).

[5] Ulu Hakan, N.F.Kisakurek, s. 427.

و هذا اعتراف بعدم وجود أنصار للاتحاديين في مراكز الجيوش العثمانية الأخرى، التي بقيت مخلصة للسلطان، و الحقيقة أنه لولا المساعدات التي قدمت من قبل الجمعيات الماسونية لهذه الحركة لما كتب لها النجاح.

بعد أن فشلت مساعي هرتزل لدى السلطان عبد الحميد في استقطاع وطن قومي لليهود في جزء من فلسطين رغم العروض السخية و الإغراءات العديدة التي قدمت للسلطان من قبل الصهيونية العالمية[1] – و الماسونية ليست إلا واجهة من واجهاتها – تقرر التخلص من السلطان، فمدت المراكز الماسونية خارج الإمبراطورية العثمانية – لا سيما في أوروبا – يدها إلى جمعية الاتحاد و الترقي لتبعث فيها الحياة، و قد أدركت أن دور و جهد بضعة أشخاص هاربين من الدولة العثمانية لم يكون مجديا على الإطلاق، و أن الأسلوب المؤثر و الفعال هو التسرب إلى الجيش و اصطياد الضباط الشباب بكل أنواع الإغراءات، و كان الجيش الثالث هو الأنسب لهم، فهو بعيد عن مركز الدولة، و في إقليم مضطرب مشحون بالفتن و بالحركات السرية المسلحة، و هناك نوع من التدخل الدولي، و علاوة على ذلك ففيه مركز من أقوى المراكز الماسونية.

يقول المؤرخ التركي (نظام الدين نظيف) في كتابه (إعلان الحرية و السلطان عبد الحميد الثاني) (**llani Hurriyet ve Sultan Abdulhamid Han**): (عندما رد طلب الوفد اليهودي المسند من قبل الإمبراطور ويلهم – في الحصول على وطن لهم، أي عندما خاب هرتزل في مسعاه اشتد العداء ضد (يلدز) و هذا ما كان يتوقعه عبد الحميد، لأن اليهود قوم يتقنون العمل المنظم، و كانت لديهم قوى عديدة تضمن الهم النجاح في مسعاهم، فالمال متوفر لديهم و كانوا يسيطرون على أهم العلاقات التجارية الدولية، و كانت صحافة أوروبا في قبضتهم، فكان في مقدورهم إطلاق العواصف التي يريدونها لدى الرأي العالمي متى شاءوا..).

و يستمر المؤرخ: (بدأوا أولا بتحريك الصحافة العالمية، ثم أخذوا بتوحيد و تجميع كل الظروف المعادية لعبد الحميد في المجتمع العثماني، فإذا بنا نجد أن أنصار المشروطية يتخذون طابعا منظما و هجوميا، علما بأنهم كانوا حتى ذلك الوقت متفرقين و يعملون دون نظام و دون تنسيق، إذ لم يكن صعبا عليهم توحيد أعداء عبد الحميد الذين نشأوا في ذلك المجتمع العثماني الكوزموبوليتي (الخليط) فمبقدور هذه المنظمة (الكوزموبولوتية) القيام بهذه المهمة. و قد أخذ (المحفل الأعظم) الماسوني الإيطالي على عاتقه هذه المهمة في التوحيد و التنسيق لأنه كان

---

[1] يراجع في هذا الخصوص المصادر الآتية:

1– موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية **1897–1909** لحسان الحلاق.

2– يوميات هرتزل، إعداد أنيس الصايغ، ترجمة هلدا شعبان الصايغ.

3– الصهيونية و تركيا: **Siyonizim ve Turkiye, Dr. Yasar Kutluay, Akcag Yayinlari Ileri Sanat Matbassi, Istanbul.**

أقرب مركز ماسوني للإمبراطورية العثمانية. و لعب محفل (Macedonia Risorta) و محفل (Lux Labos) الإيطاليان و خاصة محفل (ريزورتا) في (سلانيك) دورا ملحوظا)[1].

يقول الدكتور رامزور مبررا سرعة انتشار جميعة الاتحاد و الترقي في سلانيك: (ربما كانت سلانيك آنذاك أكثر المدن تقدما في الإمبراطورية العثمانية لأن الأوروبيين في سكانها المنوعين كانو أكثر من العثمانيين، و كان نصف سكانها تقريبا من اليهود السفارين الذين لقوا منذ زمن بعيد في تركيا الإسلامية تسامحا دينيا لم توفره لهم إسبانية المسيحية، و في القرن السابع عشر أسلم عدد منهم مع رئيسهم شبتاي سيوي، الذي عد نفسه مسيح إزمير، ثم صاروا يدعون منذ ذلك الحين (الدونمة). و بالإضافة إلى ذلك كانت توجد جماعات كثرة تمثل كل قومية في البلقان، و كان مستوى التعليم العام أرقى بالتأكيد من مستواه في تركيا الآسيوية.

إن قرب مقدونية من أوروبا، و تعقد مشاكلها التي تنعكس آثارها في كل الأمم البلقانية، و بصورة غير مباشرة في جميع الدول الكبرى بشكل من الأشكال، كان من الأسباب التي جعلت هذه الدول تضعها تحت الرقابة، فقد فرضت على السلطان الموافقة على قوة من الجندرمة بإمرة ضباط أوروبيين كمحاولة لإبقاء الحالة الراهنة القلقة، و هذا زاد من الصعوبات في وجه عبد الحميد في محاولته وقف انتشار الأفكار في سلانيك و بقية أنحاد مقدونية، أو في أن يمنع بأساليبه الدقيقة المعتادة التنظيم الذي كان يعمل بنشاط ضده. كما أن السهولة النسبية للاتصال بالعالم الخارجي كانت أيضا مهمة)[2].

و يضطر الدكتور رامزور للاعتراف بدور الماسونية في حركة الاتحاد و الترقي، فيقول: (لم يمض وقت طويل على المتآمرين في سلانيك، و هي مركز النشاط حتى اكتشفوا فائدة منظمة أخرى و هي الماسونية، و لما أنه كان يصعب على عبد الحميد أن يعمل هنا بنفس الحرية التي كان يتمتع بها في الأجزاء الأخرى من الإمبراطورية، فإن المحافل الماسونية القديمة في تلك المدينة استمرت تعمل دون انقطاع – بطريقة سرية طبعا – و ضمت إلى عضويتها عددا ممن كانوا يرحبون بفكرة خلع عبد الحميد.

---

[1] Ilani Hurriyet ve Sultan II. Abdulhamid Hanm Nizamettin Nazif Tepedelenoglu, Yeni Matbaa–Istanbul–1960, s. 58–59.

[2] تركيا الفتاة و ثورة 1908، ص 119.

لذلك وجدت الجمعية العثمانية للحرية أن المحافل الماسونية في سلانيك تلائم أغراضها بصورة رائعة، و يبدو أن الجمعية استعملت بعض المحافل أو ربما جميعها لتكون محلات للاجتماع، و ضمت كثيرا من أعضائها و استخدمت الفن الذي نماه الماسونيون في اختبار المرشحين للعضوية، و من المحتمل أيضا أن عمل الجمعية سار بسرعة تثير التقدير بسبب هذا الاتصال مع ماسونية سلانيك)[1].

(و يؤكد لنا دارس آخر للحالة أنه في حوالي سنة 1900 قرر (المشرق الأعظم) الفرنسي إزاحة السلطان عبد الحميد و بدأ يجتذب لهذا الغرض حركة تركيا الفتاة منذ بداية تكوينها. ثم إن محللا آخر يلاحظ: (يمكن القول بكل تأكيد أن الثورة التركية كلها تقريبا من عمل مؤامرة يهودية ماسونية)[2]. و يشير الكاتب في الصفحة نفسها إلى أن النشرة الماسونية الفرنسية (لاكاسيا) (Lacacia) تبدو مقتنعة بأهمية الماسونية لحرية تركيا الفتاة.

و يقول: (اتخذت هذه الصلة بين الماسونية و أعضاء تركيا الفتاة طابعا شبه رسمي بعد الثورة مباشرة، حينما قابل مراسل صحيفة باريسية شابا من تركيا الفتاة اسمه رفيق بك.

و يبدو أن إجابة رفيق بك توضح أن المحافل الماسونية كانت مفيدة جدا للحركة، و قد اتخذ هذا أيضا كدليل على ثورة عالمية، فقد قال: (حقا إننا وجدنا سندا معنويا من الماسونية و بخاصة الماسونية الإيطالية، فالمحفلان الإيطاليان (Labor et lux. Macedonia Risorta) قدما لنا خدمة حقيقة و وفرا لنا الملاجئ، فكنا نجتمع فيهما كماسونيين، لأن كثيرين منا كانوا ماسونيين غير أننا في الحقيقة كنا نجتمع لننظم أنفسنا، كما أننا اخترنا معظم رفقائنا من هذين المحفلين، اللذين ساعدا لجنتنا كغربال، نظرا لما كانا يبديانه من دقة في الاستفسار عن الأفراد، فكان العمل السري الذي يجري في سلانيك قلما يثير الشكوك في القسطنطينية. كما أن عملاء الشرطة حاولوا عبثا دخوله. يضاف إلى ذلك أن هذه المحافل التمست من (المشرق الأعظم) في إيطاليا أن تتدخل السفارة الإيطالية عند الحاجة، و قد وعد (المستشرق الأعظم) بدوره بضمان ذلك)[3].

---

[1] تركيا الفتاة و ثورة 1908، ص 123.

[2] تركيا الفتاة و ثورة 1908، ص 126.

[3] تركيا الفتاة و ثورة 1908، ص 126–127 نقلا عن The causes of World Unrest, s. 145

و يقول: (أما فيما يتعلق بأعضاء تركيا الفتاة في أوروبا فيبدو أن عددا منهم ارتبط بالمحافل الماسونية حينما كانوا في المنفى، إلا أنه لا يمكننا تعيين عدد الذين فعلوا ذلك، بل يمكن القول بالتأكيد أن اثنين على الأقل من أبرز قوادها لم ينضما قط للماسونية و هما أحمد رضا و الدكتور (سلانيكلي) ناظم)[1].

و مع كل هذه الاعترافات فإن المؤلف يحاول التقليل من دور الماسونية في إعداد الانقلاب الاتحادي ضد السلطان عبد الحميد، و في تأثيرهم الجدي و الكبير على رسم السياسة الخارجية للدولة العثمانية و تعيينها بعد الانقلاب، إذ يقول: (نعم إن الماسونية لقيت في تركيا رواجا بعض الوقت على إثر ثورة سنة **1908** غير أن أي دارس جدي للشؤون التركية لا يستطيع اتهام حكومة تركيا الفتاة بالسماح (للماسونية الدولية) أو (اليهودية العالمية) بإملاء سياستها في الحقبة التي مرت بين سنة **1908** إلى إعلان الحرب)[2].

و نحن لا نوافق المؤلف في ذلك فإضافة إلى النصوص و الأدلة السابقة فسنورد هنا أدلة أخرى و وثائق أخرى تكشف بشكل قاطع أن المؤامرة أطاحت بالسلطان عبد الحميد كانت مؤامرة يهودية و ماسونية، و أن الشعارات التي رفعت من قبل جمعية الاتحاد و الترقي و هي (الحرية، الأخوة، المساواة) لم تكن إلا شعارات كاذبة مزيفة[3] و لم تكن إلا قناعا و ستارا و غطاء للمؤامرة اليهودية التي استخدمت أعضاء جمعية الاتحاد و الترقي كأدوات في هذه المؤامرة التاريخية الكبرى.

تقول (ناستا هـ. ولستر **Nasta H.Welster** مؤلفة كتاب (الجمعيات السرية و الحركات الهدامة) (**Secret Societies and subversion movement**) حول علاقة الاتحاد و الترقي بالماسونية ما يأتي بالحرف الواحد: (إن حركة تركيا الفتاة نشأت من المحافل الماسونية في سلانيك التي كانت تدار من قبل (المشرق الأعظم) الإيطالي)[4].

---

[1] تركيا الفتاة و ثورة **1908**، ص **127**. نقلا عن رسالة خاصة للمؤلف من الدكتور أرنست جاك (**Ernest Jach**) في **1941/2/5**.

[2] تركيا الفتاة و ثورة **1908**، ص **127**.

[3] أقام الاتحاديون بعد وصولهم إلى السلطة حكما دكتاتوريا قاسيا و نصبوا المشانق لمعارضيهم و بعد أن فتتوا الإمبراطورية العثمانية و بعثروا أشلاءها هربوا إلى الخارج، و لا يمكن تفصيل هذا الموضوع هنا.

[4] **Secret Societies and Subversive Movement, Nasta H. Welster, London 1928, s. 284.**

و يقول سيتون واطسون[1] في كتابه (نشأة القومية في بلاد البلقان) (**The Rise of Nationality in the Balkans**): (إن أعضاء تركيا الفتاة – الذي كان غرب أوروبا على اتصال دائم بهم –كانوا رجالا منقطعين و بعيدين عن الحياة التركية و طراز تفكيرها لكونهم قضوا ردحا من الزمن في المنفى و كانوا متأثرين و بشكل سطحي بالحضارة الغربية و بالنظريات غير المتوازنة للروح الوحشية للثورة الفرنسية.

كان كثير منهم أشخاصا مشبوهين و لكنهم دون استثناء رجال مؤامرات لا رجال سياسة، و مدفوعين بدافع الكراهية و الحقد الشخصي لا بدافع الوطنية، و الثورة التي أنجزوها كانت نتاج عمل مدينة واحدة و هي مدينة (سلانيك) إذ تمت و ترعرعت فيها و تحت حماية المحافل الماسونية (جمعية الاتحاد و الترقي) و هي المنظمة السرية التي بدلت نظام حكم عبد الحميد.

إن العقول الحقيقية للحركة كانت حقولا يهودية أو يهودية – مسلمة، و قد جاءت مساعداتها المالية من أغنياء (الدونمة) و من يهود سلانيك و من الرأسماليين العالميين أو شبه العالميين في فيينا و بودابست و برلين و ربما في باريس و لندن أيضا)[2].

و يقول فخري البارودي و هو يصف وضع دمشق بعد نجاح الانقلاب ضد السلطان عبد الحميد (و قد ساعد الاتحاديين على نشر دعايتهم اللوج (أي المحفل) الماسوني الذي كان مغلقا قبل الدستور).

ثم يقول: (و بعد الانقلاب فتح المحفل أبوابه، و جمع الأعضاء شملهم و أسسوا محفلا جديدا أسموه محفلا جديدا أسموه محفل (نور دمشق) و ربطوه بالمحفل الأسكتلندي)[3].

و يعترف أعضاء جمعية الاتحاد و الترقي بما يأتي: (كان هناك نوعان من الأعضاء في الجمعية: أحدهما مرتبط بالمحفل الماسوني و هذا كنا نطلق عليه اسم (الأخ من الأب و الأم) و آخر غير مرتبط بالمحفل الماسوني فكنا نطلق عليه اسم (الأخ من الأب فقط)[4] فتأمل!.

و يعلق الكاتب التركي المعروف (نجيب فاضل) على هذا الاعتراف بتساؤل مرير: (أكان الضباط الاتحاديون في الجيش الثالث تحت إمرة الدولة يا ترى؟ أم تحت إمرة و خدمة اليهودية؟!)[1].

---

[1] يصف الدكتور أرنست رامزور هذا الكاتب بأنه (رجل معروف باطلاعه الواسع على الشرق الأدنى). (انظر: المصدر السابق، ص **200**).

[2] **The Rise of Nationality in the Balkans, London 1917**.**p,p. 134–135**.

[3] مذكرات البارودي، فخري البارودي، **63/1**.

[4] انقلاب تاريخميز و اتحاد و ترقي، أحمد بدوي كوران، ص **243**.

و الأدهى من ذلك أن هذه المؤامرة التي كانت الأيدي اليهودية تنسجها من وراء الأستار كانت تتم باسم الإصلاح و باسم مقاومة الظلم و الاستبداد و تحت شعارات براقة مثل: الحرية، الإخاء، المساواة.

و لا ينكر الماسونيون الذين أصدروا كتابا لهم في تركيا باسم (الماسونية في تركيا و العالم) (**Dunyada ve Turkiyede Masonluk**) دورهم في هذه المؤامرة إذ نقرأ فيه ما يأتي: (لم يستطع عبد الحميد الثاني السماح للحركة الماسونية بالعمل لأنها كانت تحمل مبادئ الحرية، فقام بإغلاق محافلها، و مع ذلك فقد استمرت الحركة الماسونية بشكل سري في عملها طوال السنوات **1876 – 1909**. و تأسس المحفل التركي الكبير المرتبط بالمحفل الإيطالي الكبير المسمى بمحفل (ريزورتا) في سنة **1884** من قبل (سافا باشا) و (قد انتشرت الماسونية بشكل خاص في سلانيك و حواليها، و مع أن عبد الحميد حاول أن يحد و يشل الحركة الماسونية هناك، إلا أنه لم يوفق في مسعاه) و (قد قامت هذه المحافل، لا سيما محفل (ريزورتا) و محفل (فاريناس) بدور كبير في تأسيس و توسيع حركة جمعية الاتحاد و الترقي. كما كان للماسونيين دورهم في إعلان الحرية سنة **1908**)[2].

و قد كان السلطان عبد الحميد على وعي كامل بأن خيوط المؤامرة المحاكة ضده هي في أيدي اليهودية العالمية لعدم استجابته لبيع القدس و فلسطين لهم. يقول (حسام الدين أرتوك) و هو أحد رؤساء الأمن القومي السابقين في تركيا في كتابه (ما وراء الأستار في عهدين)[3] (قال لي مرة صديقي ملازم أول خيالة (زنون دبره لي): (عندما كنت في حراسة السلطان عبد الحميد[4] شكا لي السلطان المخلوع في أحد الأيام قائلا:

(إن أشد ما آلمني هو تبليغي بقرار الخلع من قبل ذلك اليهودي الماسوني، فأنا لا أستطيع نسيان (عمانوئيل قره صو) من بين وفد المبعوثين (النواب) الذين جاءوا إلى يلدز، لقد كان هذا إهانة لمقام الخلافة. و نحن جميعا نعلم مدى الحقد الذي يكنه اليهود منذ زمن الرسول صلى الله عليه و سلم للإسلام و لمقام الخلافة، و عندما كنت على عرش السلطنة العثمانية جاءني في أحد الأيام (تيودور هرتزل) مؤسس المنظمة اليهودية العالمية مع رئيس الحاخاميين و ذلك من أجل غاية صهيونية، و قبلت الزيارة للاستماع إليهم لمعرفة مقاصدهم فكان طلبهم هو الحصول على

---

[1] **Ulu Hakan**, **N.F.Kisakurek**, **s. 430**.

[2] **Dunyada ve Turkiye de Masonluk**, **Faruk Ulke – A. Semih Yazicioglu**, **Basak Yayinevi– Istanbul–1965**, **s. 296–298**.

[3] **Iki Devrin Perde Arkasi**, **Samih Nafiz Tansu**, **s. 50**.

[4] نفي السلطان عبد الحميد بعد خلعه إلى مدينة (سلانيك) حيث أقام هناك تحت حراسة مشددة حتى اندلاع الحرب البلقانية كما سيأتي شرحه.

وطن لليهود، و كانوا يقترحون القدس لذلك، حتى إن تيودور هرتزل قال بلا خجل: (أحب أن أعرض على جلالتكم بأننا مستعدون لتقديم الملايين التي ترونها مناسبة من الذهب حالا من أجل القدس).

شعرت بأن الدم يطفر إلى رأسي... تأمل! لقد وصلت الجرأة بهذين اليهوديين إلى عرض الرشوة في مقام سلطتنا صرخت بهما: (اخرجا من هنا حالا.. إن الوطن لا يباع بالمال) و عندما دخل رجال القصر أمرتهم بإخراجهما).

و منذ ذلك الوقت ناصبني اليهود العداء، و كل ما أقاسيه في (سلانيك) هو جزاء عدم إعطائي وطنا لليهود)[1].

و إلى الشيء نفسه يشير السلطان عبد الحميد في رسالته[2] التي وجهها إلى الشيخ محمود أفندي أبي الشامات من منفاه حيث يقول فيها بعد الحمد و التسليم: (بعد هذه المقدمة أعرض على رشادتكم و إلى أمثالكم أصحاب السماحة و العقول السليمة المسألة المهمة الآتية كأمانة في ذمة الاتحاد المعروفة باسم (جون تورك) و تهديدهم اضطررت و أجبرت على ترك الخلافة الإسلامية. إن هؤلاء الاتحاديين قد أصروا و أصروا علي بأن أصادق على تأسيس وطن قومي لليهود في الأرض المقدسة – فلسطين – و رغم إصرارهم لم أقبل بصورة قطعية هذا الاقتراح. و أخيرا وعدوا بتقديم 150 مائة و خمسين مليون ليرة إنجليزية ذهبا، فرفضت هذا التكليف بصورة قطعية أيضا، و أجبتهم بالجواب القطعي الآتي: إنكم لو دفعتم ملء الدنيا ذهبا – فضلا عن 150 مائة و خمسون مليون ليرة ذهبا – فلن أقبل اقتراحكم هذا بوجه قطعي. لقد خدمت الملة الإسلامية و الأمة المحمدية ما يزيد عن ثلاثين سنة فلن أسود صحائف المسلمين آبائي و أجدادي من السلاطين و الخلفاء العثمانيين. لهذا لن أقبل تكليفكم بوجه قطعي أيضا.

و بعد جوابي القطعي اتفقوا على خلعي، و أبلغوني أنهم سيبعدونني إلى سلانيك فقبلت بهذا الاقتراح الأخير هذا. و حمدت المولى و أحمده أنني لم أقبل بأن ألطخ الدولة العثمانية و العالم الإسلامي بهذا العار الأبدي الناشئ عن تكليفهم بإقامة دولة يهودية في الأراضي المقدسة فلسطين، و قد كان بعد ذلك ما كان. و لذا فإني أكرر الحمد و الثناء لله المتعالي و أعتقد أن ما عرضته كاف في هذا الموضوع المهم و به أختم رسالتي هذه.

---

[1] **Iki Devrin Perde Arkasi**, **Samih Nafiz Tansu**, s. **50-51**.

[2] انظر مقالة: (كانت الصهيونية هي خالعة السلطان و مفوضة المملكة العثمانية) لسعيد الأفغاني. مجلة العربي 1972 العدد 169. و ندرج صورة هذه الرسالة.

ألثم يديكم المباركتين و أرجو و أسترحم أن تتفضلو بقبول احترامي. سلامي إلى جميع الإخوان و الأصدقاء.

يا أستاذي المعظم!

لقد أطلت عليكم البحث، و لكن دفعني لهذه الإطالة أن نحيط سماحتكم علما، و نحيط جماعتكم بذلك علما أيضا.

و السلام عليكم و رحمة الله و بركاته

في 1329/9/22 خادم المسلمين/ عبد الحميد بن عبد المجيد

و أمام هيمنة اليهود بواسطة المحافل الماسونية على حكومة الاتحاد و الترقي بدأ الشعراء بنظم أبيات تنتقد هذا الوضع و تسخر منه نرى منهم الشاعر أشرف الذي قال:

بفضل بعض الدونمة (العودتيين) أصبحت حكومتنا شبيهة بدولة اليهود[1]

و قال الشاعر نابي:

لقد انتشر كفر الماسونية في العالم فكيف يصير على هذه الأوضاع من كان مسلما؟

و يشير الكاتب الغربي تيودور ورنر (Theodar werner) في كتابه الذي ترجم إلى التركية تحت عنوان: (الأتراك تحت قبضة الإنكليز) إلى أن الموضوع لم يعد وجود تأثير يهودي قوي على الاتحاد و الترقي بل إنهم دخلوا في الحكومة فعلا[2].

و في سنة 1911 نرى السيد رضا صالح النائب عن مدينة بيروت يلقي الخطاب الآتي في مجلس النواب بمناسبة مناقشة ميزانية سنة 1911 مشيرا إلى الخطر الصهيوني في فلسطين و كيف أنهم بدأوا يضعون علمهم و طوابع خاصة بهم و يقومون بسك نقود خاصة بهم فيقول: (لقد بدأ اليهود بوضع علم و طوابع و نقود خاصة بهم من أن هذا خاص بالدول. و لا أملك حاليا في يدي وثيقة حول العلم و النقود، و لكن السيد

---

[1] انظر: أرشيف رئاسة الوزارة التركية رقم 18، 622/252، 30، 128.

[2] Turkler Ingilizlerin Yumrugu Altinda (1918–1923), Theodor Werner, b.y. t.y. s, 21.

شكري عرض لكم نماذج من طوابعهم. بدأ اليهود يشترون الأراضي في فلسطين ليس بألف قرش بل بخمسين قرشا. لقد اشتروا اراضي كثيرة و حولوها إلى مجمعات (مستعمرات) و اقترب عددهم من مائتي ألف نسمة، و انتقلت القوة الاقتصادية في هذه المنطقة إلى أيديهم)[1].

بينما جعل السلطان عبد الحميد الثاني أرض فلسطين ملكا سلطانيا و منع منعا باتا بيعها إلى أي أجنبي لأنه كان يخشى قيام اليهود بشراء هذه الأراضي. فجاءت حكومة الاتحاد و الترقي و سنت القوانين التي أباحت لحميع الأجانب شراء الأراضي في الدولة العثمانية و منها أراضي فلسطين[2].

و علاوة على المصادر التي ذكرناها حول هذا الموضوع ندرج هنا بعض المصادر التركية و الأجنبية (المترجمة منها إلى التركية و غير المترجمة) التي تناولت هذا الموضوع، أي التأثير اليهودي و الماسوني القوي على جمعية الاتحاد و الترقي:

- **Ittihal ve Terakki ve farmasonluk (Resimli tarih mecmuasi say 10 C:2 Haziran 1951)**[3]
- **Angelo jacovella (jon Turk-Mason is birligi) (Tarih ve medeniyet dergist say 63 Haziran 1999)**[4]
- **Mim Kemal Oke (Siyonizm ve Filistin davasi)**[5]
- **Mustafa Turan: (31 Mart Faciast)**[6].
- **Bernard Lousie (The jews of Islam), Princton 1984**[7].
- **Bedii N. Shesuvroglu: (Turk Yukselme cemiyeti ideal kolu) Istanbul 1964**[8].

---

[1] **A,N Olcem: Osmanli Meclisi Mebusa'nda, s. 369.**

[2] **Belgelerle Sultan Ikinci Abdulhamid Han, O. Faruk Yilmaz, s. 368-369.**

[3] (الاتحاد و الترقي و الماسونية) مؤلف هذا الكتاب هو وزير بحرية سابق اسمه توبجو إحسان.

[4] (التعاون بين الماسونيين و تركيا الفتاة).

[5] الصهيونية و قضية فلسطين.

[6] **31 Mart Faciasi, Mustafa Turan, Fatih Matbassi, Istanbul 1966.**

[7] . (يهود الإسلام) برنار لويس، برينغتون 1984.

[8] الذراع العقائدي لجمعية التعالي التركية، المؤلف: بديع ن. شاهسوار أوغلو. إسطنبول 1964.

- **Angelo Jacovella**: (**Jon Turk – Mason is birligi**)[1].
- **M.S Anderson**: (**The Eastern Question**) ,**Newo York 1960**[2].
- **William Yale**: (**The Near East A Modern History**) **New York 1958**[3].
- **Angelo Lacovella**, (**Gonye ve hilal**, **Ittihad–Terekki ve Masonluk**) **cev**. **Tulin Altinova**, **Istanbul 1998**[4].

و المصادر التي تشير إلى هذه العلاقة و تؤكد على هذا الارتباط كثيرة جدا و لا نملك ذكرها كلها هنا.

و لعل من أهم الوثائق التي نشرت في السنوات الأخيرة الرسالة السرية و الشخصية التي بعثها السفير البريطاني في إسطنبول السير جيرارد لاونز بتاريخ 29 أيار 1910 إلى وزير خارجية بريطانيا شارل هاردينغ، و قد نشر هذه الرسالة و قدم لها (إيلي كيدوري) أستاذ علم السياسة بجامعة لندن في كتابه الصادر بلندن سنة 1974، و رقم الرسالة في وثائق وزارة الخارجية البريطانية (F.O. 800/193 A)، ترجمت الرسالة إلى العربية من قبل الدكتور محمد توفيق حسين و نشرت في العدد التاسع من مجلة (آفاق عربية)، أيار 1978. و نص الرسالة (سري)

من السير ج. لاوتر إلى السير ش. هادرينغ: (شخصي و سري)

القسطنطينية 29 أيار 1910

عزيزي شارل!

---

[1] (التعاون بين تركيا الفتاة و الماسونية)، مجلة (التاريخ و المدنية)، ص 28.

[2] (المسألة الشرقية) بقلم: م. س. أندرسون، نيويورك 1958.

[3] (التاريخ الحديث للشرق الأدنى) بقلم: وليم يال، نيويورك 1958.

[4] (المثلث و الهلال، و الاتحاد و الترقي للماسونية)، تأليف: أنجيلو لاكوفيلا، ترجمة: تولين آلتن أوفا.

برقية غورست بتاريخ 23 نيسان، و برقيتكم بتاريخ 25 نيسان حول شائعة تعيين محمد فريد مندوبا في مصر عن الماسونيين في القسطنطينية (الذين يقال إنهم على علاقة وثيقة مع جمعية الاتحاد و الترقي) حملتني على أن أكتب إليك بشيء من التفصيل عن الماسونية الأوروبية المسيطرة على حركة تركيا الفتاة. و أنا أكتب إليك بصورة شخصية و سرية لأن هذه الماسونية الجديدة في تركيا، على خلاف الماسونية في إنكلترة و أمريكا، هي إلى حد كبير سرية و سياسية، و لا يمكن الحصول على أية معلومات عن الموضوع إلا بمنتهى السرية، لأن الأشخاص الذين يكشفون عن أسرارها السياسية يخشون الانتقام على أيدي زبانيتها السريين. و قبل بضعة أيام هدد فعلا أحد الماسونيين المحليين، الذي كشف عن رموز الماسونية بأن يقدم للمحكمة العرفية بموجب ظروف حالة الطوارئ.

و لا يخفى عليك أن حركة تركيا الفتاة في باريس كانت مستقلة عن حركة تركيا الفتاة في سلانيك، و كانت تجهل معظم تنظيماتها و إجراءاتها الداخلية، و يسكن في سلانيك حوالي 140000 نسمة، منهم 8000 يهودي من أصل إسباني، و 20000 من طائفة سبط لاوي (كذا) أو من اليهود المتظاهرين بالإسلام[1]، و معظم هؤلاء اليهود الإسبانيي الأصل قد حصلوا في الماضي على الجنسية الإيطالية. و هم ماسونيون ينتمون إلى المحافل الإيطالية. فاليهودي ناثان رئيس بلدية روما يحتل مركزا رفيعا في الماسونية. و اليهوديان لوزاتي و سونينو، من رؤساء الوزارة، و غيرهما من أعضاء مجلس الشيوخ و النواب هم أيضا فيما يظهر من الماسونيين. و هم يزعمون أن محافلهم الماسونية هي فروع من المحفل (الأسكتلندي القديم) و تتبع طقوسه.

و قبل بضعة أعوام أسس عمانوئيل قره صو – و هو يهودي ماسوني من سلانيك و يمثل الآن مدينة سلانيك في مجلس المبعوثان التركي – بالتعاون مع الماسونية الإيطالية محفلا في سلانيك سمي بمحفل (ماسيدونيا ريزورتا). و يبدو أن كاراسو أقنع رجال تركيا الفتاة ضباطا و مدنيين، بالانتماء إلى الماسونية. و هدفه من ذلك فرض النفوذ اليهودي غير المستساغ على الأوضاع الجديدة في تركيا، و إن كان يتظاهر بأنه إنما يريد مساعدة رجال تركيا الفتاة في تضليل جواسيس السلطان عبد الحميد، و منحهم الأمن في محفله الماسوني، لأن هذا المحفل الماسوني الذي ينعقد في بيت أجنبي يتمتع بالحصانة الممنوحة للأجانب في الدولة العثمانية ضد الملاحقة و التفتيش. و قد علم جواسيس عبد الحميد بالحركة و يظهر أن إسماعيل ماهر باشا عرف بعض أسرارهم و نقلها إلى قصر يلدز.

---

[1] يقصد جماعة الدونمة.

و بعد مدة قصيرة من قيام الثورة سنة 1908، اغتيل إسماعيل ماهر باشا في ظروف غامضة. و وضعت السلطات العثمانية جواسيس خارج مقر المحفل الماسوني يسجلون أسماء من يرتاده من الضباط و المدنيين. و رد الماسونيون على هذا الإجراء بإجراء معاكس فأدخلوا في الماسونية عددا من الشرطة السرية، و اعتبروهم من (الأخوة) و يظهر أن المخططين لحركة تركيا الفتاة في سلانيك كانوا بالدرجة الأولى من اليهود. كانت شعارات أعضاء تركيا الفتاة: (الحرية، العدالة، و التآخي) من ابتكار الماسونية الإيطالية.

و بعد مدة قصيرة من ثورة 1908 و حالما انتقلت جمعية الاتحاد و الترقي إلى القسطنطينية أصبح من المعروف بأن عددا كبيرا من قادتها كانوا ماسونيين، و أخذ كراسو يلعب دورا كبيرا، و من ذلك نجاحه في السيطرة على فرع جمعية الاتحاد و الترقي في البلقان. و قد لوحظ أن اليهود المحليين و الأجانب على اختلاف انتماءاتهم كانوا مؤيدين متحمسين للعهد الجديد. لقد أصبح كل يهودي –كما عبر عن ذلك أحد الأتراك – جاسوسا بالقوة للجمعية الخفية، و بدأ الناس يقولون: (إن الحركة إنما هي يهودية أكثر مما هي ثورة تركية).

و عينت الحكومة الإيطالية يهوديت و ماسونيا يدعى بريموليفي، الذي لم يكن موظفا في السلك القنصلي، قنصلا عاما لها في سلانيك. و عين أوسكار ستراوس سفيرا للولايات المتحدة في القسطنطينية. و كان أوسكار ستراوس هذا، بالتعاون مع جاكوب شيف، قد أثر على اليهود في الولايات المتحدة و جعلهم يحبذون هجرة اليهود إلى العراق بدلا من الخطط الإقليمية الأخرى، باعتبار ذلك صيغة موسعة من الصهيونية.

و لا يخفى عليك أن المسلم المستقيم يكره الماسونية كراهية شديدة، و يراها أسوأ من اللادينية و الإلحاد. و قد برز هذا الشعور العدائي للماسونية بوضوح في الحركة المناهضة لجمعية الاتحاد و الترقي و التي بلغت ذروتها في التمرد الذي وقع يوم 1909/4/13 م[1]، و لم تفسر هذه الحوادث لحد الآن تفسيرا مرضيا، و لكن لم يغب عن المراقب في ذلك الوقت أن يلاحظ الأفواج الأربعة التي أرسلت خصيصا من سلانيك إلى العاصمة، و التي كان كامل باشا يود أن يعيدها إلى الجيش الثالث، هي التي بدأت التمرد أو ما يسمى بـ (الحركة الرجعية) و كانت تحت إمرة اليهودي المتظاهر بالإسلام و الماسوني من سلانيك العقيد رمزي بيك، الذي – بدلا من أن يحاكم أمام المحكمة العرفية العسكرية بسبب تصرف العساكر الذين كانوا تحت إمرته – عين رئيسا لأركان حرب السلطان محمد الخامس.

و كان قره صو أحد الرجال الذين حملوا إلى السلطان عبد الحميد رسالة خلعه من السلطنة، و قد نقل عبد الحميد إلى سلانيك، و حبس عند صيرفي جمعية الاتحاد و الترقي اليهود الإيطاليين، في حين عين أخ لرمزي بيك مشرفا عليه. و بعد أن تم خلع السلطان عبد الحميد أخذت

[1] سنتناول ببعض الشرح هذه الحادثة في الفصول القادمة.

الجرائد اليهودية في سلانيك تزف البشائر بالخلاص من (مضطهد إسرائيل) الذي رفض مرتين أن يستجيب لطلب الزعيم الصهيوني هرتزل، و الذي وضع جواز السفر الأحمر الذي يقابل عندنا (أي في بريطانيا) قانون الأجانب، ضد المهاجرين البولونيين اليهود، و غير ذلك من الأعمال التي حالت دون تحقيق الحلم الصهيوني في فلسطين. و أعلن المؤتمر الصهيوني التاسع المنعقد في همبرغ في شهر كانون الأول سنة **1909** أن انقسام العالم اليهودي بين الصهيونيين و دعاة الهجرة إلى مناطق أخرى غير فلسطين قد انتهى.

و عاد اليهود موحدين بفضل (معجزة الثورة التركية). و في نفس الوقت عين جاويد بيك، نائب سلانيك، وزيرا للمالية، و هو يهودي الأصل و ماسوني بارع الذكاء موهوب. بينما أصبح طلعت بك، و هو أيضا ماسوني وزيرا للداخلية، و قدم حلمي باشا الصدر الأعظم، طلبا للانتماء إلى المحفل الماسوني و لكنه لم يلاحق طلبه.

و أعلنت الأحكام العرفية لمدة سنتين، و كان معظم الضباط في المحاكم العرفية العسكرية من الماسونيين. و (أمر) مجلس النواب أن يصدر قانونا صارما للمطبوعات، و عين رجل يهودي الأصل و ماسوني من سلانيك مديرا للمطبوعات. و كان مدير المطبوعات يتمتع بسلطات واسعة، حيث كان يستطيع أن يوقف أية صحيفة عن الصدور إذا وجهت إلى العهد الجديد أي نقد شديد و كان انتقاد النظام يوصم بـ (الرجعية) كما كان بإمكانه أن يوصل صاحب الجريدة و محررها إلى المحاكم العرفية العسكرية. و أنشئت وكالة أخبار تلغرافية شبه رسمية لتقدم رأي جمعية الاتحاد و الترقي في الأحداث الداخلية و الخارجية، و وضعت تحت إدارة يهودي بغدادي. و كادت المساعي تنجح في تعيين محام يهودي و صهيوني من سلانيك مستشارا لوزارة العدلية.

و كان يرأس الفرع الرئيسي لجمعية الاتحاد و الترقي في القسطنطينية رجل يهودي الأصل و ماسوني من سلانيك. و قام رجل يهودي الأصل و ماسوني من سلانيك بمحاولات مجهدة ليتعين في منصب أمين العاصمة في القسطنطينية و لكنه لم ينجح لحد الآن، مع أن الأمير سعيد حليم، و هو ماسوني مصري قد أصبح نائب أمين العاصمة. و يتمتع أمين العاصمة في إسطنبول بسلطات واسعة و خاصة في القضايا المتعلقة بالانتخابات البلدية، و انتخاب ممثلي مدينة القسطنطينية في مجلس المبعوثان (مجلس النواب).

و في الوقت نفسه أبدلت وزارة الشرطة القديمة بمديرية (الأمن العام) التي تسيطر على الشرطة و الدرك (الجندرمة) و وضعت تحت إمرة ماسوني من سلانيك. و أمر (مجلس النواب) أيضا بسن (قانون الجمعيات) الذي مكن جمعية الاتحاد و الترقي من حل جميع الجمعيات المماثلة لها أو المنافسة لها بين البلغار و اليونان..الخ. و بعد أن قامت جمعية الاتحاد و الترقي بعملية تكميم الأفواه هذه، تظاهرت كذبا و زيفا بتحويل نفسها

من جمعية ثورية سرية إلى (حزب سياسي و جمعية اجتماعية) ذات نظام داخلي معلن. على أنه لوحظ في الوقت نفسه أن المحافل الماسونية أخذت تظهر بكثرة، كما ينبثق الفطر من باطن الأرض، في جميع المدن الرئيسية و الصغرة في مقدونيا و العاصمة كذلك، حيث تم إنشاء اثني عشر محفلا ماسونيا خلال العام المنصرم.

و لا يحتاج المرء إلى كثير من التحري و التحقيق ليعلم أن سرية المحافل الماسونية قد استخدمت جزئيا لإخفاء الإجراءات الداخلية للجمعية التي أعلنت أنها لم تعد (جمعية سرية) و يبدو أن الجمعية ما زالت تقوم بدعاية سرية. كما يبدو أن الموظفين و غيرهم من ذوي المناصب المهمة قد أفهموا بأن مناصبهم، و ترقياتهم، و بالتالي موارد رزقهم، تتوقف على دخولهم في المحافل الماسونية حيث يصبحون إخوة. و أخبر بعضهم بأنهم إذا ما أصبحوا ماسونيين فإن قضية مصر و كريت، و غيرها من القضايا التي تؤثر في عظمة البلاد القومية ستحل لصالح تركيا، و أن أسرار العالم السياسية الكبرى ستكشف لهم؛ و أنهم سيصبحون إخوان ملك إنكلترة، و أن بإمكانهم أن يصافحوه و يتبادلوا معه الرموز عندما يزور القسطنطينية..الخ. و قام كثيرون من هؤلاء الماسون الجدد بزيارة المحفل الماسوني البريطاني المؤسس منذ مدة طويلة تحت اسم (تركيا). و قد نجح بعضهم فعلا في الانتماء إلى هذا المحفل.

و قد بذلت الجهود المكثفة لحملهم على الاعتقاد بأنهم باعتناقهم الماسونية إنما ينتمون إلى مؤسسة إنكليزية. و هذه المحافل الماسونية الجديدة، شأن مثيلاتها في مصر، تدعي بأنها تتبع (الطقوس الأسكتلندية العتيقة) كما تدعي كذابا بأنها تحمل بصورة غير مباشرة براءة من المحفل الأسكتلندي الأعظم، الذي يعمل تحت رعاية ملك إنكلترة. و هدفهم من ذلك استثارة الثقة التي تقترن باسم إنكلترة في نفوس طبقات العثمانيين كافة.

و لكي تشدد الجمعية قبضتها على الجيش أدخل عدد كبير من الضباط، و خاصة من الضباط ذوي الرتب الصغيرة، في محفل ماسوني يسمى (ريسنا) نسبة إلى مسقط رأس نيازي بيك. و دخل الماسونية معظم نواب الجمعية في مجلس المبعوثان و الأعيان، و أصبحوا أعضاء في المحفل الماسوني (الدستور) و الذي كان من كبار رؤسائه طلعت بك وزير الداخلية، و جاويد بك وزير المالية.

و لما أدرك بعض نواب المعارضة؛ و خاصة العرب منهم بأنهم أصبحوا مبعدين عن مصادر السلطة، و خارج تيار الأسرار السياسية و المؤامرات المحلية، بدؤوا ينشئون لهم محافل ماسونية خاصة بهم، أو ينضمون إلى المحافل القائمة. فأنشأوا مثلا (التآخي العثماني) و (أصدقاء الحرية). و بالإضافة إلى ما تقدم أظهر أبناء طائفة الكتاشية، المنشقون عن أهل السنة و الجماعة، و الذين يبلغ عددهم نحو مليون شخص يسكن معظمهم

في جنوب ألبانيا و مقدونيا و يمارسون طقوسا دينية سرية تشبه الطقوس الماسونية و لهم تنظيم يشبه تنظيمها، أظهروا رغبتهم في الانتماء إلى الماسونية. و كان هؤلاء البكتاشيون مدفوعين بروح الماسونية الحقة التي تختلف عن الماسونية السياسية و الإلحادية التي يصادفها المرء في بعض الأقطار الأوروبية.

و بالإضافة إلى المحافل الماسونية التي ذكرناها فيما تقدم أنشئت المحافل الآتية أسماؤها في المدى بين سنتي **1909** و **1910**: (الوفاء الشرقي) و (الأصدقاء الحميمون للاتحاد و الترقي) و (نهضة بيزنطة) و (الوطن) و (النهضة) و فرع من محفل (نهضة مقدونيا) و (الفجر) و هو اسم لا يخفى على الباحثين في السياسات السرية المصرية. و يبدو أن جميع المحافل الماسونية، مثل شبكة المحافل الماسونية في سلانيك و مقدونيا كان يقدوها، أو يخطط لها اليهود، إذ كان الأرمن و اليونانيون و غيرهم من المسيحيين المحليين غير ممثلين فيها تماما تقريبا، إن لم يكونوا مبعدين عنها. و سبق و أن ذكرت فيما تقدم الأمير سعيد حليم المصري، فقد قام هذا الأمير، و أخوه عباس حليم، و الأمير عزيز حسن، و غيرهم من المصريين الذين دفعتهم كراهيتهم العنيفة لسمو الخديوي إلى العمل مع جمعية الاتحاد و الترقي و إلى تقديم المساعدات المالية لها. و الطريقة التي تم بها ارتباط ماسونية أعضاء تركيا الفتاة و التي أدخلت إلى العاصمة بوساطة سلانيك، بالماسونية المصرية عرضة للتيارات المتعارضة التي تسود السياسة على سواحل البسفور، و هي لا تخلو من غموض و اضطراب. و الماسونيون أنفسهم يقدمون روايات متناقضة عما حدث بالفعل.

كان إدريس بك راغب رئيس المحفل المصري الأعظم، الذي يقال بأنه معترف به من قبل المحفل الأسكتلندي الأعظم، المؤسس و المهيمن على عدد من المحافل الماسونية في مصر و سورية و فلسطين و لبنان، و في لبنان تطالعنا ظاهرة غريبة ألا و هي انتماء عدد كبير من الروم الكاثوليك إلى الماسونية.

و كذلك أسس محمد أورفي باشا عددا من المحافل الماسونية في مصر و القدس و جنوب سوريا، و كان يطمح إلى إدخال المحافل الماسونية في (منظومته)، و قدم إلى القسطنطينية في ربيع سنة **1909** لهذه الغاية، و لكنه اصطدم ببعض الصعوبات، فلما حدث تمرد وحدات الجيش في **1909/4/13** اعتراه الخوف، فعاد مسرعا إلى مصر.

و قبل مدة من وقوع تلك الأحداث خول إدريس راغب الأمير عزيز حسن، الذي كان قد بلغ المرتبة السابعة عشرة في المحفل الماسوني الإيطالي في الإسكندرية أن يسعى لضم المحافل الماسونية في القسطنطينية إلى المحفل المصري الأعظم. و قد بدأت المفاوضات بعد مدة من

دخول العساكر المقدونية التي كان يقودها و يوجهها الماسونيون إلى العاصمة، و التي تم على يدها خلع السلطان عبد الحميد الذي كان يعارض الماسونية معارضة شديدة لأنه كان يعدها جمعية سرية سياسية خطرة.

و قد استحصلت الموافقة الضرورية من محفل الشرق الأعظم الإيطالي فرفع الأمير عزيز حسن بفضل موافقة خاصة صدرت عن المجلس الماسوني الأعلى البلجيكي بوساطة يوسف بك السكاكيني إلى الدرجة الثالثة و الثلاثين، و خول الصلاحيات لإنشاء محفل الشرق الأعظم لتركيا. حدث هذا في شهر 7 أو شهر 8 سنة 1909، و جعل محمد طلعت بك وزير الداخلية الرئيس الأعظم لهذا المحفل. و يتبين مما تقدم أن انتصار القوات المقدونية على عبد الحميد في 1909/3، و احتلالها القسطنطينية، كان يعني انتصار الماسونية المستوحاة من إيطاليا على المحفل الماسوني الأعظم في مصر المعترف به من قبل بريطانيا. و قد انضمت جميع المحافل الماسونية في القسطنطينية بالتدريج إليه، و كذلك فعلت المحافل الماسونية في مقدونيا. و تقرر أن تخضع جميع المحافل الماسونية العثمانية في سوريا و مصر و غيرها لمحفل الشرق الأعظم العثماني. و عاد الأمير حسن و برفقته يوسف السكاكيني إلى مصر لتحقيق هذه الغاية.

و لكن إدريس بك راغب و آخرين كانوا يعارضون الفكرة و يرون أن مصر و لبنان بما أنهما إقليمان يتمتعان بامتيازات خاصة، يجب أن يكونا مستقلين كذلك حتى فيما يتعلق بالماسونية (السياسة). و على هذا انفصل الأمير حسن عن إدريس راغب، الذي كان قد أرسله إلى القسطنطينية، و عين محمد فريد الزعيم الوطني المصري ممثلا في مصر لمحفل الشرق العثماني الأعظم، و ذلك وفقا للتعليمات التي زوده بها طلعت بك الأستاذ الأعظم لمحفل الشرق العثماني الأعظم.

و أقيمت حفلة التنصيب في محفل ماسوني في طنطا، و قد عارض بشدة تعيين محمد فريد في هذا المنصب الماسوني الرفيع خليل حمادة باشا، و شاهين مكاريوس صاحب جريدة المقطم، و غيرهما من الماسونيين المصريين البارزين، الذين لم يكونوا يتعاطفون مع الوطنيين. و شجب سمو الخديوي كذلك هذه الخطوة التي تربط برابطة الماسونية الوطنيين المصريين بجمعية الاتحاد و الترقي.

و لكن تعيين محمد فريد بعد أن تم لم يعد بالإمكان إلغاؤه. و اقترح خليل حمادة باشا علاجا للمشكلة، و ذلك بإنشاء محفل للشرق الأعظم العثماني خاص بمصر، مستقل عن المحفل في القسطنطينية، مع النص صراحة على أن لا يكون فيه محمد فريد لا أستاذا أعظما و لا أستاذا موقرا. و بإنشاء محفل الشرق الأعظم العثماني في مصر و تنصيب رئيسه الأعظم يصبح تعيين محمد فريد ممثلا في مصر لمحفل الشرق الأعظم العثماني الذي مركزه القسطنطينية ملغى في الواقع. و خليل حمادة باشا هو الآن في القسطنطينية يحاول إقناع كراسوا – النائب اليهودي (في

البرلمان العثماني) و الأستاذ الموقر في المحفل الماسوني الإيطالي في سلانيك – باستخدام مساعيه الحميدة مع طلعت بك للحصول على موافقته على الخطة المبينة فيما تقدم. و الأمير عزيز حسن و محمد فريد ممثلا في مصر عن محفل الشرق العثماني الأعظم. و عندما صرح بأنه و زملاؤه في جمعية الاتحاد و الترقي لا يمكن أن يرتكبوا مثل هذه الحماقة، فالظاهر أنه كان يكذب متعمدا، و ربما كان ذلك تحت ضغط المواثيق المأخوذة من أعضاء الجمعية بعدم إفشاء أسرارها.

و في الوقت نفسه وصل يوسف السكاكيني إلى القسطنطينية، بعد أن سافر من مصر إلى سوريا حيث أمضى فيها بعض الوقت يعمل على ضمن المحافل الماسونية إلى الشرق العثماني الأعظم. و إذا ما تحقق لمحفل الشرق الأعظم في تركيا التابع لجمعية الاتحاد و الترقي أن يسيطر على المحافل الماسونية في مصر و يملأها بالوطنيين المصريين فلا شك في أن هذا الاتجاه سيكون نحو العمل السري و الخفي بهدف تحقيق انفجاء غير متوقع في يوم من الأيام كذلك الانفجار الذي باغت العالم في سلانيك في تموز سنة 1908.

و بهذه المناسبة أود أن أشير إلى حادث لا يخلو من الغرابة؛ قبل مدة من الزمن زار السفارة حاخام الطائفة اليهودية الأكبر الجديد في تركيا. و هو رجل ذكي، نشيط، عالي الثقافة. و كان زميل دراسة لعدد من أعضاء جمعية الاتحاد و الترقي البارزين، و كان في العهد القديم (العهد الحميدي) قد قام بعدة محاولات ليعين مديرا للمكتبة في قصر السلطان عبد الحميد و التمس هذا الحاخام من السفارة أن تستخدم مساعيها الحميدة في مساعدة ماسوني يعودي يدعى فينتورا، من التابعية الإيطالية. و كان قبل عدة سنوات يدعي بأنه من الرعايا العثمانيين. بدأ يشتغل في التجارة في السودان، فنفاه السودان على أساس أنه (أي فينتورا) كانت له علاقة بتهريب التبغ بوساطة اثنين من اليهود في السواكن يعملان لحساب المدعو العريف هوايت. و قد عرض فينتورا قضيته أمام المحكمة الحربية.

و لكن محكمة الاستئناف نقضت الحكم. و قدم الحاخام الأكبر مذكرة تحتوي على (200) صفحة شرح فيها تفاصيل الظلم المزعوم الذي يدعي أنه وقع على فينتورا و التمس مني أن أعطي فينتورا رسالة توصية إلى السير جي. غورست أسأله فيها أن يستخدم نفوذه لصالح قضية فينتورا التي ستعرض أمام المحاكم المصرية مجددا. فأوضحت له بأنه يستحيل علي أن أقوم بأي عمل من هذا القبيل لأنه يشكل محاولة للتأثير على سير العدالة. ثم أن الرجل، بالإضافة إلى ذلك، يدعي الرعوية الإيطالية. و بعد مدة من الزمن تعرف يهودي ماسوني هنا (في القسطنطينية) يدعى الدكتور فارحي بوساطة المحفل الماسوني البريطاني المحلي على أحد موظفي السفارة، و طالب هذا الرجل أيضا بإصرار، و بلهجة شبه آمرة، توصية بفينتورا إلى غورست. و لما فهم بأن مثل هذا الإجراء مستحيل، حتى في حالة مواطن بريطاني، أخذ يستخدم لهجة متحدية و أعلن بأن هذه القضية هي ظلم صارخ و يجب أن تعالج، و أن أعلى السلطات نفوذا في العالم ستجند لهذا الأمر بما في ذلك الأعضاء اليهود في مجلس

اللوردات البريطاني، و إذا اقتضى الأمر فسوف تتخذ الإجراءات لإسقاط الحكومة المصرية. و هذا ما سيلحق الضرر بمركز بريطانيا. لم يكن الرجل مجنونا، و كان يتكلم بغاية الرصانة و الاتزان.

إن طلعت بك، و زير الداخلية، و هو رجل من أصل غجري و موطنه كيرجالي في منطقة أدرنه، و جاويد بك، وزير المالية، و هو من أصل يهودي، هما التجسيد الرسمي للسلطة الخفية للجمعية، و هما الوزيران الوحيدان في مجلس الوزراء اللذان يحسب لهما حساب في الحقيقة. و هما يمثلان أيضا قمة الماسونية في تركيا. و إن استخدام هذين الرجلين عميلا من طراز السكاكيني بما له من ماض مشبوه لأمر يدعو إلى الريبة الشديدة.

و منذ أن أصبح وزيرا للداخلية قبل ما يقرب من سنة عمل طلعت بك على نشر شبكة الماسونية التابعة للجمعية في جميع مناطق الدولة حيث أخذ يسند الوظائف الكبرى في الأقاليم إلى ولاة و متصرفين الخ. من الماسونيين، أو إلى رجال تثق بهم جمعية الاتحاد و الترقي، أو من كلا هذه الصنفين من الرجال. و هدف هذين الرجلين من ذلك هو أنه في حالة قيام الأكثرية في البرلمان صدفة أو على الرغم من الإرهاب المنتشر بسبب حالة الطوارئ بالمعارضة إلى حد يهدد وزارتي طلعت و جاويد، فإن هذين الأخيرين سيردان بانقلاب معاكس، و ذلك بأن يحلا مجلس النواب، و يجريا انتخابات جديدة توجهها نوادي جمعية الاتحاد و الترقي و المحافل الماسونية في الأقاليم، و تأتي بنواب أكثر طاعة للحكومة، و أشد مسايرة لرغبتها.

يتبين من هذا أن الحكومة الخفية لتركيا إنما هي محفل الشرق الأعظم الماسوني و على رأسه الأستاذ الأعظم طلعت بك. يصف يوجين تافرنييه في مقاله المنشور في عدد شهر نيسان من مجلة (القرن التاسع عشر) الجمهورية الفرنسية بأنها: (بنت محفل الشرق الأعظم). و هذه الصفة نفسها يمكن أن توصف بهما جمعية الاتحاد و الترقي العثمانية، و لما كان الماسونيون هم الذين يؤلفون أعضاء جمعية الاتحاد و الترقي و أنصارها و مؤيديها، فإن غير الماسونيين، أي الغالبية العظمى من السكان هم معارضون في السر لحكم الجمعية. و مثل الجمهوريين و الماسونيين في فرنسا فإن الكلمات التي لا تفارق شفاه مؤيدي الجمعية هي: (الرجعية) و (الكهنوتية). و لم يكن اتجاهها الأول نحو تعديل و تحديث الشريعة الإسلامية (القانون المحمدي المقدس) و إنما هو هدم أسس الشريع و تحطيمها.

و في حين أن معظم قادة الجمعية هم صراحة علمانيون و عقلانيون فإنهم يسعون كذلك – و يا لها من مفارقة – إلى استخدام حماسة الجماهير الإسلامية كسلاح سياسي و يحولونها إلى أقنية شوفينية، على غرار الجامعة الإسلامية، أي الوطنية الآسيوية.

و الجمعية لا تقبل أي نقد مهما كان. و إحدى الطرق التي تستخدمها لسحق خصومها هي أن تدفعهم إلى إعلان المعارضة الصريحة، و من ثم تسحقهم باعتبارهم (رجعيين). و قد أقنع عدد من رجال الدين بالانتماء إلى الماسونية، فاتخذتهم الجمعية أمثلة للتغلب على شكوك الشعب بالماسونية و كراهيته لها. و قد وصف أحد الأتراك هذه الطريقة بأنها عملية (تخدير الشعب بحشيشة يهودية).

يظهر مما تقدم –كما يتبين من أية ملاحظة دقيقة لحركة تركيا الفتاة في مرحلتها الراهنة – أن هذه الحركة هي في جوهرها و أساسها حركة يهودية و تركية، تعرض العناصر الأخرى كالعرب، و اليونان، و البلغار و الأرمن..الخ.

إن التركي في جوهره جندي، و هو يسعى تحت الأشكال الدستورية للحافظ على تفوق عنصره، هذا التفوق هو الشيء الذي لا يستطيع تحقيقه إلا بوساطة الجيش، و هو ينفق على الجيش نصف دخله و يستخدمه لإبقاء العناصر الأخرى في حالة رعب و خضوع أبكم. و الدستور من بعض النواحي يتضمن التقدم الاقتصادي و لكن الكيان الاقتصادي التركي ضعيف جدا، و لا يستطيع أن يقف وحده، دون سند أسبوعا واحدا. و كان المؤمل في البداية أن يؤلف الأرمن و البلغار و اليونان و اليهود العثمانيون الدعامة الاقتصادية للبلاد. و لكن يظهر أن جمعية الاتحاد و الترقي قد تحالفت فقط مع اليهود العثمانيين و الأجانب و عادت العناصر الأخرى.

و تشاهد الحالة نفسها في بلاد المجر حيث إن المجري – و هو من العنصر التركي – فاقد للغرائز التجارية الحقيقية، تماما مثل التركي، و لهذا وقع تحت السيطرة الاقتصادية و المالية لليهود، سيطرة تكاد تكون تامة. و يظهر أن اليهود قد أربكوا التركي الذي لا يعرف العقلية التجارية في جهوده.

و لما كانت الدولة التركية تضم الأماكن المقدسة عند إسرائيل، فمن الطبيعي أن يسعى اليهودي جاهدا ليحتل مركز نفوذه ينفرد به وحده و يستخدمه لتحقيق مثله العليا ألا و هي إقامة دولة مستقله في فلسطين أو في بلاد بابل (يقصد الكاتب العراق) كما أوضح ذلك زانغفيل في مقاله المنشور في عدد شهر نيسان من مجلة (فورت نايتلي ريفيو) و هو سيصيد عصفورين بحجر واحد إذا استطاع أن يحصل من الأتراك على السماح بهجرة غير مقيدة إلى تركيا، و هذا هدف ما فتئ يسعى لتحقيقه من سنوات عديدة، فينقل إلى ميزوتاميا (العراق) بضعة ملايين من إخوته في الدين اليهودي يرزحون تحت نير العبودية في روسيا و رومانيا. و في مقابل (الهجرة غير المحددة) هذه لليهود الأجانب عرض على جمعية الاتحاد و الترقي أن يستبدل لغته الوطنية باللغة التركية، بل إنه على استعداد لتحمل جميع ديون الدولة التركية.

و قد قام الدكتور ناظم، (و هو من أبرز أعضاء جمعية الاتحاد و الترقي في سلانيك، و يقال أنه من أصل يهودي) يرافقه صديقه الحميم المدعو فائق بك تولاليدو و هو من أصل يهودي من سلانيك، بزيارة فرع الوكالة اليهودية في باريس. و منذ تلك الزيارة تبنى فكرة إدخال 200000 يهودي روماني إلى مقدونيا، و بضعة ملايين من يهود روسيا إلى العراق.

و قد عبر إسرائيل زانغفيل، في مقاله المنشور في عدد نيسان في مجلة (فورت ناتيلي ريفيو) الذي تقدم ذكره، عن الأمل في أن يكون حقي باشا، رئيس وزراء تركيا الحالي مؤتمنا على تقديم المشورة الصحيحة عن الموضوع إلى (الباب العالي) أي أن يكون مؤيدا لقيام دولة يهودية مستقلة في العراق. و قد وضع في خدمة حقي باشا سكرتير شخصي يهودي، و هو يتردد على أحد البيوت اليهودية أكثر مما يزور أي بيت آخر.

و لكن المشروع اليهودي لم يتحقق لحد الآن. و مما لا شك فيه أن حكومة تركيا الحالية، و هي تتحمل نفقات عسكرية ثقيلة، بحاجة إلى قروض مالية، مما سيمكن المقرضين اليهود من استخدام ضغوط جديدة عليها. و قد رفض السلطان عبد الحميد عندما كان يعاني أزمة مالية شديدة مثل هذه العروض التي تقدم بها إليه هرتزل الزعيم الصهيوني. و يبدو أن زانغفيل كان يعبر عن الفكرة نفسها عندما كتب: (فإذا لم يكن حظ أعضاء جمعية الاتحاد و الترقي من الإدراك السليم أقل من النقود في خزائنهم فإنهم سيدركون و لا شك أية فائدة عظيمة ستحصل عليها دولتهم بسماحهم بالتغلغل السلمي في بلادهم لسكان من الجنس الأبيض ذوي كفاءة صناعية، و مثابرة في العمل، و غير عسكريين).

يقول زانغفيل: (إن النواب اليهود الأربعة في البرلمان العثماني هم (خصوم ألداء للصهيونية). قد يتظاهر هؤلاء النواب اليهود الأربعة بعدائهم للصهيونية فيما يختص بالصهيونية الداعية إلى هجرة اليهود إلى فلسطين، و لكنهم و بكل تأكيد، لا يعادون الصهيونية الداعية إلى هجرة اليهود إلى العراق.

هذه الناحية من سياسة تركيا الجديدة لا يمكن أن يتجاهلها أولئك الذين لهم علاقة بالمشاريع و المخطط المقترحة في العراق و سوريا، بل و حتى في مصر. فإن جريدة (شفق) و هي جريدة صهيونية أنشئت منذ سنة في القسطنطينية، ما زالت تذكر قراءها، و تعيد و تكرر تذكيرهم دون كلل أو ملل، بأن السيطرة على مصر، أرض الفراعنة الذين أجبروا على بناء الأهرامات هي جزء من ميراث إسرائيل في المستقبل.

قد تبدو النظرية خيالية بعيدة عن الواقع، و لكن عددا من المثاليين يعتنقونها و يدعون إليها و يشيرون بها. على أن فلسطين و العراق هما هدف اليهود النهائي البعيد، و أما الهدف المباشر القريب الذي يسعى اليهود إلى تحقيقه، فهو السيطرة الاقتصادية التامة على تركيا، و إقامة المشاريع الجديدة فيها. و قد تبين فيما تقدم أن اليهود قد تمكنوا حتى الآن من احتلال جميع النقاط الرئيسية في الحكومة التركية الجديدة، أو من

السيطرة عليها، على الرغم من أن وزارة الأشغال العامة، التي بإمكانها أن تؤثر في منح الامتيازات ما زالت بيد أحد الأرمن (حلاجيان أفندي). و عندما عزل سلفه من هذه الوزارة – و هو أرمني – حاول اليهود بكل الوسائل أن يعينوا في هذا المنصب يهوديا أو شخصا يوافق عليه اليهود.

و لكن أرى – و بخاصة بعد مذبحة الأرمن في (أدرنة) – أنه من الضروري أن يكون للأرمن وزير واحد في مجلس الوزراء. و قبل شهرين كان حلاجيان أفندي على وشك السقوط، و لكنه حصل على فرصة جديدة للبقاء، و ذلك بأن أصبح ماسونيا، و انتمى إلى نفس المحفل الذي ينتمي إليه طلعت بك و جاويد بك، و ما يزال مركزه الآن قلقا مهزوزا، و معظم الهجوم المستمر عليه و النقد القارص له، يصدر عن جريدة يمولها اليهود تسمى (تركيا الفتاة) هذا و تردد شائعات بأن خلفه في الوزارة سيكون يهوديا، أو تركيا يوجهه اليهود من وراء الستار.

من الواضح أن اليهودي، الذي يهتم أعظم الاهتمام بالاحتفاظ بنفوذ المطلق في مجلس وزراء تركيا الجديدة ليس أقل اهتماما بإبقاء شعلة الفرقة و الخصام بين الأتراك و بين خصوم اليهود المحتملين كاليونان و الأرمن الخ بينما يمكننا الاستنتاج بأن اليهودي لا يرى غضاضة بأن يزيد العهد الجديد من اقتراضه الأموال من الممولين اليهود.

لقد أطلت الحديث عن هذه الناحية من الثورة التركية لأنها بالإضافة إلى أهميتها التاريخية لا تخلو من اهمية مباشرة و غير مباشرة على مشكلات ثانوية في الشرق الأدنى. إن اليهودي يكره روسيا و حكومتها، و حقيقة كون إنكلترة هي الآن صديقة روسيا، حسنة العلاقات معها، قد أدت إلى جعل اليهود إلى حد ما يقفون ضد بريطانيا في تركيا و إيران. و هذا الأمر لا أظنه يخفى على الألمان. بإمكان اليهود أن يساعدوا رجال تركيا الجديدة بأدمغتهم و مشاريعهم التجارية، و بنفوذهم الهائل في الصحافة الأوروبية، و بتقديم الأموال مقابل الحصول على مكاسب اقتصادية و مقابل التحقيق لأهداف إسرائيل العليا في المستقبل. بينما تريد تركيا الجديدة أن تستعيد استقلالها الوطني و تؤكده و تحرره من وصايا أوروبا عليها، كجزء من نهضة آسيوية عامة، و بوتيرة لا بد و أن تظهر للغربي العادي وطنية شوفينية مسرفة في التطرف.

لقد قدم اليهود الأموال إلى الأتراك الشبان و بهذا أحكموا سيطرتهم عليهم، و لكن حتى يحافظ اليهود على هذه السيطرة لا بد لهم أن يتظاهروا على الأقل بأنهم يوافقون على تحقيق الأتراك الشبان لأحلامهم (القومية). و السرية. و الطرائق الملتوية أمران أساسيان لكلا الفريقين. و اليهودي الشرقي متمرس في التعامل مع القوى الخفية. و قد اختبرت الماسونية السياسية في الطراز الأوروبي كأكبر الروابط فعالية و العباءة تستر الأعمال الداخلية للحركة.

ذكرت فيما تقدم أنه في البداية (تآخى) هذا الشكل الجديد من الماسونية في تركيا مع أعضاء المحفل البريطاني، أي المحفل الأسكتلندي المؤسس في القسطنطينية قبل خمسين سنة، و لكن المحفل الأسكتلندي الأعظم سرعان ما أخذ يكتشف بأن تصرفان المحافل الماسونية المحلية التي يسير معظمها اليهود ليس إلا تشويها و استغلالا مشينا للماسونية الحقة، فأعلن أن هذه المحافل المحلية إنما هي محافل (مزيفة) و كانت نتيجة ذلك أن المحفل الإنكليزي أغلق أبوابه في وجه جميع الماسونيين الجدد، و من ضمنهم أعظم الوزراء سلطة و نفوذا طلعت بك و جاويد بك، و هذان الوزيران اللذان يسيطران على جيوش تركيا و على ماليتهم و الأحكام العرفية و البرلمان، و بكلمة واحدة يسيطران على مقدرات الدولة بصورة عامة.

من الطبيعي أن يستاءا من هذه (الصفعة الإنكليزية) كما تقول الإشاعات في ندوات الهمس و الوشوشة. و لعلهما أصبحا أقل ميلا لبريطانيا نتيجة لهذا الأمر. و لقد وصفا بأنهما (جنا من الغضب لهذه الإهانة).

و لكن لا يوجد أي دليل على افتراض أن هذه الإهانة قادتهما لتغيير سياسة الصداقة التي يسير عليها مجلس وزرائهما نحونا بصورة جوهرية. و لعلنا نفسر الأمر لصالحهما فنفترض بأنهما لا يعرفان إلا القليل، أو ليست لديهما أية معلومات مؤكدة عن الآراء المتطرفة و عن سياسة بعض أعضاء المحافل الماسونية المحلية الذين هم على اتصال بالماسونيين المصريين و يتعاطفون معهم و يعملون بنفس الطريقة السرية في القاهرة و الإسكندرية .. فبعض الماسونيين من المغالين في الوطنية هنا يعملون مع الأحزاب المناوئة للخديوي و للإنكليز في مصر، و قد صرح نائب في البرلمان عربي و ماسوني بأن لديه أسبابا كافية ليفترض بأن أحد الأهداف المضمرة التي يسعون لتحقيقها هي أن يثيروا البلبلة في مصر بوساطة الدعاية و استعراض الأسطول العثماني بين فترة و أخرى في الإسكندرية، و البلبلة تقود إلى القلاقل و الاضطرابات حيث يمكن التخلص من سمو الخديوي بوساطة (اليد السوداء) و تعيين أحد أفراد أسرة الأمير حليم وصيا على ابن الخديوي على غرار التحديثات الحديثة التي وقعت للأسرة المالكة في إيران، و مما لا شك فيه أن جمعية الاتحاد و الترقي شجعت الإيرانيين، و تعاونت معهم على إحداث تلك التغييرات في الأسرة الحاكمة. و يدور الحديث الآن حول البدء بإنشاء محفل الشرق الماسوني في إيران، و فرج الله خان، القائم بأعمال السفارة (الإيرانية) الجديد في القسطنطينية قد انتمى إلى الماسونية حديثا.

إن أنموذج عضو جمعية الاتحاد و الترقي الذي يحمل مثل هذه الأفكار هو (وطني آسيوي). و أيا ما يكون شعوره بالشكر لأية دولة أوروبية تقدم أية خدمة لبلاده فإنه يعد من واجباته (الوطنية) مساعدة أبناء الشعوب الشرقية الأخرى الذين (يناضلون بحث ليكونوا أحرارا) و يجاهدون في مصر و في الهند لكسب حريتهم من (العبودية الأوروبية). إن سياسة جمعية الاتحاد و الترقي لا توجهها الاعتبارات العاطفية، و أية دولة تتوقع

الاعتراف بالجميل لخدمات تؤديها الدولة التركية إنما ترتكب خطأ جسيما. يقال إن إسماعيل حقي بك بابان زاده نائب بغداد و أحد خبراء جمعية الاتحاد و الترقي في الشؤون الخارجية، له أخ اسمه حكمت بك و يعمل تحت رئاسة رؤوف باشا في الوكالة العثمانية في القاهرة.

و يظهر أن لحكمت بك هذا معاملات مريبة، بوساطة بعض السوريين، مع محمد فريد و غيره من الوطنيين على الرغم من سلوك رئيسه المستقيم. و تقوم جريدة (تركيا الفتاة) التي يمولها اليهود كما يمولون عددا آخر من الجرائد في العاصمة العثمانية، بين الحين و الحين بنشر مقالات شاب من جزيرة كريت اسمه نوري، عضو في جمعية الاتحاد و الترقي و أبوه عضو في مجلس الأعيان عن جمعية الاتحاد و الترقي.

و كاتب آخر من كتاب الجريدة بولندي مرتد اسمه سيف الدين ت. غاستوت كانت له في وقت علاقات مالية مع أوبنهايم اليهودي الألماني المعروف جيدا في القاهرة منذ حادثة العقبة. و قد قام غاستون حديثا، مع مصري يدعى حسين حسيب بإنشاء جريدة تعمل لنشر الدعوة للجامعة الإسلامية باللغتين التركية و الفرنسية اسمها: (منبر الشعوب) و هدف الجريدة الصريح هو إيقاظ الملايين من الأخوة (المضطهدين) في الهند، و مصر، و روسيا، و تونس، و الجزائر..الخ. و تنبيههم للتضامن مع مسلمي تركيا الجديدة، و تصرح هذه الجريدة بأن سياسة أوروبا هي ضد الإسلام و ضد الآسيويين، و أن الأتراك يجب ألا يصدقوا ما يعلنه الأوروبيون كذبا و نفاقا من صداقة.

و أما عن إنكلترة فالجريدة تقتبس عبارة أحمد رضا بك الآتية: (إن تهديم الإمبراطورية العثمانية سوف يزيد من قوتها (أي بريطانيا)، و يثبتها في مصر و بلاد العرب). و حسين حسيب بك أشبه ما يكون بممثل للوطنيين المصريين في القسطنطينية، و قد اهتم بإدخال بعض الشبان الوطنيين في المدارس التركية، و له أخ يعمل مع محمد فريد.

ما هي إذن اتجاهات تركيا الفتاة المحتملة؟

إن ممثليها المدنيين هم طلعت بك الذي كان كاتبا في دائرة البرق و يقبض ثلاث ليرات تركية في الشهر، و جاويد بك وزير المالية، كان معلما يكسب نحو عشر ليرات تركية في الشهر. و حسين جاهد بك، و هو نائب في البرلمان، و محرر جريدة (طنين)، و قد ترجم في وقت من الأوقات روايات للسلطان عبد الحميد بسعر (4) بنسات للصفحة الواحدة. كانت غرائز هؤلاء الأشخاص الطبيعية – و ما زالت – تدفعهم إلى أن يهبطوا بمستوى الناس الآخرين إلى نفس مستواهم هم.

إن العنصر التركي يبلغ ستة ملايين نسمة في إمبراطورية عدد سكانها نحو ثلاثين مليون نسمة. و هذا العنصر التركي، في ظل حكم دستوري حقيقي يسمح بشيء من العدالة و يتيح فرصة العمل للعناصر الأخرى، لا بد و أن يضيع في أكثرية السكان (العرب، و اليونان، و البلغار..الخ) خاصة و أنه أدنى مستوى في هذه الأكثرية في الذكاء و التعليم و الكفاءات المالية و القابليات التجارية. و هو لا يستطيع أن يحافظ على مركزه عنصرا سيدا متغلبا إلا بصفاته القتالية، أي بالجيش فقط. إن الأتراك يسيطرون على العاصمة و على البرلمان بوساطة الأحكام العرفية.

و قد أرهب الأرمن بمذابح أدرنة، و أرهب اليونانيون و اضطروا إلى التزام صمت نكد، و سحقت الحياة السياسية البلغارية بغلق نواديهم و جمعياتهم بالقوة، هذا ما جرى للعناصر المسيحية التي يخشى الترك من تمردها المحتمل. و يقوم الجيش التركي بإخضاع الألبانيين المسلمين الذين لم يعرفوا الخضوع لأحد. و ربما سيعاني الأكراد و العرب بدورهم نفس المعاملة.

و بما أن العنصر التركي لا يستطيع أن يتألق بالإنجازات الفكرية أو التجارية، فإن غريزته تقوده إلى أن يظهر تفوقه بـ (نشاطه) العسكري.. و إذا نجح العنصر التركي في إيصال الإمبراطورية إلى حالة الخضوع الصامت داخليا، فمن المحتمل أن يندفع إلى تبني سياسة شوفينية نشطة تجاه إيران و مصر و اليونان و ربما بلغاريا. و في اللحظة الراهنة لا يغامر بانتهاج هذه السياسة لاعتبارات يفرضها الحذر و التعقل و ذات علاقة بمسألة كريت حيث يتطلب الأمر حسن نوايا أوروبا للحصول على الحل الملائم. و إذا حصل الأتراك على ما يريدون في كريت فلا بد و أن يحرك ذلك شهيتهم للحصول على نجاحات مماثلة في مصر..الخ. على أن كل هذا يتوقف على الممولين الأوروبيين، و معظمهم من اليهود الذين يزودونه بالمبالغ المطلوبة للإبقاء على جيش لا يتناسب حجمه مع الحالة الراهنة لتطوره الاقتصادي.

في الوقت الحاضر النظام الدستوري التركي مظهر كاذب، و لكن إذا نظرنا إلى المستقبل و كيف سيتمكن العنصر التركي من المحافظة على تفوقه بالقوة فقط في ظل حكم دستوري حقيقي فمسألة تكاد تكون غير قابلة للحل، و مهما يكن من شيء فإن تركيا الفتاة نفسها طليعة آسيا المستيقظة، و تتخيل نفسها مسوقة بحكم الواجب لحماية الحريات الوليدة في إيران (التي تهددها الآن سياسة روسيا و إنكلترة الأنانية المتغطرسة). و من هنا سياستها المغامرة في إذربيجان الغربية، و ارتباطاتها السرية بجمعيات إيران الفتية، و بجهود الألمان في التدخل في إيران، كما في مراكش سنة 1906، و بثورة القفقاس. و كذلك علاقات الأتراك بالثوريين اليهود و الأرمن (الطاشناق) في روسيا. التي تأمل في إضعافها و جعلها غير قادرة على الضرر، و ذلك بتشجيع القلاقل و الاضطرابات، و تقوية تيار الثورات و الانتفاضات الداخلية. و الأتراك يغازلون بمعونة اليهود إخوانهم الهنغاريين الذين ينتمون مثلهم إلى العنصر الطوراني، و يحاولون أن يوجدوا تيارا يتعاطف معهم في أفغانستان و بين مسلمي الهند. و يقلد الأتراك الاتحاديون (أعضاء جمعية الاتحاد و الترقي) الثورة الفرنسية و أساليبها اللادينية و طريقتها في خفض مستوى الأغنياء إلى مستوى

الفقراء، و يعود ذلك إلى توجيه الماسونية اليهودية من ناحية، و إلى حقيقة كون اللغة الفرنسية هي اللغة الأوروبية الوحيدة المنتشرة أوسع انتشار في الشرق الأدنى، و قد أدى تطور الثورة الفرنسية إلى العداوة بين إنكلترة و فرنسا. و إذا تطورت الثورة التركية على نفس المنهج فأغلب الظن أنها ستجد نفسها كذلك في حالة عداء لمصالح بريطانيا و لأهدافها العليا.

إن سياسة الاتحاديين حتى الآن قد أبعدت تماما تقريبا العثمانيين، و بخاصة السوريين و العرب الذين فقدوا، كما فقد اليونانيون و البلغار، كل أمل في تأسيس نظام دستوري حقيقي في تركيا، و أصبحوا يخشون بطش الأتراك الشديد، و أخذوا يفتشون عن مركز تجمع للدفاع عن المصالح العربية، و هم يكرهون الأتراك و يحتقرونهم و يعدون أنفسهم أرفع منهم ثقافة، و أعلى حضارة، و يقاومون كل حركة لتتريكهم، و هم كذلك يخشون الغزو الصهيوني و اليهودي لبلاد الشام و العراق. على أن العرب تفصل بينهم بواد و صحاري، و اختلاف في اللهجات المحلية، و عدم قابلية للالتحام و التماسك متأصل في عنصرهم. و كثيرون منهم من النواب و غيرهم يوجهون أنظارهم سرا إلى الدولة الخديوية في مصر، لأنها الدولة العربية الوحيدة التي يأملون أن تلم في يوم من الأيام – تحت رعاية الإنكليز – شمل العرب الخاضعين للدولة العثمانية.

و قد اتخذت هذه الفكرة عند الكثيرين منهم شكلا محددا، و لكنها ما زالت عند الآخرين غامضة أو شبه غامضة، و لكن هؤلاء العرب جميعا لا يحملون أي عطف على الوطنيين المصريين المتطرفين، و لا يوافقون على أساليبهم في العمل السياسي. و يقترح بعضهم أن يحاول المحفل الأعظم في مصر الذي تعترف به الماسونية البريطانية أن يجمع تحت جناحه المحافل المصرية غير الشرعية للماسونيين السياسيين. و هذا الرأي بطبيعة الحال سخيف، و هو يدل بوضوح على خطأ تصورهم للمبادئ الحقيقية للماسونية البريطانية التي هي بطبيعة الحال غير سياسية، و المفروض أنه يتوجب على الماسونيين المصريين الذين تعترف بهم بريطانيا أن يتقيدوا بتعليمات المحافل العظمى في بريطانيا و أستكلندا و التي تقتضي قطع كل علاقة مع (الأخوة غير الشرعيين)، الذين يستخدمون الماسونية مجرد غطاء لخططهم و مؤامراتهم السياسية.

إن جميع الحقائق و التصورات المذكورة أعلاه المتعلقة بالماسونية المحلية قد حصلنا عليها من ماسونيين محليين بصورة سرية تامة، و لكن هذه الماسونية المحلية – شأن كل منظمة سياسية سرية من هذا النوع – مراوغة، و تلجأ إلى المزيد من التخفي و السرية و الكتمان عندما تشعر بأن أسرارها أصبحت معرضة للافتضاح و الانكشاف.

و لهذا أرجو أن تحافظ على سرية هذه الرسالة كل المحافظة. و بما أن معظم ما ورد فيها يتعلق بمصر خاصة فافترض بأنك سترسل نسخة منها بصورة سرية إلى غورست. و لعله من المفيد أيضا أن تبعث بنسخة منها إلى إيران، بل و إلى حكومة الهند أيضا. لأنه عندما يفهم وجهاء

المسلمين في الهند بأن حركة تركيا الفتاة متأثرة تأثيرا عظيما بالماسونية السياسية اليهودية و الاتحادية، فسيكون هذا ردا على ما يحتمل أن يقوم به الاتحاديون الشوفينيون من دعاية للجامعة الإسلامية موجهة ضد بريطانيا. و لدي من الأدلة ما يحملني على الاعتقاد بأن زميلي السفير الألماني يدرك مدى توجيه الماسونية اليهودية و اللاتينية (أي الإيطالية و الفرنسية) لجمعية الاتحاد و الترقي، و أنه قد أطلع حكومته بصورة سرية على هذه الناحية من سياسة الاتحاديين.

الصديق المخلص

جيرارد لاوثر

ملاحظة

ورد أعلاه أن المحفل الأسكتلندي الأعظم رفض الاعتراف بـ (محفل الشرق العثماني الأعظم) و أعلن أن ماسونيته غير شرعية، و لكنني علمت بأن الجهود تبذل للتغلب على هذه الصعوبة بطريقة غير مباشرة، و ذلك بإقناع المحفل العثماني المشكل حديثا، و بالنظر للتطورات الغريبة في الماسونية المصرية فسيكون من المرغوب فيه أن يسير المحفل البريطاني الأعظم على نهج أخيه المحفل الأسكتلندي الأعظم فيرفض الاعتراف بمؤسسة مصطبغة جدا بالصبغة السياسية[1].

إلى هنا تنتهي هذه الوثيقة السياسية المهمة. و قد علقت مجلة (آفاق عربية) على بعض ما جاء فيها بما يأتي: (من الملاحظ أن هذه الرسالة تمثل شكلا من أشكال الصراع بين مختلف أجنحة الماسونية العالمية، و جميع هذه الأجنحة ترمي إلى التسلط و استغلال الشعوب و بث النفوذ الإمبريالي في العالم و إضعاف القيم و المثل لدى الشعوب المسحوقة.

[1] مجلة (آفاق عربية) السنة الثالثة، العدد 9 أيار 1979. و قد قام بترجمة هذه الوثيقة الدكتور محمد توفيق حسن.

فالسفير البريطاني هنا يحاكم القضايا المطروحة في الوثيقة من وجهة نظر المحفل الأسكتلندي و قد لاقت الشعوب الرزاحة تحت النفوذ البريطاني الأمرين من المحفل المذكور كما عانت شعوب الدولة العثمانية من عنت محفل الشرق العثماني الأعظم. و اليهود يسيطرون على المحفل الأسكتلندي كما سيطروا على محفل الشرق العثماني الأعظم سواء بسواء..).

يظهر هذا الرسم شعار جمعية الاتحاد و الترقي – معنونا بعبارة بادشاهم جوق ياشا أي عاش مولانا السلطان – و هو نفس شعار الماسونية.

صورة شهادة ماسونية أعطتها عمدة العشيرة من ذوي الطقس الأسكتلندي إلى أحد السوريين في 11 آذار (مارس) سنة 1908. و يلاحظ في هذه الشهادة شعارات الماسونية و هي نفسها شعارات (جمعية الاتحاد و الترقي).

رسالة جمعية الاتحاد و الترقي إلى الصحيفة الصهيونية (Neue Freie Presse) لإشعارها بالثورة على السلطان عبد الحميد الثاني عام 1908[1].

Tres Honore Monsieur.

C'est aujourd'hui premier jour de la liberte. Le people entire (Turcs, Bulgares, Serbes. Etc) a celebre cette fete. Si le sultan ne tient pas compte de nos revendocations, nous marchons sur Constantinople.

Enver

Member du Comite Ottman de'Union et Progres

General d'Etat Major

---

[1] نقلا عن: Revue du Monde Musulman, T. S, (Paris 1908)

الترجمة

سيدي المحترم

هذا هو اليوم الأول للحرية، الشعب بأكمله (أتراك، بلغار، صرب..الخ) احتفل بهذا العيد. إذا كان السلطان لا يأبه لمطالبنا سنزحف إلى القسطنطينية.

أنور

عضو اللجنة العثمانية للاتحاد و الترقي

–جنرال أركان الحرب–

نص البرقية الداعية إلى عقد مؤتمر في خادم كوي لخلع السلطان عبد الحميد الثاني. و هي موجهة إلى الشخصيات اليهودية و الدونمة.

الترجمة

الرجاء إبلاغ البكوات حسين جاهد و جاويد و رحمي و قرة صو أفندي الذين علمنا وجودهم لديكم و النواب الآخرين، بضرورة القدوم إلى خادم كوي في أول قطار.

1325/4/5

القائمقام جمال

القائمقام صلاح الدين

أمير آلاي أركان حرب حسن عزت

ملاحظة: الوثائق مأخوذة من كتاب (موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية 1897 – 1909 للأستاذ حسن علي حلاق.

و بعد هذا الاستطراد الذي رأيناه ضروريا نعود إلى شرح مختصر لنشاط الجمعية سواء في الخارج أو في الداخل و لا سيما في (سلانيك) و حواليها.

بالنسبة للخارج فقد بقي هذا النشاط غير مؤثر لأنه ارتكز على النشاط الصحفي و إصدار البلاغات و عقد بعض المؤتمرات أو هروب بعض الأشخاص من الدولة العثمانية و التحاقهم بالمعارضة، و لم يكن مثل هذا النشاط عاملا مؤثرا، و لو اقتصر الأمر عليهم لما كان بإمكانهم تغيير شيء يذكر في الدولة العثمانية، و لكن الأمر اختلف عندما انتقلت الحركة إلى بعض وحدات الجيش كما ذكرنا.

و مع أننا لا نريد الدخول في تفاصيل نشاط الجمعية في الخارج، إلا أننا نفضل أن نشير إلى المؤتمر الذي انعقد في باريس سنة 1902 باسم (مؤتمر العثمانيين الأحرار) الذي حضره جميع فصائل المعارضة في الدولة العثمانية و ممثلو كل الحركات التي كانت تريد الانفصال و الاستقلال عن الدولة العثمانية، و في هذا المؤتمر طالبت جمعية الاتحاد و الترقي – باستثناء أحمد رضا – الدول الكبرى التي حضرت مؤتمر باريس سنة 1856 و مؤتمر تركيا سنة 1878 بالتدخل ضد استبداد السلطان و في صالح إعلان الدستور و تحقيق الإصلاحات الأخرى[1].

لا شك أن الاستعانة بالدول الأوروبية الطامعة في أملاك الدولة العثمانية، و المتهيئة دوما للانقضاض عليها شيء لم تكن تشرف أية حركة تدعي لنفسها الوطنية و السعي لإصلاح أحوال الدولة العثمانية. و هي تكفي وحدها لفهم ماهية هذه الحركة.

أما الجزء المهم من الحركة و المتمثل في حركة الضباط في الجيش الثالث في سلانيك و حواليها و التي بدأت حوالي 1906 فيتلخص في أن الحركة أخذت بالانتشار السريع نتيجة للعوامل التي سبق ذكرها، و بدأت باستعمال العنف و اتباع أساليب العصابات المسلحة البلقانية، ففي كل خطوة هناك انفجار قنبلة أو أزيز رصاصة. ثم بدأت عمليات الخطف، خطف المسؤولين الحكوميين و الضباط ذوي الرتب العالية، و التجاء الضباط إلى الجبال و إعلان العصيان ضد الحكومة، و عندما أرسل السلطان الفريق – شمسي باشا – و هو ضابط معروف بحزمه – إلى مناصتر

---

[1] والغريب أن ممثلي الأرمن لم يرضوا بالتوقيع على هذه المطالبة لرفضهم التدخل الأجنبي.

(**Manastir**) لإخماد الحركة و القبض على الضباط العصاة أمثال أنور و نيازي قامت الجمعية بعملية فدائية جريئة[1]، إذ اغتالوا شمسي باشا في وضح النهار و هو يهم بركوب عربته نازلا من دائرة البريد يوم 1908/7/8 م.

كان لنبأ اغتيال شمسي باشا وقع الصاعقة على قصر يلدز، إذ كان يدل على مدى تغلغل الاتحاديين في الجيش هناك. ثم بدأ سيل البرقيات ينهال على قصر يلدز من اتحاديي سلانيك تطالب بإعلان الدستور، و هذه البرقيات و إن كانت مكتوبة بلهجة التعظيم للسلطان و بكلمات المديح و الثناء إلا أنها كانت تحمل في طياتها تهديدا واضحا كذلك.

بالنسبة للسلطان فقد كان منذ سنوات يدرس القوانين و دساتير الدول الأوروبية لإعلان دستور يتفق و الظروف المعقدة للدولة العثمانية، و هذا ما يذكره تحسين باشا[2] في كتابه (ذكريات يلدز) (**Yildiz Hatiralari**) إذ يقول: (و بدأ عبد الحميد بالتفكير في مسألة إعادة الدستور حتى إنه بدأ بجلب و ترجمة الكثير من دساتير البلدان الأوروبية، فقام مترجم المابين (ولي بك) بترجمة الدستور الألماني، و إذا كان ما سمعته صحيحا فإن عبد الحميد أصدر أوامره الخاصة لبعض الأشخاص لتهيئة مسودة دستور بعد تدقيق الدساتير الأوروبية).

(و حسب ما سمعت فإن السادة شمس الدين و مراد إسماعيل كمال بك كانوا من بين هؤلاء الأشخاص و أرسل إسماعيل كمال بك برقية مطولة حول هذا الموضوع من باريس و تلقى الجواب عليها)[3].

بعد هذه التطورات السريعة و تردي الأوضاع بهذا الشكل استدعى السلطان الصدر الأعظم و الوزراء و مستشاريه العسكريين طالبا منهم عقد الاجتماع و الإجابة بعد ذلك على سؤال محدد و هو: أمن الصواب إعلان الدستور الآن أم لا؟

طالت الاجتماعات و تردد الوزراء و كانت البرقيات التي ترد من الروملي ترسل تباعا إلى الوزراء المجتمعين بعد إطلاع السلطان عليها. كان الصدر الأعظم سعيد باشا يعارض إعلان الدستور و كان ذلك رأي قائد الفرقة الثانية كذلك. أما السلطان الذي كان قد هدته الأحداث و السنون

---

[1] قام الملازم الأول عاطف بك باغتيال الفريق شمسي باشا.

[2] تحسين باشا: كان رئيسا لكتاب قصر يلدز أي ما يقابل الآن مدير مكتب و سكرتير رئيس الدولة.

[3] **Ulu Hakan**, **N.F. Kisakurek**, **s. 434**.

و الذي كان اختيار أي حل يعتمد على البطش و سفك الدماء غير وارد بالنسبة إليه، فقد قرر أخيرا أن ينحني للعاصفة قائلا لرئيس كتابه تحسين باشا: سأدع نفسي للتيار[1].

بينما كان الوزراء لا يزالون مجتمعين استدعى السلطان عزت باشا[2] قائلا له: (لقد كان إعلان الدستور لأول مرة في عهدي فأنا مؤسسه و معلنه، و بسبب ظروف معينة فقد جمد هذا الدستور، فاذهب إلى مجلس الوزراء و أخبرهم أن يقوموا بكتابة البلاغ الرسمي لإعلان الدستور).

و هكذا تم إعلان الدستور مرة أخرى، و شاع الخبر في إسطنبول أولا ثم في المدن الأخرى.

الفرحة تعم الشعب .. اجتماعات .. خطب .. عناق في الميادين بين مختلف القوميات و الأديان.

مظاهر براقة لشيء لم يكن الشعب يعرفه تمام المعرفة.

ما الذي حدث بعد إعلان الدستور؟

أمور كثيرة .. أولها أن جمعية الاتحاد و الترقي أصبحت قوة تأمر و تنهى من وراء الستار أولا ثم بشكل علني. و أخذت فروع الجمعية تنتشر في جميع أنحاد البلاد بسرعة، و تجمع حولها الانتهازيون و الوصوليون.. عهد قد انطوى و بدأ عهد جديد... فمن أراد الوصول إلى بغيته فلا بد من التصفيق لهذا العهد و لرجال هذا العهد.

كان السفير البريطاني آنذاك هو (سير كيرارد لوثر) في إجازة في لندن عند إعلان الدستور (أي عند بدأ عهد المشروطية الثانية) لذا قرر السفير البريطاني الرجوع بسرعة إلى إسطنبول. و انتشر الخبر و علم به أنصار الاتحاد و الترقي لذا تهيأوا لاستقباله في محطة القطار في (سيركجي) في إسطنبول للاحتفاء بقدومه و إبداء فرحتهم برجوعه لأنهم كانوا يعدون إنكلترة حامية الحرية و الديمقراطية.

وصل السفير البريطاني إلى إسطنبول في 1908/7/31 م فقام شباب الاتحاد و الترقي بحل أربطة خيول عربة السفير و جروا العربة بأنفسهم عوضا عن الخيول و قادوها من المحطة حتى بناية السفارة البريطانية[3].

---

[1] Ulu Hakan, N.F. Kisakurek, s. 449.

[2] عزت باشا: من كبار موظفي القصر.

[3] Golden Horn, Bengal Lancer, s. 36: Hatiralarim, Haydar Mithat, s. 192.

و قد تعجب السفير البريطاني من غفلة و من حماقة هؤلاء الاتحاديين فقال يصفهم بأنهم: (عديمو التجربة و عبارة عن شباب أغرار ذوي نيات حسنة لا رابطة تجمعهم)[1].

كان الاتحاديون منقسمين فيما بينهم إلى فريقين: فريق من أنصار إنكلترة و فريق من أنصار ألمانيا. كان الفريق الأول هم الأكثرية في البداية. و لكن السياسة المعادية لإنكلترة ضد الدولة العثمانية أضعفهم، فرجحت كفة الفريق الثاني الذي التزم جانب ألمانيا في الحرب العالمية الأولى ثم دخل الحرب معها و هكذا مزقوا الدولة العثمانية و هدموها.

بعد مدة قصيرة من إعلان الدستور جرى أول تغيير في القصر السلطاني إذ طرد عدد من الخدم و المعاونين و المرافقين، كما أعفي رئيس كتاب القصر تحسين باشا من منصبه و عين علي جواد بك مكانه.

أما في الحكومة فقد استقال الصدر الأعظم سعيد باشا و عين كامل باشا مكانه، كما عين رجب باشا وزيرا للحربية.

و بالنسبة للسياسة الخارجية فسرعان ما جوبه الاتحاديون بالنكسات السياسية، فقد أعلنت النمسا ضم البوسنة و الهرسك إليها في 9 من رمضان 1326 هـ – 1908/10/9 م كما أعلنت إمارة بلغاريا انفصالها عن الدولة العثمانية و استقلالها و تكوينها (بلغاريا الملكية)، و اتخذ فرديناند لقب: إمبراطور البلغاريين[2]. و في اليوم الثاني أي في 10 رمضان 1326 هـ – 1908/10/10 م أعلنت جزيرة كريت – التي كانت من الآيالات الممتازة – التحاقها باليونان، فهذه الدول استغلت أفول نجم السلطان الداهية عبد الحميد و وصول جماعة من الضباط الشباب الذين لا يملكون أية خبرة أو حنكة سياسية إلى الحكم أفضل استغلال.

هذه الانتكاسات السياسية صدمت الشعب الذي قيل له إن جمعية الاتحاد و الترقي ما أتت إلى الحكم إلا من أجل صيانة الإمبراطورية العثمانية من التمزق، و بدأ رصيد الاتحاديين بالهبوط لدى الشعب، و مع أن الاتحاديين استنكروا تصرف النمسا و بلغاريا و اليونان و أرسلوا المذكرات الاحتجاجية و ألقوا الخطب الحماسية، و نظموا المظاهرات الاحتجاجية إلا أنهم اضطروا للاعتراف أخيرا بالأمر الواقع[3].

---

[1] Anderson M.S: The EasternQaestion, Macmillan, Newyork 1966, s. 350.

[2] يلاحظ أنه لم يعلن نفسه (إمبراطور بلغاريا) بل إمبراطور البلغاريين جميعا.

[3] Izahli Osmanli Tarihi Kronolojisi, I.H. Danismend, 4/336-367.

مجلس المبعوثان

نصت المادة الثانية و السبعون من الدستور على أن الانتخاب يكون على مرحلتين، و بنسبة نائب لكل خمسين ألفا من الذكور. و لم تجر عملية الانتخاب بشكل حر، إذ أن رجال الاتحاد و الترقي – الذين تظاهروا بالدفاع طوال سنوات عديدة عن الحرية و عن الديمقراطية و عن الحياة النيابية – برهنوا على أن جميع دعاواهم السابقة لم تكن سوى شعارات للدعاية و سلما للوصول إلى السلطة، إذ أشاعوا جوا من الإرهاب و الخوف، و وزعوا رجالهم بجانب صناديق الاقتراع، فكانت النتيجة أن فازت قوائمهم و شكلوا الأغلبية الساحقة في مجلس المبعوثان.

من بين الدول الأجنبية كانت اليونان الدولة الأكثر تدخلا في هذه الانتخابات فبوساطة سفارتها في إسطنبول و بطرياركية الروم كانت توجه الروم الموجودين في تركيا، و بدأت الصحف اليونانية تبالغ في عددهم حتى ادعت أنهم يبلغون ستة ملايين نسمة و وصلت المبالغة إلى حد المطالبة بجعل اللغة اليونانية لغة رسمية في الدولة العثمانية إلى جانب اللغة التركية[1].

تختلف المصادر التاريخية حول عدد النواب، فمصدر يذكر أن العدد كان 275 نائبا كما يأتي: 142 نائبا تركيا، 60 نائبا عربيا، 11 نائبا روميا (يونانيا)، 10 نواب من الأرمن، 3 نواب يهود، 5 نواب بلغار، 4 نواب صرب، نائب روماني، نائبان كرديان، نائب ماروني و نائب درزي[2].

افتتح السلطان مجلس المبعوثان في 23 من ذي القعدة 1326 هـ – 1908/12/17 م و ألقى خطابا ذكر فيه أنه هو الذي أعلن الدستور لأول مرة، و لكنه اضطر لتعطيل مجلس المبعوثان لظروف استوجبت ذلك، لأن الشعب لم يكن مهيئا لذلك بعد، و هو الآن يعيد مرة أخرى بعد أن تقدم و تطور وعي الشعب في ظرف ثلاثين سنة، لذا فإنه يتمنى أن يحقق المجلس مهماته، و إن كانت لهجة خطبته تشف عن شكه في قدرة هذا المجلس على تحقيق هذه المهمات.

و لا ننسى أن نقول إن إن رئاسة مجلس المبعوثان كانت بعهدة أحمد رضا بك الذي قفل راجعا إلى إسطنبول حال سماعه نبأ إعلان المشروطية الثانية.

---

[1] **Izahli Osmanli Tarihi Kronolojisi, I.H. Danismend, 4/68.**

[2] **Izahli Osmanli Tarihi Kronolojisi, I.H. Danismend, 4/369.**

بعد شهرين تقريبا من افتتاح المجلس سحب المجلس ثقته من حكومة الصدر الأعظم كامل باشا لاصطدامه مع جمعية الاتحاد و الترقي و عدم سماحه للجيش بالتدخل في السياسة، و قد أعقبته حكومة الصدر الأعظم حسين حلمي باشا.

حادثة 31 مارت[1]

هي حركة عصيان و تمر أتهم بإثارتها السلطان عبد الحميد و هو منها بريء، و اتخذت ذريعة لعزله عن العرش، و قبل أن نشرح العوامل التي أدت إلى هذه الحركة نلقي نظرة سريعة على أحداثها:

بدأت الحركة قرب منتصف ليلة 31 مارس/13 نيسان في ثكنة (طاش قشلة)[2] عندما قام جنود (آوجي طابوري)[3] بحبس ضباطهم في الغرف ثم تدفقوا إلى ساحة (سلطان أحمد) و بدؤوا عند حلول صباح اليوم التالي بإطلاق الرصاص في الهواء مما ولد فزعا و رعبا عند الأهالي، ثم أخذوا يهتفون:

- نريد الشريعة! نريد الشريعة!

ثم أرسل الجنود المتمردون رسلا إلى معسكرات الجيش الأخرى يطلبون الالتحاق بهم، و فعلا التحق بهم بعض الجنود الآخرين كما التحق بهم بعض طلبة المدارس الدينية و الصوفية و بعض المدنيين من المعارضين لجمعية الاتحاد و الترقي.

و مع أن السلطان أرسل رئيس كتابه للمتمردين حال سماعه النبأ يخبرهم بأن الشريعة بخير و أنه لا يستطيع أحد أن يمسها بسوء إلا أن المتمردين أصبحت لهم مطالب أخرى منها تغيير الصدر الأعظم حسين حلمي باشا، و وزير الحربية علي رضا باشا، و قائد الفرقة الأولى محمود

---

[1] هذا حسب التقويم الرومي لسنة 1325، و يصادف 22 ربيع الأول 1327 هـ – 1909/4/13م.

[2] هذه البناية تستعمل الآن كإحدى بنايات جامعة الهندسة في إسطنبول و هي خلف فندق (هيلتون).

[3] و هو الطابور الذي أرسل قبل مدة وجيزة من قبل الاتحاديين من سلانيك لكي يكونوا حراسا على المشروطية.

مختار باشا، و رئيس مجلس المبعوثان أحمد رضا، و نفي الاتحاديين من البلد و إعادة ضباط الـ (آلايلي)[1] إلى الخدمة و العفو عن جميع المشتركين في هذا التمرد لأنهم لا يقصدون سوءا.

في هذه الأثناء كان الجنود يفتشون عن رئيس مجلس المبعوثان أحمد رضا بك و عن الصحفي حسين جاهد لشيوع عداوتهما للإسلام، غير أنهم لم يعثروا عليهما فقد اختفيا عن الأنظار، و لكن قتل وزير العدل ناظم باشا إذ ظن المتمردون أنه أحمد رضا بك، كما ذهب نائب اللاذقية الأمير محمد أرسلان ضحية خطأ أيضا، إذ حسبه الجنود المتمردون الصحفي المعادي للإسلام حسين جاهد، كما قتل عدد غير معلوم من الضباط من خريجي الكلية الحربية، إذ كان المتمردون يستوقفون الضباط و يسألون: هل أنت ضابط متخرج من المدارس أم ضابط خدمة (آلايلي)؟ فإن كان الجواب أنه خريج الكلية الحربية قتل.

و مع أن السلطان بدل الصدر الأعظم و عين توفيق باشا مكانه كما تم تبديل وزير الحربية و قائد الفرقة الأولى نزولا عند رغبة المتمردين طمعا في إنهاء حركة التمرد إلا أن حركة التمرد لم تنته.

لم تلبث (سلانيك) و هي مركز الاتحاد و الترقي أن انهالت بالبرقيات على قصر (يلدز) تتهم السلطان بأنه هو المدبر لهذا التمرد لكي يقضي على المشروطية الثانية و على جمعية الاتحاد و الترقي حامية هذه المشروطية.

و أخيرا تقرر إرسال قوة من سلانيك للقضاء على هذا التمرد و قد أطلق على هذه القوة اسم (جيش الحركة) تحت قيادة محمود شوكت باشا. و لم تكن هذه الثوة جيشا نظاميا، بل كانت تتألف بالإضافة إلى الجنود الأتراك من متطوعين من مختلف الجنسيات من بلغاريين و ألبانيين و من يهود مدينة سلانيك، و الحقيقة أن هؤلاء المتطوعين لم يكونوا سوى أعضاء العصابات المقدونية التي حاربت الدولة العثمانية طوال سنوات عديدة[2].

خرجت هذه القوة من سلانيك يوم 15 نيسان و وصلت إلى ضواحي إسطنبول يوم 22 نيسان.

---

[1] كان الضباط في الدولة العثمانية على نوعين: الضباط من خريجي الكلية الحربية، و يطلق عليهم (مكتبلي) أي خريجي المدارس، و الضباط الذين تدرجوا في الرتب العسكرية بطول الممارسة من رتبة الجندي حتى رتبة الضابط (آلايلي). و قد بدأ الاتحاديون بإخراج هؤلاء من الجيش و إحالتهم على التقاعد مما ولد تذمرا في الجيش لكثرة عدد هؤلاء الضباط، و كان أحد أسباب هذا التمرد.

[2] **Izahli Osmanli Tarihi Kronolojisi, I.H. Danismend, 4/375**.

و الآن لنقف هنا لنتفحص العوامل الكامنة وراء هذا التمرد[1]: جاءت جمعية الاتحاد و الترقي إلى مركز السلطة تحت شعارات وعود براقة، فهي قد أتت لتوحد جميع العناصر و القوميات لتؤلف بينها في جو من الحرية و التآخي و المساواة، فهذه السياسة –كما كانت تدعي – سوف تضع حدا للمشاكل الداخلية و الانتفاضات القومية التي كانت تستنزف طاقة الدولة العثمانية، كما أنها ستنهي تدخل الدول الأوروبية في شؤون الدولة مما سيؤدي في النتيجة إلى تماسك أجزاء الدول العثمانية.

كانت هذه هي وعود – أو بعض وعود – جمعية الاتحاد و الترقي و هم في موقع المعارضة لحكم السلطان عبد الحميد، و لكن المدة التي انقضت من إعلان المشروطية و حتى قيام هذا التمرد البالغة 8 أشهر و 21 يوما و التي كان الاتحاديون في مركز السلطة و رسم السياسة الداخلية و الخارجية. هذه المدة كانت كافية لخيبة أمل الشعب. إذ أن الواقع العملي أصبح شيئا آخر... شيئا مناقضا تماما للوعود أعلاه؛ ففي أوائل حكمهم خسرت الدولة العثمانية البوسنة و الهرسك و جزيرة كريت، كما أعلنت بلغاريا أيضا انفصالها عن الدولة العثمانية. أما في الداخل فقد زادت فعالية العناصر و القوميات المختلفة و أصبح نشاطها علنيا، فالأرمن أخذوا يشترون السلاح و يوزعونه على شباب الأرمن جهارا نهارا، و أصبح الروم ينظمون المظاهرات الصاخبة.

أما الانتخابات التي كان من المفروض أن تجري بشكل طبيعي، و في ظل من الحرية، فقد تدخل الاتحاديون في سيرها و زيفوها لكي يؤمنوا الأغلبية في المجلس.

و عندما بدأت الأصوات ترتفع بالنقد بدأت الجمعية تغتال أعداءها، فاغتالت إسماعيل ماهر باشا كما اغتالت حسن فهمي باشا و هو رئيس تحرير جريدة (سربستي) على رأس جسر (غلطه) لقيامه بانتقاد الجمعية انتقادا شديدا في جريدته، حتى إن آلافا من الطلبة و الناس ساروا في مظاهرة في اليوم التالي للاغتيال و هم يهتفون: (نريد العدالة).

و مما زاد من نفور الناس من الاتحاديين علاقتهم بالماسونية، و ازدياد نفوذ اليهود في الدولة العثمانية ازديادا ملحوظا، كما أن اشتهار كثير من زعماء الاتحاديين بالبعد عن الدين بل عداوة بعضهم للإسلام و إلحادهم زادا من كراهية الناس لهم، حتى إننا نرى الضباط الاتحاديين قبل ثلاثة

---

[1] يستطيع من يرغب التوسع في هذا الموضوع قراءة المصادر التركية الآتية:

31 Mart Faciasi, Cevad Rifat Atilhan; Ulu Hakan, N.F. Kisakurek; 31 Mart Vakasi, I.H. Danismend; 31 Mart Olayi, Sina Aksin.

أيام فقط من حدوث التمرد يقولون لجنودهم: (لا يجوز لكم أبدا الاتصال بالعلماء و رجال الدين.. الجندية شيء و مسائل الدين شيء آخر.. عدا الله لا نعترف بشيء .. إن السلطان و الشعب بيد جمعية الاتحاد و الترقي)[1].

سبب آخر هو إخراج ضباط الـ (آلايلي) كما سبق و أن ذكرنا، و لكون عدد هؤلاء الضباط كبيرا فإنه أحدث تذمرا واسعا في الجيش.

و شيء آخر بالنسبة للخدمة في الجيش، و هو أن طلاب المدارس الدينية كانوا يعفون من الخدمة العسكرية، فقدم الاتحاديون اقتراحا للمجلس بإلزام هؤلاء الطلاب بالخدمة العسكرية. و قد ولد هذا أيضا تذمرا واسعا بين طلاب المدارس الدينية، و فسر ذلك من قبل المعارضة بأنه عمل ضد الدين و خطوة لعرقلة تفرغ الطلاب لدراسة الشريعة.

كل هذه العوامل أدت إلى ظهور التمرد في الجيش، فعندما أرسل السلطان عبد الحميد رئيس كتابه إلى المتمردين ينصحهم بإنهاد التمرد و العودة إلى ثكناتهم نرى أن الجنود المتمردين صاحوا: (قل للوالد (يقصدون السلطان عبد الحميد) بأنهم يشتمون أعراضنا و ديننا.. إنه إثم كبير.. فليشفق علينا)[2].

هذه هي العوامل – أو أهم العوامل – التي أدت إلى ظهور هذه الحركة، و لكن جمعية الاتحاد و الترقي ادعت بأن هذه الحركة (الرجعية) لم تكن إلا من تدبير السلطان عبد الحميد لكي يقضي على الجمعية بوساطة الجيش ليزيل المشروطية و يعود إلى حكم الاستبداد مرة أخرى.

ما مدى الصحة في هذا الادعاء؟

نستطيع أن نقول بكل ثقة بأنه لا صحة إطلاقا لهذا الادعاء فلو كانت هذه الحركة من تدبير السلطان لرأينا على رأسها ضباطا يقودونها، و لاستطاع السلطان فعلا استغلال هذه الحركة و القضاء على الاتحاديين الذين اختبأ زعماءهم طوال أيام التمرد و كان يستطيع الإيعاز إلى الجيش الأول الذي كان لا يزال مواليا له بالالتحاق بهذه الحركة و قيادتها، علما بأن هذا الجيش كان متفوقا على (جيش الحركة) من ناحية العدد و العدة.

---

[1] **Izahli Osmanli Tarihi Kronolojisi**, **I.H. Danismend**, **4/371–372**.

[2] **Ulu Hakan**, **N.F. Kisakurek**, **s. 502**.

و لا ننسى هنا أن نقول بأن عددا لا يستهان به من المؤرخين يرون أن حركة التمرد هذه لم تكن إلا من تدبير جمعية الاتحاد و الترقي لكي تتخذها حجة لعزل السلطان عبد الحميد، و هم يستندون في ذلك إلى أن الحركة بدأت في نفس طوابير الجيش التي أرسلتها الجمعية من سلانيك و التي كانوا يطلقون عليها اسم (حامية المشروطية) فهل كانت تلك مصادفة؟.

من أهم الشخصيات التي عاصرت تلك الحركة و كتب مذكراته حولها شيخ الإسلام جمال الدين أفندي الذي يذكر في صفحة 16 من كتابه (الذكريات السياسية) شكوكه من كون هذا التمرد من تدبير الاتحاد و الترقي[1].

بعد هذا الإيضاح الذي رأيناه ضروريا نعود لنتابع الحوادث:

وصول جيش الحركة إلى إسطنبول

وصل جيش الحركة يقوده الفريق محمود شوكت باشا إلى ضواحي إسطنبول[2]، و من هناك أرسل القائد رسالة إلى الصدر الأعظم ذكر فيها أن بعض الفسدة أشاع أن جيش الحركة جاء لخلع السلطان، لذا فهو يفند و يكذب هذه الإشاعة و يؤكد أنه ما جاء إلا لمساعدة الحكومة على استتباب الأمن و القضاء على الفوضى و معاقبة المشاغبين. علما بأن خلع السلطان كان قد تقرر في جلسة سرية عقدت بين وفد من الأعيان جاء إلى مقر جيش الحركة و على رأسه سعيد باشا رئيس الأعيان و بين محمود شوكت باشا.

[1] **Izahli Osmanli Tarihi Kronolojisi**, **I.H. Danismend**, **4/371; Buyuk Turkiye Tarihi**, **Yilmaz Oztuna**, **7/229–231**.

[2] عسكر جيش الحركة في منطقة (يشيل كوي) التي يقع فيها مطار إسطنبول حاليا.

بعد وصول جيش الحركة إلى ضواحي إسطنبول بدأ بالانتشار التدريجي في إسطنبول. ثم أعلن الفريق محمود شوكت باشا الأحكام العرفية في مناطق إسطنبول – إزميت – جاتالجا، و ألف المحكمة العسكرية العرفية التي بدأت بالعمل فورا فنصبت المشانق و أعدمت الأبرياء بجانب المجرمين، و نفت العديد من رجال السلطان عبد الحميد[1].

أما في القصر فقد عقد اجتماع حضرة الصدر الأعظم توفيق باشا و وزير الحربية أدهم باشا و قائد الفرقة الثانية الفريق ممدوح باشا و تباحثوا في التدابير الواجب اتخاذها لمنع أي احتكاك بين جيش الحركة و الفرق الخاصة بحماية القصر و حماية إسطنبول، و تزايد القلق بين جنود إسطنبول فطلبوا تجهيزهم بمزيد من العتاد، و لكن الأوامر صدرت من القصر بعدم إعطاء الجنود أي عتاد، و إخبارهم أن إطلاق الرصاص على جنود جيش الحركة ممنوع منعا باتا، ذلك لأنهم إخوانهم و هم لم يأتوا بنية سيئة.

و لكن على الرغم من هذه التعليمات فإن القلق تعاظم لدى جنود القصر و جنود الحاميات الأخرى الموجودة في إسطنبول فذهب وفد منهم إلى القصر و صرخوا: (إنهم لم يأتوا إلا لقتلنا... كيف تنتظرون منهم الرحمة؟ سيخنقوننا كالدجاج... فإذا لم تزودونا بالعتاد فإننا نعرف كيف نأخذه).

و لم تمض فترة طويلة حتى وصلت الأنباء إلى القصر بأن الجنود كسروا باب مخزن العتاد و أخذوا ينقلون صناديق الذخيرة و يوزعونها على الجنود الآخرين.

ما إن سمع السلطان بهذا، حتى أرسل رئيس كتابه ليخبر الجنود ما يأتي: (ممنوع على الجنود منعا باتا إطلاق أية طلقة.. فإن أرادوا إطلاق الناء فليطلقوها أولا علي).

ما إن تلا رئيس الكتاب هذا الأمر السلطاني على الجنود المتجمعين في باحة القصر حتى تجمدوا في أماكنهم و أسقط في أيديهم لا يدرون ماذا يفعلون.. كان الأمر قاطعا و صارما فلم يجدوا مجالا سوى الاستسلام له[2].

و مع أن حامية القصر البالغ عددها أكثر من أربعة آلاف جندي مجهز تجهيزا جيد كانت تستطيع سحق جيش الحركة، (إضافة إلى وجود الحاميات الأخرى في إسطنبول و التي كانت تحت تصرف السلطان)، إلا أن السلطان لم يكن يرغب في إراقة الدماء بسببه، لذا صدرت الأوامر إلى جنود القصر بالاستسلام لجيش الحركة.

---

[1] **Izahli Osmanli Tarihi Kronolojisi**, **I.H. Danismend**, **4/376**..

[2] **Ulu Hakan**, **N.F. Kisakurek**, **s. 516-517**.

يذكر المؤرخ التركي إسماعيل حامي دانشماند في موسوعته التاريخية عن دخول جيش الحركة إلى إسطنبول فيقول: إن بعض القواد جثوا على ركبهم أمام السلطان عبد الحميد طالبين منه السماح لهم بتشتيت جيش الحركة فلم يقبل السلطان و قال لهم: (أيها الباشوات! إنني خليفة المسلمين. لذا لن أدع المسلمين يتقاتلون).

ثم انسحب للغرفة المجاورة، في تلك اللحظة كانت كلمة واحدة تخرج من فم السلطان كافية لتشتيت جيش الحركة المؤلف من الصعاليك، فلو قام بتعيين قائد مقتدر على رأس الجيش الأول الذي كان أفضل و أقوى جيش في تركيا و أمره بالقتال لتغير مصير الدولة. و لعل عدم قيامه بذلك هو أكبر خطيئة للسلطان عبد الحميد[1].

تمت عملية استسلام جنود القصر جماعات و فرادى و خلا منهم القصر و لم يلبث أن أحاط جنود الحركة بالقصر...

في الأيام التالية زار سفراء ألمانيا و فرنسا و إنكلترة القصر و قابلوا السلطان حيث عرض كل واحد منهم استعداد حكومته تأمين سلامته، و أنهم ينتظرون إشارة منه، فشكرهم على ذلك و أعلمهم بعدم وجود أية نية عنده في اللجوء إلى أية دولة مع أنه أصبح متأكدا بعد محاصرة القصر من خلعه بل و قتله على غرار عمه السلطان عبد العزيز. و كان يقول: (إنني أعلم أن هذه الترتيبات كلها ليست إلا مؤامرة لقتلي.. إن هذا شيء واضح. و الظاهر أن عاقبتي ستكون مثل عاقبة عمي عبد العزيز، و مع ذلك فلو علمت أنهم سيقطعون لحمي قطعة قطعة فلن ألجأ إلى دولة أجنبية، لأن من العار أن أهرب من وطني، و أنا أعد ذلك – خاصة بالنسبة لسلطان مثلي حكم ثلاثا و ثلاثين سنة – دناءة و سفالة لا مثيل لهما، و أنا راض بحكم الله و بقدري)[2].

و مع خروج الجنود صرف الخدم أيضا من القصر، فأصبح كقلعة محاصرة تسبح في الظلام بالليل و تخلو حتى من الطعام[3]. و بدأت الإشاعات تتناقل بين الناس بأن في النية قصف قصر السلطان و هدمه على رؤوس ساكنيه.

---

[1] Izahli Osmanli Tarihi Kronolojisi, I.H. Danismend, 4/376; Buyuk Turkiye Tarihi, Yilmaz Oztuna, 7/231: Ulu Hakan, N.F. Kisakurek, s.526; Sultan Abdulhamid ve Ittihad ve Terakki, Yakub Kenan Necefzade, Itimad Yayinevi, Ulku Matbaasi, Istanbul 1967, s. 149-151.

[2] Hayatimin Aci ve Tatli Gunleri, Sadiye Osmanoglu, Bedir Yayinevi, Istanbul 1966, s,32.

[3] بعد معاناة ساكني القصر من الجوع أرسلت إليهم عربة مملوءة بالخبز من النوع الذي يوزع على الجنود.

خلع السلطان عبد الحميد

اقترح السلطان على الصدر الأعظم توفيق باشا ما يأتي: (ما دمتم لا تريدونني فإنني مستعد للتنازل عن العرش لأخي، و لكن يجب تأليف لجنة تقوم بالتحقيق عما إذا كانت لي أدنى علاقة بحادثة 31 مارت).

نقل الصدر الأعظم هذا الاقتراح إلى رئيس مجلس الأعيان سعيد باشا الملقب بـ (كوجوك) أي (الصغير) فذعر هذا و قال: و ماذا ستكون حالنا إن ظهرت براءته؟). و هكذا رفض هذا الاقتراح[1].

و في يوم الثلاثاء المصادف لـ 6 من ربيع الأول لسنة 1327 هـ – 1909/4/27 م وصلت برقية إلى الضباط المسؤولين عن حماية قصر يلدز تبلغهم أن وفدا من مجلس المبعوثان و الأعيان سيصل القصر عن قريب و أن عليهم استقبالهم و تأمين الحماية لهم.. و لم يمض إلا بعض الوقت حتى دوت أصوات المادفع...

كان الوفد الآتي هو الوفد الذي سيبلغ السلطان قرار الخلع.

أما أصوات المدافع فكانت إعلانا عن تنصيب محمد رشاد سلطانا على الدولة العثمانية خلفا للسلطان عبد الحميد تحت لقب محمد الخامس، و لكن لمذا لقب محمد رشاد بـ (محمد الخامس)؟.

السبب غريب؛ فقد اقترح أحدهم، و هو الفريق سامي باشا اعتبار دخول جيش الحركة إلى إسطنبول فتحا ثانيا لمدينة إسطنبول، و لما كان اسم فاتح إسطنبول هو (السلطان محمد الثاني(الملقب بالفاتح – بالتركية (إيكنجي محمد) – فقد لقب السلطان محمد رشاد بـ (محمد الخامس) و بالتركية: (بيشنجي محمد) بدلا من (رشاد الأول).

و حتى يتم خلع السلطان كان لا بد من فتوى شرعية. و لنقرأ من مذكرات أحمد رضا رئيس المبعوثان (أي رئيس المجلس النيابي) كيف جرت الأمور في البداية في موضوع الخلع: (ذهبت مع أحمد مختار باشا (رئيس مجلس الأعيان) إلى وزارة الحربية و تحدثنا مع محمود شوكت باشا

---

[1] **Buyuk Turkiye Tarihi**, **Yilmaz Oztuna**, **7/230**.

(قائد جيش الحركة) فذكر لنا بأنه سيطر على الوضع و أنه لم يبق هناك أي خطر، لذا يمكن التشاور في موضوع الخلع. و عندما رجعنا إلى المجلس بدأ التشاور حالا في موضوع الخلع)[1].

تشكلت لجنة مشتركة من مجلس المبعوثان و الأعيان يرأسها سعيد باشا. كان أحمد مختار باشا أول من تكلم فيها حيث قال: (لقد جرت العادة منذ القديم، بشكل معين و هو وجوب أخذ فتوى الخلع، ثم يتم اتخاذ القرار).

وضع سعيد باشا هذا الاقتراح للتصويت، حيث تمت الموافقة على هذا الاقتراح[2].

ثم أرسلت هيئة إلى المفتي الحاج نوري أفندي. و حتى وصول المفتي إليهم اجتمع بعض النواب في عرفة أحمد رضا للتشاور حول مسودة الفتوى[3]. قام الشيخ ألمالي حمدي أفندي المفسر المعروف و نائب أنطاليا بكتابة هذه المسودة[4].

بعد الانتهاء من كتابة المسودة دخلت الهيئة إلى غرفة شيخ الإسلام ضياء أفندي. و عندما وصل المفتي أدخل أيضا إلى هذه الغرفة و طلب منه التوقيع على المسودة. فقال المفتي بعد قراءة المسودة إن الأسباب الموجبة للخلع و المذكورة في المسودة ليست صحيحة و لم تقع و لم تحدث فلذا امتنع عن التوقيع[5].

يقول (آفيونيالي جمال الدين باشا في مذكراته: (كان المفتي رجلا مستقيما غاية الاستقامة و رجلا شريفا و متدينا، و لم يكن يقبل على الإطلاق خلع السلطان، و تكرر دخول رجال الاتحاد و الترقي إلى غرفته للضغط عليه، بينما كان هو يكرر كلامه و يكرر رجاءه و يقول: يا إخوان!.. اصرفوا النظر عن هذا الموضوع!.. إن خلع السلطان عن عرشه سيجلب النحس على البلد.. أرجوكم ألا تفعلوا هذا)[6].

---

[1] Ahmed Riza Beyin Anilari, Bulent Demirbas, Arba Yayinlari, Istanbul 1988, s.39.

[2] Sultan Abdulhamid'in Son Gunleri, Ziya Sakir, Cati Kitaplari, Istanbul 2006.

[3] Yasadigimiz gunler, Burhan Felek, s.12.

[4] Sultan Abdulhamid–I Sani ye Dair, Abdurrahman Seref – Ahmet Refik, Hilal Matbaasi, Istanbul 1918, s.6'dan iktibasla (Tarihimizde Yanlisliklar Gecidi. Suleyman Kocabas– Vatan Yayinlari, Istanbul, 1997).

[5] المصدر السابق، ص 126.

[6] Madalyonun Tersi, Samih Nafiz Tansu, (anlatan: Sadrazam Avlonyali Ferid Pasanin Oglu Celaleddin Pasa (Velora)), Gur Kitabevi, Istanbul 1970, s. 48–49.

أصر المفتي نوري أفندي على عدم التوقيع و كان يقول: إنني شيخ عجوز، و قريب من القبر، أرجوكم بألا تجعلوني أداة لمثل هذا الأمر. لقد عاصرت خلع سلطانين، أحدهما السلطان عبد العزيز، و الآخر السلطان مراد. أنا ضد هذا الأمر و لا أريد أن يتورط قلمي في مثل هذا الأمر[1].

و يذكر الصحفي سليمان توفيق مشاهداته فيقول أن المفتي نوري أفندي قال: (و لكن هل كل ما جاء في هذه الفتوى صحيح؟ إن هؤلاء يريدون فقط تأكيد و تصديق ما يرغبون فيه. يجب ألا ننسى أن هناك حسابا بعد هذه الحياة الزائلة، و الذين يؤمنون بالحساب في يوم الحشر بقلوبهم لا ينحرفون عما يرونه صوابا)[2].

كان المفتي نوري أفندي يصر على عدم التوقيع على الفتوى، و يريد تحويل الأمر إلى شيخ الإسلام ضياء الدين أفندي، و تخليص نفسه من هذا الأمر الذي كان يعده ذنبا و إثما. لذا قال لمن حوله من المصرين على توقيعه: (إن شيخ الإسلام هو مفتي الأنام. و حق إعطاء الفتوى يعود إليه)[3].

على أثر هذا الإصرار على عدم التوقيع رجع أحمد مختار باشا و أحمد رضا بعد مدة قصيرة و معهما البروفيسور مصطفى عاصم أفندي الذي كان صديقا حميما للمفتي، و طلب الإنفراد به في ركن من الغرفة حيث تحدث إليه همسا. و هنا اصفر وجه المفتي و ارتعشت شفتاه. فماذا قال له صديقه السيد مصطفى عاصم؟ أغلب الروايات تقول بأنه قال له: (إن لم تقوموا يا خضرة المفتي بالتوقيع على هذه الفتوى فسيقومون بقتل السلطان عبد الحميد، و تكون أنت سببا في هذا القتل، فمن الأفضل أن توقع عليها لكي تنقذه)[4].

أيقن المفتي نوري أفندي أن الاتحاديين عازمون على تنحية السلطان بأي حال من الأحوال، و أن عدم توقيعه على الفتوى سيؤدي إلى قيامهم بقتله، فاضطر إلى التوقيع و هو يقول: لتكن خطيئة و وبال هذه الفتوى على أعناقكم)[5].

---

[1] **Sultan Abdulhamid'in Son Gunleri**, **Ziya Sakir**, s. 7.

[2] **31 Mart ihtilalinde Sultan Hamit**, **Cemal Kutay**, **Cemal Kutay Kitapligi**, **Istanbul 1977**.

[3] **Sultan Abdulhamid–I Sani ye Dair**, **Abdurrahman Seref – Ahmet Refik**, s. 60.

[4] **Yasadigimiz gunler**, **Burhan Felek**, **Milliyet yay**, **Istanbul 1974**, **s. 127; 31 Mart ihtilalinde Sultan Hamit**, **Cemal Kutay**, **s.165**.

[5] **Sultan Abdulhamid'in Son Gunleri**, **Ziya Sakir**, s. 8.

لقد عرف الكثيرون آنذاك و حتى العديد من رجال الاتحاد و الترقي أن هذه الفتوى مملوءة بالأكاذيب، فمثلا نرى السيد حسين كاظم والي سلانيك (و هو من الاتحاديين) يقول في كتابه (مذكراتي من المشروطية حتى الجمهورية) (**Hatiralarm Mesrutiyetten Cumhuiyete**) أن هذه الفتوى مملوءة بالأكاذيب و لا سيما فيما يتعلق بمسؤولية السلطان عن أحداث **31** مارت، فهو يقول بأنه كان بريئا منها[1].

و يقول المؤرخ التركي المعروف (يلماز أوزطونا): (كان على رأس أسباب خلع السلطان عبد الحميد اتهامه بضلوعه في أحداث **31** مارت، و الحقيقة أننا اليوم نعرف بكل تأكيد بأن هذه التهمة كاذبة تماما)[2].

أما نص الفتوى فكان كما يأتي:

(إن كان إمام المسلمين زيد قد أخرج أو طوى بعض المسائل الشرعية المهمة من كتب الشرع، و منع هذه الكتب و أحرقها و بذر أموال بيت المال بالإسراف و الصرف على خلاف الشرع، و منع هذه الكتب و أحرقها و بذر أموال المسلمين بالإسراف و الصرف على خلاف الشرع، و قتل و سجن و نفى الرعية بدون سبب شرعي و جعلهم هدفا للظلم، و لم يف بوعده و يمينه في الرجوع إلى الطريق السوي بل حنث فيه و أصر على إحداث فتنة كبيرة أضرت بأحوال و شؤون المسلمين و جعلهم يتقاتلون فيما بينهم، فإذا بدأ بعض أهل النفوذ من المسلمين بالحيلولة دون ظلمه و بدأت العرائض ترد من كثير من البلدان الإسلامية بأنهم يعدون ذلك الشخص متنازلا عن عرش السلطانة، و إذا تبين أن بقاءه في مكانه ضار و أن عزله مفيد فهل يجب على رجال الدولة و ساستها اختيار أحد السبيلين حسب منفعة المملكة إما دعوته للتنازل عن السلطنة أو عزله مباشرة؟

الجواب: يجب.

التوقيع: السيد محمد ضياء الدين[3].

---

[1] **Mesrutiyetten Cumhuriyete Hatiralarm**, **Huseyin Kazim Kadri**, (**Hazirlayan**: **Ismail Kara**). **s. 156**, **Dergah Yayinlari**, **Istanbul 2000**, **s. 247**.

[2] **Buyuk Turkiye Tarihi**, **Yilmaz Oztuna**, **7/192**.

[3] **Ulu Hakan**, **N.F. Kisakurek**, **s. 529–530**.

إن أهم الأسباب التي أدرجها الاتحاديون في الفتوى الشرعية لخلع السلطان من قتل الرعية و ظلمها و أحداث 31 مارت أو الإسراف..الخ. قد تناولناها سابقا و شرحنا براءة السلطان منها، و لكننا نجد سببا آخر و هو إحراق الكتب الشرعية، فما مدى الصحة في هذه التهمة؟

و هل قام السلطان فعلا بإحراق الكتب الشرعية؟

هذه التهمة هي أنموذج آخر لكيفية تشويه الحقائق و صنع الأكاذيب. فالسلطان عبد الحميد المعروف بسياسته الإسلامية و الذي كان يرى خلاص الدولة العثمانية و قوتها و شفاءها في اتباع الإسلام و الذي قام بإرسال الدعاة المسلمين مع مئات الآلاف من الكتب الإسلامية إلى كل أنحاء العالم الإسلامي لم يكن من الممكن أن يقوم بحرق الكتب الدينية.

إذن ما هي الحقيقة في هذا الموضوع؟

الحقيقة هي أن وزارة المعارف – في عهد الوزير جلال باشا – قامت بتشكيل لجنة من كبار علماء الدين لفرز الكتب الدينية التي كانت طافحة بالخرافات و الأساطير آنذاك و التي كانت في حقيقتها ضد الدين لما كانت تشيعه في الناس من عقائد باطلة و خرافات هي أصلا ضد العقيدة الإسلامية الصحيحة. و قد جمعت هذه الكتب التي فرزتها لجنة العلماء في (150) شوالا و أحرقت في محرقة حمام (جامبرلي طاش) في إسطنبول[1].

فهل يلام السلطان على هذا؟ و هل أصبحت هذه الكتب الخرافية كتبا شرعية في نظر جمعية الاتحاد و الترقي؟

مما لا شك فيه أن الغاية من هذه التهمة الباطلة هي إعطاء مبرر كاذب لخلع السلطان، و إلا فإن جمعية الاتحاد و الترقي ما كانت أحرص على الإسلام من السلطان عبد الحميد، و هي الجمعية التي تربت في أحضان الماسونية و التي اتبعت عند حكمها مبدأ القومية التركية المتطرفة.

الوفد

---

[1] المصدر السابق، ص 187–188. و انظر: (عبد الحميد ك أوائل سلطنتي) ص 587–588.

في يوم الثلاثاء المصادف لليوم السادس من ربيع الآخر لسنة 1327 هـ – 1909/4/27 م حضر الوفد المكلف بإبلاغ قرار خلع السلطان إلى قصر يلدز في الساعة 1:32 ظهرا و كان يتألف من:

1- **الفريق عارف حكمت باشا: كان عضوا في مجلس الأعيان و ياورا سابقا للسلطان.**
2- **آرام أفندي: و هو أرمني و كان عضوا في مجلس المبعوثان.**
3- **اللواء أسعد باشا: نائب (دراج) في مجلس المبعوثان.**
4- **عمانوئيل قره صو: يهودي من سلانيك إسباني الأصل، و نائب عن سلانيك، كان يحمل الجنسية العثمانية و الجنسية الإيطالية في الوقت نفسه! و من زعماء الجمعية الماسونية في سلانيك و المحفل الماسوني الإيطالي.**

دخل الوفد مع الميرالاي غالب بك[1] على السلطان الذي استقبلهم واقفا، و قد بادره أسعد باشا قائلا له: لقد أتينا من قبل مجلس المبعوثان... و هناك فتوى شرعية شريفة.. إن الأمة قد عزلتك. و لكن حياتك في أمان. فاعترض السلطان على كلمة (العزل)، و فضل استعمال كلمة (الحل) ثم تلا قوله تعالى: [ذلك تقدير العزيز العليم] (يس: 38/36) ثم التفت إلى الوفد مشيرا إلى (قره صو) اليهودي قائلا:

(ألم تجدوا شخصا آخر غير هذا اليهودي لكي تبلغوا خليفة المسلمين قرار الحل؟) ثم أردف قائلا و هو يشير إلى حوادث 31 مارت التي اتهم فيها بأنه هو المدبر لها: (إني لم أفعل ذلك، و على الأمة أن تفتش عن مسببها و أن تجدهم، لقد بذلك كل ما في وسعي من أجل صالح شعبي، أما الآن فقد ذهب هذا هباء منثورا، لقد أسدلوا ستارا كثيفا على خدماتي... لقد كان هذا قدري. إن على الشعب أن يكتشف المسببين[2] و لكني أرجو أن أقيم مع عائلتي في قصر (جراغان) الذي كان يسكنه أخي)[3].

أجابه الوفد بأن المجلس اتخذ قراره بجعل مقر إقامته في مدينة (سلانيك) فقال السلطان: (إنني تعب كما أن تقدم سني لا يسمح لي بالسفر الطويل، و أنا أقسم بالله إنني لا أرغب في السلطنة، لذا أرجو أن أقيم مع عائلتي في قصر (جراغان)).

أجاب الوفد السلطان بأن إيفاء طلبه هذا خارج صلاحيتهم لذا فإنهم سيعرضون طلبه على المجلس.

---

[1] **الميرآلاي غالب بك: كان هو الضابط المسؤول عن أمن قصر يلدز بعد استيلاء الاتحاديين على القصر.**

[2] **يقصد مسببي حوادث 31 مارت التي سبق ذكرها و التي اتهم بإثارتها و ترتيبها.**

[3] **يقصد أخاه مراد.**

بعد ساعتين أو ثلاث ساعات من مغادرة الوفد القصر جاء الجواب من المجلس و هو التهيؤ فورا للسفر إلى سلانيك[1].

[1] **Ulu Hakan**, **N.F. Kisakurek**, **s. 526–533; Hayatimin Aci ve Tatli Gunleri**, **Sadiye Osmanoglu**, **s.34**.

الفصل السابع

السلطان في المنفى

الطريق إلى سلانيك

يوما الثلاثاء و الأربعا 6، 7 من ربيع الآخر هـ الموافق 27 – 1909/4/28م.

بعد أن رفض طلب السلطان عبد الحميد بالبقاء في أحد قصور الخلافة في إسطنبول، و تقرر بشكل نهائي و قاطع وجوب رحيلة إلى قصر (آلاتيني) في مدينة (سلانيك) بدأت الاستعدادات في قصر (يلدز) لمثل هذا الرحيل في ظل حراب جنود الاتحاديين، و لم يكن أمام السلطان وقت كاف، فالتهديد بأن فقد أية دقيقة يمثل خطرا على حياته و على حياة عائلته كان يكرر دائما إلى حد أن عائلة السلطان لم تستطع أن تأخذ معها حاجات السفر الضرورية من ملابس و أغطية و لوازم أخرى.

وقفت عربتان تحيط بهما ثلة من الجنود و الضباط أمام القصر حيث نقلت السلطان و 24 فردا معه من أبنائه و بناته و زوجاته و بعض خدمه في سكون الليل إلى محطة القطار في منطقة (سيركجي)[1].

انطلق القطار الخاص – الذي كان مؤلفا من عربتين أو ثلاث عربات حسب اختلاف الروايات – في الساعة الواحدة بعد متصف ليلة الثلاثاء متجها إلى مدينة سلانيك.

في مدينة سلانيك كانت الحكومة قد رجت الجنرال (رويلان) – الذي كان يشغل منصب المفتش العام للجندرمة في الدولة العثمانية – أن يخلي قصر (آلاتيني) الذي كان يقيم فيه – لكونه قد خصص لإقامة السلطان المعزول مع مرافقيه – و ينتقل إلى سكن آخر هيأته له الحكومة.

وصل السلطان – مع مرافقيه – إلى محل إقامته الجديدة في قصر (آلاتيني) في الساعة 8:43 مساء أي عند أذان العشاء، حيث كان في استقباله (هادي باشا) وكيل قائد الجيش الثالث و إسماعيل حقي رئيس بلدية سلانيك و القائمقام (تحسين أوزر).

---

[1] **Babam Abdulhamid**, **Ayse Osmanoglu**, s. **140–143**.

لك تكن الحكومة قد هيأت وسائل الراحة الضرورية للسلطان و لمرافقيه، فالأسرة و الفرش و الأغطية و الأواني و الملاعق و الصابون...الخ. تكاد تكون غير موجودة.

كما أن الكهرباء و الماء كانا مقطوعين، و عندما أخبر رئيس الحرس بهذه النواقص أرسل بعض جرادل من الماء و بضعة شموع و فرش و أغطية قذرة التي جمعت من بعض الفنادق، و بعض الطعام[1].

قصر (آلاتيني)

قضى عبد الحميد ثلاث سنوات تقريبا في هذا القصر (من 1909 إلى 1912) معزولا عن العالم محاطا بحراسة مشددة، لا يستطيع أحد من الخارج أن يتصل به و لا أن يتصل بأحد، كما أن الجرائد كانت ضمن الممنوعات، فأصبح يقضي وقته بممارسة هوايته في أعمال النجارة و النقوش الخشبية ثم في الاستراحة و تأمل مياه بحر إيجه الزرقاء الممتدة أمام ناظريه و هو غارق بين دخان السجائر في استعادة ذكريات أيام حكمه الطويل.

و قد يتسامر مع أحد ضباط الحرس، و قد نقل بعض الكتاب ما أفضى به السلطان السابق من أحاديث و آراء في السياسة الدولية و الشؤون الاقتصادية إلى الملازم الأول (دنون دبرلي)، نرى من المفيد أن ندرج بعضها هنا لأنها توضح الوضع الدولي و آراء عبد الحميد السياسية. قال السلطان السابق للملازم الأول:

(إن هناك حاجة قصوى لصداقة إنكلترة للعالم الإسلامي، لأن حماية ملايين المسلمين في الهند و في شمالي إفريقيا تحتاج إلى صداقة هذا الدولة معنا).

و من جانب آخر فإن ألمانيا – بجيوشها البرية الضخمة و بأعتدتها و أسلحتها – دولة لا يمكن أبدا التقليل من أهميتها أو تجاهلها، فيجب تجنب إثارتها ضدنا و لكي تستفيد الإمبراطورية العثمانية من علوم الجيوش البرية من ألمانيا، و من فنون البحرية العسكرية من إنكلترة فإن علينا أن نحافظ على صداقة كلتا الدولتين و بالمستوى نفسه.

---

[1] **Babam Abdulhamid**, **Ayse Osmanoglu**, s. 144–146.

بالإضافة إلى هاتين الدولتين، هناك دولة روسيا القيصرية، التي لها أهمية بالغة بالنسبة إلينا، إن أجدادنا الكرام قاتلوا الروس مائتي سنة، و قد حاربت روسيا في بداية سلطنتي مع أنني كنت معارضا لهذه الحرب أشد المعارضة، ذلك لأنني كنت متأكدا بأن مواردنا لا تكفي لتسيير شؤون هذه الحرب، و لكن مدحت باشا كان قد أخذته نشوة أحلام النصر، و خيل إليه أن الأمر سهل جدا... أثر على المجلس[1] و أصبحت الحرب شيئا لا مهرب منه، خاصة و أن هناك عداء ضد الروس في البلد يمكن إثارت بسهولة في أي وقت. حاربنا و هزمنا و وصل الروس مشارف إسطنبول و بذلك وضعنا إمبراطوريتنا الملقبة بـ (الرجل المريض) في وضع حرج، و لكن هذا كان درسا بليغا لي، فقد تجنبت الحروب على الدوام باستثناء الحرب مع اليونان حيث لم يكن في الإمكان السكوت عنهم، و لكن لم ندخل هذه الحرب إلا بعد دراسة كافة العوامل و التأكد من الانتصار، و هكذا و بانتصارنا في معركة (دومكت) وصلنا أبواب (أثينا) و كانت هذه الحرب تجربة و اختبارا لقوتنا، مما جعل إمبراطورية ألمانيا تهرع إلينا، و بتعاملنا المتساهل مع اليونان حصلنا على صداقة ألمانيا، مما دفع إنكلترة – التي قلقت من هذه الصداقة – إلى إبرام معاهدات جديدة معنا)[2].

و في مناسبة أخرى يشرح نظرته حول الشؤون الاقتصادية للدولة العثمانية فيقول: (إنني الآن بعيد عن السلطة يا ذنون بك، و بعيد عن الشائعات و الأقاويل اليومية، لذا فإنني سأشرح لك ما يجول في خاطري: إن بلدنا يعيش أزمات مالية منذ مائة عام، فالحروب العديدة التي دخلتها دولتنا أفقرت شعبنا و جعلت الخزينة خاوية).

ثم يشرح رأيه في كيفية النهوض بالبلد اقتصاديا فيركز على الاهتمام بالزراعة أولا ثم تربية الأبقار و العجول و الأغنام و الدواجن لتوفير الغذاء الكافي للشعب أولا و لتصدير المنتجات الزراعية و الحيوانية للخارج ليكون أحد مصادر الدخل للدولة ثانيا.

ثم يستطرد قائلا: (و يجب أن لا تغيب عن البال أهمية موضوع سقي الأراضي، فربط أنهارنا بالقنوات و إنشاء السدود مثل إنشاء سد في أسوان في مصر ضروري جدا، و الاهتمام بالأنهار كأنهار دجلة و الفرات و سيحان و جيحان و صقاريا و قيزل ايرماق، و بموانئنا على البحر الأبيض و البحر الأسود و إنشائها من جديد. و زيادة خطوط السكك الحديد في روملي و الأناضول ضروري جدا. و قد فكرت في كل هذه الأمور في

---

[1] يقصد مجلس المبعوثان (أي المجلس النيابي).

[2] **Ulu Hakan**, N.F. **Kisakurek**, s. 546–547.

أثناء سلطنتي و بحثت عن إمكانات تنفيذها. و لكن ما كنت اخشاه في هذا الموضوع هو احتمال تسلط الرأسمال الأجنبي، كما أن ديوننا كانت كبيرة، لذا فإن الرأسمال الأجنبي كان يمثل خطورة للبلد. و قد خشيت أن يتحول البلد إلى مستعمرة)[1].

ثم يعود إلى السياسة مرة أخرى فيقول: (لم أكن موافقا على إعلان الحرب على روسيا سنة 1293 هـ فقد كنت واثقا بأننا نستطيع التوصل إلى حل ما بالمحادثات و المفاوضات السلمية. و لكن مدحت باشا كان يرغب في الحرب، و يمارس الضغط على مجلس المبعوثان. كانت هذه الحرب ستضعنا في مواقف صعبة و محرجة و تمتص طاقتنا المالية بأجمعها.. و هكذا كان، و لم يكن بالمستطاع التفاهم في مجلس المبعوثان لذا رأيت أن آخذ المسؤولية على كاهلي فعطلت المجلس..).

(و عندما أعلنت المشروطية الثانية كانت قد مرت فترة طويلة و اعتقدت وقتها أن البلد قد نضج، و لكن الذين ادعوا أنهم جاءوا كأصحاب مبادئ و مثل عليا لطخوا أنفسهم بحادثة نهب قصر (يلدز)[2]، فلا أحد يدري مصير الحوالات المالية و الذهب الذي اقتصدته و جمعته طوال سنوات عديدة، فقد كنت قد خبأت هذا الكنز في مخزن أنشأته خصيصا تحت حوض قصر يلدز.. لقد أخذوه من هناك، فإن كانوا قد أحاطوا مجلس المبعوثان علما بذلك فهنيئا لهم، و لكنهم لم يتوانوا عن إطلاق ألقاب (السلطان القاتل، السلطان الظالم، السلطان الأحمر) علي. و لكن لنر ما سيقول التاريخ عنهم؟ إن ما أتمناه من الله سبحانه و تعالى هو أن يريني مصيرهم)[3].

قضى السلطان السابق ثلاث سنوات تقريبا في هذا القصر لا يعلم شيئا عما يجري خارج محل إقامته الجبرية. بينما كانت الدولة العثمانية تحت قيادة جمعية الاتحاد و الترقي تنحدر إلى الهاوية بسرعة كبيرة، و تتفكك أجزاؤها: فقد أعلنت بلغاريا استقلالها و التحقت البوسنة – الهرسك بالنمسا، و أعلنت الثورة في ألبانيا، و احتلت إيطاليا طرابلس الغرب و بنغازي و الجزر الإثنتي عشرة[4]. و أخيرا عقدت الدول البلقانية (و هي بلغاريا، الصرب، اليونان، الجبل الأسود) اتفاقية فيما بينها و أعلنت الحرب على الدولة العثمانية التي كانت غافلة تماما عن ذلك.

---

[1] **Ulu Hakan, N.F. Kisakurek, s. 549.**

[2] **قام الاتحاديون بنهب قصر يلدز، فسرقوا كل ما كان القصر يحتويه من نفائس و مجوهرات و أموال و تحف، و لم يروا حاجة لإجراء أي تحقيق حتى و إن كان شكليا في قضية النهب الكبرى هذه.**

[3] **Ulu Hakan, N.F. Kisakurek, s. 549-550.**

[4] **تقع هذه الجزر في الجنوب الغربي من الساحل التركي في البحر الأبيض المتوسط، و تسيطر اليونان عليها حاليا.**

و لن ندخل في تفاصيل هذه الحرب التي خرجت منها الدولة العثمانية خاسرة، و لكننا نذكر هنا ما يتعلق بآثار هذه الحرب على إقامة السلطان السابق في منفاه في سلانيك ذلك لأن سلانيك أصبحت مدينة مهددة بالسقوط فرأت الحكومة ضرورة نقل السلطان السابق إلى إسطنبول.

حضر الوفد المكلف بإبلاغ عبد الحميد قرار الحكومة حول نقله إلى إسطنبول فاستفسر عن السبب، و عندما قيل له إن أربع دول بلقانية قد أعلنت الحرب على الدولة العثمانية، و إن الدولة العثمانية فوجئت بهذه الحرب و إن جيوش هذه الدول تقترب من سلانيك لذا استوجب نقله بعيدا عن هذه المنطقة الخطرة، استغرب السلطان السابق هذه الغفلة و قال للوفد:

(هناك سفراء و ملحقون عسكريون في السفارات، فهل كانوا نائمين؟ أتتفق أربع دول فيما بينها و لا يعلم أحد شيئا؟ عندما كنت في السلطة لم أدع هذه الدول تتفق فيما بينها أبدا بل كنت أبذر بينهم عوامل الشقاق).

ثم دعا قائلا: (أدعو الله بصفة اسمه (القهار) أن يقهر الذين كانوا السبب في ذلك.. ويحهم.. إلى أي درك ألقوا بالدولة!)[1].

و هكذا تم نقل السلطان السابق من سلانيك إلى إسطنبول يوم الجمعة المصادف 21 من ذي القعدة سنة 1330 هـ – 1912/11/1 م بوساطة بارجة ألمانية حيث خصص له قصر (بكلر بكي) المشرف على مضيق البسفور و الذي بقي فيه حتى وفاته عام 1918 م.

حياته في قصر (بكلربكي)

قضى السلطان السابق أيام حياته الباقية في هذا القصر محاطا بحراسة مشددة، و كان يسمح لأفراد عائلته بزيارته أيام الأعياد فقط.

بعد سنتين من إقامته في هذا القصر أعلنت الحرب العالمية الأولى و دخلت الدولة العثمانية في أتونها بقرار جنوني من جمعية الاتحاد و الترقي الذي كانوا يسيرون خلف ألمانيا مغمضي العيون، و لم يكن هذا القرار إلا انتحارا للدولة العثمانية.

في بداية الحرب العالمية الأولى استدعى السلطان السابق أنور باشا (الذي كان نائب القائد العام)[2] ليحادثه و ينصحه. قال له:

---

[1] Izahli Osmanli Tarihi Kronolojisi, I.H. Danismend, 4/396.

[2] كان الخليفة رشاد هو القائد العام، و لكنه لم يكن يملك في الحقيقة أي سلطة إذ كانت السلطة و القوة في أيدي الزعماء الاتحاديين.

(ابني أنور باشا! إنني أدعوك ابني لأنك أصبحت فردا من عائلتنا[1] فأنت الصهر العزيز لعائلتنا، و أنت عسكري شجاع و شهم فلا تبتئس بما قاله الأمير يوسف عز الدين[2] فالجميع يعلمون أن الغازي المشير عثمان باشا[3] لم يكن قبل بلائه العظيم و بطولته في معركة (بلفنة) سوى شخص عادي، و لكنه بعد تلك المعركة أصبح مشهورا و معروفا و رقي إلى رتبة (مشير) حتى إنني زوجت أبناءه من قريباتي. و بينما كان درويش مواطنا عاديا، فإن الشهرة و المجد جاءتا حتى قدميه و رقي إلى رتبة قائد و ذلك بعد بطولته في معارك (باطوم)، كما اخترت ابنه صهرا لآل بيتنا، و تعلم أيضا بأن الغازي المشير إسماعيل باشا كان فردا عاديا في كردستان، و لكنه بعد أن أبلى بلاء حسنا في الشرق ضد الروس فإنني رقيته إلى أرفع المناصب و اخترت ابنه صهرا لنا.

و بالنسبة لأحمد مختار باشا فقد كان ابنا لشخص يربي البغال في مدينة (بورصة) و لكن بعد بطولاته ضد الروس و خدماته فإنني كافأته و رقيته إلى رتبة الحاكم و عينته قوميسيرا فوق العادة في مصر لعدة سنوات، و منحت ابنه رتبة الباشوية، و كنت راغبا أن أهدية عروسا من أسرتنا لولا أنه فضل اختيار أميرة مصرية، و أنت الآن وكيل القائد العام و صهرنا العزيز و عضو في آل عثمان. فلا تهتم بالكلام غير المتزن ليوسف عز الدين أفندي لأنه مختل عقليا.

يا ابني يا أنور! لقد حكمت 33 سنة و كنت في أثناء مدى سلطنتي مع حرية الفرد و كرامته، و لكني لم أستسغ في أي يوم من الأيام الحرية التي لا ضابط لها أو الحرية الفوضوية، و في الصحافة بنشر الصور العارية و الكتابات غير الأخلاقية و الأفكار المسمومة، و كنت ضد تمييع و إفساد عاداتنا و تقاليدنا الملية. و أنا أقدر المدنية الأوروبية و لكني لم أر في المسيحية جانبا متميزا، بل رجحت الدين الإسلامي دائما. و لم أستحسن تقليد الآخرين تقليدا أعمى، فالمهارة هي في تكييف المدنية حسب بنيتنا و تقاليدنا، لذا فإنني لم أمانع في إدخال الجوانب الإيجابية لهذه المدنية إلى قصري، فكانت المسرحيات و الحفلات الموسيقية ترتب في قصر (يلدز) يومي الجمعة و الأحد. و قد شاهدت كثيرا من فناني الغرب و استمعت إلى موسيقاهم، و كنت أدعو لحضور هذه الحفلات الموسيقية الحرم و الأمراء و الأميرات و الأصهار و حتى رؤساء الخدم في القصر.

---

[1] ذلك لأن أنور باشا كان قد تزوج بالأميرة ناجية.

[2] أبدى ولي العهد يوسف عز الدين معارضة شديدة في اختيار أنور باشا صهرا لآل عثمان.

[3] بطل معركة (بلفنة).

و كنت أول سلطان في تاريخنا يفتتح مجلس المبعوثان و لكني عندما رأيت أن النواب لم يكونوا بالدرجة المطلوبة من النضج أغلقت المجلس. هل تعلم ماذا كلفتنا الحرب التي أعلنها مجلس المبعوثان العثماني؟ في هذه الحرب مع روسيا فقدنا البلقان بكامله و فقدنا الروملي كذلك. لقد عاند مدحت باشا و أصر كثيرا لإعلان هذه الحرب، و قد شاهدت النتائج المروعة لهذه الحرب، و على الرغم من البطولات الفائقة في (بلفنة) و في (القارص) فقد هزمنا و وصلت الجيوش الروسية إلى (أياستافونوس).

نعم يا أنور باشا.. أنتم الآن دخلتم في حرب.. دخلتموها بدون روية، و انقيادا للعواطف، فدفعتم البلد إلى الخطر. أدعو الله أن يجعل نهايتها خيرا لدولتنا و شعبنا. و لكن ماذا ستكون النتيجة إن انتهت هذه الحرب بفاجعة؟ ألا نخسر حتى الأناضول؟ ماذا سيبقى عندنا آنذاك؟ لقد سرت مع (جيش الحركة) إلى إسطنبول ظافرا و استوليتم على المدينة و حتى على القصر و تمكنتم من خلعي.. حسنا.. و لكن لا تنسوا أنني أنا الذي منعت قواتي من إطلاق النار عليكم حقنا للدماء، و لو جابهتكم بالمقاومة لكلفتكم تلك ثمنا باهظا، و لكنني نجحت في عدم إلحاق أي أذى بأي فرد. و لكن رفقاءكم لم يقدروا ذلك كما لم تعجبهم تدابيري فرموني كحزمة بالية إلى الشارع، و اتهموني كذلك بتدبير حادثة 31 مارت بينما لم تكن لي أية علاقة بها.. لا شك بأن هناك من أثار المتمردين، و لكن لم يكن للقصر أية علاقة بهؤلاء. و لا يخلو عهد من أعداء للدولة، و لكن لا يقبل أي ضمير و لا أي وجدان إلصاق التهم و الافتراءات جزافا دون تحقيق و دون سند.

إن ما آلمني كثيرا و حز في نفسي قيامكن بإرسال شخص –كنت قد طردته من حضوري – ضمن الوفد الذي أبلغني قرار خلعي من السلطنة .. هذا الشخص هو (عمانوئيل قره صو)... فلماذا واجهتموني بذلك اليهودي؟ لقد كان إرسال ذلك اليهدي الأجنبي تحقيرا منكم لمقام الخلافة و مقام السلطنة، إن ركنا من أركان الخلافة العثمانية التي انتقلت من عهد الرسول الكريم صلى الله عليه و سلم بكل احترام و مهابة قد تضعضع بقيام مثل هذا اليهودي – الذي كان أستاذا أعظم للمحفل الماسوني في سلانيك – بمثل هذا التبليغ، أنتم الآن في السلطة و بإمكانكم الفخر بذلك فكل شيء هو كما يروق لكن و المستقبل أمامكم يبدو باهرا، و لكن لا تثق بكل ذلك يا بني و اسمع مني هذه النصيحة الأخيرة:

إن الذين يسفقون الآن لفرد يستطيعون غدا تمزيقه و افتراسه.. انتبه جيدا و أدعو الله أن يحفظ أمتنا و دولتنا).

بعد أن أتم عبد الحميد حديثه قام أنور باشا و أدى التحية العسكرية له و صافحه باحترام شديد، و قام السلطان السابق بتوديع ضيفه حتى باب غرفته.

أما أنور باشا – الذي تأثر كثيرا بما سمعه – فقد عاد إلى قصره في (قروجشمه) و نقل لزوجته الأميرة ناجية حديث السلطان السابق. كما حدث بذلك السيد (علي باشهامبه) الذي كان رئيسا للاستخبارات آنذاك و متسائلا عند ختام الحديث: (ما تقول يا علي بك؟ .. أليس من الواضح أن السلطان السابق كان محقا في كلامه؟)[1].

عندما ضيقت جيوش الحلفاء الخناق على الدولة العثمانية و بدأت بوارجها الحربية تدك (جناق قلعة) و تحاول فتح الطريق البري المؤدي إلى إسطنبول استبد الهلع بنفوس زعماء الاتحاديين إلى درجة أنهم فكروا بنقل العاصمة إلى (أسكي شهر) في وسط الأناضول، و أرسل السلطان رشاد وفدا إلى اخيه عبد الحميد ليقولوا له:

(هناك احتمال نقل مركز الدولة إلى (أسكي شهر) حتى إن الحكومة بدأت فعلا باتخاذ التدابير اللازمة لهذا الانتقال و إن أخاك السلطان رشاد الذي يضع نصب عينيه احتمال سقوط العاصمة في أيدي الأعداء و تجنبا لوقوعك في أيديهم فإنه يستفسر منك عن المدينة التي تختارها في الأناضول لإقامتك).

أجاب السلطان السابق الوفد: (لن أتحرك من مكاني هذا قيد أنملة، إن جدي محمد الفاتح عندما فتح إسطنبول فإن إمبراطور بيزنطة لم يفكر في الهرب. و باعتباري سلطانا من نسل الفاتح أفلا أكون مثل إمبراطور بيزنطة على الأقل؟ إن مكاني هو في مدينة إسطنبول التي فتحها جدي و إذا توفيت فسأرقد فيها أيضا)[2].

هذا الموقف الحازم جعل الاتحاديين يعيدون النظر في موقفهم و يقررون البقاء و الدفاع عن إسطنبول.

وفاته

قضى السلطان عبد الحميد بقية أيامه في هذا القصر، أي قضى خمس سنوات و ثلاثة أشهر و تسعة أيام حتى وفاته في 28 ربيع الآخر سنة 1336 هـ – 1918/2/10 م عن عمر يناهز السابعة و السبعين.

---

[1] **Iki Devrin Perde Arkasi**, **Samih Nafiz Tansu**, **s. 164-167**.

[2] **Ulu Hakan**, **N.F. Kisakurek**, **s. 560**.

و في هذا القصر كتب مذكراته[1]، و نقتبس هنا من كتاب الأميرة (عائشة عثمان أغلو) (بنت السلطان عبد الحميد) الموسوم بـ (والدي عبد الحميد) حادثة الوفاة:

(كنت حينذاك في سويسرة، إذ كنت قد أنجبت طفلي الثاني عثمان، و قد أخبرت والدي برقيا بهذه البشرى، و استلمت منه جوابا تحت إمضاء (راسم بك)[2] يعلمني فيه عن سروره، و لا تزال هذه البرقية محفوظة لدي، و عندما كتبت الجرائد السويسرية خبر ميلاد حفيد لعبد الحميد الثاني انهالت التهاني علي من كل صوب.

و حسب ما علمت فيما بعد فإن صحة والدي في هذه الأثناء لم تكن كالسابق، إذ بدأت بالتدهور، و مع أنه كان يملك جسدا نشطا كالشباب، إلا أنه أصبح يشكو من التعب و من جهازه الهضمي! و كان يعتمد على أدوية الدكتور عاطف بك في تسكين آلامه. و قبل وفاته بثلاثة أيام لبس ملابسه كعادته و تجول[3] دون أن يستريح مع أنه كان يشكو من التعب. و في مساء 1918/2/9 م جلس مع نسائه إلى مائدة الطعام كعادته و تحدث عن قلة شهيته ثم تناول (كبة) واحدة ملعقة أو ملعقتين من القرع و قطعة واحدة من حلوى طحين الرز، و عندما قام عن المائدة قال لوالدتي و هو يشير إلى صدره: (أحس بألم في صدري يسري من الجانب الأيسر إلى الأيمن)، فأرادت والدتي استدعاء الطبيب في الحال، و لكنه لم يكن موجودا آنذاك لسوء الحظ، إذ كان قد أخذ إذنا من والدي و ذهب إلى بيته، فرأى راسم بك أن يستدعي طبيبا آخر فأرسل في طلب الدكتور (آلاكياديس أفندي) المقيم في تلك المنطقة و الذي كان طبيبا لمحمد وحيد الدين أفندي الأخ الأصغر لوالدي: و بعد أن فحص الدكتور (آلاكياديس أفندي) والدي أخبر راسم بك بأن المرض ليس إلا بداية خطرة للسل و قال: (إن مرض الخاقان كبير مثله). لذا قام راسم بك بإخبار السلطان رشاد و أنور باشا بالوضع على جناح السرعة، و في هذه الأثناء كان الدكتور عاطف بك قد حضر و أجرى الفحص فتوصل إلى القناعة نفسها و جلب الدكتور نشأت عمر بك و كان من مشاهير الأطباء و فحص والدي من قبله أيضا.

---

[1] كتب السلطان عبد الحميد مذكراته – التي فقدت – في هذا القصر، ثم عثر فيما بعد على بعض الأوراق و المذكرات و الملاحظات التي رجح المؤرخون الأتراك عائديتها للسلطان عبد الحميد، و نشرت لأول مرة سنة 1922م من قبل الأديب وداد عرفي بك (حفيد الصدر الأعظم خليل رفعت باشا) و ترجمت إلى اللغة العربية من قبل السيد محمد علي عبد الله سنة 1927م تحت عنوان (مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني) (64 صفحة من القطع الصغير)، و لكن عندما راجت الكتب المؤلفة عن السلطان عبد الحميد في تركيا و أقبل الناس على شرائها اخترع أحد الصحفيين قصة –كإحدى القصص البوليسية – عن كيفية عثوره على المذكرات الكاملة للسلطان عبد الحميد و نشرها في تركيا، بعد أن أضاف إلى المذكرات الأصلية كتابات تاريخية من عنده – قد يكون أغلبها صحيحا من الناحية التاريخية – و ترجمت هذه المذكرات بقسميها: الأصلي و المزيف من قبل الدكتور محمد حرب إلى العربية تحت عنوان (مذكرات السلطان عبد الحميد). و قد كانت اقتباساتنا من القسم الأصلي.

[2] راسم بك: و هو الشخص الذي كان مسؤولا عن الإشراف على شؤون قصر (بكلربكي) الذي كان السلطان عبد الحميد مقيما فيه إقامة جبرية. (المؤلف).

[3] المقصود هنا التجول في حديثة القصر (المؤلف).

كان وضع والدي خطيرا جدا، و لعدم وجود الأدوية الناجعة الحالية في ذلك الوقت، فإن أحدا لم ينم في تلك الليلة في القصر حتى الصباح. و كان (عابد أفندي)[1] يتبع الدكتور عاطف كلما دخل غرفة والدي أو خرج من عنده. و عندما طلع الفجر قال والدي: (أوه!... ما أسرع ما انبلج الصباح) ثم طلب أن يهيأ له الحمام كعادته كل يوم، و مع أنهم حاولوا أن يثنوه عن عزمه هذا لمرضه إلا أنه أصر قائلا لهم: (إن حرمتموني من الحمام فإنني لن أحلكم من حقوقي عليكم). لذا فقد قامت (كولشن)[2] بتهيئة الحمام و هي تبكي، و دخل والدي الحمام – على خلاف توصية الدكتور – و هو مستند إلى ذراع والدتي، و لكنه بدأ يعرق بكثرة بعد خروجه من الحمام. و على إثر هذه العلامة التي لا تدل على خير بدأت والدتي و السيدة (صالحة ناجية هانم)[3] بتبادل النظرات الجزعة و هما تحاولان ضبط الدموع من عينيهما. و صلى والدي ركعتي صلاة الفجر و هو جالس بعد أن وضعوا الوسائد تحت إبطيه. و بعد الصلاة طلب الحليب، و بعد أن مزجه –كعادته – بنصف قدح من المياه المعدينة شربه و قال: (اللهم لك الحمد، إنني أحسن حالا) ثم ذهب إلى غرفة النوم مستندا إلى ذراع والدتي.

في هذه الأثناء كان الأطباء قد وصلوا من قبل الخليفة يحملون سلامه إليه، و عندما أخبر بحضور الأطباء قال: (كلا! أنا لا أريد طبيبا.. أنا بخير) و سأل عن أسماء الأطباء ثم كرر (لا... لا أريد طبيبا) و لكن عندما قالت والدتي: (و لكن يا سيدي إن أخاك سيمتعض.. أرجو منك أن تسمح لهم هذه المرة). أجاب: (هذا صحيح.. أخشى ذلك.. ليحضروا). فدخل الأطباء عاقل مختار بك، رفعت بك، عاطف بك و آلاكياديس أفندي الغرفة. أما عابد بك فقد وقف قبالة والدي بعيون دامعة، و لما رأى والدي دموعه قال:

(لا تبك يا بني.. إنني بخير فلا تحزن) و العجيب أنه أخبر الأطباء بأن حاله هذا يرجع إلى إفراطه في العشاء أمس[4] و طلب من الأطباء أن يفصدوا قليلا من دمه كي يستطيع التنفس براحة ففعلوا ما طلب فقال والدي: (أجل.. أحس بتحسن). و رفض اقتراح الأطباء أخذ حقنة من المورفين لتسكين آلامه.

---

[1] هو أصغر أبناء السلطان (المؤلف).

[2] إحدى الوصيفات. (المؤلف).

[3] الزوجة الثانية للسلطان (المؤلف).

[4] ذكرت بعض المقالات التي كتبت حول وفاة والدي أنه أكل (5 كبة، شريحة لحم، سمكة واحدة، بورك عدد 2 مع مقدار من حلوى طحين الرز).
إن والدي لم يكن حتى في أيام صحته يأكل كل هذه الأصناف المتنوعة، و والدتي تحلف بأنه لم يأكل إلا ما ذكرته أعلاه، و تقول إنها لا تشك بأنه لم يذكر كثرة أكله إلا تسرية و تخفيفا عن نفسه، و مع أن تناول أي شخص للطاعم على قدر تحمل معدته لا يعد ذنبا إلا أنني أذكر هذا لكونه مخالفا للحقيقة. ذلك لأن والدتي هي الوحيدة الباقية على قيد الحياة التي رأت ما أكله ذلك اليوم. أضف إلى هنا أن والدي ذكر في ذلك اليوم أنه لا يحس بشهية.

بعد أن خرج الأطباء من الغرفة تأخر راسم بك و اقترب من والدي و قبل يده قائلا له و الدموع تفيض من عينيه: (يا سلطاني!.. اصفح عني إن كنت قد قصرت تجاهك أو أذنبت في حقك)، فنظر والدي إليه باستغراب و لم يجبه بشيء، و عندما دخلت عليه والدتي و (صالحة ناجية هانم) بعد انصراف الأطباء، قال لهما و هو يبتسم: (الظاهر أن راسم بك قد قطع أمله منا، فقد قبل يدي و طلب مني الصفح عن تقصيراته بحقي). ثم تحسر قائلا: (آه!.. لقد أسدلوا ستارا أسود على جميع خدماتي، و ليس لي من حق أطلبه من أحد). فقالت والدتي: (يا سيدي! لقد شفيت من قبل من أمراض أخطر من هذا المرض، و إن شاء الله ستشفى أيضا، أما حقك فإن الله سبحانه سيأخذه دون شك).

بعد أن علم السلطان رشاد من الأطباء أن الأمل مقطوع من حياة والدي أرسل إلى أخينا الأكبر محمد سليم أفندي رسولا يقول له: (إن والدكم مريض جدا فليذهب جميعكم إليه لرؤيته).

و عندما دخلت الوصيفة (دل باريال) إلى الغرفة مخبرة بقدوم محمد سليم أفندي و أحمد أفندي قال والدي: (لينتظروا قليلا). ثم طلب فنجانا من القهوة، و لما جلب (شهرة الدين آغا) القهوة جلس والدي مستندا على ذراع والدتي قائلا: (ناوليني القهوة لأشربها). ثم بدا و كأنه يودع الموجودين في الغرفة، فقد قبل راحة والدتي قائلا لها: (ليرض الله عنك) ثم أمسك بيد صالحة ناجية هانم قائلا لها: (أرجو عفوك إن كنت قد قصرت تجاهك). و خاطب (كولشان) الواقفة قرب قدميه بقوله: (يا بنيتي! ليرض الله عنك أيضا) ثم تناول رشفة من القهوة، و لكن قبل أن يرتشف مرة أخرى كانت القهوة قد انسكبت على راحة والدتي حيث إن والدي بعد أن هتف بقوة (الله) سقط رأسه على ذراع والدتي التي صرخت: (لقد أغمي على سيدي، ليحضر الدكتور حالا، و عندما جاء الدكتور عاطف بك مسرعا علم بالحقيقة المرة و لكنه لم يظهرها للموجودين في الغرفة الغافلين عنها، و كان عابد أفندي قد دخل الغرفة أيضا مع الطبيب.

و كانت والدتي لا تزال ممسكة بوالدي بين ذراعيها لا تريد أن تتخلى عنه، و لكن الدكتور عاطف أخرجها هي و عابد أفندي من الغرفة قائلا لها بخشونة: (دعوه لي.. إنه مغمى عليه و سأعمل الإسعاف اللازم.. اخرجوا حالا). ثم التفت إلى الوصيفة (دل باريال) الموجودة في الغرفة قائلا لها: (لم تقفين هكذا؟ أسرعي و ائتيني بقماش لنربط فكيه)، عندها صرخ (شهرة الدين آغا) الرجل المخلص الذي كان واقفا عند باب الغرفة و لا يعلم شيئا حتى ذلك الحين: (آه.. لقد فقدنا سيدنا) .. ثم أغمي علي، عند ذلك ارتفعت أصوات البكاء و النحيب من داخل القصر، أما (عابد أفندي) فقد بدأ يبكي و هو يقول: (كلا.. لا أصدق.. لقد كان الآن جالسا في فراشه). ثم دخل ضباط الحرس إلى الغرفة و أدوا له التحية العسكرية و قاموا بواجب الاحترام الأخير له. و هكذا انتقل والدي إلى دار الأبدية يوم الأحد 1918/2/10 م. و حسب ما أخبرتتني والدتي

فقد جاءت (باش قادن)[1]، و الزوجات الأميرات الأخريات إلى قصر (بكلر بكي) بعيون دامعة، و لكن الضباط أخرجوا جميع النساء الباكيات المتجمعات حول فراش والدي من الغرفة قائلين لهن: (ما هذا؟ .. لا نريد هنا أي إزعاج). ثم تناوبوا الخفارة اثنين اثنين. و من الضباط قضى (زكريا أفندي) الليلة حتى الصباح بجانب جثمان والدي يتلو القرآن الكريم، و بقي الوصفاء و الأمراء الذين أتوا من قبل الخليفة في القصر، و جلس الجميع على الأرض يبكون حتى الصباح.

لقد كتب الكثيرون في ذلك التاريخ كيف جرت مراسيم الجنازة و كيف أن الأهالي كانوا يصيحون: (يا والدنا! إلى أين تذهب؟ و لمن تتركنا؟) و أنا أكتفي بالإشارة إلى ما كتبه المؤرخ المشهور (عبد الرحمن شرف أفندي) فمقالته تكفي على ما أعتقد[2].

و ما إن أخرج والدي حتى أسرع (راسم بك) إلى ختم الغرفة و قفلها بالشمع. و لانتهاء الحظر و المنع اعتبارا من تلك اللحظة فقد تقاطر إلى القصر الكثير من المعارف و الأصدقاء القدامى.

بعد يومين، أي في يوم الثلاثاء 1918/2/12 م جاء (أنور باشا) إلى القصر مع هيئة ترافقه، و بعد أن أزال (راسم بك) الختم من على باب الغرفة دخلت الهيئة و فتحت الدولاب القريب من سرير والدي و أخرجوا الحقيبة التي كان قد أخذها معه عند خروجه من قصر (يلدز).. (هذه الحقيبة التي أخذتها والدي من فوق المنضدة في دائرة الاستقبال الصغيرة) و عند فتحها وجدوا في داخلها لفة من الأوراق و دفترا سجل فيه والدي مذكراته و علبة ذات لولب (برغي) على شكل مصحف و مختومة بالشمع بختمه، و عند فتحها و جدوها مملوؤة بالمجوهرات، أما الأوراق و الدفتر فقد أخذها (أنور باشا) و وضعها في جيب معطفه العسكري، و قد قيل لي بأن هذه الأوراق كانت الأوراق التي أخذها من البنك الألماني عندما كان في (سلانيك) و من بنك (كريدي ليون) عندما كان في قصر (بكلر بكي). ثم فتحت جميع الدواليب و دققت جيوب جميع ملابسه فلم يجدوا شيئا آخر، و عند الانصراف لم ينس أنور باشا أن يطلب أختام والدي.

كان والدي قبيل وفاته قد أودع أختامه لدى والدتي و طلب منها الاحتفاظ بها، و عندما سأل أنور باشا عن الأختام اضطروا إلى إخبار بأنها موجودة عند والدتي، و لكن والدتي رفضت تسليمها إلى الهيئة فهددوها بالحبس في قصر (بكلر بكي). عندئذ قالت: لا أسلم الأختام إلا إلى

---

[1] (باش قادن): معناه، الزوجة الأولى، أو الزوجة الرئيسة، فإن ماتت حلت محلها الزوجة الثانية. (المؤلف)

[2] أشهر من كتب في وصف جنازة السلطان عبد الحميد هو المؤرخ (عبد الرحمن شرف الدين) و المؤرخ (أحمد رفيق). (المؤلف).

ابنه الأكبر، و هكذا سلمتها إلى محمد سليم أفندي. و هنا بدؤوا بتهديد محمد سليم أفندي، و أخيرا توصلوا إلى حل، فقد تقرر أن توضع هذه الأختام في مظروف و تبقى عند محمد سليم أفندي بشرط عدم فتحه.

و لكنهم احتفظوا بنسخة من هذه الأختام عندهم، و بقيت هذه الأختام لدى محمد سليم أفندي حتى وفاته. و أما بعد وفاته فلا يعلم شيء عن مصيرها و إلى أية أياد انتقلت. و قد كنت أتمنى لو أنها حفظت هي كذلك في المتحف.

و قد سلم أنور باشا الحقيبة التي وجدها في الدولاب القريب من سرير والدي إلى السلطان رشاد الذي قال له: (إن هذه الحقيبة ليست لي بل تعود لأخي.. قسم ما فيها بين أولاده). لذا سلمت الحقيبة إلى محمد سليم أفندي، و حسب ما سمعنا فيما بعد فقد شوهد أن الحقيبة كانت مقصوصة من أسفلها، و مع ذلك فقد وزعت من المجوهرات الموجودة فيها ما قيمته عشرة آلاف ليرة لكل ابن و خمسة آلاف ليرة لكل زوجة. و لما أنني كنت موجودة في ذلك الوقت في سويسرة فقد وضعت حصتي في صندوقي لأستلمها عند رجوعي)[1].

ندم الاتحاديين

بعد 33 سنة من محاولات السلطان عبد الحميد وقف التدهور في الدولة العثمانية و تعميرها و نفث الحياة فيها و جهوده في حفظ أراضيها جاء الاتحاديون و أقاموا دكتاتورية حزبية رهيبة و شنقوا أعداءهم أو اغتالوهم، ثم أضاعوا الدولة العثمانية و لم يستطيعوا الحفاظ عليها، بل ورطوها في الحرب العالمية الأولى بقرار جنوني، أي هدموا الدولة العثمانية في عشر سنوات (1908 – 1918). لذا نرى أن العديد من رجالها ندموا أشد الندم على معارضتهم للسلطان عبد الحميد و اشتاقوا إلى عهده. فنرى الشاعر و الفيلسوف رضا توفيق – الذي كان من أشهر رجال الاتحاد و الترقي – و هو ينظم الأبيات الآتية التي يعبر فيها عن ندمه العميق على معارضة السلطان و الافتراء عليه، و تقول بأن السلطان كان أمهر سلطان في السياسة، و يصف نفسه و المعارضين الآخرين للسلطان بأنهم مفترون بل عديمو الأخلاق. و ندرج بعضا من هذه الأبيات بلغتها التركية و بجانبها ترجمتها العربية:

أين أنت يا سلطاني العظيم يا عبد الحميد؟	**Nerdesin sevketlim Sultan Hamid?**

---

[1] **Babam Abdulhamid**, **Ayse Osmanoglu**, s. 218–223.

Feryadim varir mi bargahina?	هل يصل صراخي إلى مقامكم؟
Olum uykusundan bir lahza uyan	هلا انتبهت لحظة من رقاد الموت!
Su nankor milletin bak gunahina	و شاهدت إثم هذه الأمة الجاحدة!
Tarihler ismini andigi zaman,	عندما يذكر التاريخ اسمكم.
Sana hak verecek ey koca Sultan	سيعطى لك الحق أيها السلطان العظيم.
Bizdik utanmadan iftira atan,	كنا نحن المفترين دون حياء،
Asrin en siyasi padisahina	على أمهر سلطان في السياسة في عصره.
Padisah hem zalim, **hem deli dedik**,	قلنا: إن السلطان ظالم و مجنون
Ihtilale kiyam etmeli ddedik,	و أنه يجب القيام بالثورة عليه،
Seytan ne dediyse biz (**beli**) **dedik**	اتبعنا كل ما قاله الشيطان لنا،
Calistik fitnenin intihabina.	و سعينا إلى إيقاظ الفتنة.
Divane sen degil, **meger bizmisiz**,	لم تكن أنت المجنون بل نحن المجانين.
Bir curuk iplige huyla dizmisiz,	فقد علقنا الآمال على أوهى خيط
sade deli degil, **edepsizmisiz**,	لم نكن مجانين فحسب، بل عديمي الأخلاق
Tukurduk atalar kibledahina	فقد بصقنا على قبلة الأجداد.

و من النادمين أيضا أحمد مختار (و هو ابن شيخ الإسلام جمال الدين أفندي) الذي كان من أشهر رجال الاتحاد و الترقي. كتب مذكراته في كتاب عنوانه (إنطاق الحق) و ذكر فيه مقارنة بين عهد السلطان عبد الحميد و عهد الاتحاد و الترقي و كيف أن عهد السلطان كان أفضل بكثير. فهو يقول مثلا:

(لم يشاهد أحد وفاة شخص واحد من الجوع أو قيامه بالانتحار في عهد السلطان، بينما شاع الموت جوعا و شاع الانتحار في عهد الاتحاديين. و لم يقم السلطان بإعدام 17 شخصا في يوم واحد كما فعل الاتحاديون، و لا تعذيب أحد في السجون، بينما كان هناك 100 شخص يعذبون

في زنزانات سجن (قشلة بكر آغا). و لم تفقد الدولة العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد أرضا سوى تونس. بينما مزق الاتحاديون الدولة العثمانية في ظرف عشر سنين. و لو كان السلطان باقيا لما انفجرت الحرب العالمية الأولى أو لتأخرت كثيرا)[1].

و لا نستطيع إيراد تفاصيل و مقارنات أكثر لضيق المجال، و لكن ننقل من كتابه الآنف الذكر هذه الأسطر حيث يصف رجوعه من المنفى إلى بلده بعد إعلان الهدنة العامة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى:

(بعد ثلاثة عشر شهرا من إعلان الهدنة العامة استطعت الرجوع إلى وطني... رجعت باكيا بعد سبع سنوات على باخرة أجنبية في يوم حزين و بارد، وجدت إسطنبول و هي محتلة من قبل عدة أمم... في كل جزء منها جنود ببزات عسكرية مختلفة.

في اليوم التالي لوصولي زرت قبر والدي و والدتي و قبور أجدادي، ثم ذهبت إلى مقبرة السلطان محمود.. جثوت على ركبتي عند ضريح المرحوم السلطان عبد الحميد و أجهشت بالبكاء و قلت بين دموعي المنهمرة: (لقد أخطأت في حقك يا سلطاني!... أنا مذنب و آثم في حقك!.. لقد آذيتك لسنوات و سنوات، و كلما عاملتني بكرم و لطف ازددت عداء لك.. كنت مغفلا و أحمق.. كنت مخدوعا.. إن الذين خلعوك، و الذين شتموك و أهانوك و نفوك، مزقوا الدولة العظيمة التي خلفتها وراءك و فتتوها و هدموها، و شتتوا ثلاثين مليونا من المسلمين الذين كانوا مرتبطين ببعضهم بحبل الدين المتين، و ساقوا مليونا من الأتراك إلى الموت و الهلاك... دمروا الآلاف من القرى.. عرضوا في (جنق قلعة) و (صاري قامش) آلاف الأتراك الحفاة العراة إلى رصاص الأعداء فسقطوا صرعى. هؤلاء الغدارون من مدعي القومية و الحمية الذين ألصقوا بك أوصاف (السلطان الأحمر) و (عبد الحميد البخيل).. هؤلاء الذين قضوا أوقاتهم في ملاهي (بيوك آده) و (ييني كوي)... شربوا حتى الثمالة، و أكلوا حتى التخمة... أضاعوا البلد و قلصوه إلى خمس مساحته السابقة، و حولوه إلى خرائب و أطلال، و قلصوا نفوس البلد إلى الثلث بسوقها إلى الموت و أفقروها و شردوها)[2].

---

[1] **Intak- I Hak, Ahmet Muhtar, Hamid Mat. Istanbul 1930, s. 237-263.**

[2] **Intak- I Hak, Ahmet Muhtar, s. 237-263.**

الخاتمة

كان السلطان يحاول أن يرمم كل صدع، و أن يمد يد التعمير و الإصلاح إلى كل ركن من أركان الدولة العثمانية التي كانت قد تحولت إلى خراب من طول الإهمال و لعصور عدة، و أن يضع حارسا على كل ثغر من ثغورها، و لكن الشيء الذي كان يغل يدي السلطان و يمنعه من تنفيذ الإصلاحات و حركة التعمير التي كان يطمح إليها هو الضائقة المالية الشديدة التي كانت من أهم مشاكل الدولة العثمانية و إرثا ثقيلا من أسلافه. و لكن على الرغم من كل الظروف الصعبة و القاسية فقد استطاع السلطان تسديد القسم الأعظم من ديون الدولة العثمانية لتحرير رقبتها من قبضة الدول و المصارف الأجنبية.

و كما ذكرنا سابقا فقد كان تجنب الدخول في الحروب سمة من السمات الرئيسة في سياسة السلطان عبد الحميد. فباستثناء الحرب الروسية – التركية التي لم يكن للسلطان أي ضلع فيها فإنه لم يدخل إلا حربا خاطفة مع اليونان بعد أن اضطروا إليها اضطرارا و بعد أن تأكد تماما من قدرته على الانتصار السريع الحاسم، أي إنه استطاع أن يوفر لبلده مدة أمن و سلام طويلة.

في هذه الفترة من الأمن و السلام تخرج جيل كامل من المثقفين و المتعلمين من الكليات و المعاهد التي أسسها السلطان، و أصبحت الدلائل تشير إلى بدء عودة الصحة و العافية إلى جسد (الرجل المريض) و إلى بدء التماثل للشفاء، و لكن وصول الاتحاديين إلى السلطة بتدبير خارجي قضى على هذا الأمل، إذ إنهم ما إن وصلوا إلى الحكم حتى ورطوا الدولة العثمانية في الحروب، و كان آخرها قرارهم الجنوني بالاشتراك في الحرب العالمية الأولى، إذ رموها في أتونها المضطرم، و خلال السنوات الطويلة للحرب ذاب هذا الجيل الجديد المتعلم كما يذوب الثلج تحت حرارة الشمس و أصبحوا طعما لأتون الحرب.

و الحمد لله أولا و آخرا

أورخان محمد علي

فهرس المحتويات